الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

الموضوع

أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017))

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد مالي تطبيقي

إعداد الطالب:

- حميد عزري

الأستاذ المشرف:

- أ.د/ رابح خوني

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ لخضر مرغاد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د/ رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقررا
د/ وسيلة السبتي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا
د/ دلال حمودي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا
أ.د/ رابح بلعباس	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا
د/ عبد الحفيظ بوخرص	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2020/2019

الإهداء

- إلى الوالدين الكريمين
- إلى زوجتي وابنتاي رقية وزينب
-إلى الاخوة والاخوات
-إلى كل من درسني يوما

حميد

الشكر

أتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذ الدكتور **رابح خوني** على كل المعلومات والتوجيهات الصائبة ونصائحه القيمة وارشاداته المفيدة، وكذلك بصفته الاخ الكبير، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا جزءا ثمينا من وقتهم لقراءة هذه الرسالة المتواضعة.

حميد

ملخص:

تندرج هذه الدراسة في إطار الاقتصاد المالي التطبيقي, واستهدفت دراسة أثر النفقات العامة على التضخم، من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2017)، ولتحقيق هذا الهدف تم استعراض الإطار النظري للنفقات العامة، حيث تناولت فيه مفاهيم عامة حول السياسة المالية، ماهية النفقات العامة وظاهرة تزايد النفقات العامة وطرق تمويلها، ثم تم معالجة الاطار النظري للتضخم، من ناحية ماهيته، تفسير التضخم في مختلف المدراس الاقتصادية، ثم أسبابه وآثاره، بعد ذلك تطرقت الدراسة لتحليل أثر النفقات العامة على التضخم في جانبها النظري، أما الجانب التطبيقي للدراسة فاحتوى على تحليل تطور النفقات العامة والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، إضافة إلى الآلية التي من خلالها تؤثر النفقات العامة على التضخم وذلك بالتركيز على مقياس فائض الطلب الكلي المحلي، كما استخدم النموذج الاحصائي ECM لتقدير أثر كل من نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل التضخم في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن هناك علاقة سببية واحدة أحادية الاتجاه، وذلك من نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى التضخم، فيما التضخم لا يتسبب في احداث تغيرات في نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، في حين أنه لا توجد سببية بين التضخم ونفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بين نفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ونفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كما أن معامل سرعة تصحيح الخطأ في معادلة التضخم له دلالة إحصائية، إضافة إلى معنوية المعلمات المكونة لنموذج تصحيح الخطأ، أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج، يلاحظ ان معامل التحديد $R^2=0.55$ والذي يعتبر ذو دلالة إحصائية، إذ تشير القيمة المقبولة له إلى أن 55% من تغيرات معدل التضخم إنما تعود إلى التغيرات في نفقات التسيير ونفقات التجهيز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى القيم السابقة له، والباقي يعود إلى متغيرات أخرى أو للأخطاء.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، التضخم، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، السياسة المالية، السياسة النقدية، فائض الطلب المحلي، الناتج المحلي الإجمالي، نموذج تصحيح الخطأ ECM.

Abstract:

This study falls within the framework of the applied financial economy, and aimed at studying the impact of public expenditures on inflation, through a standard study of the situation of Algeria during the time period (1990-2017),

To achieve this goal, the theoretical framework for public expenditures was exposed, in which it covered general concepts about financial policy What are the public expenditures and the phenomenon of increasing public expenditures and their financing methods, then the theoretical framework for inflation was addressed, in terms of its essence, the interpretation of inflation in the various economic schools, then its causes and effects, then I analyzed the impact of public expenditures on inflation. However, the last part of the study it is devoted to the Standardized study, as the evolution of public expenditures and inflation in Algeria were analyzed during the study period. After that, the mechanism by which public expenditures affect inflation was examined by focusing on the scale of the surplus of domestic aggregate demand. Finally, the ECM statistical model was used to estimate the impact of each of the running expenses to the output GDP and supply expenditures to GDP on the inflation rate in Algeria.

The study reached a set of results. Most importantly, there is one mono-directional causal relationship, from supply expenditures in relation to GDP to inflation, while inflation does not cause supply expenditures in relation to GDP, while there is no causality between inflation and management expenses in relation to The gross domestic production, as well as between the management expenses in relation to the gross domestic production and the processing expenditures in relation to the GDP. Besides, the speed error correction factor in the inflation equation has a statistical significance, in addition to the significance of the parameters forming the error correction model. For the explanatory power of the model, it is noted that the coefficient of Specifying $R^2 = 0.55$, which is statistically significant, as its acceptable value indicates that 55% of the changes in the inflation rate are due to changes in management and supply expenses related to the local gross production and to previous values, and the rest is due to other variables or errors.

Key words: public expenditures, inflation, management expenses, supply expenditures, fiscal policy, monetary policy, domestic demand surplus, gross domestic production, ECM error correction model.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	IX
فهرس الأشكال	XI
فهرس الملاحق	XIV
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية	3
المطلب الأول: اشكال الدولة في الفكر الاقتصادي	3
المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية، أهدافها وأدواتها	10
المبحث الثاني: ماهية النفقات العامة	15
المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وصورها	15
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	20
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	26
المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة وطرق تمويلها	35
المطلب الأول: ظاهرة زيادة النفقات العامة	35
المطلب الثاني–طرق تمويل النفقات العامة	47
خاتمة الفصل	75
الفصل الثاني: مفاهيم عامة عن التضخم	76
تمهيد	77
المبحث الأول: ماهية التضخم	78
المطلب الاول: تعريف التضخم وأنواعه	78
المطلب الثاني: أسباب التضخم	84
المطلب الثالث: مؤشرات ومقاييس التضخم	88
المبحث الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للتضخم	97

المطلب الأول: العلاقة بين النقود والتضخم قبل الفكر التقليدي	97
المطلب الثاني: تفسيرات النظرية التقليدية لظاهرة التضخم	99
المطلب الثالث: تفسيرات التضخم في النظرية الكينزية	113
المبحث الثالث: تفسير التضخم في النظريات الاقتصادية الحديثة	124
المطلب الأول: نظرية كمية النقود الحديثة	124
المطلب الثاني: نظريات التوقعات	133
المطلب الثالث–اقتصاديات جانب العرض	140
المطلب الرابع: التضخم والكينزيون الجدد	144
المطلب الخامس: التضخم والهيكليين	147
المبحث الرابع: آثار التضخم والسياسات المعالجة له	149
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم	149
المطلب الثاني: السياسات المعالجة للتضخم	158
خاتمة الفصل	165
الفصل الثالث: التحليل النظري لأثر النفقات العامة على التضخم	166
تمهيد	167
المبحث الأول: فعالية النفقات العامة ضمن نموذج $IS-LM$	168
المطلب الأول: تحديد التوازن الاقتصادي الكلي باستخدام نموذج $IS-LM$	168
المطلب الثاني: أثر تغير الإنفاق العام على التوازن العام	193
المبحث الثاني: السياسة النقدية المصاحبة لسياسة النفقات العامة وأثرها على المستوى العام للأسعار	196
المطلب الأول: فعالية تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد	196
المطلب الثاني: فعالية سياسة النفقات العامة في التحكم في مستويات الأسعار في إطار نموذج العرض الكلي–الطلب الكلي	200
المبحث الثالث: موقع سياسة النفقات العامة من منحنى فليبس	203
المطلب الأول: العلاقة تضخم–بطالة ومسألة المتراجحة وفقا لمنحنى فليبس	203
المطلب الثاني: النفقات العامة وموقعها من منحنى فليبس في المدارس الاقتصادية	205
خاتمة الفصل	210

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر (1990-2017)	211
تمهيد	212
المبحث الأول: تحليل السياسة الإنفاقية في الجزائر (1990-2017)	213
المطلب الأول: أبرز التطورات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	213
المطلب الثاني: مراحل تنفيذ النفقات العامة في الجزائر	231
المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة في الجزائر	247
المطلب الرابع: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	254
المبحث الثاني: تطور التضخم في الجزائر، ودور النفقات العامة في إحداثه خلال الفترة 1990-2017	272
المطلب الأول: تطور نظام الأسعار في الجزائر	272
المطلب الثاني-مؤشرات التضخم في الجزائر	279
المطلب الثالث-دور النفقات العامة في إحداث التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	295
المبحث الثالث: اختبار أثر مكونات النفقات العامة على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM	306
المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية	306
المطلب الثاني: التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ ECM	315
المطلب الثالث: القياس الاقتصادي لأثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر (1990-2017)	320
خاتمة الفصل	337
الخاتمة العامة	338
قائمة المراجع	350
الملاحق	367

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	هيكل النفقات العامة في بعض دول العالم لسنة 2015	31
02-01	تطور معدلات نمو الانفاق العام ونمو الاقتطاعات الضريبية في بعض الدول العربية.	58
01-02	تطور سرعة دوران النقود بالنسبة إلى الدخل في الولايات المتحدة خلال الفترة (1929-1934)	110
02-02	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شنغهاي الصينية خلال الفترة (1937-1947) (1930=100)	111
01-04	التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي	219
02-04	القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية	220
03-04	المجالات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية	221
04-04	المجالات المستفيدة من برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية	222
05-04	المجالات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية	222
06-04	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة	223
07-04	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	224
08-04	محاور برنامج تحسين معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها	226
09-04	محاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية	227
10-04	محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية	227
11-04	محاور برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثاتها	228
12-04	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	229
13-04	الجدول "ب" توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية	251
14-04	الجدول "ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات	254
15-04	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	255
16-04	تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1993-1997)	258
17-04	تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1993-1997)	260
18-04	تطور نفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	262
19-04	تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر (2000-2017)	268

20-04	تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (2000-2011)	270
21-04	تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (2013-2017)	272
22-04	تطور أنظمة الأسعار في الجزائر إلى غاية 1995	277
23-04	تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر الكبرى خلال الفترة (1990-2017)	281
24-04	تطور المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.	287
25-04	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	290
26-04	تطور الانفاق الوطني الإجمالي واجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة) وفائض الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.	293
27-04	نسب مساهمة النفقات العامة بنوعيها في اجمالي فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	296
28-04	تطور مكونات الكتلة النقدية ومعدل السيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.	299
29-04	تغيرات قروض الدولة من الجهاز المصرفي خلال الفترة 1990-2017	304
30-04	نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع لجذر الوحدة	322
31-04	نتائج اختبار فليبس-بيرون الموسع لجذر الوحدة	323
32-04	المعايير المحددة لرتبة التأخرات في نموذج VAR	324
33-04	اختبار العلاقة السببية لـ جرانجر Granger	325
34-04	نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن بين المتغيرات INF، CUREX وCAPEX	326
35-04	نتائج اختبار سكونس Skeuness للتناظر وكورتوزيس kurtousis للتفلطح	331
36-04	نتائج اختبار جارك-بيرا Jarque-Bera	332
37-04	نتائج اختبار LM	333
38-04	نتائج تحليل تجزئة التباين	336

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	توضيح أثر المضاعف والمعجل	33
02-01	تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في العالم وعدد من دول العالم خلال الفترة (1980-2006)	36
03-01	تمثيل قانون "فاجنر" لظاهرة تزايد النفقات العامة	37
04-01	تطور النفقات العامة في المملكة المتحدة خلال الفترة (1930-2010)	40
05-01	تقديرات وتوقعات مجموع سكان العالم خلال الفترة (1950-2100)	44
06-01	تطور متوسط نصيب الفرد من النفقات الصحية في بعض الدول خلال الفترة (1970-2016)	46
07-01	تطور الاقتطاعات الضريبية والشبه ضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة والنامية للفترة 1980-2015.	55
01-02	أثر زيادة كمية النقود على الأسعار وفقا لمعادلة التبادل لـ"فيشر"	102
02-02	معادلة كمبردج للأرصدة النقدية	106
03-02	تأثير زيادة كمية النقود على المستوى العام للأسعار في تجربة التضخم الصينية	112
04-02	منحنى الطلب على النقود وعرضه عند كينز	120
05-02	الفجوة التضخمية في ظل التشغيل الكامل	125
06-02	نظرية التوقعات الرشيدة: العرض والطلب	138
07-02	أثر تخفيض الضرائب في نموذج الكينزيين ونموذج اقتصاديات جانب العرض	141
08-02	منحنى "لافر"	143
09-02	أثر السياسة النقدية الانكماشية الهادفة إلى تخفيض التضخم.	146
10-02	أثر الزيادة في الأجور على مستويات الأسعار عند الهيكليين	148
11-02	العلاقة بين معدلات انخفاض قيمة العملة ومعدلات التضخم في عدد من البلدان خلال الفترة (1965-1985)	155
01-03	تمثيل ميل دالة الاستهلاك عند "كينز"	171
02-03	تمثيل دالة الاستهلاك القصيرة الاجل في التحليل الكينزي	172
03-03	دالة الاستهلاك في الاجل الطويل	173
04-03	تمثيل دالة الاستهلاك عند مودغلياني وأندرو	178
05-03	تمثيل دالة الادخار عند كينز	180

06-03	تمثيل دالة الانفاق الحكومي	187
07-03	تمثيل دالة الصادرات	188
08-03	تمثيل دالة الصادرات	189
09-03	التوازن الآني IS-LM	192
10-03	الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق العام	193
11-03	المزاحمة في ظل الأوضاع المتطرفة لمنحنى IS	194
12-03	المزاحمة في ظل الأوضاع المتطرفة لمنحنى LM	195
13-03	تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في حالة التشغيل غير الكامل في الدول المتقدمة	198
14-03	تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في الدول النامية	199
15-03	تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في حالة التشغيل الكامل	200
16-03	أثر سياسة النفقات العامة على المستوى العام للأسعار وفقا نموذج العرض الكلي-الطلب الكلي	201
17-03	أثر سياسة النفقات العامة الممولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد على المستوى العام للأسعار	202
18-03	منحنى فليبس الأصلي والمعدل	204
19-03	الاستجابة قصيرة الاجل لسياسة الانفاق العام الغير متوقعة في نموذج الكلاسيك الجدد	207
20-03	تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في الدول النامية	208
21-03	الاستجابة قصيرة الاجل لسياسة النفقات العامة التوسعية التي هي أقل توسعا عما هو متوقع وفقا للنموذج الكلاسيكي الجديد	209
01-04	تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-1999)	256
02-04	تطور النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	256
03-04	تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1993-1997)	259
04-04	تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1993-1997)	260
05-04	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	263
06-04	تطور النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	263

07-04	تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر (2000-2017)	269
08-04	تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (2000-2011)	271
09-04	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر الكبرى خلال الفترة (2017-1990)	282
10-04	تطور المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	288
11-04	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	291
12-04	تطور فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	294
13-04	نسب مساهمة النفقات العامة بنوعيها في اجمالي فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	297
14-04	تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	300
15-04	تطور معامل سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	300
16-04	الاشكال البيانية لمتغيرات النموذج الثلاث	321
17-04	توزيع الجذور المقلوبة في نموذج ECM	334
18-04	دوال استجابة INF للصدمات في كل من CAPEX وCUREX	335

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج	368
02	نتائج اختباري ADF و PP	369
03	اختبار درجات التأخير في نموذج VAR	370
04	اختبار السببية لجرانجر	370
05	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	371
06	تقدير نموذج ECM	373
07	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	374
08	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	374
09	تحليل تجزئة التباين	375

مقدمة عامة

1-تمهيد:

إن موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أثار جدلا كبيرا بين المفكرين الاقتصاديين وأصحاب القرار منذ القدم، وهذا نتيجة لاختلاف قناعتهم و منطلقاتهم الإيديولوجية، حيث أن هناك إدراكا لدى قطاع كبير من الاقتصاديين بأن الأسواق غير مكتملة، وعاجزة عن اصدار الإشارات السعرية الضرورية عندما تكون هناك آثار خارجية للمشروعات، كما أن هذه الأسواق تعرف بسوء تسييرها للسلع العامة، وأمام هذه الاعتبارات يصبح من الضروري تدخل الدولة عند مستوى معين، وهو ما يطرح إشكالية الأدوات التي يمكن للدولة التدخل من خلالها للتحقيق التوزيع الأمثل للموارد وضمان حد أدنى من المعيشة للأفراد، والعمل على زيادة النمو الاقتصادي، هذا الجدال والنقاش حول هذا التدخل نقل الدولة من دور الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وبالتالي نقل مفهوم السياسة المالية من السياسة المالية الحيادية تقوم فقط بالوظائف التقليدية (الامن، العدالة، الدفاع) وتحافظ على توازن الميزانية العامة، إلى السياسة المالية المتدخلة، سواء تعلق الأمر بالأطروحات التي قدمها الكينزيون والقاضية بخلق الطلب الفعلي الضروري لتحريك النشاط الاقتصادي، أو تعلق الأمر بالأطروحات الاشتراكية الداعية إلى ضرورة توسيع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج لتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، حيث أن هذا الطرح يدافع عن اللجوء إلى أدوات السياسة المالية حسب الوضع الاقتصادي السائد، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين عدة سياسات ظهرت بعد أزمة الكساد العظيم لسنة 1929.

والنفقات العامة باعتبارها أداة هامة من أدوات السياسة المالية، وفي إطار إدارة الدولة للطلب الكلي لتحقيق التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحاول المحافظة على مستويات مقبولة للأسعار، حيث يمكن لصانعي القرار التنسيق بين سياسة النفقات العامة والسياسة النقدية لتجنب مخاطر تغذية التضخم، فمستويات مرتفعة من الأسعار تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وتشوه المعطيات الاقتصادية التي تبنى على أساسها الخطط التنموية والقرارات الاستثمارية الهامة، كما تتآكل مداخيل الثابتة، مثل الموظفين والمتقاعدين والدائنين، وتسود حالة من عدم الاستقرار في الأسواق.

والجزائر وباعتبارها دولة ريعية بامتياز، تؤدي فيها الصادرات النفطية الدور الأبرز في التوزان الاقتصادي من خلال قدرتها على جذب العملة الصعبة، ما جعل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، سعر صرف الدينار وتوازن ميزان المدفوعات والميزانية العامة مربوط بتطورات أسعار النفط في الاسواق الدولية، بالإضافة إلى تغيرات النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال، فتبني الجزائر للمذهب الاشتراكي كنهج

للتنمية الاقتصادية ركزت فيها بشكل كبير على قطاع الصناعة للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة، هذا الخيار ترتب عنه ارتفاع كبير في النفقات العامة، إلا أن هذه التجربة حكم عليها بالفشل لأسباب متعددة، ما دفع الجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية مكنت من احلال القطاع الخاص للقطاع العام في العديد من القطاعات وتحرير جزئي للأسعار، إلا أن الازمة الاقتصادية لسنة 1986 والتي أدت إلى انهيار مداخيل البلاد من العملة الصعبة عجلت بالقيام بإصلاحات جذرية للتخفيف من تبعية النفقات العامة للإيرادات النفطية وذلك بالتنسيق مع الصندوق النقد الدولي، هذه الاصلاحات كان لها الأثر البارز في بروز الضغوط التضخمية في الأسواق، حيث وصلت معدل التضخم سنة 1992 إلى أكثر من 31%، ما استدعى ضرورة التخلي عن السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر للتضخم وعجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات.

2-اشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق ذكره، تتمحور الدراسة هذه على محاولة استكشاف الاثار التي تتركها تغيرات النفقات العامة على معدل التضخم، ولذا يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)؟

تتفرع إلى جانب الاشكالية الرئيسية أسئلة فرعية تحاول الدراسة الإجابة عنها كما يلي:

-هل التضخم في الجزائر ظاهرة نقدية بحتة؟

-ما هي طبيعة العلاقة السببية بين نسبة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في الجزائر؟

- ما هي طبيعة العلاقة السببية بين نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في الجزائر؟

3-فرضيات الدراسة: للإجابة على اشكالية الدراسة تم صياغة مجموعة من الفرضيات بغرض التأكد من صحتها كما يلي:

-التضخم في الجزائر ظاهرة نقدية بحتة.

-وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين نسبة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في الجزائر.

-وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في الجزائر.

4-أهداف الدراسة: تحاول هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

-تحليل الأسس النظرية للنفقات العامة.

-الوقوف على أبرز النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.

- إبراز أثر البرامج الإصلاحية والمخططات الإنمائية على التضخم في الجزائر.

-معرفة واقع التطورات المالية والنقدية في الاقتصاد الوطني المتعلقة بموضوع الدراسة بغية المساعدة في رسم السياسات المالية والنقدية المستقبلية للمحافظة على التوازنات المالية للجزائر.

-قياس أثر النفقات العامة على التضخم في الاقتصاد الجزائري من خلال استخدام النموذج الاحصائي المناسب.

5-أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة في كونها تتناول بالتحليل كيفية تأثر معدل التضخم بالتغيرات التي طرأت على النفقات العامة في الجزائر، وذلك باعتبار أن الاقتصاد الجزائري ريعي بامتياز تؤدي فيه النفقات العامة الدور الأبرز في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع الجزائري، وبالتالي هي المحرك لأي تنمية اقتصادية أو اجتماعية في البلاد منذ الاستقلال، خاصة في ظل عجز الأدوات الأخرى عن القيام بهذه الوظائف.

ومما يزيد من أهمية الدراسة أنها محل اهتمام جميع الفئات، مختصين أو غيرهم، فموضوع زيادة النفقات العامة أو تقليصها سيحمل لا محالة آثار على التغيرات السعرية في الاقتصاد، قد لا تكون مرغوبة في بعض الاحيان، فمعدلات التضخم المرتفعة ولفترات زمنية متوسطة أو طويلة تحمل في طياتها مآسي اجتماعية تمس معظم فئات المجتمع.

6-حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

-**الإطار المكاني:** تشمل هذه الدراسة الاقتصاد الجزائر.

-**الإطار الزماني:** تشمل هذه الدراسة الفترة الزمنية (1990-2017)، وذلك باعتبار ان بداية هذه الفترة عرفت إصلاحات اقتصادية جذرية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الموقع مع الصندوق النقد الدولي بغرض تخفيف التبعية المالية للإيرادات النفطية، ومن جهة أخرى محاولة التحكم في معدلات التضخم المرتفعة آنذاك.

7-منهج والادوات المستخدمة في الدراسة:

سعيا للإجابة على الإشكالية الرئيسية وتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في المعالجة النظرية لكل من النفقات العامة والتضخم، ومن ثم استعراض العلاقة النظرية لأثر النفقات العامة على التضخم، إضافة إلى تحليل تطور المتغيرين في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

كما تم الاستعانة بالمنهج الكمي، وذلك لاستخدامه في اختبار أثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، مع الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ ECM، خاصة مع توفر الشروط الضرورية لاستخدامه.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، فاعتمدت الدراسة على المراجع المرتبطة بموضوع الدراسة، من كتب ومقالات ومواقع الكترونية، كما استخدمت الدراسة الإحصاءات الصادرة من قبل هيئات وطنية ودولية، كالديوان الوطني للإحصاء ONS، بنك الجزائر، وزارة المالية، مديرية الجمارك، الصندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات البنك الدولي، واستعانت الدراسة في خضم ذلك البرنامج الاحصائي Eviews9 في قياس أثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) لاستخراج النتائج واجراء الاختبارات اللازمة.

8-أسباب اختيار الموضوع: يمكن ارجاع اختيار موضوع الدراسة إلى الاسباب التالية:

-ارتباط الموضوع بتخصص الاقتصاد المالي التطبيقي في طور الدكتوراه.

-اثراء المكتبة الجامعية بمرجع جديد يتناول دراسة قياسية لأثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

-أهمية الموضوع بالنسبة لكافة فئات المجتمع بموضوع أثر النفقات العامة على مستويات الاسعار في الاسواق، خاصة في عند أي وعد من قبل متخذي القرار في البلاد بأن هناك زيادات في الاجور.

-خطورة ظاهرة التضخم، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة إذا ما استمر لفترات زمنية طويلة نسبيا وبمعدلات مرتفعة.

9-صعوبات الدراسة: تتمثل اهم صعوبات الدراسة في التضارب في كثير من الأحيان بين ارقام بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء وقاعدة بيانات البنك الدولي، ما أثر كثيرا على النتائج المتوصل إليها، اضافة إلى صعوبة الحصول على المعطيات الخاصة بمختلف المتغيرات التي مستها الدراسة من مصدر واحد خلال فترة الدراسة.

10-الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين النفقات العامة والتضخم أو أحد جوانبها فيما يلي:

-وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، حيث قام فيها الباحث بتوضيح دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة والمتمثلة في معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة والتوازن الخارجي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الانفاق العام يساهم في احداث فائض الطلب المحلي بنسبة وسطية قدرها 35%، ومن ثم فهو يساهم في رفع معدلات التضخم في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، كما توصلت الدراسة إلى أن سياسة الانفاق الحكومي لها أثر محدود على الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير.

-ناويس اسماء، **أثر سياسة الانفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2013-2014، حيث قامت الباحثة بدراسة أثر النفقات العامة على معدلات التضخم في الجزائر من خلال ابراز دورها في إحداث فائض الطلب المحلي و الفجوة التضخمية النقدية، وتوصلت الباحثة إلى أن هناك علاقة وحيدة الاتجاه من النفقات العامة إلى التضخم، كما توصلت إلى أن النوع الاكثر تأثيرا في التضخم هو الانفاق العام الاستثماري.

-بوالكور نور الدين، **تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 2، 2016، حيث قام

الباحث بتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والتضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، وتوصل الباحث إلى أن الانفاق الحكومي والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة على علاقة تكاملية مشتركة، وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل من الانفاق الحكومي إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

-بن يوسف نوة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016، حيث قامت الباحثة بتحليل ظاهرة التضخم، ومتغيرات اقتصادية أخرى تمثلت في الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، معدل الفائدة، ميزان المدفوعات وأرصدته وسعر الصرف، وحاولت الكشف عن العلاقة بين التضخم وهذه المتغيرات في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، وتوصلت الباحثة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التضخم إلى معدل النمو الاقتصادي، البطالة معدل الفائدة على الودائع و سعر صرف الدينار الجزائري .أما فيما يخص تأثير التضخم على الميزان التجاري من خلال اختيار معدل تغطية الصادرات للواردات كمؤشر يعكس وضعية الميزان التجاري، فتوصلت الباحثة إلى عدم وجود علاقة سببية في أي من الاتجاهين. كما خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الدراسة.

-مقراني حميد، **أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)**، أطروحة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014-2015، والتي حاول فيها الباحث تقييم فعالية ونجاح السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر، وذلك بقياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة و التضخم اللذان يعتبران مؤشران أساسيان في اقتصاد أي دولة، وتوصل فيها الباحث إلى زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة و زيادة طفيفة جدا في معدل التضخم في السنة الموالية.

-حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية**، أطروحة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، حيث حاولت الباحثة من خلالها ك قياس درجة التأثير المتبادل بين الأجور والتضخم من خلال تقدير حلقة أجر-سعر في الفترة 1970-2005 وتحديد النتائج المترتبة عنها وذلك بتقدير علاقة فليبس التقليدية وتطورها عبر الزمن، وتوصلت الباحثة إلى تبين نتائج الاختبار

الإحصائي وجود علاقة سببية بين التضخم والأجور في الاقتصاد الجزائري حسب نتائج اختبار" سيمس" إلى أن أثر الأجور على التضخم أكبر من أثر التضخم على الأجور، كما بينت نتائج الاختبار الإحصائي لعلاقة فليبس بناء على بيانات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2005 وجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة خلال فترة تطبيق النظام الاشتراكي، ثم تحولت إلى علاقة عكسية خلال فترة تطبيق برامج صندوق النقد الدولي.

-muhammad Arfan Javaid Attari وAttiya Y Javed، المعنونة بـ **Inflation, Economic Growth and Government Expenditure** of **Pakistan**: **1980-2010**، مجلة Procedia Economics and Finance، العدد 5، 2013، حاول فيها الباحثان دراسة العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في حالة باكستان. حيث تم تقسيم الإنفاق الحكومي إلى نفقات التسيير ونفقات التنمية، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة طويلة المدى بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي والانفاق الحكومي، وفي المدى القصير فإن معدل التضخم لا يؤثر على النمو الاقتصادي ولكن النفقات الحكومية تفعل ذلك.

إن هذه الدراسة تمتاز عن هذه المجموعة المختارة من الدراسات السابقة في كونها تتناول بالتحليل لطرق تمويل النفقات العامة (الضرائب، القروض العامة والإصدار النقدي الجديد) وآثرها على تطور التضخم، وهو الأمر الذي غفلت عنه معظم الدراسات السابقة، كما تطرقت هذه الدراسة لتفسير ظاهرة التضخم في المدارس الاقتصادية المختلفة، ابتداء من النظرية الكلاسيكية إلى غاية المدرسة الهيكلية، أما من حيث الفترة الزمنية فإن الدراسة شملت الفترة (1990-2017) وهي فترة مهمة للغاية في تاريخ الجزائر الاقتصادي، وحديثة مقارنة بالدراسات السابقة التي توقف أغلبها عند النصف الأول من هذه العشرية، وهو ما رفع من مصداقية النتائج المتوصل إليها، خاصة في الدراسة القياسية التي استخدم فيها نموذج تصحيح الخطأ ECM لقياس اثر النفقات العامة على معدل التضخم في الجزائر.

11-هيكل البحث: للإجابة على الاشكالية الرئيسية واختبار الفرضيات، قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة عامة، وتختتم بالخاتمة العامة كما يلي:

-الفصل الاول: الإطار النظري للنفقات العامة، حيث يتناول المبحث الاول مفاهيم عامة حول السياسة المالية، اما الثاني فيعالج ماهية النفقات العامة، أما الثالث فخصص ظاهرة تزايد النفقات العامة، وطرق تمويلها.

-الفصل الثاني: مفاهيم عامة عن التضخم، فيعالج المبحث الأول ماهية التضخم، أما الثاني فيحلل تفسيرات التضخم في المدارس الاقتصادية المختلفة، أما الثالث فيحلل آثار التضخم والسياسات المعالجة له.

-الفصل الثالث: التحليل النظري لأثر النفقات العامة على التضخم، المبحث الاول خصص لتحليل فعالية النفقات العامة ضمن نموذج $IS - LM$، والمبحث الثاني فيدرس السياسة النقدية المصاحبة لسياسة النفقات العامة وأثرها على المستوى العام للأسعار أما الثالث فيبحث في موقع سياسة النفقات العامة من منحنى فليبس.

-الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر، المبحث الأول يتناول تحليل تطور النفقات العامة النفقات العامة في الجزائر (1990-2017)، أما الثاني فخصص تطور التضخم في الجزائر، ودور النفقات العامة في إحداثه خلال الفترة 1990-2017، أما الثالث فيعالج اختبار أثر مكونات النفقات العامة على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنفقات العامة

تمهيد:

وصف الكثير من الباحثين الدولة على أنها كيان اجتماعي، تتكون من مجموعة من الافراد تربطهم رغبة مشتركة في العيش معا، يرتبطون فينما بينهم بروابط طبيعية ومعنوية، يسكنون إقليم جغرافي معين، ويخضع تنظيم شؤونهم لسلطة سياسية، هذه السلطة تكون قادرة على تلبية طموحات الشعب، وتتضمن كذلك على الاليات التي تمكن من إدارة شؤون الدولة بأعلى قدر من الكفاءة، ومن هنا يجب التمييز بين الدولة والحكومة، باعتبار أن هذه الأخيرة أداة من أدوات الدولة، تتكون من كيانات قانونية تنشأ بموجب عمليات سياسية، لها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، تتولى توفير السلع والخدمات للمجتمع، تفرض ضرائب وتقوم بإعادة توزيع الدخل والثروة.

عرف دور الدولة ككيان سيادي تطورا جذريا وعميقا، وكان له الأثر البالغ في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكانت النتيجة تزايد حجم مسؤولية الدولة في اشباع الحاجات العامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع ما تتميز به النشاطات الاقتصادية من تقلبات بين الانتعاش والرواج، وبين الانكماش والركود، ما جعل من الدولة عونا اقتصاديا ضمن باقي الاعوان الاقتصادية، هذا التدخل في الحياة الاقتصادية لاقى جدلا كبيرا بين المفكرين الاقتصاديين، بين داعيا إلى زيادة ندخل الدولة، وآخرين مؤيدين لتقليص هذا التدخل.

وفي هذا الإطار خصص هذا الفصل لتحليل الإطار العام للنفقات العامة من خلال ثلاثة مباحث:

-المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

-المبحث الثاني: ماهية النفقات العامة

-المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة، وطرق تمويلها

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أبرز السياسات الاقتصادية التي أولت لها الدولة اهتماما بالغا خاصة مع أزمة الكساد الكبير سنة 1929، أين أخذت أفكار المدرسة الكينزية بالانتشار على حساب أفكار المدرسة الكلاسيكية التي اثبتت عجزها، حيث دعت المدرسة الكينزية إلى ضرورة تدخل الدولة بشكل فعال في النشاط الاقتصادي على حساب القطاع الخاص، حيث استطاعت الدولة الخروج من الازمة، ومعالجة الآثار المدمرة لها خلال سنوات قليلة، لكن هذا التدخل طرح إشكالات عديدة وجب التطرق لها ومعالجتها.

المطلب الأول: أشكال الدولة في الفكر الاقتصادي

يشكل موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي جدلا كبيرا بين المفكرين الاقتصاديين نتيجة لتطور الفكر الانساني، فانتقال هذا التدخل من مرحلة إلى أخرى إنما جاء كرد فعل على عدم قدرة النظام على حل المشاكل التي اعترضته، فمرة يحجم الدور الاقتصادي للدولة في ظل الدولة الحارسة، ثم يظهر بقوة في مرحلة لاحقة في إطار الدولة المتدخلة، ومن ثم يحتكر كل النشاط الاقتصادي في الدولة المنتجة، ليثار جدلا واسعا حول دور الدولة في إطار العولمة.

الفرع الأول: الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي

منذ القدم تميزت المجتمعات البشرية الملكية للفردية والحرية الاقتصادية للأفراد، وكانت الدولة تتدخل لحماية الممتلكات وضمان الحريات الفردية، لكن ابتداء من القرن السادس عشر سادت أفكار المدرسة التجارية، حيث كان هناك نوع من الاعتراف بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد انطلاقا من مبدأ أن قوة الدولة تكمن في ثرواتها في الذهب والمعادن النفيسة الأخرى والذي يقوم على أساس تعظيم الصادرات والحد من الواردات، لهذا رأى التجاريون انه لا مناص من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من الذهب والمعادن الثمينة وذلك بإشرافها على انتاج بعض السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف المناسبة التي من شأنها تشجيع الصادرات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري[1].

لكن مع ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية وكثرة الحروب بين الدول للحصول على المعدن النفيس ظهرت الحاجة إلى التخلي عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك في القرنين السابع عشر والثمن عشر، ونتيجة لذلك تبلورت أفكار اقتصادية جديدة فيما يسمى بالمدرسة الكلاسيكية.

[1] بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 14.

لقد أكد الاقتصاديون الكلاسيكيون على الاتجاه نحو الموائمة الذاتية للاقتصاد الوطني لو ترك الاقتصاد بعيدا عن التدخل الحكومي، كما اعتقدوا أن السياسات الحكومية الساعية إلى ضمان طلب مناسب للناتج ليست ضرورية بل هي ضارة بوجه عام[1]، وبالتالي كانت النفقات العامة في هذه المرحلة انعكاسا للفكر الاقتصادي الكلاسيكي السائد آنذاك، إذ أن الاقتصاديون الكلاسيكيون يرون أن مهام الدولة الحارسة تقتصر على[2]:

- واجب الدفاع والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي.
- واجب إنشاء والحفاظ على المحاكم لتسوية النزاعات بين المواطنين.
- واجب إنشاء وصيانة بعض الأشغال والمشاريع العامة مثل: الطرق السريعة، الجسور، القنوت المائية، الموانئ...الخ، إضافة إلى نفقات التعليم، وينبغي على الدولة أن تكون مسؤولة عن هذه الأنشطة.

والسبب في ظهور هذه الحيادية هو أن الدولة ليست جهة منتجة بل مستهلكة لجزء من ناتج الافراد، ولهذا فليس من حقها توزيع أو إعادة توزيع هذا الناتج على بعض الفئات، إذ إن هذا التدخل يعرقل سير القوانين الطبيعية التي هي وحدها تحقق التوازن الاقتصادي في النظام الرأسمالي[3].

ولذلك دعى رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى أن تكون مالية الدولة كما يلي[4]:

- ضرورة تقليل النفقات بحيث تكون في أضيق الحدود وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها التقليدية.
- ضرورة التمسك بحياد النفقات العامة، والاقتصار على الغرض المالي فقط.
- تعد النفقات العامة ذات نزعة استهلاكية لكونها مقتصرة على تمويل وتغطية وظائف الدولة فهي نفقات ليست منتجة.
- يجب أن تكون الموازنة العامة متوازنة، أي ليس هناك فائض أو عجز في الموازنة، وعليه لا تستطيع الدولة استغلال عجز أو فائض الموازنة وسيلة من وسائل السياسة المالية لتحقيق بعض

[1] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية، مطابع الاهرام، القاهرة، مصر، 1994، ص 149.

[2] معط الله آمال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 14.

[3] ميثم صاحب عجام وعلي محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار البداية، عمان، الأردن، 2015، ص108.

[4] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها-دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2015، ص28.

أهداف السياسة المالية، كما يفضل تدبير الإيرادات العامة عن طريق الضرائب غير المباشرة (الضرائب على الاستهلاك) وليس عن طريق الضرائب المباشرة لأن هذه الأخيرة تؤثر سلبا على الادخار، والذي يؤثر بدوره سلبا على الاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي

لقد بدأ الاقتصاديون يشككون في صحة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية حينما فشلت في معالجة الكساد الكبير، ومعاناة النظام الاقتصادي من التقلبات الدورية وانتشار البطالة، مما سمح لأفكار جديدة في الظهور طرحها الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" بكتابه الشهير "النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقد "، فلم يسلم "كينز" بالتوازن التلقائي بين العرض والطلب ولم يقبل بفكرة تحقيق الاستخدام الكامل ذاتيا، ولم يعد يؤمن بحياد الدولة إزاء الاحداث الاقتصادية والاجتماعية، وراح يلقي على عاتق الدولة التبعات الجديدة في تحقيق الاستخدام الكامل[2]. حيث طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الازمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني[3].

ومن هنا يبرز مدى تأثير هذا التحول في الفكر الاقتصادي بالنسبة لمالية الدولة كما يلي[4]:

- تنوع النفقات العامة بتنوع الحاجات العامة وتطورها مقارنة بما كانت عليه في الفكر التقليدي، إذ أنه مع ازدياد وظائف الدولة من الوظائف التقليدية إلى مسؤوليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال القيام ببعض المشاريع العامة وإعادة التعمير وإعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع زاد من المجلات التي تشملها النفقات العامة.
- ازدياد حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي بحكم تزايد الحاجات العامة والانتقال من مبدأ الحياد المالي إلى المالية الوظيفية اين يكون هناك أولوية للنفقات على الإيرادات وعدم المانع في تحقيق العجز المالي مادام انه يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

[1] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص ص 35-36.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 44.

[3] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008، ص 34.

[4] بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، مرجع سابق، ص 16.

- تحول النفقة العامة من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إذ أصبحت وسيلة بيد الدولة للخروج من الازمات الاقتصادية باعتبارها حسب جاء به "كينز" تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة ومستوى الدخل الوطني.
- إعادة النظر في قاعدة التوازن الميزاني التي قدسها الكلاسيك، فبعد العديد من المحاولات للالتزام بهذا المبدأ من قبل مختلف الدول المتقدمة اضطرت حكوماتها إلى التخلي عنه والبحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، أكثر من هذا اعتبر العديد من المنظرين الاقتصاديين المؤيدين لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية أن العجز الميزاني أداة ملائمة للتحفيز والانعاش الاقتصادي في ظل شروط معينة يجب توفرها[1].

وكنتيجة لذلك فإن النظرية الكينزية ترى أن مستوى النفقة العامة والاقتطاعات الجبائية تمثل أدوات مهمة لسياسة الإصلاح والاستقرار الاقتصادية، فالتطورات التي تلت هذه المرحلة ركزت على العلاقة الكمية الموجودة بين النفقة العامة والضرائب من جهة ومستوى الإنتاج والتشغيل والتبادل الخارجي من جهة أخرى، فالنفقات والايرادات العامة تصبح متغيرات أو آليات تحكم إذا أخذنا بعين الاعتبار اللغة الخاصة بأصحاب النمذجة النيوكلاسيكية للسياسة والاقتصاد[2].

الفرع الثالث: الدولة المنتجة ودورها في النشط الاقتصادي

إبان تطور الفكر الرأسمالي وظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي صاحبت تطبيق هذا الفكر ظهر فكر اقتصادي وسياسي جديد وهو الفكر الاقتصادي الاشتراكي الذي يتناقض في الفكر والمبادئ مع الفكر الرأسمالي[3]، يعزى النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى "كارل ماركس" حيث يقوم على الأسس التالية[4]:

- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وإلغاء الملكية الخاصة.
- تقوم الدولة بإدارة الجهاز الاقتصادي بهدف حل جميع المشاكل الاقتصادية للمجتمع.
- الاعتماد على التخطيط الاقتصادي الشامل والمركزي للإنتاج والاستثمار والتوزيع.

[1] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010، ص21.

[2] حداشي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013-2014، ص 32.

[3] سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 28.

[4] حسني خربوش وحسن اليحيى، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص 10.

- وقد ترتب على ذلك أن مفهوم الدولة المتدخلة تحول الى مفهوم آخر وهو الدولة المنتجة، حيث أن وظائفها تغيرت وأصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير[1].

إن المبدأ السائد في المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطاتها الاقتصادية، كما أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم وهي هدف إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي، وأخيرا هدف التوازن العام[2].

لقد أصبحت الموازنة العامة للدولة المنتجة جزءا من الخطة المالية وتعد هذه الخطة جزءا من خطة التنمية القومية، أي أنه لكل خطة قومية تقابلها وتتطابق معها خطة مالية لنفس الفترة، وتتكون الإيرادات العامة في النظام الاشتراكي من ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك، ثم الأرباح أو فائض المنشآت الإنتاجية، وحصيلة هذين المصدرين يشكلان حوالي 65% من اجمالي إيرادات الدولة، أما الإيرادات الأخرى فتأتي من الضرائب على الدخل والضرائب على السكان[3]، أما النفقات العامة في ظل الدولة الاشتراكية فلها أهمية كبيرة، إذ تشهد زيادة مطردة في حجم الانفاق العام مع زيادة الأعباء المالية وارتفاع مستمر في حجم الميزانيات العامة، إضافة إلى ظهور نفقات جديدة (الضمان الاجتماعي، التقاعد، العاطلين عن العمل ...وغيرها) مما أدى إلى فرض ضرائب جديدة[4]، وهي تتكون من[5]:

- نفقات الميزانية: وهي استثمارية أي الانفاق على النشاط الإنتاجي.
- نفقات الخدمات العامة: وهي نفقات على الخدمات (نشاط غير انتاجي).

والنفقات العامة تمس الجانب الاقتصادي من ناحية احتكار الدولة لعمليات الإنتاج والتوزيع، ومن الجانب الاجتماعي من ناحية تحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية جميع متطلبات افراد المجتمع.

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 37.

[2] المرجع السابق، ص 239.

[3] حسني خربوش وحسن اليحيى، المالية العامة، مرجع سابق، ص11.

[4] ميثم صاحب عجام وعلي محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 113.

[5] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير شعبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013-2014، ص 13.

عند نهاية السبعينات شهد العالم تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واسعة ساعدت في تراجع تلك الإيديولوجيات التي تؤدي إلى توسيع دور الدولة وفي المقابل برز اهتمام واسع لتقليص وظائف الدولة إلى أدنى مستوى، وذلك إثر المشاكل التي تعرضت لها اقتصاديات الدول التي أخذت بمبدأ الاقتصاد الاشتراكي مثل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية وغيرها من سياسات هذا النظام[1].

الفرع الرابع: الدور الجديد للدولة في ظل العولمة

كانت هناك مراجعة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل المجتمعات تقريبا، و خاصة بعد الفشل الكبير الذي عرفه دورها بالنسبة لدول أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفيتي السابق و غيرها من الدول (المنتهجة للنظام الاشتراكي)، بل وفي بعض المجتمعات التي توسعت في النشاط العام و القطاع العام و كذلك بعد ظهور فعالية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما سمي بالخصخصة التي انتشرت منذ عام 1979 تقريبا عندما طبقتها انجلترا ثم بدأ الأخذ بها في الكثير من دول العالم، ليدخل العالم عصرا عرف بعصر العولمة التي أفرزت وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل تراجعت فيه السيادة الوطنية للدول، وليؤدي في النهاية هذا الوضع إلى تحول في وظائف الدولة و ظهور أدوار جديدة لها في ظل هذا العصر ألا وهو عصر العولمة، الذي فتح المجال للدولة من أجل القيام بأدوار جديدة[2] و التي من أبرزها:

أولا- مكافحة الفقر والتخفيف منه:

ركزت الاستراتيجيات الحديثة لمحاربة الفقر على ضرورة العمل على مكافحة الفساد الذي أصبح عائقا في وجه جهود الحد من الفقر، لأنها تشدد على تعزيز الاستحقاقات الفردية، والقدرات والحقوق والحريات التي تعد واحدة من أركان التنمية البشرية والحد من الفقر، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة الكاملة والحقيقية للفقراء في تصميم تلك الاستراتيجيات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذا مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص الذي أصبح يضطلع اليوم بدور ريادي في تعزيز النمو والتنمية والتخفيف من الفقر[3].

[1] رجاء خضر ابشر وعصام عبد الوهاب بوب، أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي دارسة مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والتقليدي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، العدد 15، 2014، ص 10.

[2] ناويس أسماء، أثر سياسة الانفاق العام على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2013-2014، ص ص 6-7.

[3] فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 193.

ثانيا- محاربة الفساد

يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية منها الفشل في جذب الاستثمارات المحلية والخارجية لأنه يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة، كما يؤدي إلى هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية مع المشاريع التنموية، إضافة إلى الكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة نتيجة لهدر الايرادات العامة، كما يؤدي استفحال الفساد إلى هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في التعيين في المناصب العامة[1]، ويمكن للدولة القضاء على الفساد من خلال تبني نظام ديمقراطي قائم على الفصل بين السلطات وسيادة القانون، وبناء نظام قضائي مستقل ونزيه، إضافة الى تطوير دور الرقابة للهيئات التشريعية، وتفعيل دور الجمهور في مكافحة الفساد من خلال تعزيز دور المجتمع المدني.

ثالثا- حماية المستهلك

بمعنى حماية حقوق المستهلكين في علاقتهم المستمرة مع البائعين والمنتجين، وذلك من خلال حمايتهم من أساليب الغش والخداع التي قد تمارس عليهم، وبالتالي حصولهم على سلع وخدمات ذات جودة ووفقا لقدراتهم الشرائية، ومطابقة للمقاييس المعتمدة والمواصفات القانونية والتنظيمية، ذلك ان التحرير الاقتصادي وما يحققه من وفرة في السلع إلا أنه ينطوي على مخاطر عدة تضر بصحة وأمن المستهلك.

رابعا- الاهتمام بتوفير الأموال الضرورية لدعم البحث العلمي

وذلك نظرا لما يسفر عنه من نتائج قابلة للتطبيق، خاصة وأن هذا النوع من البحث لا يغري الخواص لعدم مردوديته، والعمل على إقامة المؤسسات الكفيلة بإنجاز ودعم البحوث التطبيقية باعتبارها وسيلة من وسائل البحث عن رفع تنافسية المنتجات والمؤسسات[2]، فتطوير العلاقة بين مؤسسات البحث والمؤسسات الإنتاجية والاقتصادية لا يتأتى إلا من خلال عقد المؤتمرات والندوات، تطرح مشاكل مؤسسات القطاع الاقتصادي، ويشتغل الباحثين على إيجاد حلول جدية لها.

خامسا-حماية البيئة

[1] خالد عيادة نزال عليمات، تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص 281.

[2] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 23.

في السنوات الأخيرة، شغل موضوع حماية البيئة اهتمام الكثير من الباحثين في أغلب التخصصات، خاصة مع ظهور ما يسمى بالتنمية المستدامة، وذلك في ظل عدم تجدد أغلب الموارد الطبيعية، ما دفع بالدولة إلى وضع السياسات الكفيلة بمحاربة التلوث بمختلف انواعه، من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة، واستصدار التشريعات الكفيلة بحماية البيئة ومعاقبة كل من يقوم بتخريبها أو استنزافها، والاهتمام بتطوير الطاقات المتجددة، مع العمل على تطوير الوعي البيئي بين الافراد ومختلف الفاعلين وتنمية احساسهم بالمشكلات البيئية ودورهم الهام في إيجاد حلول لها.

المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية، أهدافها وأدواتها

عادة ما اقترن السياسة المالية بحرية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واختلف مفهوم السياسة المالية تبعا لاختلاف طريقة تدخل الدولة والاهداف التي تصبو الى تحقيقها تبعا لهذا التدخل، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق للتعاريف المختلفة المعطاة للسياسة المالية وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ "السياسة المالية" الى كلمة فرنسية قديمة "FISC" وتعني حافظة النقود أو الخزانة، ومع التطور الذي طرأ على دور الدولة الاقتصادي أصبح هذا المعنى يضيق عن استيعاب الوظائف والمهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدول في حياة مجتمعاتها وعلى الاخص في المجالات الاقتصادية، حيث نلمس اليوم وزنا متزايدا للاقتصاد العام في مقابل الاقتصاد الخاص[1].

وتعرف السياسة المالية على أنها استخدام السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام والقروض العامة قصد التأثير في النشاط الاقتصادي بشكل مرغوب[2]، أو هي تلك الأداة الفعالة الموضوعة تحت تصرف المخطط الاقتصادي وصانع القرار تستخدم للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. تصبح هذه الأداة أكثر مهم في الدول النامية. ولتأثيرها الكبير في النشاط الاقتصادي يجعل هذه الأداة فعالة جدا للسيطرة على الإنفاق العام، ثم مستوى النمو الاقتصادي[3].

[1] منصور شريفة، السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2015-2016، ص32.

[2] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد المصرفي والمالي، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2014، ص 187.

[3] ASAM MOHAMED AL-JEBORY, The Effectiveness of Fiscal Policy Proxies on Economic Growth in Iraq 1980-2015, International Journal of Business and General Management, Tamil Nadu, India, Vol. 5, Issue 6, Oct - Nov 2016, p 31.

ويمكن تقديم تعريف آخر للسياسة المالية، إذ تعرف على أنها سياسة تنفذها الحكومة للتأثير على اقتصاد البلاد من خلال استخدام سلطتها في تحديد إيرادات الدولة وأولوياتها في توزيع النفقات العامة، وهي تتألف من أدوات مختلفة (الإنفاق العام، الإيرادات الحكومية، الميزانية العامة) للتأثير على الوضع الاقتصادي[1]، وتعرف كذلك على أنها برنامج تخططه وتنفذه الدولة، وذلك باستخدام برامجها الإرادية وأوجهها الإنفاقية، لإحداث الاثار المرغوب فيها، وتفادي الاثار الغير مرغوب فيها، وذلك على مجمل متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من اجل تحقيق اهداف المجتمع[2].

وعلى ذلك يمكن تعريف السياسة المالية على أنها مجموعة الإجراءات والقواعد والتدابير المتعلقة بالنفقات العامة، الايرادات العامة والميزانية العامة التي تتخذها السلطات العامة قصد تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بأهداف السياسة الاقتصادية الكلية كتحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف، تحقيق العمالة الكاملة، التحكم في معدلات التضخم، تحقيق توزيع أمثل للدخل الوطني، تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

يمكن للسياسة المالية أن تلعب دوراً في إدارة الاقتصاد الوطني على المدى القصير، في معظم الحالات يسمح الضبط المالي بالتعديل الدوري (خلال فترات الركود والانتعاش) أيضا عند أي اختلال في الحساب الجاري العوامل الخارجية ومشاكل التضخم. يكون التعديل المالي لاستعادة الثقة وتخفيف القيود المالية ودعم الثقة[3].

وللسياسة المالية مجموعة من الأهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها عبر الإجراءات والقرارات التي تتخذها في هذا الشأن، وهي تتشابه مع الأهداف التي تسعى اليها السياسات الاقتصادية الأخرى، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أولا–التوازن المالي:

[1] Yvette-Armelle béat, Politique Budgetaire dans L'uemoa : Soutenabilite de la Dette et Perspectives de Financement, thèse présentée pour obtenir le grade de : Docteur , Spécialité : Sciences Economiques / Macroéconomie, , l'université François–Rabelais de Tours et de l'université Félix Houphouët–Boigny d'Abidjan, 2014-2015, p101.

[2] دردوري لحسن ولقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018، ص 11.

[3] Programmation et politique financière, 2013, institut du FMI pour le développement des capacités, p 296.

يقصد بالتوازن المالي استخدام جميع الموارد المالية المتاحة للمجتمع بالطريقة المثلى، ويتم تحقيق التوازن المالي عن طريق تبسيط النظام الضريبي، مع ضرورة تمتعه بالشفافية والمرونة اللازمة وتوفير إدارة ضريبية كفؤة لمكافحة التهرب الضريبي، مع تخفيض النفقات العامة ليناسب مع حجم الإيرادات العامة، ذلك أن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة أحد الأسباب المؤدية للتضخم، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للقروض العامة، ذلك أن استخدام هذه القروض في تمويل الانفاق الاستهلاكي يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية تدفع ثمنه الأجيال الحالية والمستقبلية.

ثانيا-التوازن الاقتصادي:

التوازن الاقتصادي هو الحالة التي ينعدم فيها الضغط نحو التغيير، وعندما يبتعد الاقتصاد عن حالة التوازن يتحقق عدم التساوي بين الإنتاج والدخل ومستوى الانفاق، مما يدفع المؤسسات الى رفع أو تخفيض الإنتاج، أو بمعنى آخر هو التوازن بين حجم الموارد المتاحة وحجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع[1]، فمفهوم التوازن الاقتصادي لا يتوقف عند منحنى IS-LM فقط، بل يشير في مفهومه إلى المنفعة التي يقدمها النظام الاقتصادي ككل، ولذلك يستهدف التوازن الاقتصادي تحقيق النمو ويمنع حدوث التقلبات في الإنتاج والأسعار، ويحد من البطالة المرتفعة للوصول إلى حالة يتوازن فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي، ويتوازن فيها الإنتاج مع الاستهلاك والادخار مع الاستثمار والتيار النقدي مع التيار السلعي[2]، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة ان توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول الى اقصى انتاج ممكن ، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الاعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، وينبغي ألا تقل النافع التي يحصل عليها المجتمع من الانفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الافراد ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة و النفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل الوطني إلى حده الأقصى[3].

ثالثا-التوازن الاجتماعي:

[1] شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 71.

[2] عبدات عبد الوهاب، فعالية السياسة النقدية وآثرها في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، مجلة الإحصاء والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد 23، 2015، ص 4.

[3] منصور شريفة، مرجع سابق، ص 41.

بمعنى أن يصل المجتمع الى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الانتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب الى العدالة أو المساواة[1].

رابعا–التوازن العام:

التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها[2].

وعلى الرغم من أن هذه الأهداف مشتركة على نطاق واسع بين البلدان، فإن أهميتها النسبية تختلف من بلد لآخر تبعا لظروف كل بلد، فعلى المدى القصير قد تعكس الأولويات دورة الأعمال أو رد الفعل على كارثة طبيعية، وعلى المدى الطويل قد تتمثل الواقع في مستويات التنمية، أو دوافع ديمغرافية، أو الموارد الطبيعية، وقد تقود الرغبة في تقليل أعداد الفقراء بلدا منخفض الدخل الى زيادة الانفاق على الرعاية الصحية الأولية، بينما قد تستهدف إصلاحات المعاشات في اقتصاد متقدم تكاليف طويلة الأجل[3].

الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية

يتم تنفيذ السياسة المالية بمجموعة من الأدوات تتمثل في:

أولا–الإيرادات العامة:

الإيرادات العامة هي المصادر المختلفة التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من اجل اشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع، ونتيجة لتطور دور الدولة وجعلها مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي لم تعد الإيرادات العامة وسيلة لتغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة

[1] المرجع السابق، ص 42.

[2] ارياله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار-دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 4.

[3] ضياء مجيد الموسوي، إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 8.

بوظيفتها التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية مما أدى إلى تطور الإيرادات العامة والى تعدد أنواعها، كما أن الأهمية النسبية لكل نوع منها تتغير تبعا للنظام السياسي والاقتصادي[1].

ثانيا-النفقات العامة:

النفقات العامة هي تلك المبالغ النقدية التي تقوم بها الجهات العامة بغرض تحقيق مصالح عامة، ولقد تطور هذا المفهوم للنفقات العامة تبعا لتطور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتعكس النفقات العامة أحد أدوات السياسة المالية المعتمدة من طرف الدولة والتي تؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد اتسع نطاق وحجم النفقات العامة ليشمل الانفاق على النشاط الاستثماري بالإضافة إلى الانفاق على النشاط التقليدي للدولة، فأصبحت الدولة تقوم بالإنفاق على توفير الكثير من السلع والخدمات العامة والانفاق الاستثماري لإنتاج سلع وخدمات خاصة، وأصبحت النفقات العامة لا تستهدف فقط تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، بل تستهدف كذلك تحقيق أكبر كسب للمجتمع بإعادة تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، وكل هذا يعني رفع مستوى الرفاهية للأفراد، أي أن النفقات العامة أصبحت نفقات هادفة[2].

ثالثا-الميزانية العامة:

الميزانية العامة هي خطة تتضمن تقدير لنفقات وايرادات الدولة لفترة زمنية قادمة عادة ما تكون سنة، أو يتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية[3]، وتعبر الموازنة العامة عن التوجه الاقتصادي والسياسي للدولة، فتطور تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أدى إلى تطور الموازنة العامة، فلم يعد مفهوم توازن الميزانية ذو أهمية كبيرة، بل أحيانا لتحقيق التوازن الاقتصادي تلجأ السلطات العامة إلى إحداث عجز في الميزانية، وهي نظرية أقرها الاقتصاديون الرأسماليون وعلى رأسهم "كينز" و "ويليم بفردج"، هذا لا يعني أن تكون الميزانية في عجز دائم، لكن الجديد هو إخراج الميزانية من عزلتها المالية والقبول القبول بأوجهها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاعتراف بأن العجز الموازني يمكن أن يكون وسيلة لتحريك الاقتصاد الراكد، إما عن طريق القيام باستثمارات جديدة لزيادة الإنتاج، أو عن طريق

[1] محمد طاقة وهدى عزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان، الأردن، ط2، 2010، ص 75.

[2] علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص ص 92-93.

[3] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها-دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 144.

إنقاص الضرائب وبالتالي زيادة ما تبقى في مقدرة الأفراد من أموال لزيادة طلب الافراد من على السلع والخدمات[1].

المبحث الثاني: ماهية النفقات العامة

باعتبار أن الدولة تعتمد في تدخلها على أداة مهمة وهي النفقات العامة، فقد لاقت هذه الأخيرة دراسات وتحليلات عدة في إطار علم المالية العامة، حيث تباينت أراء واجتهادات علماء المالية العامة حول تقديم تعريف موحد للنفقات العامة، والغرض من الانفاق العام وحجمه الأنسب، وصوره وتقسيماته، وذلك للتعرف على الدور الذي ترغب الدولة القيام به لتحقيق أهدافها المنشودة.

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وصورها

تعتبر النفقات العامة الاداة الرئيسية بيد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتحكم في هذه الأداة يمكن الدولة من استعمالها بطريقة أمثل، فالنفقات العامة تعكس جميع جوانب الأنشطة العامة للدولة وكيفية تمويلها، فتطور مفهوم النفقات العامة ساير تطور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

مفهوم النفقات العامة يختلف من بلد لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى سواء أكان هذا الاختلاف من حيث خصائصها أو من حيث حجمها، وذلك لاختلاف مفهوم الخدمات العامة التي تهدف إلى اشباع الحاجات العامة، ولما كانت هذه الخدمات أو الحاجات العامة ليست محددة ومدى تحمل الدولة لمهامها مختلفا من نظام سياسي لآخر فإننا نلاحظ نتيجة لذلك أن الجدال مستمر حول مفهوم النفقات العامة[2].

والنفقة لغة من كلمة "نَفَقَ" الشيء–نفقا: نَفِذَ، يقال نفق الزاد ونفقت الدراهم، أنفق فلان: افتقر وذهب ماله، والتاجر: راجت تجارته، والإنفاق: بذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير[3]، أما "العام" فبمعنى الشامل، بخلاف الخاص[4]، أما اصطلاحا فتعرف النفقات العامة على أنها مجموع نفقات جميع الإدارات

[1] الرويلي صالح، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1992، ص 56.

[2] المرجع السابق، ص 23.

[3] إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مطابع دار المعارف، القاهرة، مصر، ج2، ط2، 1973، ص 942.

[4] المرجع السابق، ص 628.

العمومية[1]، كما تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق منفعة عامة[2]، أو أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة[3].

إن التعاريف السابقة للنفقة العامة وان اختلفت عباراتها إلا أنها تشترك في ثلاثة أركان أساسية:

أولا–النفقة العامة مبلغ من النقود:

تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي، حيث تقوم بدورها في الانفاق باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحصل عليه من منتجات من اجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها[4].

إن قيام الدولة بالحصول على منتجات بدون مقابل كما هو الحال في عمليات الاستيلاء جبرا، أو منحها لمساعدات وإعفاءات مثل منح السكنات المجانية للموظفين، أو إعطاء إعفاءات ضريبية لبعض المنتجين، فإن ذلك لا يعتبر نفقة عامة، ومن مزايا جعل الانفاق العام نقديا ما يلي[5]:

–أن التعامل النقدي أسهل بكثير من التعامل العيني للأفراد وللدولة مقارنة بالصعوبات التي تنشأ عن نظام المقايضة.

–سهولة اجراء الرقابة الإدارية والبرلمانية على الانفاق النقدي للدولة وصعوبة ذلك في حالة الانفاق العيني.

–الانفاق النقدي يتيح فرصة أكبر للمساواة بين الافراد في الاستفادة من النفقات العامة وفي تحمل الأعباء العامة التي تفرضها الدولة.

ثانيا–تصدر النفقة العامة عن شخص معنوي عام:

[1] Ali Mokhtar Omar, L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation cas Algérie 1999-2014, thèse présentée pour obtenir le grade de : Docteur en sciences économique, l'université Tlemcen, 2013-2014, p 7.

[2] علي لطفي، المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1995، ص 182.

[3] طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 122.

[4] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 55.

[5] سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 56.

وفقا لهذا الركن لا يعتبر مبلغا نقديا أنفق لتحقيق مصلحة عامة إنفاقا عاما إلا إذا صدر من شخص معنوي عام، ويقصد بالأشخاص المعنوية العامة الدولة والوحدات الإدارية التي تنبثق عنها بدرجاتها المختلفة كالولاية والبلدية، وأشخاص معنوية عامة مرفقية كالمؤسسات والشركات العامة.

اعتمد الفكر المالي على معيارين للتمييز بين المالية العامة والمالية الخاصة:

1-**المعيار القانوني:** يعتمد هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، فالنفقات العامة هي التي يقوم بها الاشخاص المعنوية العامة الممثلين في الدولة، الولاية، الدائرة، البلدية، المؤسسات والشركات العامة وغيرها من الوحدات الخاضعة للقانون العام أي كان الغرض منها، وعلى ذلك فالأشخاص الخاضعة للقانون الخاص سواء كانت طبيعية أو معنوية لا تعتبر نفقاتها عامة أي كان غرضها من هذا الانفاق، فعلى سبيل المثال قيام شخص ببناء مستشفى وتبرع به إلى احد الجهات العامة لا يعتبر إنفاقا عاما حتى ولو كان غرضه من بنائه للمستشفى هو المصلحة العامة، فالنقطة الاساسية في هذا المعيار هو طبيعة الشخص المنفق.

ويعود هذا الاختلاف بين نشاط الأشخاص العامة ونشاط الأشخاص الخاصة إلى طبيعة الدولة الحارسة، التي كان يقتصر نشاطها على القيام بالنشاطات الأساسية كالأمن والعدالة وتسيير بعض المرافق العامة، وبطبيعة الحال فإن هذه الخدمات تحقق نفعا عاما تهدف الدولة له الدولة بموجب ما تتمتع به من سيادة وسلطة، لكن مع تطور مفهوم الدولة وزيادة تدخلاتها في الحياة الاقتصادية تغيرت صفتها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم منتجة، ونتيجة لهذا التطور في مفهوم الدولة يعد المعيار القانوني يتلاءم وحده في تحديد طبيعة النفقة العام، واقترح علماء المالية العامة معيار آخر اكثر دقة وهو المعيار الوظيفي[1].

2-**المعيار الوظيفي:** يعتمد هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالنفقة وليس على الطبيعة القانونية له، وبالتالي فجميع النفقات التي تقوم بها الدولة أو أحد هيئاتها لا تعتبر نفقات عامة بالضرورة، بل العكس تعتبر نفقات عامة ما ينفقه الأشخاص الخواص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين بتفويض من الدولة أو أحد هيئاتها.

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 59-60.

فاتساع نشاطات الدولة شمل بعض الأنشطة التي كانت محتكرة من قبل الخواص، ومنها المشروعات التي تتم وفقا للمعايير السوقية، أي معايير الربح والخسارة ومعايير العائد والتكلفة باعتبار أن القيام بمثل هذه النشاطات يحقق إلى جانب منفعة خاصة للأفراد منفعة عامة للاقتصاد ككل، إذ أن الانفاق على المشاريع التعليمية والصحية التي يكلف الخواص بإنشائها يساهم من جهة في تحقيق أرباحهم من جهة، ومن جهة أخرى يساهم في تقديم منفعة عامة للأفراد بتقديم خدمة مجانية صحية كانت أو تعليمية[1].

ثالثا–الغرض من النفقة العامة هو تحقيق منفعة عامة:

يعد هذا الركن متمما لمفهوم النفقة العامة، فبدونه لن تكون النفقة عامة حتى ولو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون العام، فالهدف من النفقة العامة يجب أن يكون تحقيق النفع العام للمجتمع وتحقيق مصالحه، ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فقد يكون الهدف من الانفاق العام تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين افراد المجتمع، وقد يكون الهدف من الانفاق العام تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة أو تحفيز النمو الاقتصادي[2].

ويرجع هذا العنصر إلى مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد، فإذا كان الافراد متساوون في تحمل الأعباء الضريبية، فإنهم بالضرورة متساوون في الانتفاع من النفقات العامة[3].

الفرع الثاني–صور النفقات العامة: للنفقة العامة صور وأشكال متعددة:

أولا–الأجور والمدفوعات التقاعدية:

يمثل الأجر الرصيد المدفوع من الدولة إلى العمال جزاء العمل، أي ما يقابله ماديا أو غير مادي، فهو تعويض لنشاط العامل والمرتبط بعقد العمل، وتشمل كلمة " أجر" الأجر أو الراتب العادي، الأساسي أو الأدنى، وجميع التعويضات الأخرى التي تدفعها الدولة صاحبة العمل للعامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نقدا أو عينا، لقاء استخدامها له[4].

[1] بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 32.

[2] خصاونة محمد، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 51.

[3] سوزي عادل ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2006، ص 33.

[4] زدون جمال وصحراوي بن شيحة، محددات الأجور في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة 1980-2013، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، العدد 01، المجلد 05، 2016، ص 197.

ويقصد بالمدفوعات التقاعدية المبالغ النقدية الذي تدفعها الدولة إلى الأفراد الذين كانوا يعملون لصالحها بصورة دورية بعد تقاعدهم، ويستفيد العامل لدى الدولة من التقاعد إما لبلوغهم السن القانونية للتقاعد، وإما بطلب منه وبقوة القانون في بعض التشريعات التي تسمح بذلك.

ثانيا- أثمان مشتريات الدولة: وتمثل قيمة الأدوات والآلات والمعدات التي تقوم الدولة بشرائها وتخصصها لإشباع الحاجات العامة، وقد تقوم الدولة أو أحد هيئاتها بذلك عن طريق شراء هذه الحاجات من السوق مباشرة، أو عن طريق مقاولين وموردين مختصين، ومن أبرز عيوب أسلوب الشراء المباشر من السوق أنه لا يحفز العامل الى الاجادة في القيام بالعمل والإشراف عليه، لذلك تلجأ الدولة الى المقاولين لأن لديهم الخبرة الكافية بأوضاع السوق وأسعار السلع[1].

ثالثا-الإعانات: وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون الحصول على مقابل، تستهدف منها فئة أو فئات معينة من المجتمع، حيث لا تحصل الدولة مقابلها على أي من السلع والخدمات، ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني، بل تؤدي إلى إعادة لتوزيع للدخل الوطني، وتنقسم الإعانات إلى:

1-الإعانات الداخلية: وهي مبالغ نقدية تقدمها الدولة الى الهيئات العامة المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها، أو لتغطية العجز المالي في ميزانيتها ...إلخ، ومن أشكالها[2]:

1-1 -الإعانات الاقتصادية: وهي المبالغ التي تدفعها الدولة الى بعض المشروعات الصناعية الأساسية وذلك تشجيها للصناعات الوطنية ودعم موقفها بوجه منافسة الصناعات الأجنبية، أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو لتوطين الصناعات في منطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.

1-2 -الإعانات الاجتماعية: وهي مبالغ تقدمها الدولة إلى المنظمات والهيئات والأفراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعية مثل الإعانات المخصصة للعاطلين عن العمل ورعاية دور العجزة والاحداث.

2-المنح والإعانات الدولية: وتتخذ الإعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكال متعددة، كأن تكون مرتبطة بمشروع معين على سبيل المثال تكون الإعانة مخصصة لدعم برنامج محو الامية في دولة معينة، وتكون المعونة الخارجية مشروطة بشروط معينة أو غير مشروطة.

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص 66.

[2] محمد طاقة وهدى عزاوي، مرجع سابق، ص 51.

رابعا–أقساط الدين العام وفوائده: وهي تلك النفقات الموجهة إلى تسديد القروض العامة وفوائد الدين العام واستهلاكه، فهذه النفقات عبارة عن مبالغ مالية تخرج من الذمة المالية للدولة من أجل خدمة الدين العام واستهلاكه، ويمكن القول أن هذا النوع من النفقات يخص نشاط معين تقوم به الدولة وهو النشاط المالي، فالدولة عندما تكون بحاجة إلى موارد مالية لتغطية نفقاتها تلجأ إلى القروض العامة، فهي ملزمة بتسديد القرض وفوائده[1].

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

إن تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الاقتصاد أدى إلى زيادة نفقاتها وتنوعها والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث أصبحت دراسة تقسيمات النفقات العامة تثير اهتمام الكثير من كتاب المالية العامة، والملاحظ تنوع هذه التقسيمات من دولة إلى أخرى تبعا لظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال هذا المطلب ستتطرق الدراسة إلى أهم التقسيمات العلمية والوضعية للنفقات العامة.

وترجع أهمية هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراض متعددة من أبرزها[2]:

–تسهيل صياغة وإعداد البرامج: حيث أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها، فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج.

–تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية: وهذا أمر بديهي، حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل البرامج.

–خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة والاعتماد.

–تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها، حيث إن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة واهميتها النسبية مقارنة بالأنشطة الأخرى.

–تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة، بجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ المالية في السبل التي قررها وليس في أوجه أخرى.

الفرع الأول: التقسيمات العلمية للنفقات العامة

[1] دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر–تونس، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013–2014، ص 45.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 65-66.

يقصد بالتقسيم العلمي للنفقات العامة تلك التقسيمات التي نهدف من خلالها إلى تحليل الآثار الاقتصادية لها، وهي تمثل أهمية كبيرة في تحديد أهمية النفقة العامة وآثارها والغرض منها، وتستخدم في إعداد موازنات عامة حديثة كالموازنة الصفرية وموازنة التخطيط، ومن أهم التقسيمات العلمية للنفقات العامة:

أولا-تقسيم النفقات العامة من حيث انتظامها: تقسم النفقات العامة تبعا لانتظامها إلى:

1-النفقات العامة العادية: وهي تلك التي تنفق بصورة دورية منتظمة مثل رواتب الموظفين، نفقات صيانة الطرق، فوائد الدين العام، فهي نفقات تتكرر دوريا ولا يشترط فيها التكرار في الحجم.

2-النفقات العامة غير العادية: وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بشكل دوري ومنتظم، وإنما تأتي بصورة غير متوقعة، مثل تقديم تعويضات للمنكوبين نتيجة كوارث طبيعية، نفقات الحروب.

إن هذا التقسيم قد يبدو صحيحاً ولكنه محل نقد لأنه يعتمد على مبدأ التكرار السنوي في الميزانية، في حين قد تزيد مدتها عن السنة، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام، ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية. ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت إلى التمييز بين نوعين من النفقات، جارية والرأسمالية[1].

1-النفقات الجارية: وهي النفقات وهي النفقات الضرورية لتسيير المرافق والمصالح العامة للدولة وقيامها بالأعمال المنوطة بها، وتشمل دفع رواتب عمال القطاع الحكومي، النفقات الجارية الأخرى مثل النفقات على الآلات والمعدات ونفقات استئجار المباني والسيارات، الإعانات، الفوائد على الدين العام، وعادة ما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات العادية خاصة الضرائب، حيث تتسم هذه النفقات بالاستمرارية والاستقرار.

2-النفقات الرأسمالية: الانفاق الرأسمالي هو الاستثمار الثابت في البنية التحتية، المساكن وغيرها من الأصول المادية الأخرى، وهذه النفقات تشكل حوالي 1.5% و5% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من بريطانيا واليابان على التوالي سنتي 2004 و2005[2]، وهي تتسم بأن إنفاقها يترتب عليه زيادة في رأس المال الاجتماعي ورأس المال الإنتاجي ويتم إنفاقها خلال أكثر من سنة مالية واحدة، وتتسم بضخامة مبلغ الإنفاق، ويتم تمويلها من خلال فائض الموازنة في حالة وجوده أو من خلال القروض

[1] فرات محمد سليمان، سياسة الإنفاق العام وأثره في النمو الاقتصادي في سوريا (2000-2010)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص ص 17-18.

[2] Sophie Brown & others, Guide To Economic Indicators Making Sense of Economic, Exmouth House, London, sixth edition, 2006, P74.

الداخلية أو الخارجية أو من خلال الإصدار النقدي، ويساهم الإنفاق الرأسمالي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، كما أن الانفاق الرأسمالي يتمتع بالمرونة الكافية على نقيض الإنفاق الجاري، ويتسع مفهوم الانفاق الرأسمالي من الانفاق على مشاريع البنى التحتية من جسور وطرق وشبكات المواصلات الحديثة إلى الانفاق على قطاعي الصحة والتعليم من خلال إنشاء المستشفيات والمدارس والجامعات، إضافة إلى الانفاق على عمليات الإحلال والتجديد للمباني والآلات[1].

ثانيا-التصنيف على أساس المنفعة:

قام كل من "كوهن" "Cohen" و "بلن" "Plehn" بتصنيف النفقات العامة وفقا للمنفعة أو الفائدة التي تحققها كل فئة من فئات الإنفاق، حيث قدم "Plehn" التصنيف التالي[2]:

1-النفقات التي تقدم منفعة مشتركة للجميع مثل: الإنفاق على الدفاع، التعليم والصحة العامة...الخ.

2-النفقات التي تقدم منفعة خاصة لفئات معينة ولكنها تعامل على أنها مشتركة مثل: إعانة الفقراء.

3-النفقات التي تقدم منفعة خاصة لبعض الأشخاص وفي الوقت نفسه تمثل منفعة مشتركة لبقية الأشخاص الآخرين مثل: الإنفاق العام على الطرق، إقامة العدل.

4- النفقات التي تقدم فقط منافع خاصة للأفراد مثل: الإنفاق على مؤسسات الدولة.

ثالثا-تقسيم النفقات العامة تبعا لتأثيرها على الدخل الوطني:

تقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار تبعا لتأثير هذه النفقات على القدرة الشرائية للأفراد، حيث تصنف إلى:

1-نفقات حقيقية: وهي تلك النفقات التي تؤديها الدولة مقابل حصولها على حجم معين من السلع والخدمات والغرض منها إشباع الحاجات العامة، وتتضمن هذه النفقات الأجور والسلع الاستهلاكية والاستثمارية، وتؤدي هذه النفقات إلى زيادة الدخل الوطني مساوية للزيادة في هذه النفقات مضروبة في مضاعف الانفاق الحكومي.

[1] خصاونة محمد، مرجع سابق، ص ص 74-75.

[2] معط الله آمال، مرجع سابق، ص 27.

2-نفقات تحويلية: وهي تلك النفقات التي تؤديها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع وخدمات، وتتضمن هذه النفقات الإعانات والمساعدات، إضافة إلى الفوائد المدفوعة على الدين العام، وتأثير هذا النوع من النفقات على الدخل الوطني يساوي مقدار التغير في النفقات التحويلية مضروبا في مضاعف التحويلات الحكومية.

رابعا-تقسيم النفقات العامة تبعا لشموليتها

تقسم النفقات العامة حسب نطاق سريانها إلى:

1-نفقات محلية: وهي تلك النفقات التي تقوم بها الهيئات المحلية للدولة مثل البلديات والولايات، حيث ترد هذه النفقات في موازنة هذه الهيئات، وتهدف هذه النفقات إلى اشباع الحاجات العامة للأفراد في منطقة جغرافية معينة، ومثالها تبليط الطرقات وإنشاء الجسور والسدود، والملاحظ أن النفقات المحلية تختلف من منطقة إلى أخرى تبعا لاختلاف مواردها واحتياجات قاطنيها.

2-نفقات مركزية: وهي تلك النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية، حيث ترد هذه النفقات في الموازنة العامة للدولة، وتهدف إلى إشباع الحاجات العامة لجميع أفراد الدولة، ومثالها النفقات المخصصة للدفاع الوطني، نفقات تمويل المشاريع الكبرى، نفقات البعثات الدبلوماسية في الخارج، والملاحظ أن النفقات المركزية تتميز عن النفقات المحلية في كبر حجمها وأنها مخصصة لجميع الأقاليم والمناطق التابعة للدولة.

الفرع الثاني: التقسيمات العملية للنفقات العامة

يقصد بالتقسيمات العملية أو الوضعية تلك التقسيمات التي تظهر في موازنات الدول المختلفة، وهي تقسيمات لا تقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية إدارية، وعليه فإن كل دولة لها تقسيم خاص يتلاءم مع ظروفها[1]، ومن هذه التقسيمات:

أولا-التقسيم الوظيفي:

وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات إنفاقية مختلفة، كل منها ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، وحتى يتحقق هذا التقسيم بموازنة الدولة فإن الأمر يستلزم أولا

[1] فتوح خالد، تطور الانفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 18.

تحديد الوظائف أو الخدمات التي سوف تقوم بها الدولة[1]، وقد قدم العديد من خبراء الأمم المتحدة مقترح تبويب وتصنيف النفقات العامة إلى خمس مجموعات إنفاقية وهي[2]:

-خدمات عامة أساسية (أمن، عدالة، دفاع خارجي، نفقات إدارة الجهاز الحكومي).

-خدمات جماعية (مرافق عامة، دفاع مدني، نظافة...)

-خدمات مستحقة (تعليم، صحة، قضاء...)

-خدمات اقتصادية (زراعة، صناعة، نقل، طاقة...)

-خدمات غير قابلة للتخصيص (نفقات الدين العام، مجلس الأمة، ديوان المحاسبة...)

ومن أهم مزايا التقسيم الوظيفي أنه الأكثر ملائمة للدول التي يتسم هيكلها الإداري التنظيمي بالاستقرار، كما يسمح هذا التقسيم بدراسة وتحليل النفقات العامة على مختلف الوظائف الحكومية خلال عدد من السنوات، وكذلك دراسة تطور الأهمية النسبية للنفقات العامة على مختلف الوظائف خلال نفس السنوات، ومقارنة تلك الأهمية خلال فترة زمنية محددة، كما أن هذا التقسيم يعد خطوة أساسية اتجاه تقييم الأداء الحكومي وتحديد مدى قدرة جهاز الحكومة على تحقيق الأهداف المسطرة[3].

ثانيا: التقسيم الإداري

وفقا لهذا المعيار تصنف النفقات العامة في الموازنة العامة حسب الوزارات أو الجهات الإدارية بما يتوافق مع الهيكل الإداري والتنظيمي للدولة.

فالنفقات العامة للدولة تقسم إلى عدد من الأبواب أو الأقسام، حيث يخصص كل باب أو قسم لوزارة أو جهة إدارية محددة، فمثلا وزارة الداخلية يخصص لها قسم محدد، ووزارة الدفاع يخصص لها باب آخر... وهكذا، وكل باب أو قسم مخصص لوزارة أو جهة إدارية محددة ينقسم إلى فروع إنفاقية، فمثلا القسم المخصص لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ينقسم إلى فروع محددة، مثل فرع التكاليف الاجتماعية للموظفين، فرع الأدوات وتسيير المصالح، فرع أشغال الصيانة... وهكذا، وينقسم كل فرع أيضا إلى عدد

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 479.

[2] خصاونة محمد، مرجع سابق، ص 78.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص 480-481.

من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة إدارية أقل في مستواها التنظيمي من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع انفاقي معين.

ثالثا: التقسيم النوعي

وفقا لهذا المعيار تصنف النفقات العامة بالموازنة العامة وفقا لطبيعة الأشياء التي تخصص لها النفقة العامة، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية إلى أربع مجموعات أو بنود إنفاقية هي[1]:

- نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور والمرتبات.
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية .
- نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها النفقات الرأسمالية.

الفرع الثالث: نماذج حول العالم لتقسيمات النفقات العامة

مما سبق يمكن تقديم نماذج حول العالم لتقسيمات النفقات العامة بتقديم النموذج الأمريكي والفرنسي.

أولا–تقسيم النفقات العامة في موازنة الولايات المتحدة الأمريكية[2]

إن الموازنة الأمريكية تأخذ بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة مراعية بنفس الوقت التقسيم الإداري للوزارات والمصالح، وهكذا تظهر النفقات العامة التي تهدف إلى تحقيق الغرض نفسه في قسم واحد ولو كانت موزعة على الوزارات. وعلى هذا الأساس تقسم النفقات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى:

–نفقات الدفاع الوطني.

–نفقات الشؤون الدولية.

–نفقات المساعدات وخدمات المحاربين القدماء.

–الزراعة والري.

–التجارة والقوى العاملة.

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لأثر الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014–2015، ص 24.

[2] محمد طاقة وهدى عزاوي، مرجع سابق، ص 59.

-الإدارة الحكومية.

-فوائد الدين العام.

ثانيا: تقسيم النفقات العامة في موازنة فرنسا[1]

تنقسم النفقات العامة في فرنسا الى قسمين رئيسيين بنا: النفقات النهائية والنفقات المؤقتة.

-النفقات النهائية : هي التي تقوم الدولة بإنفاقها بصورة حاسمة دون أن تتوقع بأن تعود إليها مرة أخرى بذاتها، وتنقسم بدورها إلى نفقات عادية واستثمارية.

-النفقات المؤقتة : هي التي تخرج من خزانة الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى، حيث يتم تغطيتها بالقروض والتسهيلات الائتمانية. ويطلق على هذا التقسيم بالتقسيم الأفقي للنفقات العامة، أما التقسيم الرأسي فيعتمد على المستوى الإداري (الوزارات، الهيئات، المصالح) .

كما يتم تقسيم النفقات العامة في فرنسا حسب الوظائف إلى: النفقات الإدارية، النفقات الاجتماعية والصحية والتوظيف، نفقات التعليم والثقافة، نفقات الزراعة والخدمات الريفية، نفقات قطاع السكن والخدمات الحضرية، نفقات النقل والاتصال، نفقات الصناعة والخدمات، نفقات القطاع الخارجي، نفقات الدفاع، بالإضافة إلى بند عاشر متمثل في فوائد الديون العامة، وتقسم هذه النفقات التسعة إلى نفقات حقيقية وتحويلية وهذا حسب التقسيم الرأسي.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تقوم الدولة في العصر الحديث بنوعين من الوظائف في المجتمع، الوظيفة الأولى تؤديها في صورة خدمات عامة للمواطنين، والثانية تؤديها كمنظم تأخذ على عاتقها بعض أوجه النشاط التي كانت حكرا فقط على القطاع الخاص، وبالتالي فالاقتصاد العام يمكن أن ننظر اليه بنظرتين: قطاع عام بالمعنى الضيق، والثانية قطاع عام بالمعنى الواسع[2]، ولكل نوع من أنواع النفقات العام اثار الاقتصادية، مباشرة وغير مباشرة يتعين اعتبارها في إطار السياسة الإنفاقية المتخذة.

الفرع الأول: الاثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

[1] ناويس أسماء، مرجع سابق، ص 25.

[2] عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص 110.

إن الفكر المالي الحديث يؤكد على الأهمية البالغة للآثار الاقتصادية المباشرة التي تحدثها النفقات العامة، فعندما تقوم الدولة بأي نفقة عليها دراسة الاثار الاقتصادية في إطار السياسة الإنفاقية العامة المرسومة من قبل الدولة، فالنفقة العامة تعتبر أداة أو وسيلة لتحقيق هدف أو اهداف معينة بما يخدم المصلحة العامة.

أولا-أثر النفقات العامة على الإنتاج: إن مستوى الإنتاج لأي دولة يعتمد على رغبة وقدرة الافراد على العمل، الادخار والاستثمار، وعلى تحويل عناصر الإنتاج بين مختلف الاستخدامات والمناطق[1]، حيث يمكن للإنفاق العام أن يؤثر على هذه العوامل إما سلبا أو إيجابا حسب طبيعة وأوجه هذا الانفاق، وعموما يمكن ابراز هذه الأوجه كما يلي:

1-النفقات الاجتماعية: قد تأخذ هذه النفقات شكل تحويلات نقدية كإعانات البطالة ومختلف اشكال التضامن الاجتماعي، وبما أن الفئات الاجتماعية المستفيدة من هذه التحويلات ذات ميل استهلاكي مرتفع فإن هذه الإعانات ترفع من الطلب الكلي، وبالتالي يرتفع الإنتاج الوطني في أغلب الحالات.

أما إذا أخذت هذه النفقات شكل تحويلات عينية فإنها تؤثر على الإنتاج الوطني من خلال زيادة إنتاجية العمل، فقيام الدولة بشراء السلع والخدمات وتوجيهها للفئات المحرومة أو محدودة الدخل بنفسها فإنها تمارس دورا تحكيميا في السوق يمكن لها معه أن تقوم بتوجيه هذا السوق الوجهة التي تراها محققة للنفع العام، بالإضافة إلى رفعها من المستوى الاجتماعي للأفراد وتمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة كبيرة[2].

2-النفقات العسكرية: اختلف علماء المالية العامة حول أثر النفقات العسكرية على الإنتاج، فالتقليديون يرون أن هذه النفقات تعد نفقات استهلاكية غير إنتاجية، فهي تؤدي إلى تحويل عوامل الإنتاج إلى النشاطات الإنتاجية العسكرية، وبالتالي ترتفع أسعار عوامل الإنتاج، وينخفض الاستهلاك الخاص.

أما في العصر الحديث فإن جزءا معتبرا من الانفاق العام موجه للأنشطة العسكرية، ففي الدول المتقدمة اقتصاديا فإن هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الإنتاج المدني من خلال زيادة نشاطات البحث العلمي والاختراعات، بالإضافة إلى الأثر الذي تؤديه الصناعات والجسور والمطارات العسكرية في فترة ما بعد الحرب، أما في الدول النامية فإن الانفاق العسكري له اثار سلبية على الإنتاج الوطني، فبدلا من توجيه هذه النفقات للتوسع في الإنتاج المحلي فإنها تخصص لشراء أسلحة ومعدات حربية من الخارج.

[1] معط الله آمال، مرجع سابق، ص 29.

[2] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص 114.

3-النفقات الإنتاجية: تشمل هذه النفقات عادة الاستثمار الحكومي في الأصول الحقيقية طويلة المدى كإنشاء المباني، إقامة الطرق وغيرها، أو الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الحكومة لصالح مشروعات القطاع العام أو الخاص لتحقيق أغراض عامة معينة، وبالتالي فإن هذا النوع من النفقات يؤدي إلى الرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومنه زيادة حجم الإنتاج الوطني.

ثانيا-أثر النفقات العامة على الاستهلاك: يظهر أثر الانفاق الحكومي على الاستهلاك من خلال ما يحدثه هذا الانفاق من زيادة في الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية، ويمكن النظر إلى ذلك من خلال ثلاث زوايا:

1-نفقات الاستهلاك الحكومي (العام): تقوم الدولة بنفقات في صورة شراء سلع، أو صيانة المباني الحكومية، أو شراء الآلات والمعدات الضرورية للقيام بالوظيفة العمومية، وبالتالي فإن الدولة تكون مستهلكة عند قيامها بهذا الانفاق، وزيادة هذا النوع من الانفاق يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوطني.

2-نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: تمنح الدولة لمجموع موظفيها الحاليين والسابقين مرتبات وأجور ومعاشات، يتجه جزء كبير من هذه الدخول الى شراء مجموع السلع والخدمات الضرورية لتحقيق الاشباع الخاص، وذلك حسب الميل الحدي لاستهلاكهم.

وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل المجهود الذي يؤديه هؤلاء الافراد للدولة، فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم فدخول الافراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف[1].

3-الإعانات: تأخذ هذ الإعانات صورتين:

-الإعانات التي تقدم مباشرة إلى الفئات الاجتماعية المحرومة أو ضعيفة الدخل، وباعتبار أن الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات جد مرتفع، فإن هذه الإعانات ترفع من حجم استهلاكم بصفة مباشرة.

-الإعانات الاقتصادية الموجهة لبعض مشروعات القطاع العام والخاص، فهذه الإعانات تعمل على خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار هذه المشروعات في الأسواق، وبالتالي يزداد الطلب الكلي، ومنه يزداد الاستهلاك الكلي.

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 104.

البلدان النامية التي يتصف جهازها الإنتاجي بعدم المرونة الكافية لمواجهة الزيادة في الاستهلاك الكلي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بالشكل الذي لا يجعل هناك إمكانية لادخار جزء من الدخل، فإن سياسة النفقات العامة أمام تحد التحكم في الاستهلاك بالشكل الذي يضمن تحقيق الادخار المحلي لتمويل الاستثمارات الضرورية لعملية التنمية، ومن السياسات الشائعة في هذا المجال هو العمل على رفع الاستهلاك الخاص بالمنتجات واسعة الاستهلاك المحلية الصنع، وفي نفس الوقت العمل على تخفيض الاستهلاك الخاص بالمنتجات المستوردة والتي جزء من العملة الصعبة.

ثالثا-أثر النفقات العامة على الادخار: تؤثر النفقات العامة بشكل كبير على الادخار الوطني، ويتبين لنا ذلك من خلال ما تولده النفقات العامة المنتجة ذات طابع استثماري من زيادة في الدخل الوطني، وهو ما يبين زيادة القدرة الادخارية للأفراد، فزيادة متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار، وذلك على حساب الميل الحدي للاستهلاك، بالإضافة أن النفقات العامة الموجهة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية تؤدي إلى انخفاض تكاليف شراءها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار بالنسبة للفرد والمجتمع ، فالنفقات العامة المتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتبات، والتي تقدم للأفراد مباشرة أو بشكل غير مباشر مثل النفقات التعليمية أو الصحية ...الخ تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومنه يرتفع حجم الادخار جراء ارتفاع الجزء الموجه للادخار[1].

رابعا-أثر النفقات العامة في توزيع الدخل: يقصد بتوزيع الدخل الكيفية التي يقسم بها بين مختلف فئات وشرائح المجتمع والتي تتحصل على نصيبها منه على شكل أجور وأرباح وفوائد وريع كنتيجة لمساهمتهم في عملية الإنتاج.

يوجد نوعان من التوزيع، الأول يسمى بالتوزيع الشخصي والذي يوحي إلى تقسيم الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع، ويلاحظ أن هذا التوزيع لا يأخذ بعين الاعتبار طريقة حصول الافراد على دخلهم، أو مكان تحقيقهم لهذا الدخل، أما النوع الثاني فيسمى بالتوزيع الوظيفي الذي يهتم بتحديد نصيب كل عامل من عوامل الإنتاج (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم) من الدخل المتحصل عليه من العملية الإنتاجية بدلا من النظر إلى الافراد كوحدات مستقلة.

لقد أدت الحرية الاقتصادية التي تميز المجتمعات الليبيرالية وخضوع الإنتاج والتوزيع لقوى السوق أن اتسعت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، وأدت إلى تنامي دور جماعات الضغط مثل النقابات العمالية

[1] دردوري لحسن ولقليطي الأخضر، مرجع سابق، ص 85.

وغيرها إلى اجبار حكوماتها على التدخل بهدف التخفيف من حدة التفاوت بين مستويات الدخل بين الافراد، وبالتالي تحقيق درجة مناسبة من إعادة توزيع الدخل من خلال تبني سياسات إنفاقية وإيجاد نوع من التوازن بين سياسات السوق المفتوح وبين توفير الحماية الاجتماعية للفئات المتضررة[1].

يجب أن يكون هناك تناسق بين سياسة النفقات العامة وسياسة الإيرادات العامة المنتهجتين من قبل الحكومة، فإذا كان الهدف من السياسة الأولى تخفيف الضغط على الفئات المحرومة ومحدودة الدخل، فلا يجب أن تكون السياسة الضريبية مثلا في خدمة الفئات مرتفعة الدخل على حساب الفئات الاجتماعية الفقيرة.

تؤثر النفقات العامة في توزيع الدخل الوطني على مختلف الافراد المشاركين فيه على أساس التمييز بين مرحلتين:

1-تدخل الدولة في التوزيع الأولي للدخل: يقصد بالتوزيع الأولي للدخل إعطاء الدخل إلى عوامل الإنتاج وذلك حسب درجة مساهمتها في العملية الإنتاجية، والتي قد تأخذ شكل أجور، أو أرباح أو فوائد أو ريع.

ويظهر أثر الدولة في ذلك عندما تقوم بتحديد سقف أو حد أدنى للأجور، ومعدلات الأرباح والفائدة، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على هيكل توزيع الدخل الوطني عبر تدخلها في تحديد الأجور الممنوحة لموظفيها، وتحديد حد أدنى لمعدلات الفائدة في البنوك التجارية، وتحديد اثمان ايجار الأراضي والمباني والعقارات (تثبيت نسبة معينة للإيجار)، وتحديد الأرباح أو النسبة المسموح بتوزيعها، أما التدخل غير المباشر فيكون من خلال تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة، ويترتب على هذا التدخل في الأسعار التأثير على عائدات عوامل الإنتاج، ومن ثم في توزيع الدخل.

2-تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي): في هذه المرحلة تتدخل الدولة مرة أخرى عبر اجراء تعديلات على دخول عوامل الإنتاج الناجمة عن التوزيع الأولي عندما تلاحظ أن هناك تفاوت كبير بين دخول الموزعة، وتستخدم الدولة في هذا الشأن عدة أدوات أهمها التوسع في النفقات التحويلية، بصفة مباشرة عن طريق حصول الفئات المحرومة ومحدودة الدخل على الخدمات الاجتماعية مجانا، أو بصفة غير مباشرة عبر منحهم إعانات نقدية، وتعتمد الدولة في تمويل هذه النفقات على فرض ضرائب مباشرة،

[1] محمد الخصاونة، مرجع سابق، ص79.

خاصة التصاعدية منها، وهي الضرائب التي تزداد قيمتها مع زيادة دخل المكلف، وتعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الدخل المنخفض، أما إذا مولت النفقات التحويلية عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة فإن الطبقات المحدودة تتحمل العبء الأكبر، وبالتالي فإن عملية إعادة التوزيع ستزيد من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

أما إذا كان تمويل هذه النفقات عن طريق الإيرادات غير العادية كالقروض العامة أو الإصدار النقدي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كمية النقود المعروضة للتداول، فإذا كانت هذه الزيادة في النقود لا يقابلها أي زيادة في الكمية المعروضة في الإنتاج يترتب عن ذلك زيادة في المستوى العام للأسعار، عادة ما يظل هذا الارتفاع في الأسعار لمدة زمنية معينة قبل أن يشعر به الافراد، وبالتالي يطالبون زيادة في الأجور تعادل الزيادة في مستويات الأسعار.

الجدول رقم (01-01) يوضح أن إعادة توزيع الدخل في معظم دول العالم في السنوات الأخيرة يتم عبر الانفاق العام وليس الإيرادات العامة من خلال الضرائب، ويشكل الانفاق العام لأغراض الصحة والتعليم، والخدمات الاجتماعية أكثر من نصف اجمالي النفقات العامة.

الجدول رقم (01-01): هيكل النفقات العامة في بعض دول العالم لسنة 2015 (%)

الدولة	الصحة	التربية	الحماية الاجتماعية	أخرى
الولايات المتحدة	24.2	16.2	20.8	38.8
بريطانيا	17.8	12	38.4	31.8
فرنسا	14.3	9.6	43.1	33
كولومبيا	15.2	14.3	27.2	43.3

Source : OECD, https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/gov_glance-2017-18-en.pdf?expires=1565118580&id=id&accname=guest&checksum=0EDF5792E3CDEBFCBF0E56D87807AAAE 06-08-2019.

قد لا تكون عملية إعادة التوزيع عمودية، وإنما يمكن أن تكون افقية، أي بين أصحاب المداخيل المتقاربة ذات البنية المختلفة، فالملاحظ أن معظم الإعانات تذهب لصالح العائلات ذات أطفال أكثر[1]، كما أن سعي الدولة إلى إعادة توزيع الدخل لا تقتصر أهميتها على قيام الدولة بتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتوفيرها لمبدأ تكافؤ الفرص فحسب، بل لها آثار أخرى حيث أن عملية إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة والمحرومة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، والرفع من الميل الحدي لاستهلاك هذه الفئات، والذي يقود إلى تحفيز المشاريع على التوسع في الإنتاج والاستخدام، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي[2].

الفرع الثاني–الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

لا تقتصر الاثار الاقتصادية للنفقات العامة على الاثار المباشرة فقط، بل تشمل أيضا الاثار الاقتصادية غير المباشرة، فالنفقات العامة تحدث آثارا غير مباشرة على الدخل والاستخدام تنتج من خلال دورة الدخل، وهو ما وصفه "كينز" بأثر المضاعف والمعجل، ويطلق على أثر المضاعف بالاستهلاك المولد، أما أثر المعجل فيطلق عليه بالاستثمار المولد.

يرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المرتبط على الإنتاج نتيجة لفعل كل من المضاعف والمعجل، فالنفقات لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف، لكنها تعود فتؤثر على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف، كذلك يمكن أن نقول بالنسبة لأثر المعجل انه لا يؤثر على الإنتاج فقط ولكنه يعود فيؤثر بصفة غير مباشرة على الاستهلاك[3]، كذلك كما يوضحه الشكل التالي.

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 198.
[2] محمد سلمان سلامة، مرجع سابق، ص 95.
[3] عادل أحمد الحشيش، مرجع سابق، ص117.

شكل رقم (01-01): توضيح أثر المضاعف والمعجل

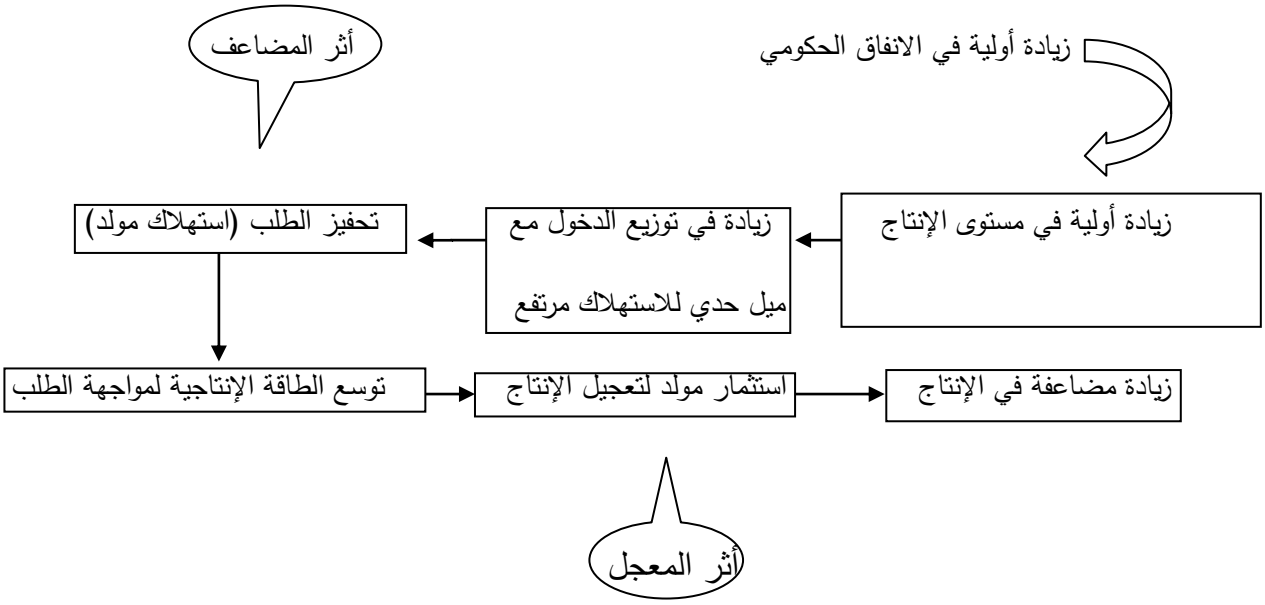

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 149.

أولا-آثار النفقات العامة من خلال أثر المضاعف يعد "ريتشارد ف.كاهن" أول من أدخل فكرة اثر المضاعف في التحليل الاقتصادي من خلال مقاله" The relation of Home Investment and to unemployment" المنشور سنة 1931، الذي طبقه لقياس العلاقة الكمية بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل، ليأتي من بعده "كينز" الذي طور مفهوم المضاعف ليشمل قياس أثر الاستثمار المستقل على الدخل الوطني. فزيادة الانفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار، ولكن بمقادير مضاعفة تحددها مقدار هذا الأثر للإنفاق الاستثماري على الانفاق الاستهلاكي.

لم يقتصر مفهوم المضاعف في الفكر الحديث في التحليل الاقتصادي على أثر الانفاق الاستثماري فحسب، بل يشمل كذلك متغيرات أخرى كالإنفاق العام، الادخار والصادرات.

ومضاعف الانفاق العام K_G هو معامل عددي نسبي، يقيس الحالة التي يتغير فيها الدخل الوطني نتيجة التغير في الانفاق الحكومي، فزيادة الانفاق الحكومي الذي يظهر في شكل زيادة في الأجور والمرتبات والمعاشات، أو زيادة في الإعانات الاجتماعية يخصص جزء كبير منه لاستهلاك مواد وخدمات مختلفة، أما الباقي فيوجه للادخار، الزيادة في الاستهلاك تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على فئات أخرى توزع بدورها بين الاستهلاك والادخار. هكذا تتوالى الزيادة في الدخول الجديدة من خلال دورة الدخل، مع سلسلة

متتالية من الانفاق الاستهلاكي المتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك، وهو ما يعرف بالاستهلاك المتناقص، وبالتالي تتشكل زيادة في الدخل الوطني الإجمالي بشكل يفوق الزيادة الأولية في الانفاق الحكومي، ولذلك سمي بمضاعف الانفاق العام.

وواضح مما سبق أن نظرية المضاعف تستند إلى قيمة الميل الحدي للاستهلاك، فقيمة المضاعف تزداد بزيادة هذا الميل، وتنخفض بانخفاضه، علما أن هذا الميل يختلف من فرد إلى آخر، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى. إضافة إلى ذلك فإن وجود تسرب في دورة الدخل ينقص من قيمة المضاعف، كزيادة معدلات الضريبة أو زيادة حجم الواردات. كما يتأثر المضاعف بإمكانية وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد، فكلما كان الاقتصاد يعمل دون التشغيل الكامل كلما كان الجهاز الإنتاجي قادرا على الاستجابة للزيادات المتتالية في الطلب الاستهلاكي، وأنتج المضاعف أثره، وهي الوضعية التي تعرفها الاقتصادات المتقدمة.

ثانيا- آثار النفقات العامة من خلال أثر المعجل (المسارع)

يقصد بأثر المعجل (المسارع) الاثار التي يتركها الانفاق العام على حجم الاستثمار، فزيادة الانفاق العام تؤدي إلى زيادات متتالية في الطلب الكلي، ما يدفع المؤسسات الإنتاجية الاستجابة لهذه الزيادات من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية بزيادتهم للإنفاق على السلع الرأسمالية مثل المصانع، الآلات والتكنولوجيا الحديثة، وبتطبيق وفورات الحجم فإن المؤسسات الإنتاجية تستثمر أموال بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في الطلب الاستهلاكي، وبالتالي فإن الانفاق الحكومي يسمح بزيادة في الاستهلاك الذي يدفع بزيادة أكبر في الاستثمار.

هذا ويتوقف أثر المعجل على ما يتوافر من مخزون من سلع استهلاكية، إضافة إلى مدى وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد والذي يسمح للمؤسسات الإنتاجية الحصول على عوامل الإنتاجية الضرورية لزيادة الإنتاج، ضف إلى ذلك ثقة المستثمر في حجم الطلب الاستهلاكي، والمدة الزمنية التي يستغرقها المنتج حتى يستجيب للطلب الجديد.

أما تأثير المعجل على الدخل الوطني فيتوقف على معامل راس المال مقابل الإنتاج، والذي يختلف من قطاع لآخر، لذلك فالمعجل يختلف ايضا من قطاع لآخر، مما يقتضي ضرورة تقسيم التغيرات في الطلب على مستوى كل قطاع للتعرف على أثر المعجل بشكل دقيق[1].

ومما هو جدير بالذكر أن هناك علاقة وطيدة تربط بين عمل المضاعف وعمل المعجل وذلك عند دراسة الاثار التراكمية التي يحدثها الانفاق الحكومي في كل من الاستهلاك، الاستثمار والدخل الوطني، فالتغير في الانفاق الاستثماري يحدث تغيرا في الانفاق الاستهلاكي، كما أن الانفاق الاستثماري يتوقف على حجم الانفاق الاستهلاكي.

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة، وطرق تمويلها

الدراس للتاريخ المالي لمعظم الدول في العالم على اختلاف درجة تطورها وطبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية سيلاحظ لامحالة وجود زيادة مطردة في حجم النفقات العامة لهذه الدول من فترة زمنية إلى أخرى، وإن كان هيمنة الفكر الكينزي في الثلاثينات من القرن الماضي ودعوته إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والحرب الباردة التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية الأثر البالغ في زيادة حجم النفقات العامة في مختلف الدول.

المطلب الأول: ظاهرة زيادة النفقات العامة

لقد عجزت النظريات التقليدية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة تطورات النفقات العامة، الذي يستند إلى قواعد مخالفة لقواعد الإنفاق الخاص، كما أن نظريات النمو لم تكن أكثر توفيقا في تفسير التطور التاريخي للنفقات العامة، وعلاقته بمكونات الاقتصاد القومي ونموه، ففي معظم نظريات النمو الاقتصادي أهملت النفقات العامة، وأسقطته من حسابها كلية إما بدمجه مع الإنفاق الخاص الاستهلاكي أو باعتباره متغيرا خارجيا لا يخضع لقواعد التحليل والتفسير الاقتصادي[2].

الفرع الأول–النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة: من أهم الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة قانون "جرانجر" ودراسات أخرى تعاقبت بتحليلات مختلفة لها.

[1] صلاح المهدي البيرماني، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم –المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 14، العدد 52، 2008، ص 164.

[2] بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 41.

أولا- قانون "فاجنر": إن الاهتمام بظاهرة زيادة النفقات لعامة ليس مسألة حديثة، وإنما يعود إلى جهود بعض المفكرين، إذ يعد الاقتصادي الألماني "أدولف فاجنر" من أوائل الاقتصاديين الذي اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث قدم ما سمي آنذاك بـ "قانون فاجنر"، إذ أنه بيّن أنّ المقاربات الشاملة بين الدول المختلفة في العصور المتتالية أثبتت أنّ الأمم السائرة في ركب الحضارة يزداد نشاط حكوماتها محلية كانت أو مركزية ازديادا مضطردا[1]، وهذا يتطلب زيادة في النفقات العامة، وبالمفهوم الحديث نجد أن هذا يعني أنه مع نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد بات من الضروري نمو النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي[2]. والشكل البياني التالي يوضح تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في عدد من دول العالم.

شكل رقم (01-02): تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في العالم وعدد من دول العالم خلال الفترة (1980-2006) (%)

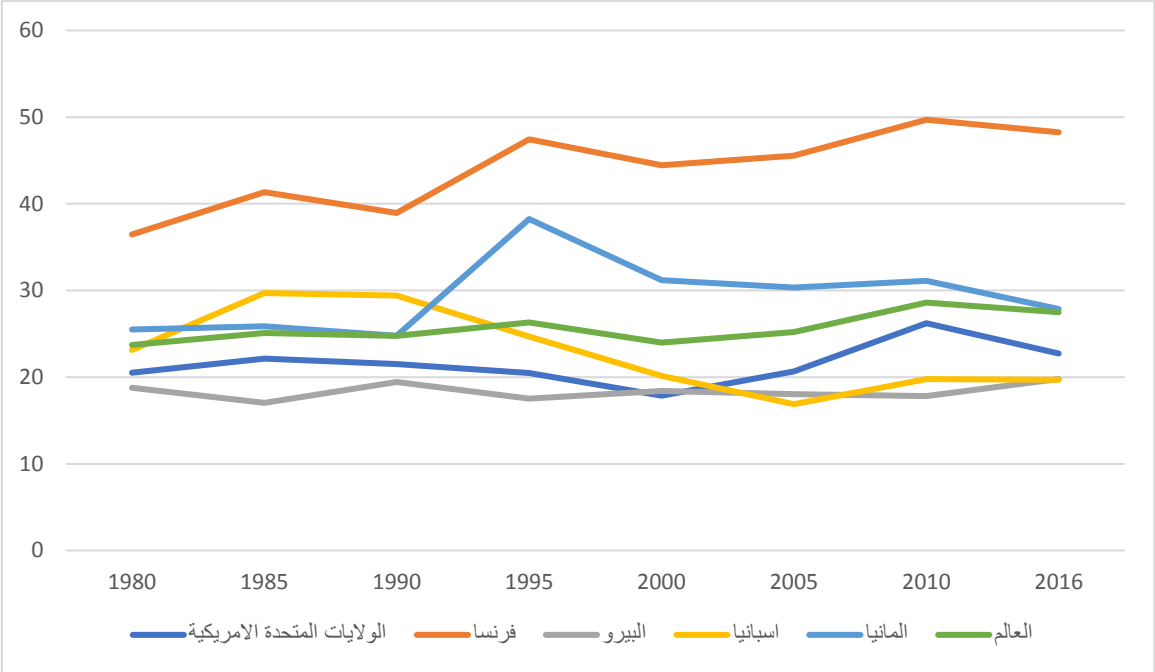

Source: World Bank, World Development Indicators, **https://ourworldindata.org/taxation 11-04-2019.**

والملاحظ من الشكل رقم (01-02) أن معدل النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي يتزايد بمعدلات مختلفة خلال الفترة (1980-2006) وهذا يعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي المتبع، والسياسة الاجتماعية التي تتبعها الدولة خاصة اتجاه الطبقات العاملة والفقيرة.

[1] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1992، ص 21.

[2] علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، مرجع سابق، ص 122.

ووفقا لـ "فاجنر" هناك ثلاثة (03) أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي[1]:

-**عامل التصنيع والتحديث:** الذي يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، وعندما يتزايد تعقيد المجتمع فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية والتشريع والتنظيم.

-**عامل نمو الدخل الحقيقي:** حيث يؤدي إلى التوسع في الإنفاق على الرفاه والتعليم وغيرها.

-**عامل التطور الاقتصادي التكنولوجي:** حيث يعملان على سيطرة الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص.

إن قانون "فاجنر" رغم بساطته إلا أنه يعتمد بالدرجة الأولى على نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (01-03): تمثيل قانون "فاجنر" لظاهرة تزايد النفقات العامة.

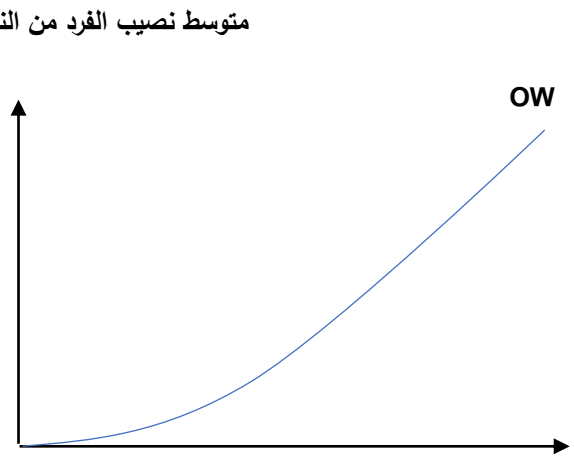

المصدر: علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، مرجع سابق، ص 123.

يمثل المحور العمودي متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، والذي نحصل عليه من العلاقة التالية:

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 16.

$$\text{متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{حجم النفقات العامة}}{\text{عدد السكان}}$$

أما المحور الافقي فيمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، والذي نحصل عليه من العلاقة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي} = \frac{\text{حجم الدخل الوطني الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

ويعبر المنحنى OW عن قانون "فاجنر"، إذ يشير إلى أنه كلما حققت الدولة معدلا معينا في النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في حجم النفقات العامة بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني[1].

ومن الانتقادات التي وجهت لقانون "فاجنر"[2]:

- عالج "فاجنر" الزيادة في النفقات العامة بشكل مطلق وليس بشكل نسبي، إذ أن نسب الزيادة في النفقات العامة لا تتساوى في جميع مراحل المتغيرات الاقتصادية، فقد تزداد في أوقات الرواج وتنخفض أوقات الكساد.
- أغفل العامل الزمني في تحليله لزيادة النفقات العامة، وإن تطرق إلى التحليل التاريخي الاقتصادي المالي ولكن لم يتطرق إلى أن الزيادة في النفقات العامة هي متقطعة من حيث الزمن.
- ركّز على العامل الاقتصادي في تأثيره على زيادة النفقات العامة دون الاهتمام بالعوامل الأخرى.

ثانيا- النماذج البديلة لفرضية "فاجنر": ظهرت الكثير من النماذج التي حاولت اختبار "قانون فاجنر" يمكن تقديم أبرزها كما يلي[3]:

1-أطروحة بيكوك-وايزمان (Peacock and Wiseman)

[1] بربر نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (2015/1990)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 7، جوان 2017، ص 571.

[2] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 139.

[3] Notulu Salwindi and Venkatesh Seshamani, The Relevance of Wagner's Law to Zambia, International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM) An Online International Research Journal (ISSN: 2311-3200) 2016 Vol: 2 Issue: 2, p p 810-811.

وقدم فيها الأستاذان في مدرسة لندن للاقتصاد "بيكوك" و"وايزمان" حيث قاما بدراسة تطور النفقات العامة في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890-1955، وقد أكد "بيكوك" و"وايزمان" في فرضيتهم الجديدة على أن الاتجاه العام للزيادة في النفقات العامة لا ممهدا ولا مستمرا، حيث أن التزايد في النفقات العامة يحدث على شكل رجات عنيفة أو شبه متدرجة[1]، كما أشارا إلى أن الأزمات التاريخية (الحروب، مشاكل الإنتاج، البطالة الهيكلية ...) لها وزن مهم في تحديد حجم الإنفاق، وبالتالي يزيد العبء الضريبي على المواطنين لتمويل هذا الإنفاق، وحسبهما فإن مستوى الإنفاق العام يبقى في ذلك المستوى المرتفع بعد الأزمات والحروب ولا ينزل إلى المستوى الذي كان فيه، وفي خلال هذه الفترات يزيد الإنفاق العام ويتم إحلاله محل الإنفاق الخاص وهذا ما يطلق عليه بأثر الاحلال أو الاستبدال[2]، لقد قدم "بيكوك" و"وايزمان" تفسيرا لقانون "فاجنر" على أن النفقات العامة تزيد بنسبة تزيد عن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث وضعا المعادلة التالية:

$$LG_t = a_0 + a_1 Ly_t + e_t$$

حيث تمثل:

LG : حجم النفقات العامة الحقيقية.

LY : حجم الناتج المحلي الإجمالي.

e_t: تمثل حد الخطأ العشوائي.

ويتطلب دعم قانون "فاجنر" أن تتجاوز المعلمة $\boldsymbol{a_1}$ التي تمثل مرونة النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الواحد (1) الصحيح.

وباستقراء تطور النفقات العامة في بعض الدول التي شهدت عدم استقرار على المدى الطويل فإن الأطروحة التي قدمها بيكوك-وايزمان متحققة والى حد كبير، فمن خلال الشكل الموالي رقم (01-04) لتطور النفقات العامة في المملكة المتحدة نلاحظ الزيادة المستمرة في حجم النفقات العامة خلال الفترة (1930-2010) حيث ازدادت من 1.3561 مليار جنيه إسترليني خلال سنة 1930 إلى 104.673 مليار جنيه إسترليني خلال سنة 2010 وذلك رغم مرور اقتصاد المملكة بأزمة كساد كبيرة سنة 1929

[1] علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، مرجع سابق، ص 124.

[2] بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 45.

امتدت حتى سنة 1934، ثم الحرب العالمية الثانية خلال الفترة (1939-1945) والتي الزمت السلطات المملكة بزيادة النفقات العامة للخروج من آثار هذه الازمات.

الشكل رقم (01-04): تطور النفقات العامة في المملكة المتحدة خلال الفترة (1930-2010)

الوحدة: مليار جنيه استرليني

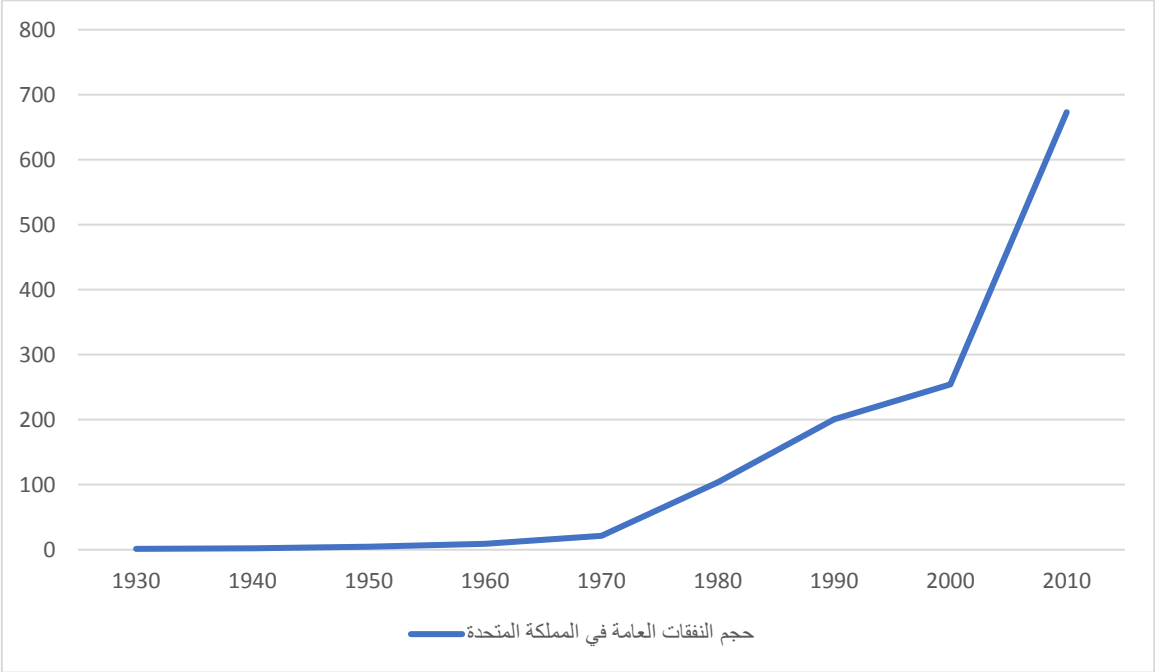

Source: United Kingdom, http://www.ukpublicspending.co.uk 11-04-2019.

2-أطروحة "مان" "Mann"

قدمها الاقتصادي "مان"Mann" **سنة** 1980، طبق قانون "فاجنر" على الاقتصاد المكسيكي خلال الفترة 1925 إلى غاية 1976، وتوصل إلى أن النفقات العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي دالة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن:

$$L(G/Y)_t = \beta_0 + \beta_1 Ly_t + e_t$$

حيث تمثل $L(G/Y)$ نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتطلب صحة قانون "فاجنر" أن تكون مرونة حصة الحكومة في اجمالي الناتج فيما يتعلق بالمخرجات أكبر من الصفر (0)، أي $\beta_1 > 0$.

3-أطروحة موسقراف (Musgrave):

قدمها موسقراف (Musgrave) سنة 1969، حيث أثبت أن نصيب القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي يزداد مع زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عملية التنمية، وقدم المعادلة التالية:

$$L(G/Y)_t = \gamma_0 + \gamma_1 L(Y/P)_t + e_t$$

حيث تمثل $L(G/Y)$ متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، ويتطلب صحة قانون "فاجنر" أن تكون مرونة النفقات الحكومية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من الصفر، أي $\gamma_1 > 0$.

4-أطروحة غوبتا (Gupta):

قدمها غوبتا (Gupta) سنة 1967 يعد دراسته لتطور نمط الانفاق العام لمجموعة من الدول: المملكة المتحدة، ألمانيا، الولايات المتحدة، كندا، السويد، حيث توصل إلى نتيجة أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة دالة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقدم المعادلة التالية:

$$L(G/P)_t = \delta_0 + \delta_1 L(Y/P)_t + e_t$$

حيث تمثل $L(G/P)$ متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية، ولصحة قانون "فاجنر" يجب أن تكون مرونة متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية الحقيقية بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من الواحد (1) الصحيح، أي $\delta_1 > 0$.

5-أطروحة جوفمان (Goffman):

قدمها جوفمان (Goffman) سنة 1968، حيث ذكر أنه خلال عملية التنمية فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يكون أقل من معدل أنشطة القطاع العام، وقدم المعادلة التالية:

$$LG_t = \lambda_0 + \lambda_1 L(Y/P)_t + e_t$$

ولصحة قانون "فاجنر" يجب أن تكون مرونة النفقات الحكومية الحقيقية إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الواحد (1) الصحيح، أي $\lambda_1 > 0$.

6-أطروحة بريور (Pryor):

قدمها بريور (Pryor) سنة 1968، حيث حلّل نمو الانفاق العام لمجموعة من الدول الرأسمالية المتمثلة في: الولايات المتحدة، ألمانيا الغربية، النمسا وايرلندا وإيطاليا واليونان، بالإضافة إلى مجموعة من الدول الاشتراكية تتمثل في: الاتحاد السوفياتي المجر، بولندا رومانيا بلغاريا، واعتبر أن النفقات العامة تشمل فقط النفقات الاستهلاكية الحكومية فقط، وإذا كان "جرانجر" ركز فقط على دراسة تطور النفقات العامة في الدول المتقدمة التي تتميز بالديمقراطية في الحكم، والمنافسة التامة في أسواقها، فإن "بريور" ركز في دراسته على الدول السائرة في طريق النمو[1]، وتوصل إلى أنه في البلدان الاشتراكية يزداد الانفاق الاستهلاكي الحكومي إلى الدخل الوطني، حيث يمكن اعتبار النفقات الاستهلاكية الحكومية دالة في الناتج الحقيقي، وقدم المعادلة التالية:

$$LGC_t = \theta_0 + \theta_1 LY_t + e_t$$

حيث تمثل LGC الانفاق الاستهلاكي الحكومي الحقيقي، ولصحة قانون "فاجنر" يجب أن تكون مرونة النفقات الحكومية الحقيقية بالنسبة إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج أكبر من الواحد (1) الصحيح، أي $\theta_1 > 0$.

الفرع الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة

مما سبق نجد أن ظاهرة تزايد النفقات الامة لاقت اهتمام الاقتصاديين فقدموا مجموعة من النظريات والنماذج المفسرة للظاهرة، ونتيجة لذلك حاول الاقتصاديون الوقوف على الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة سواء كانت ظاهرية أو فعلية خاصة بعد ظهور الدولة المتدخلة وما نتج عنه من زيادة في مهام الدولة وبالتالي في حجم نفقاتها.

أولا-الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة: يقصد بالأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة زيادة وتصاعد الانفاق العام عدديا دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسين فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة[2]، ويمكن حصر تلك الأسباب فيما يلي:

1-تدهور قيمة الحقيقية النقود:

[1] Mohammad Abdalra'uf Magableh, A Theoretical and Empirical Analysis of The Wagner Hypothesis of Public Expenditure Growth, A Thesis Submitted in Fulfilment of The Requirements for The Degree of Doctor of Philosophy, School of Economics and Finance University of Western Sydney, Australia, 2006, Pp 50-51.

[2] بعلي محمد الصغير ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003، ص 45.

يمكن التعبير عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي نستطيع الحصول عليها بوحدة نقد واحدة، وهو ما يعرف أيضا بالقوة الشرائية للنقود[1]، وما يمكن ملاحظته أن قيمة النقود في تدهور مستمر، هذا التدهور يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهو ما يضطر الدولة إلى دفع عدد أكبر من الوحدات النقدية مما كانت تدفعه سابقا للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، وبالتالي حدوث زيادة في النفقات العامة.

2-اختلاف طرق المحاسبة المالية:

إن لاختلاف طرق إعداد الميزانية العامة دور في زيادة ظاهرية للنفقات العامة، إذ أن التحول إلى الميزانية الاجمالية مع اتباع مبدأ وحدة الميزانية العامة بدلا من الميزانية الصافية أدى إلى ظهور كافة الإيرادات والنفقات للدولة وهيئاتها في وثيقة واحدة، إذ أن الميزانية الصافية لا تظهر سوى الرصيد الصافي للإنفاق العام.

إن هذا التغير في إعداد الميزانية العامة للدولة وإن كان مبرره زيادة الرقابة المختلفة على العمليات المالية التي تقوم بها أجهزة الدولة المختلفة فإنها أدت إلى زيادة ظاهرية للنفقات العامة للدولة، إذ لم تؤدي حقيقة إلى زيادة الخدمات التي يستفيد منها الأفراد.

3-زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها:

إن زيادة مساحة الدولة نتيجة احتلالها لدولة أخرى أو اتحادها مع دولة أو مع مجموعة من الدول، أو استردادها لجزء من أراضيها تؤدي إلى زيادة ظاهرية للنفقات العامة، كما أن زيادة عدد سكان الدولة لا يعني بالضرورة زيادة حجم الخدمات التي يستفيد منها الافراد.

إن تركيبة السكان تؤثر على حجم النفقات العامة، فعند زيادة نسبة الأطفال في سن التعليم يقود إلى زيادة الانفاق على التعليم، وزيادة عدد كبار السن يزيد من الرواتب التقاعدية فضلا عن ذلك فإن ارتفاع معدل العمر يقود إلى زيادة في العائد المتوقع من الاستثمار في التعليم، ومن هنا يمكن تبرير الزيادة الحاصلة في النفقات العامة من هذا المجال، والشكل البياني يوضح تقديرات وتوقعات مجموع سكان العالم خلال الفترة (1950-2100).

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 135.

شكل رقم (01-05): تقديرات وتوقعات مجموع سكان العالم خلال الفترة (1950-2100)

الوحدة: الف نسمة

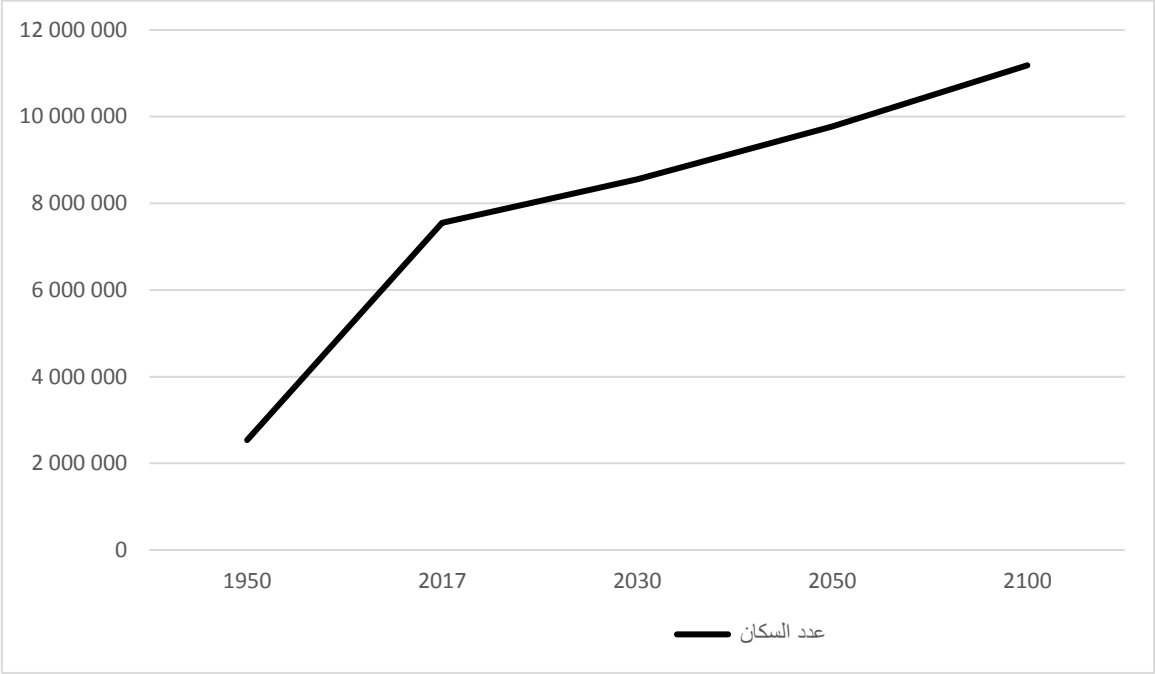

Source: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects The 2017 Revision, New York, p23.

من خلال الشكل البياني رقم (01-05) نلاحظ الزيادة المستمرة والكبيرة في عدد السكان في العالم والذي يعود إلى انخفاض نسبة الوفيات من جهة وارتفاع نسبة المواليد من جهة أخرى، نظرا لتحسن ظروف الحياة، والاهتمام الدولي بمسائل التنمية المستدامة، وضرورة توفير الدولة لأسباب الرفاهية لأفرادها من خلال توجيه جزء من نفقاتها لتحقيق ذلك.

ثانيا-الأسباب الفعلية لزيادة النفقات العامة: يقصد بالأسباب الفعلية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات التي يستفيد منها الافراد وتحسين نوعيتها، إضافة إلى الأعباء العامة بنسبة معينة الناجمة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن ارجاع الأسباب الفعلية لزيادة النفقات العامة إلى:

1-الأسباب الاقتصادية: يعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أسباب زيادة النفقات العامة، إذ أن زيادة الدخل الوطني تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الحصيلة الضريبية، وزيادة إيرادات الدولة تؤدي إلى زيادة النفقات العامة عبر تقديم كمية أكبر من السلع والخدمات وبالتالي إشباع الحاجات العامة.

كما أن توسع الدور الاقتصادي للدولة وتوسع وظائفها أدى إلى زيادة النفقات العامة لتتمكن من أداء هذه الوظائف، ومن هذه الوظائف زيادة عدد مشارع التي تقوم بها الدولة لتحقيق الايراد المالي للدولة أو لتأمين سلع وطنية ذات أهمية استراتيجية أو لتقديم سلع وخدمات بأسعار مناسبة للأفراد، بالإضافة إلى ممارستها لوظيفة الحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي وعلاج حالات البطالة والكساد والتضخم، وهذا الأمر يتطلب زيادة الانفاق الحكومي في أوقات الكساد، وتخفض من نفقاتها في حالة التضخم، ومن وظائف الدولة أيضا الاهتمام بتحسين مركزها الاقتصادي في العالم الخارجي عبر تحسين وضع ميزان مدفوعاتها[1]، وذلك عبر تشجيعها لصادراتها والعمل على خفض الواردات، ويتم ذلك من خلال زيادة نفقاتها العامة عن طريق زيادة دعمها للمشاريع العامة والخاصة.

2-الأسباب الاجتماعية والسياسية: ترتب على زيادة الوعي الاجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع زيادة الواجبات والمهام الملقاة على عاتق الدولة والنشاط العام مما أدى إلى زيادة النفقات العامة، حيث أن[2]:

-زيادة الوعي ⟵ ضغط جماهيري على الحكومة لتوفير حد أدنى من الخدمات.

-زيادة الوعي⟵ ضغط جماهيري على الدولة بقيامها بمهام لم تقم بها سابقا كالمطالبة بضمان اجتماعي، التأمين ضد البطالة والشيخوخة ... الخ.

كما أن اتساع النطاق التمثيل الدبلوماسي للدولة واتساع نطاق المساهمة العضوية في الكثير من المنظمات الدولية على مختلف الأصعدة، وزيادة المشاركة في المؤتمرات واللقاءات الدولية، وانتشار المبادئ الديمقراطية والاشتراكية واستنادا إلى مبدأ الشعور بالمسؤولية تجاه بعض أعضاء المجتمع الدولي بات من الضروري تقديم المساعدات إلى الدول الصديقة بهدف المساعدة على حل مشاكلها، أو بهدف عقد تحالفات سياسية أو عسكرية، كل ذلك أدى إلى زيادة حقيقية في النفقات العامة[3].

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص ص 82-83.
[2] محمد طاقة وهدى العزاوي، مرجع سابق، ص 47
[3] علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، مرجع سابق، ص ص 129-130.

شكل رقم (01-06): تطور متوسط نصيب الفرد من النفقات الصحية في بعض الدول خلال الفترة (1970-2016) (%)

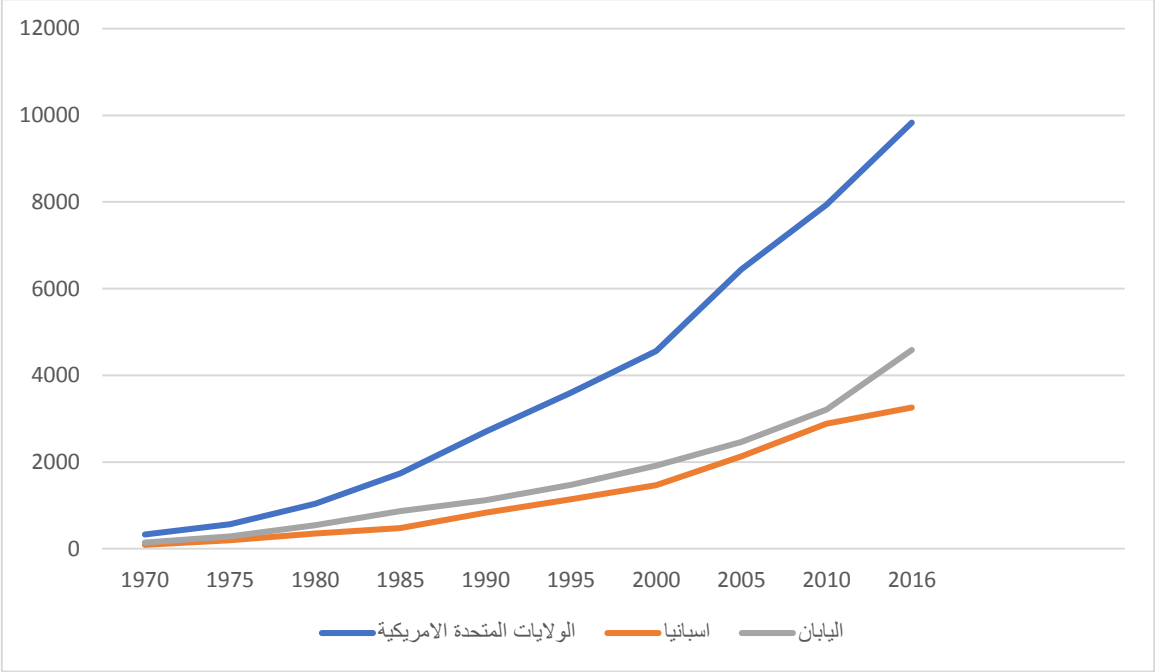

Source : OECD, https://data.oecd.org/healthres/health-spending.htm 11-04-2019.

من الشكل (01-06) نجد أن هناك زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من النفقات الصحية كجزء من النفقات العامة في الدول الثلاث (الولايات المتحدة الامريكية، إسبانيا، اليابان) من سنة إلى أخرى خلال الفترة (1970-2016) وهذا يرجع إلى الاهتمام الذي توليه هذه الدول لقطاع الصحة من خلال زيادة النفقات العامة على البنى التحتية الصحية، تكوين الأطباء والمختصين، تدعيم البحث العلمي المرتبط بقطاع الصحة.

3-الأسباب العسكرية: الانفاق العسكري هو ذلك الجزء من النفقات العامة الذي تخصصه الدولة لأجل الدفاع عن نفسها من الأخطار الخارجية، سواء كان هذا الخطر قائما أو محتملا، أو لغرض التوسع في المساحة أو النفوذ، ولا يشمل الانفاق العسكري قوات الدفاع المدني.

وتشمل النفقات العسكرية نفقات جميع الموظفين العسكريين من أجور وخدمات اجتماعية، بالإضافة إلى تكاليف اقتناء معدات التسليح، البحث والتطوير وعمليات الصيانة، بناء البنية التحتية الضرورية الخاصة

بالدفاع، والمساعدات العسكرية الخارجية، ويستبعد "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام"* من النفقات العسكرية النفقات المتعلقة بالأنشطة العسكرية السابقة، المتمثلة في نفقات أخرى غير المعاشات التقاعدية لقدامى المحاربين، تكاليف التسريح، تفكيك وتدمير الأسلحة[1].

إن حالة عدم الاستقرار التي يشهدها العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثنية وفشل المنظمات الدولية في القيام بدورها في حل الخلافات بين الدول أدى إلى زيادة كبيرة في النفقات العسكرية.

لقد بلغت النفقات العسكرية في العالم 1.739 ترليون دولار سنة 2017 بزيادة هامشية قدرها 1.1% بالقيمة الحقيقية عنها في سنة 2016، إذ بعد ثلاثة عشر (13) سنة من الزيادات المتتالية في الانفاق العسكري العالمي من سنة 1999 إلى غاية 2011 شهدت هذه النفقات تذبذبا إلى غاية 2016، ثم ارتفاعا سنة 2017، وشكل الانفاق العسكري سنة 2017 حوالي 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو ما مقدراه 230 دولار للشخص الواحد في العالم، ويرجع هذا النمو بدرجة كبيرة إلى الصين والهند والسعودية[2].

4-الأسباب المالية: تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسيين[3]:

-سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاجه من موارد لتغطية أي عجز في إيراداتها، مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.

-وجود فائض من الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية، مما يؤدي إلى زيادة فعلية في النفقات العامة.

المطلب الثاني-طرق تمويل النفقات العامة:

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة حتمت على الدولة عدم التقيد بجمع الإيرادات العامة في حدود مجموع نفقاتها، ففي هذا الإطار ظهرت إلى جانب الإيرادات العادية المتمثلة أساسا في الضرائب إيرادات أخرى

* هو معهد دولي مستقل أسس في 6 ماي 1966 من قبل الحكومة السويدية، يصدر تقارير دورية ذات أهمية للباحثين والمهتمين، مهتم بقضايا التسليح، الصراعات، ونزع التسليح في العالم.

[1] **Le rapport de groupe de recherche et de l'information sur la paix et de la sécurité, dépenses militaires, production, Bruxelles, compendium 2009, 8/2008**, p 6.

[2] Report of ''Stockholm international peace research institute'' On the site https://www.sipri.org/media/press-release/2018/global-military-spending-remains-high-17-trillion .. Issued on 02-05-2018

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 96.

غير عادية تلجأ اليها في حالات خاصة، تتمثل في كالقروض العامة والاصدار النقدي الجديد، بحيث أن لكل هذه الايرادات أدواتها وآثارها، وحدود لا يجب للدولة تجاوزها، لأن أي تجاوز لهذه الحدود يحدث آثار جد سلبية على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: التمويل عبر الضرائب

لقد أولى الفكر المالي أهمية بالغة للضرائب في إطار دراسة المالية العامة، هذا الاهتمام لا يعود فقط لكون الضرائب أداة هامة لتغطية النفقات العامة، وإنما أيضا للدور الذي تلعبه للتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب التوجهات العامة للاقتصاد.

أولا-تعريف الضريبة: تعرف الضريبة على أنها اقتطاع جبري تفريضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بدون مقابل، بغرض تغطية اعبائها العامة، وبما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها[1].

كما تعرف على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو أحد هيئاتها العامة والمحلية بصفة نهائية، مساهمة منه في التكاليف العامة، دون أن يعود عليه بالنفع الخاص مقابل هذه الضريبة[2].

يتضح من التعريفين السابقين أن للضريبة خصائص تتمثل في:

-**الضريبة اقتطاع نقدي:** باعتبار أن معظم المعاملات التي تتم في العصر الحديث تتم نقدا، فإنه من الطبيعي أن تأخذ الضريبة شكلا نقديا، ولهذه الخاصية استثناء عندما يكون الدفع عينا وليس نقدا، ويحدث ذلك في فترات الحروب، أو الحالة التي تكون فيها الدولة في وضع انتقالي من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي.

-**الضريبة اقتطاع إلزامي:** إن الفرد في دفعه للضريبة لا يعتبر حرا في ذلك، بل هو مجبرا على دفعها للدولة، وهي تتمتع في سبيل اقتضائها بامتياز على أموال المدين، والجبر أو الالزام هنا قانوني وليس معنوي، بالنظر إلى قانون الضرائب هو تعبير عن القوة الإلزامية للقاعدة القانونية التي تفرض على المكلف (الممول) النزول أو الخضوع لها من كافة زواياها[3]، ولا يعني عنصر الجبر هنا أن الفريضة

[1] حسني خربوش وحسن اليحيى، مرجع سابق، ص 46.

[2] رانيا محمود العمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2015، ص 99.

[3] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص152.

تفرض بدون قانون من طرف الدولة، بل على العكس، فلكل ضريبة قانون، يحدد وعائها، وشكلها، وعواقب عدم دفعها أو التهرب منها.

-**الضريبة تدفع بصفة نهائية:** وهذا يعني أن المكلف بالضريبة ليس لديه الحق في استرداد مبلغ الضريبة بعد دفعها للإدارة الضريبية، كما لا يمكنه الاستفادة من الفوائد عنها، حتى ولو لم تقم الدولة بصرف مبلغ الضريبة، ذلك أنه لا توجد علاقة بين تحصيل الضريبة وصرفها، فكلتا العمليتين مستقلتين عن بعضهما.

-**الضريبة تدفع بدون مقابل:** وهذا يعني أن المكلف بالضريبة لا يتمتع بمنفعة خاصة مقابل دفعه للضريبة، وإنما يدفعها مساهمة منه في الأعباء العامة باعتباره فردا من أفراد المجتمع. وإن كان هذا لا يعني أن الفرد لا يمكنه الاستفادة من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة والممولة بواسطة الحصيلة الضريبية، مثل الدفاع والأمن والعدالة، وغيرها من الخدمات العامة الأخرى.

-**الضريبة تمكن الدولة من تحقيق النفع العام:** بما أن المكلف لا يحصل على نفع خاص مقابل دفعه للضريبة، فإن الدولة تستخدم الحصيلة الضريبية في تمويل الإنفاق العام، الذي يترتب عليه في النهاية في تحقيق المنفعة العامة لجميع أفراد المجتمع، والضريبة في العصر الحديث أصبحت تستخدم كسياسة في التأثير على الوضع الاقتصادي العام، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل التفاوت بين مختلف فئات المجتمع.

ثانيا-القواعد الأساسية التي تحكم الضريبة: يقصد بالقواعد الضريبية المبادئ التي يستحسن أن يعمل بها المشرع المالي عند تقريره ضريبة معينة في إطار النظام الضريبي لدولة ما، وتهدف هذه القواعد إلى الموازنة بين تحقيق مصلحة المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى مراعاة احتياجات الخزينة العامة، وتتمثل هذه القواعد الضريبية في:

1-قاعدة العدالة والمساواة: بمعنى أن يساهم كل مكلف في النفقات العامة حسب مقدرته على الدفع والتي تقاس بمقدار دخله[1]، وفي هذا الإطار دعا علماء المالية العامة في العصر الحديث ضرورة ترك العمل بالضريبة النسبية، والتي تعني نسبة مئوية واحدة تفرض على الوعاء الضريبي، مهما كان حجم هذا الوعاء، والعمل بتصاعدية الضريبة رغبة في مراعاة القدرة التكليفية للممول.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 243.

وتحقيقا للعدالة الاجتماعية أيضا فإن التشريعات المالية في مختلف الدول تأخذ في عين الاعتبار عند فرض الضريبة شخصية الممول ومركزه المالي وحالته الاجتماعية، ولهذا اصطبغت كثيرا من الضرائب بصبغة شخصية، وأصبح نطاق الضرائب التي لا تأخذ بالصبغة الشخصية، والتي يطلق عليها بالضرائب العينية، والتي لا تنظر إلا إلى المادة الخاضعة للضريبة، مقصورا على الضرائب غير المباشرة بأنواعها المتعددة[1].

2-قاعدة اليقين: تقضي هذه القاعدة أن الضريبة المفروضة على المكلف يجب أن تكون واضحة وصريحة، ومحددة بصورة قاطعة، لا تحتمل أي لبس، من حيث وعائها وأسعارها، ووقت أدائها، ذلك أنه من الضروري أن يعرف المكلف المخاطب مدى التزامه بها على وجه التحديد حتى يحدد موقفه المالي، ويدرك ما يلتزم به من ضرائب.

3-قاعدة الملاءمة في الدفع: تعني أن تكون القواعد الضريبية ملائمة لظروف المكلف، فيما يتعلق بمواعيد التحصيل وإجراءاته، لأن عدم مراعاة ذلك تدفع المكلف إلى التهرب من دفع الضريبة، وبالتالي تفويت موارد مالية على الخزينة العامة، خاصة في الدول النامية التي تعاني كثيرا من هذه الظاهرة، فمثلا فإن الضريبة على الدخل تجبى وقت استلام المكلف لراتبه، وتجبى الضريبة على أرباح الشركات في نهاية الدورة المالية وعند تحقيق هذه الشركات للربح.

4-قاعدة الاقتصاد في النفقة: وهي من أهم القواعد التي تقوم عليها الضريبة، فلو كانت نفقات التحصيل أكبر من الحصيلة الضريبية في حد ذاتها، فلن تكون للضريبة أي جدوى، فالإدارة الضريبية ينبغي أن تعمل على ضمان سهولة تطبيق الإجراءات الضريبية، وتجنب الدخول في متهات بيروقراطية، مما يكلفها نفقات إدارية إضافية.

ثالثا-أنواع الضرائب: يمكن أن نعد أربع فئات من التصنيفات[2]:

-التصنيف القائم على طبيعة الضريبة.

-التصنيف القائم على امتداد مجال التطبيق.

-التصنيف القائم على ظروف وضع الوعاء الضريبي.

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص158.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 170.

-التصنيف القائم على الطابع الاقتصادي للضريبة.

ويعتبر التصنيف الأول الذي يستهدف الوجهة التقنية للجباية، وبالتحديد التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة الأهم لدى كتاب المالية العامة، فبالرغم من الانتقادات التي تلاقها هذا التصنيف، إلا أن العديد من الكتاب مازالوا يستندوا إليه في تحليلاتهم، وهناك عدد من المعايير التي يمكن الاستناد اليها للتفريق بين هذين النوعين من الضرائب[1]:

1-المعيار الإداري (طريقة التحصيل): وفقا لهذا المعيار إذا تم تحصيل الضريبة من خلال كشف اسمي يتضمن اسم المكلف، ومبلغ الضريبة المستحقة، فإن الضريبة مباشرة، أما إذا كان تحصيل الضريبة يتم بأسلوب آخر غير الكشف الاسمي، فإن الضريبة تصبح غير مباشرة، فوفقا لهذا الأسلوب فإن ضريبة على الأجور والمرتبات التي لا تستلزم اصدار كشف اسمي للممول تعتبر ضريبة غير مباشرة، أما الضريبة على بعض السلع التي يحتاج تحصيلها إلى اصدار كشف اسمي يوضح اسم الممول ومبلغ الضريبة، فتعتبر ضريبة مباشرة، وهذا الامر يتناقض مع ماهو متفق بين الكتاب على أن الضريبة على الدخل والثروة تعتبر ضريبة مباشرة، في حين أن الضريبة على السلع والخدمات تعتبر ضريبة غير مباشرة.

2-**معيار نقل العبء:** وفقا لهذا المعيار فإن الضريبة المباشرة هي تلك الضريبة التي لا يستطيع المكلف نقل عبئها إلى الغير، وبالتالي فإن الممول القانوني هو نفسه الممول الفعلي للضريبة، أما الضرائب غير المباشرة فهي تلك الضرائب التي يستطيع المكلف القانوني نقل عبئها جزئيا أو كليا إما إلى الأمام أو إلى الخلف، وبالتالي فإن الممول القانوني لا يكون نفسه الممول الفعلي، حيث قد تستقر الضريبة في النهاية عند اشخاص آخرين غير الممول القانوني.

3-معيار طريقة الوصول إلى الوعاء: فوفقا لهذا المعيار فإن الضرائب المباشرة هي تلك الضرائب التي يتم الوصول إلى وعائها بطريقة مباشرة دون الاستناد إلى بعض القرائن التي تتعلق بتصرفات الأفراد، أما إذا تم الوصول إلى الوعاء الضريبي من خلال بعض التصرفات التي يقوم بها الممول فإن الضرائب تعد غير مباشرة، وبمعنى أكثر وضوحا فإذا تم فرض الضريبة على مال الشخص سواء كان دخلا أو ثروة، فإن الضريبة تعتبر ضريبة مباشرة، مثل الضريبة على الأموال المنقولة، والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، ضريبة الأجور، الضريبة على أرباح الشركات، أما إذا تم فرض الضريبة على تصرفات الفرد

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص 143-146.

في ماله بالإنفاق، فإنها تعد ضرائب غير مباشرة، مثل الضريبة على المبيعات، أو الضريبة على المشتريات، أو الضريبة على الاستهلاك.

وحيث أن هذا المعيار يفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة استنادا إلى طبيعة الضريبة ذاتها وليس إلى طريقة التحصيل أو عملية نقل العبء، فإننا نتوقع أن غالبية الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى المعايير السابقة يمكن أن نتفاداها في ظل هذا المعيار.

1-مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

أ-مزايا وعيوب الضرائب المباشرة: تمتاز الضرائب المباشرة بمزايا عدة أهمها:

-الاستقرار النسبي لحصيلتها نظرا لاستقرار وعائها الضريبي، كالعقارات والرواتب.

-أنها أكثر تحقيقا للعدالة الاجتماعية، فهي تفرض على حساب القدرة المالية للمكلف.

-انخفاض مصاريف جبايتها، ذلك أن الضرائب المباشرة تفرض على أوعية ظاهرة يسهل حصرها وتقديرها دون عناء كبير.

بالرغم من هذه المزايا التي تتمتع بها الضرائب المباشرة، إلا أنها لا تخلوا من السلبيات، والتي نذكر أهمها:

-عدم مرونة حصيلتها اتجاه الظروف الاقتصادية السائدة، ففي فترات التضخم تتجه الحصيلة الحقيقية للضرائب المباشرة إلى الانخفاض، ذلك أن زيادتها في هذه الظروف لا تتماشى والتغيرات الاقتصادية التي تحدث.

-إن العلاقة المباشرة بين الإدارة الضريبية والمكلف في حالة الضرائب المباشرة، يشجع هذا الأخير على التهرب الضريبي في حالة ارتفاع الضغط الضريبي، والتهرب هنا يتخذ عدة وسائل، كالرشوة، والتصريح الكاذب.

-بطء الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل الضرائب المباشرة، فالمدة بين استحقاق الضريبة، وصب حصيلتها في الخزينة العامة طويلة نسبيا، مما يصعب الاعتماد عليها في تغطية النفقات العامة المستعجلة.

ب-مزايا وسلبيات الضرائب غير المباشرة: تتميز الضرائب غير المباشرة بالمزايا التالية:

-إن اتساع نطاق الضرائب غير المباشرة، إذ أنها تشمل عمليات الإنتاج، التوزيع والاستهلاك يجعل من حصيلتها غزيرة، ويرفع من مرونتها.

-تؤثر الضرائب غير المباشرة في أسعار السلع والخدمات مباشرة، ما يدفع الدولة إلى اتخاذها آلية لتحقيق التوازن بين العرص والطلب في الاسواق

-سرعة تحصيلها، حيث لا تتطلب إجراءات إدارية متعددة لتحصيلها.

أما سلبيات هذا النوع من الضرائب فتتمثل في:

-بما أن الضرائب غير المباشرة تلائم أكثر الدول النامية، فإنه يتعمد فرضها أكثر على السلع والخدمات الأكثر استهلاكا، وهو ما يؤدي إلى عدم العدالة الضريبية، فهي ضرائب يساهم فيها كافة الافراد، دون أي تمييز بين أصحاب المداخيل العالية، وأصحاب المداخيل المتدنية، ما يؤدي إلى اختلال في هيكل الدخل والثروة بين افراد المجتمع.

-تعرقل الضرائب غير المباشرة عمليات الإنتاج والتوزيع، حيث يؤدي رفعها إلى ارتفاع التكلفة، وبالتالي الحد من المنافسة بين الشركات.

واستنادا إلى ما سبق من التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فانه لا يمكن القول أن هذا النوع من الضرائب أفضل من الآخر، بل يجب العمل على نظام ضريبي متعدد، وفقا للوضعية التي يمر بها الاقتصاد بما يكفل تغطية أكبر للنفقات العامة.

رابعا-حدود الاعتماد على الضرائب كمصدر لتمويل النفقات العامة:

تعتبر الضريبة أداة هامة لتمويل الانفاق العام، ومتغيرا اقتصاديا يحدث عدة تغيرات في سلوك الافراد، تختلف إيجابا وسلبا تبعا لحجم الاقتطاعات الضريبية، لذا يوجد حدود يجب مراعاتها عند زيادة مستوى تلك الاقتطاعات، أما في حال تجاوز تلك الحدود، سيؤدي ذلك إلى عرقلة النشاط الاقتصادي في البلد، ويحد من فعالية النظام الضريبي، لذلك لتحرير القوى الإنتاجية للاقتصاد يجب تخفيض الضغط الضريبي والاجتماعي الإجمالي، ومن المؤشرات الكمية المستخدمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة الحصيلة الضريبية أو تخفيضها نجد ما يسمى بالضغط الضريبي[1].

[1] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 135.

1-**مفهوم الضغط الضريبي:** تستعمل الكثير من المصطلحات لتعريف وفهم العلاقة بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، فالبعض يطلق عليه الضغط الضريبي كما هو عند منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية $(O \cdot E \cdot C \cdot D)$، والبعض مستوى الجباية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فرنسا)، وعند آخرين معدل الاقتطاع الاجباري، والعبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني[1].

ومهما كان هناك اختلاف في التسميات فإن الضغط الضريبي بالمفهوم الضيق يعبر عن ذلك العبء الذي يحدثه مجموع الاقتطاعات الضريبية على الاقتصاد الوطني، وبالتالي يمكن التعبير عنه أنه نسبة الاقتطاع الضريبي إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة، والتي عادة ما تكون الناتج المحلي الإجمالي.

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الاقتطاعات الضريبية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

أما المفهوم الواسع للضغط الضريبي فيشمل إضافة إلى الاقتطاعات الضريبية، الاقتطاعات الشبه الضريبية.

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الاقتطاعات الضريبية والشبه الضريبية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

فاذا كانت الاقتطاعات الضريبية تعبر عن الاقتطاعات الاجبارية التي ليس مقابل، وتستخدم لتغطية النفقات العامة، فإن الاقتطاعات الشبه الضريبية تعبر عن اقتطاعات مقابل خدمات يستفيد منها الممول، والتي تأتي في مقدمتها اقتطاعات الضمان الاجتماعي.

تشكل المساهمات الاجتماعية إحدى أهم الاقتطاعات الشبه الضريبية، وهناك أسلوبين لتمويل هذا النوع من المساهمات، الأسلوب الأول يتم عن طريق الإيرادات العامة للدولة في إطار ما يسمى النموذج الاجتماعي الديمقراطي لدولة الرفاه، والذي ظهر في الدول الاسكندنافية بعد الحرب العالمية الثانية، والهدف منه هو القضاء على مظاهر الجور واللامساواة التي أفرزها النظام الرأسمالي، أما الأسلوب الثاني فيتم عن طريق اشتراكات العمال، وتقتطع هذه الاشتراكات قبل استفادة العامل من أجره، ويوجد بالخصوص في فرنسا وباقي الدول، إن هذا الاختلاف في أساليب تمويل المساهمات الاجتماعية أدى إلى تشويه المقارنات الدولية في ما يخص حساب الضغط الضريبي.

[1] بوزيدة حميد، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 4، جوان 2006، ص282

تهدف دراسة الضغط الضريبي إلى تحديد التغيرات الاقتصادية الناجمة عن الاقتطاعات الضريبية، فقد تكون هذه التغيرات إما[1]:

-تغيرات لاإرادية: وهي تلك التي تحدث نتيجة عيوب أو عجز في الهيكل الضريبي، والتي تتناقض وأهداف السياسة الضريبية.

-تغيرات مقصودة: وهي تلك التي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها.

-تلقائية: وهي تلك تحدث تلقائيا عن غيرها من التغيرات المقصودة، أو اللاإرادية من جراء فرض ضرائب معينة.

الشكل رقم (01-07): تطور الاقتطاعات الضريبية والشبه ضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة والنامية للفترة 1980-2015.

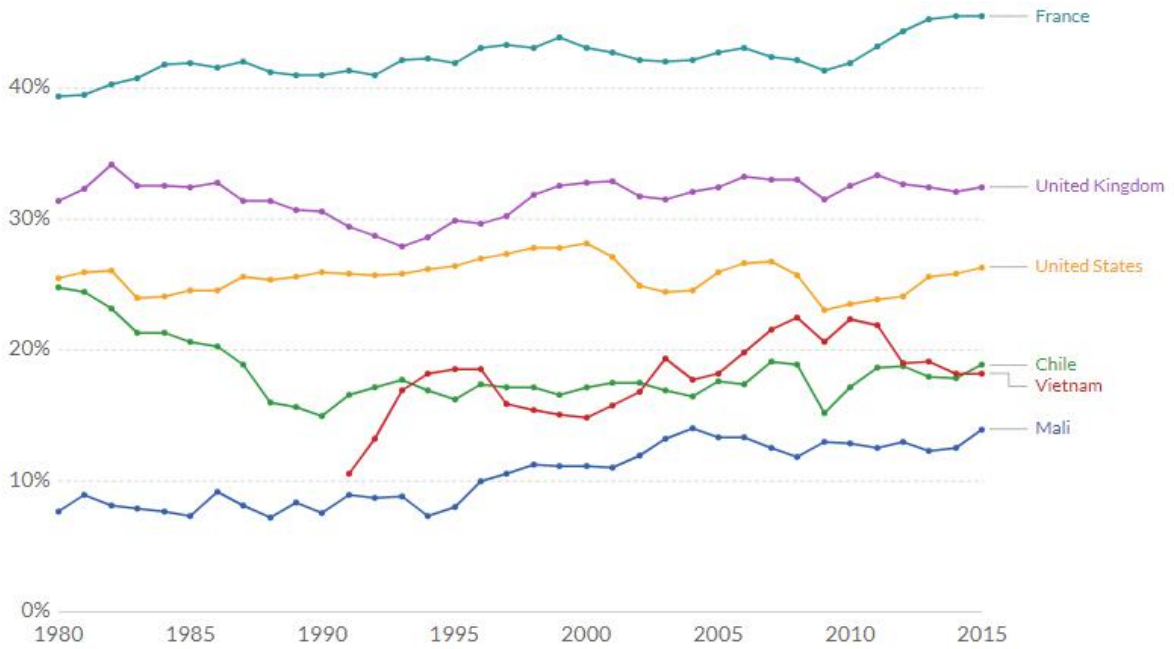

Source : World Bank, World Development Indicator, https://ourworldindata.org/taxation 11-04-2019.

الشكل رقم (01-07) يبين انخفاض الضغط الضريبي في الدول النامية (الشيلي-مالي-فيتنام) مقارنة مع مثيلتها بالبلدان المتقدمة (المملكة المتحدة-الولايات المتحدة-فرنسا)، نظرا لأن اقتصادات الدول النامية تتميز عامة بانخفاض الدخل الوطني، تخلف الهياكل الضريبية، ضعف التشريع الضريبي، وكثرة

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص157.

الإعفاءات الضريبية، أما الدول المتقدمة التي تتميز بارتفاع الضغط الضريبي فيها، فهذا يرجع إلى أن اقتصاداتها تتميز عامة بارتفاع الدخل الوطني فيها، وكبر حجم المشروعات الاستثمارية، واتساع الأسواق المالية والحقيقية، وزيادة اليد العاملة الماهرة، أي أن هناك علاقة طردية بين مستوى الضغط الضريبي ومستوى التطور الاقتصادي.

2-مشاكل حساب الضغط الضريبي:

يثير حساب الاقتطاعات الضريبية مشكلة مزدوجة، فمن جهة تسعى الحكومة إلى تعظيم مواردها قصد تغطية نفقاتها العامة، ومن جهة أخرى تسعى إلى تمكين الافراد القيام بالادخارات اللزمة للادخار والاستثمار، وضمان مستويات مرتفعة من الطلب[1]، ويؤدي ارتفاع معدل الضغط الضريبي إلى النتائج التالية:

-يترتب على زيادة الضريبة بصفة عامة تحويل لقوة شرائية من أيدي المستهلكين إلى الحكومة، ونتيجة لذلك من المتوقع حدوث اختلال في اختيارات المستهلكين بين السلع والخدمات الاستهلاكية، اختلال في اختيارات المنتجين بين التوليفات المختلفة من المدخرات الإنتاجية، وهذا الاختلال بنوعيه (جانب الاستهلاك-جانب الإنتاج) يترتب عليه عبء ضريبي يتحمله المجتمع من خلال تفاعل كل من أثري الدخل والإحلال.

- أثر الدخل: عندما يتم زيادة معدل الضريبة، أو فرض فريضة جديدة فإن القوة الشرائية المتاحة للمستهلك سوف تنخفض، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الكميات المشتراة من السلع والخدمات.
- أثر الإحلال: نتيجة لفرض ضريبة جديدة أو زيادتها ستتأثر الأسعار النسبية للسلع والخدمات، مما يحفز المستهلكين على إحلال بعض السلع التي أصبحت أرخص نسبيا بعد زيادة الضريبة[2].

-تؤثر الضرائب المرتفعة سلبا على أرباح الشركات، حيث تؤدي إلى انخفاض الأرباح الموزعة على المساهمين، وبالتالي انخفاض أسعار أسهمها في الأسواق المالية، كما تؤثر على قدرة الشركات على تراكم

[1] المرجع السابق، ص ص 157-158.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 253

الرأسمال فيها بساعدها على توسيع مشروعاتها مستقبلا، وهو ما يدفعها في النهاية إلى الخروج من هذه الدولة، والانتقال إلى دولة أخرى ذات مناخ استثمار أكثر تنافسية.

-للضرائب المرتفعة آثار اجتماعية سلبية، حيث أن الأفراد لا يستطيعون العيش بدخولهم الحالية بعد الاقتطاعات الضريبية الجديدة، ما يؤدي إلى استنزاف برامج الدعم الاجتماعية الحكومية، وبالتالي زيادة معدلات الفقر والجريمة في المجتمع.

3-معدل الضغط الضريبي الأمثل:

حاول الكثير من الاقتصاديين تحديد المعدل الأمثل للضغط الضريبي الذي لا يجوز تعديله، وهذا منذ الفيزيوقراط الذين نادوا بأن لا يتعدى الاقتطاع الضريبي معدل 20 % من دخل المكلف، أو كما هو الحال لبعض الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "برودو" "Broudhou" الذي حدد سنة 1868 معدل الضغط الضريبي بـ 10% من الدخل الوطني، وعند المحدثين فقد حدده كما ذكرنا سابقا "كولين كلارك" " Collin Clark" بـ 25% من الدخل الوطني[1].

ويرى الاقتصادي "بارار" "Barrère" أنه يمكن زيادة الاقتطاع الضريبي طالما أن ذلك لم يؤد إلى تقليص حجم الإنتاج، وفي نفس السياق يؤكد "Barrère" أنه يمكن استخدام الضرائب كأداة فعالة إذا لم يصل الضغط الضريبي إلى حد أدنى معين، ونشير إلى أنه لزيادة مستوى الضغط الضريبي يمكن استخدام أربعة وسائل هي: زيادة معدلات الضرائب، فرض ضرائب جديدة، تحسين طرق التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي[2]، بالإضافة إلى ما سبق نجد أنه كلما زادت النفقات العامة كلما زادت الاقتطاعات الضريبية، وبالتالي فإن تطور النفقات العامة يعكس تطور الاقتطاعات الضريبية كما يوضحه الجدول التالي.

[1] بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 169.

[2] ناصر مراد، مرجع سابق، ص141-142.

الجدول رقم (01-02): تطور معدلات نمو الانفاق العام ونمو الاقتطاعات الضريبية في بعض الدول العربية.

البلد	نمو الانفاق العام %			نمو الاقتطاعات الضريبية %		
	1995	1996	1997	1995	1996	1997
الجزائر	-7.37	3.77	8.87	30.16	30.6	31.6
تونس	-5.9	-3.92	-4.19	24.64	24.93	23.33
ليبيا	66.5	-10.56	13.32	41.37	39.36	41.47
موريتانيا	-7.01	0.75	-7.49	25.65	32.67	29.01

-اخذت سنة 1993 كسنة أساس في حساب معدلات نمو الانفاق العام.

المصدر: بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، مرجع سابق، ص 170.

الفرع الثاني: التمويل عبر القروض العامة

في بعض الحالات تستنفد الدولة كل إيراداتها العادية في مواجهات بعض أوجه الانفاق العام التي تحتاج إلى أموال كبيرة، فتلجأ إلى جهة دائنة لاقتراض المبالغ التي تحتاجها، فالقرض العام يتصف بكونه موردا مالي غير عادي للدولة، يختلف عن الموارد العادية التي تمارس فيها الدولة سلطتها السيادية، فالقرض العام ليس فقط أداة لتمويل النفقات العامة، بل يعتبر كذلك أداة لتعبئة الادخارات الوطنية قصد تحقيق بعض الأغراض الاقتصادية للسياسة المالية.

أولا-تعريف القروض العامة: تعرف القروض العامة على أنها استدانة أحد اشخاص القانون العام (الدولة، الولاية، البلدية) أموالا من الغير، مع التعهد بردها مع فوائدها[1]، كما تعرف أنها مبلغ من المال تتحصل عليه الدولة من السوق الوطنية أو الخارجية، وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وذلك وفقا لشروط معينة متفق عليها[2].

[1] محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص184.

[2] يحياوي أعمر، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 117.

من هذين التعريفين تتضح خصائص للقرض العام[1]:

1-القرض العام يتم بموجب عقد: الطرف الأول في هذا العقد يتمثل في الدولة، التي يتوجب عليها ارجاع مبلغ القرض مع فوائده حسب الشروط المنصوص عليها في عقد القرض، أما الطرف الثاني فهو الدائن الذي يترتب عليه تقديم مبلغ القرض للدولة.

2-القرض العام مبلغ من المال: وهذا المال قد يكون عينيا، أو نقديا، وإن كانت الصفة النقدية هي الغالبة في الوقت الحالي.

3-الصفة الاختيارية للقرض العام: المفروض أن يتم القرض العام بإرادة الطرفين المتعاقدين، ولكن عند حصول أزمات اقتصادية يصبح القرض إلزاميا، لكنها وضعيات استثنائية.

4-مبلغ القرض يدفع من قبل اشخاص القانون العام أو الخاص: إن الطرف الدائن في القرض العام قد يكون مؤسسة أو هيئة عامة أو أفرادا سواء مقيمين أو غير مقيمين، كما أنه قد يكون دولة أخرى أو مؤسسة دولية أو إقليمية.

5-القرض العام يدفع للدولة: إن المدين في القرض العام يمكن أن يكون السلطة المركزية أو الإدارات المحلية أو البلديات أو الهيئات والمؤسسات العامة.

6-القرض العام يستند إلى صك تشريعي: لابد للحكومة من الحصول على إذن أو تصريح مسبق من السلطة التشريعية لتتمكن من عقد هذا القرض، وهذه الصفة في القرض العام ظهرت عام 1862 بفرنسا.

ثانيا-التقسيمات المختلفة للقروض العامة: تقسم القروض العامة من حيث صورها وأنواعها إلى عدة تقسيمات، حيث يمكن الاعتماد على عدة معايير في هذا الشأن:

1-من حيث المصدر المكاني للقرض: وفقا لهذا المعيار تقسم القروض العامة إلى:

أ-القرض الداخلي:

[1] مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2008، ص ص 106-107.

وهي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية، ويكتتب فيها المواطنين أو المقيمين على إقليم الدولة. وتنقسم القروض الداخلية إلى أربع مجموعات: قروض النظام المصرفي، قروض من هيئات تجميع الأموال، والقروض من المدخرات، وقروض متنوعة[1].

ويطلق على هذا النوع من القروض أحيانا بالقرض الوطني، إشارة إلى الغرض الوطني الذي يستخدم القرض في تحقيقه، كأن يوجه لتمويل مشروعات التعمير وإعادة البناء عقب الكوارث الطبيعية والحربية، وفي مثل هذه الحالات لا يتضمن القرض أية مزايا للمكتتبين أو فوائد ذات قيمة كبيرة كما يحدث في الأنواع الأخرى من القروض[2].

ب-القرض الخارجي: يكون القرض العام خارجيا إذا قام بالاكتتاب في سنداته أشخاص طبيعيون واعتباريون خارج الدولة المقترضة، أي عندما يكون السوق المالي الذي يعقد فيه القرض خارج الدولة، أو أن تتحصل عليه الدولة المدينة من هيئات ومؤسسات التمويل الدولية أو الإقليمية (الصندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الافريقي للتنمية ...)، بالتالي فإنها تعتمد على المدخرات التي تكونت في الخارج، وغالبا ما تمنح الدولة المدينة امتيازات وفوائد عدة لتشجيع الافراد والمؤسسات المقيمة في الخارج على الاكتتاب في هذه القروض.

2-من حيث حرية الاكتتاب: وفقا لهذا المعيار تنقسم القروض العامة إلى:

أ-القروض الاختيارية: وهي القروض التي يتمتع فيها الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون بالحرية التامة في عملية الاكتتاب، ويكون الدافع وراء عملية الاكتتاب هو المزايا والفوائد التي يتحصل عليها المكتتب جراء عملية الاكتتاب، كالحصول على أسعار فائدة مرتفعة ولآجال طويلة، أو الحصول على إعفاءات ضريبية.

ب-القروض الاجبارية: تأخذ عملية الاكتتاب في هذا النوع من القروض صفة الاجبار، سواء كان هذا الإقراض يتم بواسطة إجبار المواطنين على شراء السندات التي تقوم بإصدارها الدولة أو أحد هيئاتها، أو عن طريق إجبار المؤسسات المالية التي تقع في اقليمها الجغرافي بمنحها قرضا مباشرا وفقا لشروطها التي تمليها على هذه المؤسسات، وغالبا ما تلجأ الدولة إلى القروض الاجبارية وقت الحروب أو الكوارث

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 296.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 225.

أو الازمات الاقتصادية[1]، ويتشابه القرض العام في هذه الحالة مع الضريبة من حيث الإلزامية، إلا أنهما يختلفان من حيث أن الضريبة لا يقابلها أي خدمة عامة تؤديها الدولة لمؤديها، أما في حالة القرض العام فإن الدولة ملزمة برد أقساط القرض إضافة إلى الفوائد.

3-من حيث مدة القرض: حيث يمكن تقسيم القروض العامة إلى:

أ-القروض المؤبدة: وهي تلك القروض التي يكتتب فيها دون أن تحدد الدولة تاريخا معينا لسداد قيمتها، بحيث تكون حرة في تحديد هذا التاريخ، مع التزامها بدفع الفوائد إلى موعد السداد.

فقد تنتهز الدولة فرصة وجود فائض في الميزانية فتقوم بتسديد القرض، أو لو ارتفع سعر الفائدة في السوق، فينخفض معه سعر سندات القرض، فتحاول الدولة شراء هذه السندات بسعر أقل من سعر الإصدار فتتخلص من جزء من دينها، أما إذا انخفض سعر الفائدة فيرتفع سعر سندات القرض، فتقوم الدولة في هذه الحالة بإصدار قرض جديد بفائدة أقل، وتستخدم حصيلته بالوفاء بالقرض المؤبد، وتسمى هذه العملية بتبديل الدين[2].

ويتسبب تراكم القرض المؤبد في مشاكل اقتصادية واجتماعية، وزعزعة لثقة المتعاملين الاقتصاديين في الدولة.

ب-القروض المؤقتة: وهي تلك القروض التي تلتزم الدولة بسدادها في تاريخ معين ووفقا للشروط المنصوص عليها في عقد القرض، وتنقسم هذه القروض إلى:

ب-1-القروض قصيرة الاجل: وهي تلك القروض التي تصدرها الدولة ذات الاستحقاق الذي لا يتجاوز السنة الواحدة، وتستخدم حصيلتها لسد عجز نقدي مؤقت، أو تمويل مشروع محدد، حيث تقوم الدولة بإصدار أذونات خزانة، تكتتب فيها المؤسسات المالية أو البنوك التجارية، وعادة ما يتم سداد هذه القروض إما عبر الضرائب، أو من الإيرادات التي توفرها المشاريع الممولة من القروض.

وهناك نوعان رئيسيان من الاذونات[3]:

[1] حسني خربوش وحسن اليحيى، مرجع سابق، ص 113.

[2] رانيا محمود العمارة، مرجع سابق، ص 60.

[3] مروان عطون، مرجع سابق، ص 132.

-**أذونات الخزانة العادية:** تلجأ الدول إلى هذه الاذونات عندما ترى أن سعر الفائدة مرتفعا وسوف يتجه نحو الانخفاض، مما يجعلها تفضل الاقتراض القصير الاجل نظرا لسهولته وانخفاض أعبائه.

-**أذونات الخزانة غير العادية:** تتراوح مدتها بين سنتين إلى خمس سنوات، وعادة ما تستخدم لتغطية العجز في الموازنة العامة، وقد يحصل أن يتم تحويل هذه الاذونات إلى قروض طويلة الاجل بعد فرة من إصدارها.

ب-2-القروض المتوسطة والطويلة الأجل: يقصد بالقروض طويلة الاجل تلك التي تزيد مدتها عن عشر سنوات، أما متوسطة الاجل فتتراوح مدتها بين سنة واحدة وعشر سنوات، وتأخذ هذه القروض شكل سندات حكومية تصدرها الخزينة العامة، تتداول في أسواق رأس المال، أو الاقتراض مباشرة من الهيئات المالية، سواء كانت داخلية أو خارجية، وتستخدم حصيلة هذه القروض عادة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، أو تمويل النفقات العسكرية.

ثالثا-التنظيم الفني للقروض العامة: يقصد بالتنظيم الفني للقروض العامة الإجراءات الفنية المتعلقة بعملية إصدار القرض، من حيث نظام اصدار القروض العامة، وطريقة التخفيف من أعبائها وسدادها، ويتضمن التنظيم الفني للقروض العامة ما يلي:

1-إصدار القروض العامة:

يقصد بعملية اصدار القرض العام تلك الإجراءات التي تتيح للدولة الحصول على المبالغ المكتتب فيها في سندات القرض من قبل المكتتبين، استنادا إلى الشروط التي ينص عليها القانون المعمول به، مع التزامها برد مبلغ القرض مع أعبائه في الموعد المتفق عليه.

وطالما أن الضرائب تفرض بقانون، فإنه يجب أن تصدر القروض كذلك بقانون، وفي نفس الوقت صدور القروض بقانون يعني رقابة السلطة التشريعية على الشؤون المالية للحكومة والحد من اسرافها في اللجوء إلى القروض العامة، كذلك فإن ثقة الأفراد في القروض تزيد طالما أن السلطة التشريعية توافق على ذلك، بالإضافة إلى ذلك فإن موافق هذه الأخيرة على القرض تسمح للحكومة أن تتقدم لهذه السلطات وتطالب بفرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها وسداد فوائد القروض[1]. فالحكومة عندما تقرر اصدار قرض ما، يجب عليها مراعاة ما يلي:

[1] رانيا محمود العمارة، مرجع سابق، ص 63.

1-1-**مبلغ القرض العام:** يمكن أن يصدر القرض العام بمبلغ معين، كما يمكن أن يكون غير محدد القيمة عند إصداره، ويكون القرض محدد القيمة إذا قامت الدولة بتحديد المبلغ الذي يصدر به مقدما وإصدار السندات في حدود هذا المبلغ فحسب، حيث يغلق باب الاكتتاب فيه بمجرد تغطيته، وقد لا تحدد الدولة قيمة القرض، وإنما تحدد مدة معينة تقبل فيها جميع الاكتتابات التي تقدم خلالها، ويحدث ذلك عندما تكون الدولة بحاجة إلى أموال كثيرة، أو إذا خشيت ألا يغطى مبلغ القرض إذا هي حددته، فيتأثر الائتمان العام والثقة بالدولة، وفي مثل هذه الأحوال تقبل جميع الاكتتابات مهما كان مقدارها إذا قدمت في المدة المحددة[1].

1-2-**سعر الإصدار:** وهو القيمة التي تصدر بها سندات القرض العام، وقد يكون سعر الإصدار يساوي سعر التكافؤ، أو بأقل من سعر التكافؤ، فمثلا إذا كانت القيمة الاسمية للسند تساوي 100 دج، فإن الدولة قد تصدره بقيمة مساوية لـ 100 دج، أي أن القرض في هذه الحالة أصدر بسعر التكافؤ، والاصل أن الدولة تتبع هذه الطريقة في عملية الإصدار، أما الحالة الثانية فهي أن تصدر الدولة السند بسعر أقل من القيمة الاسمية، أي أقل من 100 دج، وعند تسديد قيمة السند عند تاريخ استحقاقه يتحصل حامله على القيمة الاسمية للسند أي 100 دج، وفي هذه الحالة يقال أنّ القرض أصدر بأقل من سعر التكافؤ. ما على هذه الطريقة أنها تؤدي إلى زيادة أعباء خدمة القرض العام من خلال الرفع من سعر الفائدة الفعلي.

1-3-سعر الفائدة: بالإضافة إلى قيمة السند الذي تلتزم الدولة بدفعه إلى حامله عند تاريخ استحقاقه، فإنها تتعهد أيضا بدفع نسبة مئوية من قيمة السند تسمى بسعر الفائدة الاسمي، يتأثر هذا السعر بعوامل عدة، أهمها مدة القرض وأوضاع سوق الأوراق المالية والاقتصاد، والمركز الائتماني للدولة، إضافة إلى الامتيازات الأخرى الممنوحة للمكتتبين في السندات.

يعتبر سعر الفائدة من أهم الامتيازات التي تعتمد عليها الدولة لتشجيع المقرضين على الاكتتاب في السندات الحكومية، إضافة إلى ذلك هناك امتيازات أخرى مثل الامتيازات الضريبية، حيث تقوم الحكومة بإعفاء سندات القرض العام وفوائده من الضريبة، أما الامتياز الآخر فيتمثل في الامتيازات القانونية كأن تجعل الدولة سندات القرض العام غير قابلة للحجز عليها لتسديد الديون التي بذمة المكلف، وفي حالات أخرى نجد الحكومة تقوم بعملية التأمين ضد انخفاض قيمة النقود عن طريق ربط قيمة السند بعملة أجنبية

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 233-234.

أو سلة من العملات أو ربطه بالذهب أو منح معدلات فائدة مرتفعة، فكل هذه الامتيازات تزيد من حث المكتتبين على عملية الاكتتاب[1].

1-4-أنواع السندات المستعملة في القرض العام: إن عملية الاكتتاب في السندات الحكومية تأخذ ثلاث طرق فنية[2]:

-إما أن تتم عملية الاكتتاب على شكل سندات إسمية، يذكر فيها اسم المكتتب، ويقيد اسمه في سجل خاص تدون فيه كافة المعلومات الخاصة والمدرجة بالسند، ولا تنتقل ملكية هذا السند إلا بتغيير المعلومات المدرجة في السجل الخاص، وما يميز هذا النوع من السندات أنها مؤمنة ضد حالات السرقة أو الضياع.

-أو أن يتم الاكتتاب في القرض على شكل سندات لحاملها، فلا يدرج فيها اسم المكتتب ولا تقيد في سجل خاص، ويعتبر حامل السند هو المالك الحقيقي، فيحق له استلام قيمتها وفائدتها، تتميز هذه السندات بسهولة تداولها في أسواق رأس المال، إلا أنها معرضة في أي وقت للتلف، السرقة أو الضياع.

-أو أن الاكتتاب في القرض على شكل سندات مختلطة وهي وسط بين النوعين السابقين، فتكون اسمية بالنسبة للمبلغ المكتتب فيه، وتكون لحاملها بالنسبة إلى تحصيل الفوائد، بحيث يلحق بهذا النوع من السندات قسائم خاصة بالفائدة.

1-5-طرق الاكتتاب: هناك العديد من أساليب إصدار القروض العام، من أهمها[3]:

1-5-1-الاكتتاب العام: يكون الاكتتاب العام عبر إعلان الدولة عن إصدار قرض وشروطه ونظام الإصدار، وكل ما يتعلق بالقرض، واجراء عملية الاكتتاب هنا يتم دون تدخل وسطاء ماليين معينين، بحيث تقدم طلبات الاكتتاب إلى الجهات المعنية، ثم تجرى عملية تخصيص السندات إلى المكتتبين بها (لأن الاكتتاب قد يتم بمقدار أكثر، أو أقل أو مساو للسندات المعلن عنها)، هذا مع إمكانية أن ينص نظام الإصدار على وجوب دفع كامل قيمة السندات عند الاكتتاب، من مزايا هذه الطريقة أنها تحد من سيطرة المستثمرين الكبار على السندات العامة، وسهولة فرض رقابة الدولة على عملية الاكتتاب، إلا تحتاج إلى خبرة فنية عالية.

[1] دردوري لحسن، مرجع سابق، ص 88.

[2] أعاد محمد القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط8، 2011، ص 77.

[3] مروان عطون، مرجع سابق، ص ص 114-115.

1-5-2-المزايدات: حيث يجرى تنظيم مزايدات تعرض فيها السندات للبيع، وذلك بوضع سعر أدنى، ثم تقدم الجهات المشاركة في العملية لعروضها، وفي الأخير تخصص السندات للجهة التي تدفع السعر الأعلى، ما يميز هذه الطريقة السرعة في إتمام عملية البيع، وأيضا الحصول على السعر الفعلي لقيمة السندات في الأسواق.

1-5-3-الاكتتاب عن طريق البنوك: في هذه الحالة تقوم البنوك بدور الوكيل أو الوسيط في إجراء عملية الاكتتاب، وتستفيد الدولة من خبرة البنوك في هذا المجال مقابل عمولة تدفعها لهذه البنوك، وقد تتعهد البنوك بضمان الاكتتاب في جميع السندات المصدرة، وهذا يمكن أن يحصل في حالتين:

-عندما ترى البنوك بأن شروط الإصدار مغرية، ولن تلبث أن ترتفع القيمة السوقية لهذه السندات في الأسواق.

-عندما تحصل البنوك على عمولة عالية مقابل هذا التعهد، وعندما ترغب الدولة بإتمام عملية الاكتتاب في أسرع وقت ممكن.

1-5-4-البيع في أسواق الأوراق المالية: في هذه الحالة تقوم الدولة ببيع سنداتها مباشرة في هذه الأسواق، تتميز طريقة البيع المباشر في البورصات بالسهولة خاصة عندما يكون مبلغ القرض العام غير كبير، غالبا لا تلجأ الدولة إلى طرح كل السندات مرة واحدة للبيع تفاديا لزيادة عرضها بشكل يؤدي إلى تدهور قيمتها السوقية.

2-انقضاء القرض العام: يقصد بانقضاء القرض العام رد قيمته إلى مجموع المكتتبين وفقا للقاعدة القانونية التي تقضي بوجوب رد الدين طالما كانت الظروف مواتية لذلك.

ويمكن التخفيف من القرض العام عبر تسديده، وإما عبر تخفيض سعر الفائدة المقررة عليه، عموما هناك طرق لانقضاء القرض العام كم يلي:

2-1-الوفاء بالقرض العام: وهي الحالة الطبيعية لانتفاء القرض العام، حيث تقوم الدولة بسداد القرض العام دفعة واحدة إلى أصحابها وفقا للشروط الواردة في عقد القرض العام، هذا في حالة تمتع الدولة بموارد عادية تمكنها من ذلك، أما في حالة القروض متوسطة وطويلة الاجل، أو تلك التي تكون بمبالغ كبيرة فإن الدولة تلجأ إلى سدادها على أقساط تمتد على عدد من السنوات.

2-2-التثبيت: يقصد بالتثبيت تحويل القرض العام القصير الأجل عندما يحين أجله إلى قرض متوسط أو طويل الاجل، وتتم عملية التثبيت عبر اصدار الدولة لقرض متوسط أو طويل الاجل (مؤقتة أو مؤبدة) بنفس قيمة السندات قصيرة الاجل مع تمكين حملة السندات قصيرة الاجل من الاكتتاب في فيه مع تقديمهم للسندات الحكومية التي يحملونها.

يكون التثبيت اختياريا عادة إلا في حدود ضيقة لا تستطيع الدولة فيها رد قيمة القرض عند استحقاقه، مع ما يؤدي ذلك من اضعاف لثقة الاعوان الاقتصاديين في القدرة المالية للدولة.

2-3-التبديل: يقصد بتبديل قرض عام استبدال قرضها ذو السعر الفائدة المرتفع، بقرض جديد ذو سعر فائدة منخفض.

والغرض من التبديل أساسا هو تخفيف العبء المالي للدولة، ولا يسري التبديل إلا على الديون المثبتة، كما يمكن التمييز بين حلتين أساسيتين لتبديل القرض العام[1]:

-في حال التبديل الاختياري فإن الدولة تقوم بإعطاء حاملي سندات القرض العام المراد تبديله حق الخيار بين الاحتفاظ بسنداتهم طبقا للأوضاع الاصلية، وبين قبول الاكتتاب في سندات القرض الجديد ذي الفائدة الأقل، وغالبا ما تعتبر الدولة أن من لم يقدم على الاختيار في الموعد المحدد قد قبل أمر التبديل، ومن الواضح أن الدائنين في التبديل الاختياري لن يقبلوا التخلي عن سنداتهم مقابل السندات الجديدة إلا إذا كانت مزايا الأخيرة معادلة على الأقل لمزايا السندات الجديدة.

-أما في حال التبديل الاجباري فإن الدولة تلجأ إلى إجبار أصحاب السندات ذات الفائدة المرتفعة على قبول السندات الجديدة دون النظر إلى إرادة الدائنين ودون أن تعبأ بتعهداتها المالية السابقة، أو أن تجبر حاملي سندات القرض القائم الذين لا يريدون قبول سندات الدين الجديد مقابل سنداتهم على قبول استرداد قيمة هذه السندات، ومن ثم ينقضي القرض العام بالنسبة لهم.

2-4-استهلاك القرض العام: يقصد باستهلاك القرض العام سداد قيمة القرض بصورة متدرجة إلى مجموع الدائنين وذلك خلال فترة زمنية معينة وفقا لشروط القرض العام، ويترتب على هذا الاجراء تخفيض الأعباء المالية على عاتق الدولة عبر تخفيض المبالغ التي تلتزم الدولة بردها إلى حاملي السندات العامة، إضافة إلى الفوائد المرتبطة بمبلغ القرض.

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 245-246.

يمكن استهلاك سندات القرض العام بوسائل عدة أهمها[1]:

-الاستهلاك عبر سداد الأقساط السنوية (قد تكون هذه الأقساط متساوية، متزايدة أو متناقصة)، وهي الطريقة الفنية الأكثر شيوعا لانقضاء القرض العام، خاصة بالنسبة للقروض المتوسطة أو الطويلة الأجل.

-الاستهلاك عن طريق القرعة أو السحب باليانصيب: حيث يتم اختيار مجموعة من السندات بشكل عشوائي واستهلاكها، إما سنويا أو على فترات غير منتظمة.

-الاستهلاك عن طريق الشراء من السوق الاوراق المالية.

رابعا-حدود الاعتماد على القروض العامة كمصدر لتمويل النفقات العامة:

تعتبر القروض العامة الأداة الرئيسية لتمويل النفقات العامة بعد الضرائب، سواء كانت على شكل سندات، أو على شكل اقتراض مباشر من مؤسسات التمويل.

ينقسم الاقتصاديون فيما بينهم فيما يتعلق بحدود الاعتماد على القروض العامة في تمويل عجز الموازنة العامة، فالبعض يرى أنه لا يوجد مبرر لتقييد اللجوء إلى القروض العامة، بل يجب تركها ترتفع دون عوائق أو حدود.

يستند هؤلاء الاقتصاديين في دفاعهم عن اللجوء إلى الاقتراض إلى نظرية الاستهلاك الذاتي للقروض، والتي مفادها أن القروض تمحو نفسها بنفسها مع مرور الزمن، نظرا لكون العبء الحقيقي للقروض يتناقص باستمرار بسبب الزيادة المضطردة في حجم السكان والدخل الوطني وتدهور قيمة النقود[2]، كما أنهم اعتمدوا في دفاعهم عن الاعتماد على القروض العامة في تمويل العجز الموازني من أن الاقتصاد الرأسمالي يعاني من نقص في المدخرات مقارنة مع مجالات الاستثمار المتوفرة، والقرض العام من هذا المنطلق يحقق عملية تحويل المدخرات المتنوعة إلى رؤوس أموال، وبذلك فإن القروض العامة تمثل حجم الاستثمارات الإضافية التي تقوم بها الدولة[3].

بالإضافة إلى ما سبق فإن القرض العام يعتبر من أهم مصادر دخول الموازنة العامة في فترات الكساد الاقتصادي، لأن الضرائب تنخفض بحدة في مثل هذه الظروف، ثم في فترات الرواج الاقتصادي يمكن

[1] مروان عطون، مرجع سابق، ص 119.

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 223.

[3] مروان عطون، مرجع سابق، ص 159.

سداد القروض العامة من مختلف مصادر الإيرادات العامة، وعلى ذلك يعتبر "سميث" أن "القرض العام هو تلك السياسة المالية التي تقدم الوسيلة الفعالة لتحقيق ثبات وضمان استقرار الدولار، والحد من نتائج التقلبات في النشاط الاقتصادي الناتجة عن الدورات الاقتصادية، بالإضافة إلى رفع مستوى الإنتاج والعمالة"، فزيادة القرض العام تؤدي إلى طرح قوة شرائية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب[1].

أما البعض الآخر من الاقتصاديين فيرون أنه يمكن الاعتماد على القروض العامة في تمويل عجز الموازنة العامة لكن في حدود ضيقة وظروف استثنائية فقط، مبررهم في ذلك أن توسع الدولة في الاقتراض يدفعها إلى الرفع من معدل الفائدة كوسيلة لجذب المدخرات للاكتتاب في سنداتها، وهو ما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، وهو ما يسمى بالإزاحة، ذلك أن الأموال التي وجهت للاكتتاب في سندات القرض العام كان بالإمكان توجيهها كقروض لتمويل استثمارات القطاع الخاص.

كما أن التوسع في القروض العامة يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة، فإذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن ذلك يؤدي إلى بروز ضغوط تضخمية في الاقتصاد، فاكتتاب البنوك في السندات العامة يؤدي إلى خلق نقود جديدة على النحو التالي[2]:

-حينما يقوم البنك بالاكتتاب في سندات القرض العام فإنه يفعل ذلك عن طريق اصدار نقود جديدة.

-تؤدي عملية إعادة خصم سندات الخزينة العامة إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة.

-عادة ما تقوم البنوك التي تكتتب في سندات القرض العام بخلق ودائع ائتمانية جديدة مقابل ما يدخل محفظتها المالية من هذه السندات.

-قد يحدث أن تقوم الخزينة العامة بإيداع المبالغ التي اقترضتها من البنوك التجارية لدى هذه البنوك في شكل ودائع على أن تقوم باستخدامها في الوفاء بالتزاماتها، في هذه الحالة يكون النظام المصرفي قد اكتتب في سندات القرض العام بنقود كتابية إضافية.

إن القرض العام يطرح إشكالية الجيل الذي يتحمل أعباء القرض وأثاره، إذ يعتقد التقليديون أن الأجيال اللاحقة هي التي ستتحمل أعباء القرض لوحدها، ويبررون ذلك الالتجاء إلى القرض العام لتمويل النفقات

[1] المرجع السابق، ص ص 161-162.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 310.

العامة لا يكون إلا في حالات خاصة كالحروب، فالاكتتاب في السندات الحكومية يعني أن جزء من مدخرات الافراد ذات الدخل المرتفع ستوجه إلى الخزينة العامة بدلا من توجيهها إلى الاستهلاك، وبالتالي ستستفيد من عوائد السندات الحكومية، في حين أنه لتسديد هذا القرض في وقت لاحق ستفرض الدولة ضرائب غير عادية والتي سيتحملها أصحاب الدخول المحدودة، الامر الذي سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، وانخفاض الطلب الكلي، ما يؤثر سلبا على التشغيل والنمو الاقتصادي. فالتقليديون يرون أن القرض العام يعتبر إيرادا غير عادي، لا يغطي إلا نفقات غير عادية.

أما أنصار الفكر المالي الحديث يعتقدون أن الجيل الحالي فقط من يتحمل أعباء القرض العام دون الأجيال المقبلة، فالجيل الذي يقترض هو من يتحمل أعباء القرض دون غيره، يبررون ذلك بأن القرض العام الذي سيسدد نفقات إنتاجية سيؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، وهو ما يمكنها من أداء أعباء القرض بسهولة، وفي نفس الوقت يتحمل الجيل اللاحق عبئا ضئيلا يغطي عمليات التحويل بين الوحدات الاقتصادية.

إلا أن هذه الاطروحات لاقت معارضة ورفضا منذ الستينات، فالرفض الأول تبناه "بيشنن" "J.M.Buchanan" مبني على مقاربة ذاتية ونفسية، حسب هذه المقاربة فإنه لا يمكننا الحديث عن العبء إلا في الحدود التي يكون فيها تقييد لحرية الأشخاص المكونين للجيل، فالضريبة ولكونها تأخذ الصفة الإلزامية فهي تقلص من حرية الاختيار لدى الجيل الحاضر، أما القرض ولكونه اختياريا فهو لا يقلص الاختيار لدى الجيل الحاضر، إلا أنه يجبر الأجيال المستقبلية على تحمل أعباء الدين[1]، أما الرفض الثاني فتبناه كل من "بون" "H.W.Bowen"، "ديفس" "R.G.Davis" و"كوف" "D.M.Kopf" وهو مبني على مقاربة موضوعية، حيث تؤكد على الطابع التضليلي لتقدير أعباء جيل باستخدام عدم الاستهلاك في لحظة ما، وترفض التمييز المبسط بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة[2].

وعليه يمكن القول أن الاكتتاب بلا شك سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، لكن في نفس لوقت سيسمح بالحصول على سندات عامة، وبالتالي هناك ترحيل للعبء فقط، لأنه ببيع هذه السندات يمكن استعادة المستوى الأصلي للاستهلاك، وطالما ليس هناك تسديد للقرض فهناك ترحيل بسيط للعبء عن طريق

[1] شيبي عبد الرحيم، الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 33.

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 225.

لعبة التفاوض الممكنة على هذه السندات، فعبء الدين لا يتجسد إلا مع تسديد القرض الذي يرغم على رفع الضريبة لإعادة شراء السندات العامة[1].

الفرع الثالث: التمويل عبر الإصدار النقدي الجديد (التمويل بالتضخم)

عندما تعجز مجموع الإيرادات العادية المتمثلة أساسا في الضرائب بأنواعها، فإن الخزينة العامة تلجأ إلى الإيرادات غير العادية لتمويل نفقاتها، فبالإضافة إلى القروض العامة هناك وسيلة أخرى لا تقل أهمية عن المصادر السالف ذكرها، والمتمثلة في الإصدار النقدي الجديد.

أولا-تعريف الإصدار النقدي الجديد:

يشير مفهوم الإصدار النقدي الجديد أو ما يطلق عليه بالتمويل التضخمي إلى تلك العملية التي يقوم بموجبها البنك المركزي بإصدار نقود قانونية اضافية لصالح الاعوان الاقتصاديين (الافراد، المؤسسات والحكومة)، وعملية التنقيد هذه تتم من قبل المؤسسة الوحيدة المكلفة بعملية الإصدار النقدي على مستوى كل دولة المتمثلة في البنك المركزي، وذلك مقابل أصول نقدية أو حقيقية مقدمة من الجهة المستفيدة من الإصدار، وتتمثل هذه الأصول في مقابلات الكتلة النقدية والتي تتمثل في ثلاثة عناصر:

1-صافي الأصول الخارجية: تتكون الأصول الخارجية أساسا من العملات الأجنبية، الذهب وحقوق السحب الخاصة. تمثل هذه الاصول قوة شرائية دولية تمكن البلد من شراء ما يحتاجه من سلع وخدمات من العالم الخارجي، وفي نفس الوقت تشكل غطاء للعملة المحلية التي يصدرها البنك المركزي في الداخل، وبالتالي فإن امتلاك هذه الاصول يوفر دعامة للقيمة الخارجية للعملة المحلية خاصة في أوقات عجز ميزان المدفوعات، كما يمكن استخدامها كضمان للحصول على قروض أجنبية، مع إمكانية بيع الذهب في الأسواق الدولية عند الحاجة للعملة الأجنبية.

يمكن التعبير عن هذه الأصول باسم الأصول الخارجية، والتي تزيد بتدفق العملات الأجنبية إلى الداخل (زيادة الصادرات، توافد السياح الأجانب إلى الداخل، الاقتراض من الخارج)، وتنخفض في حال تدفق العملات الأجنبية إلى الخارج (زيادة الواردات، منح قروض إلى العالم الخارجي)، وسوف نحصل في النهاية على صافي الأصول الأجنبية، والذي قد يكون موجبا عندما يكون تدفق الأصول إلى الداخل أكبر

[1] شيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 33.

من تدفقها إلى الخارج، ويساوي صافي الأصول الخارجية رصيد ميزان المدفوعات، وبالتالي فهو يعبر عن التغير في احتياطات الصرف الرسمية[1].

2-القروض المقدمة للخزينة العامة: تمثل الخزينة العامة منشأة مالية تابعة لوزارة المالية تقوم بالعمليات المالية الخاصة بالدولة، من تحصيل للموارد كالضرائب وغيرها، ودفع المستحقات كدفع الأجور، ومع زيادة الأعباء المالية للدولة، وانحسار إيراداتها في أوقات الانكماش والركود، وللحفاظ على التوازنات المالية والنقدية وسد العجز المالي بين الإيرادات والنفقات تلجأ الخزينة العامة للبنك المركزي للحصول على التمويل اللازم لتغطية العجز.

يتم تمويل الحكومة من طرف البنك المركزي بمنحها تسبيقات في الحساب الجاري المفتوح لدى البنك المركزي، وتعتبر هذه التسبيقات مستحقات على الحكومة، ولا يقابل في الحقيقة إصدار النقود المترتب عن تقديم هذه التسبيقات أي أصل مادي، بل يعتبر قرضا مقدما للحكومة على بياض، أي دون وجود أي سندات تغطيه[2].

لا تشكل التسبيقات العنصر الوحيد الذي يشكل غطاء لإصدار النقود في إطار علاقة الخزينة العامة بالبنك المركزي، اذ قد يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية في أوقات الانكماش الاقتصادي، فيقوم بشراء السندات الحكومية التي لم يتبقى من استحقاقها الزمن الكثير من الاعوان الاقتصاديين مقابل نقود قانونية يصدرها البنك المركزي، وبالتالي فإن هذا الأخير يقرض الحكومة بصفة غير مباشرة مقابل عملية التنقيد للسندات الحكومية التي يقرضها البنك المركزي.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن للمؤسسات المالية والنقدية خاصة البنوك التجارية منح قروض للخزينة العمومية وذلك تحت سقف محدد من طرف وزارة المالية.

3-القروض المقدمة للاقتصاد: وهي تلك القروض التي يمنحها القطاع المصرفي لمجموع الاعوان الاقتصاديين (مؤسسات، أفراد)، ففي حال حاجة هؤلاء الأعوان للأموال الضرورية لتمويل عملياتهم الاستثمارية أو الاستهلاكية فإنهم يتقدمون إلى البنوك التجارية فيحصلون على قروض مباشرة، أو يخصمون أوراقهم التجارية، في المقابل تتقدم البنوك التجارية إلى البنك المركزي بغرض إعادة خصم

[1] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2015، ص 102.

[2] المرجع السابق، ص 103.

الأوراق التجارية التي تملكها أو الحصول على قروض مباشرة في حال حاجتها للتمويل، في جميع صور التمويل وإعادة التمويل هذه هناك عملية خلق النقود، يرتفع بارتفاع مجموع القروض المقدم للاقتصاد.

وتعتبر القروض القصيرة الاجل المقدمة الأكبر تأثيرا على الكتلة النقدية لأن تغطيته تتم عادة بالودائع الجارية، أما القروض المتوسطة وطويل الأجل فلا يعتبران كذلك لأن هناك ارتباطا وثيقا بين القروض المتوسطة الأجل مع الودائع لأجل والقروض طويل الأجل مع الودائع الادخارية[1].

وتتشابه سياسة الإصدار النقدي الجديد مع سياسة التيسير الكمي من حيث أن كل منها يعتمد على مصادر تضخمية، ذلك أن الكتلة النقدية الناتجة عن السياستين ليس لها مقابل حقيقي، بالإضافة إلى أن كلا السياستين تستخدمان لانعاش الاقتصاد الداخلي، إلا الاختلاف بين السياستين يتمثل في أن النقود الإضافية الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد تضخ مباشرة في الحسابات المصرفية للمؤسسات الكبيرة، في حين أن النقود الجديدة الناتجة عن التيسير الكمي توجه لزيادة حجم الاحتياطات لدى البنوك، والنتيجة هي تقوية المركز المالي للبنك المركزي، ويبقى أن نشير أن الإصدار النقدي الجديد يتبع بالأساس لتمويل العجز الموازني في الدول النامية، أما التيسير الكمي فيطبق في الدول المتقدمة عندما تكون تعاني من مظاهر الانكماش الاقتصادي، كانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدني أعداد الوظائف الجديدة.

ثانيا–شروط الإصدار النقدي: تتطلب سياسة الإصدار النقدي مجموعة من الشروط الواجب توفرها، من أهمها[2]:

–يجب أن تكون السياسة التنموية للدولة تقوم على دعم جانب العرض، خاصة في مجال المشاريع البنى التحتية، وعليه فإن هذه السياسة تستوجب توجيه هذه الأموال إلى مشاريع إنتاجية وليس استهلاكية، والغرض من هذا أن كمية النقود التي توجه إلى هاته المشاريع الانتاجية تجد المرونة الكافية في هاته المشاريع من أجل امتصاصها.

– يجب أن تقوم الحكومة بطبع الكتلة النقدية على دفعات متباعدة من حيث الفترة الزمنية، كما يجب أن تكون الكتلة النقدية التي تضخها مدروسة بعناية، حتى لا تؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية تأثر على معدل النمو الاقتصادي.

[1] مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 101.

[2] هاني محمد ومراح ياسين، حدود الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر –دراسة تحليلية لمضمون القانون 17–10، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 4، مارس 2018، ص ص 127–128.

-أن يكون الجهاز الإنتاجي مرنا كفاية لامتصاص الزيادة غير المألوفة في الكتلة النقدية، وذلك باعتبار أن هذه الزيادة تضخمية ليس لها مقابل، مثلها مثل الكتلة النقدية المطبوعة من أجل سياسة التسيير الكمي.

ثالثا-حدود الاعتماد على الإصدار النقدي الجديد كأداة لتمويل النفقات العامة:

تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي الجديد كوسيلة لتمويل النفقات العامة في ظل عجز الإيرادات الأخرى كالضرائب والقروض العامة، الا أن هذا الأسلوب من التمويل يثير مجموعة من الإشكالات تتعلق أساسا بآثار الإصدار النقدي على المتغيرات الحقيقية والنقدية للاقتصاد.

يكون التمويل التضخمي محايدا لما يؤدي الارتفاع الظرفي في الكتلة النقدية إلى ارتفاع بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار دون أن يمس بالمتغيرات الحقيقية كالتشغيل والإنتاج، إلا أن الاشكال يكمن في كون الحيادية النقدية لا تعني بالضرورة الحيادية العالية للنقود التي تتعلق بعدم تغير نسبة الاحلال بين عوامل الإنتاج عندما يحدث تغير في نمو النقود[1]، كما يمكن أن يكون التمويل التضخمي غير محايد بتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، فحسب وجهة النظر الكينزية فإن الإصدار النقدي يؤثر على التشغيل والإنتاج عن طريق التأثير في الطلب الفعال، والذي يعتمد عموما على أثر الكتلة النقدية على سعر الفائدة في ظل افتراض التوازن دون التشغيل الكامل للموارد، إضافة إلى تمتع الجهاز الإنتاجي للدولة بالمرونة الكافية التي تسمح له بالاستجابة لأي زيادة في الطلب الكلي، وهو الوضع الذي يميز عامة الدول المتقدمة، على عكس الدول النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي، ليس بسبب وجود التشغيل الكامل لمواردها، وإنما لقلة المصانع والمؤسسات الإنتاجية فيها، وبالتالي فأي اصدار نقدي فيها ينعكس فقط على مستويات الأسعار.

إن الزيادة في العرض النقدي بغرض تمويل الانفاق العام له آثار توسعية على الاقتصاد في الاجل فقط، ذلك أن ارتفاع الدخول الموزعة يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ما يدفع بالمنتجين إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، وبالتالي زيادة التشغيل والدخل الوطني، إلا أن هذا الانتعاش يصاحبه زيادة في الأسعار، لترتفع اكثر مع الاقتراب من مرحلة التشغيل الكامل، ذلك أن ارتفاع الأسعار يؤثر سلبا على ثروة الافراد وتوقعاتهم، كما أن ارتفاع أسعار المنتجات المحلية يؤدي إلى انخفاض تنافسيتها امام

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 227.

المنتجات الأجنبية، وبالتالي ترتفع الواردات، وتنخفض الصادرات، وفي مرحلة لاحقة يؤدي إلى تثبيط الإنتاج والرفع من معدلات البطالة.

إن التمويل التضخمي يمكن استخدامه في الدول النامية نظرا لضخامة نفقاتها العامة مع محدودية إيراداتها العامة، بسبب حصيلة إيراداتها الضريبية من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرة أسواقها المالية على استيعاب السندات الحكومية، إلا أن هذا الاستخدام يجب أن يكون لتمويل الاستثمار الحكومي قصير الاجل وبجرعات صغيرة.

كما يطرح التمويل التضخمي إشكالية أخرى تتعلق بأثر ذلك على الأساس النقدي وسعر الفائدة، فالإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة الأساس النقدي في بعض الدول التي تسمح التشريعات بذلك، ففي الولايات المتحدة ليس للخزانة العامة الحق في اصدار دولارات جديدة لتمويل عجز الميزانية، في حين أن دول أخرى مثل الجزائر فإن تمويل البنك المركزي للخزينة العامة بعملة محلية جديدة يخضع للقانون رقم 17-10 الصادر في 11-10-2017. إن الزيادة في الأساس النقدي تؤدي إلى توسع البنوك التجارية في منح القروض، ومنه الزيادة في نقود الودائع وبالتالي مضاعفة العرض النقدي، في هذه المرحلة يظهر الفرق بين اثر تمويل عجز الميزانية عن طريق القروض العامة أو الإصدار النقدي، فاذا كان تمويل العجز الموازني عن طريق طرح الخزانة لسندات في السوق المالية يؤدي إلى زيادة عرض السندات وبالتالي الرفع من سعر الفائدة، فإن زيادة الأساس النقدي الذي أدى إلى زيادة العرض النقدي يؤدي إلى خفض من سعر الفائدة، والمفاضلة بين الامرين يرجع إلى توجهات السياسة النقدية المدارة من قبل البنك المركزي.

خاتمة الفصل:

تغيرت وظيفة الدولة مع مرور الزمن، فلم تعد تدخلها يقتصر على الوظائف الأساسية كالأمن والعدل والدفاع، بل انتقل إلى أداء وظائف جديدة قصد تحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، وذلك كنتيجة مباشرة لتبني الدولة في المجتمعات الرأسمالية مسؤولية مقاومة الكساد العظيم لسنة 1929، أما مفهوم الدولة المنتجة فقد ظهر مع تبني الدولة السوفياتية للمذهب الاشتراكي، حيث تحتكر الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية.

يمكن الاقتصار على مفهوم للنفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عامة بغرض تحقيق مصلحة عامة، وقد تعددت تقسيمات النفقات العامة، لعل أبرزها التقسيمات العلمية، والتقسيمات الوضعية، وقد قدمنا ثلاثة (03) نماذج لهذه التقسيمات في كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والجزائر.

تتعدد النظريات المفسرة لظاهرة زيادة النفقات العامة مع زيادة حجم الدخل الوطني، فهناك نظرية "جرانجر" والنماذج البديلة له، حيث هناك أسباب ظاهرية أدت إلى زيادة النفقات العامة، تتمثل في تدهور قيمة العملة، اختلاف طرق المحاسبة المالية، زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها، كما أن هناك أسباب فعلية لهذه الظاهرة تتمثل في أسباب اقتصادية واجتماعية وعسكرية ومالية.

بالإضافة إلى الإيرادات الضريبية، هناك إيرادات أخرى غير عادية تلجأ اليها الدولة في حالات خاصة، وتتمثل في القروض العامة، بالإضافة إلى الإصدار النقدي الجديد، هذه الأدوات بالإضافة إلى استخدامها في تمويل النفقات العامة، تستخدم لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في إطار السياسة المالية المتبعة من قبل الدولة.

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة عن التضخم

مقدمة الفصل:

يعتبر التضخم ظاهرة قديمة، عرفتها البشرية منذ أقدم العصور، فكانت مستويات الاسعار تتأثر بتغير كمية الذهب المتوفر، فكانت الأسعار ترتفع عند اكتشاف مناجم ذهب جديدة، وتستقر في الحالات العادية، هذا ما فسر استقرار الأسعار في معظم اقتصادات العالم في فترة سيادة قاعدة الذهب على النظام النقدي، إلا أن التخلي عن هذه القاعدة أجج الاضطرابات في الأنظمة النقدية، خاصة ارتفاع مستويات الأسعار.

يؤدي التضخم إلى مجموعة من الاختلالات الوظيفية في الحياة الاقتصادية، ما يجعل إيجاد حلول لهذه الظاهرة أمر هام، فتعددت الدراسات التي تبحث في أسباب، آثار، والسبل الكفيلة الواجب اتباعها للتحكم في هذه الظاهرة، بالرغم من أن الدول تختار أهدافا للتضخم يصل إلى 3%، نظرا لان معدلات مرتفعة للتضخم تؤثر سلبا على تخصيص الموارد في الاقتصاد، أما معدلات سالبة للتضخم فلها آثار سلبية على معدلات الفائدة الحقيقية، وعلى حفز دورات الطلب إذا أرادت السلطات ذلك.

ولأجل ذلك قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

-المبحث الأول : ماهية التضخم

-المبحث الثاني : النظريات التقليدية المفسرة للتضخم

-المبحث الثالث : تفسير التضخم في النظريات الاقتصادية الحديثة

-المبحث الرابع: آثار التضخم والسياسات المعالجة له.

المبحث الأول: ماهية التضخم

يعتبر التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية المعاصرة، فهي تشغل اهتمام الدولة والمؤسسات والافراد، وتؤثر على سلوكاتهم الاقتصادية سواء أكان في جانبه الاستهلاكي أو الاستثماري، وقد ترافقت مشكلة التضخم في نشوئها مع ظهور النقود الورقية والتوسع في الائتمان، وما رافق ذلك من عدم تغطية النقود بما يقابلها من معادن نفيسة أو بالعملات الأجنبية بعد ذلك، ويبدوا التضخم كإحدى المشاكل الاقتصادية الهامة التي تعاني منها الدول النامية، على اعتبار أنه أحد الظواهر اللصيقة بها[1].

المطلب الاول: تعريف التضخم وأنواعه

على الرغم من شيوع استخدام لفظ "التضخم" في الأدبيات الاقتصادية، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد له يلقى قبولا عاما بين علماء المالية والاقتصاد، نظرا للتضارب في النظريات المفسرة للظاهرة، وبالتالي تضارب واختلاف السياسات والإجراءات الكفيلة بالقضاء على الظاهرة أو الحد منها.

الفرع الأول: تعريف التضخم

التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن تلك الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى زيادة في الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود، أو ظهرت من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)[2]، من خلال هذا التعريف يتضح تأثره بالنظرية الكمية للنقود، التي سيطرت على النقاشات والتفسيرات للظواهر الاقتصادية، وعلى رأسها تحركات الأسعار، وما عزز هذا التعريف التضخم الذي ضرب ألمانيا بداية العشرينات من القرن الماضي، حيث فسر الكثير من الاقتصاديين ارتفاع الأسعار إلى كثرة كمية النقود في الأسواق.

لاقى هذا التعريف للتضخم قبولا لدى الاقتصاديين في البداية، إلا أنه لم يدم طويلا، حيث أثبتت أزمة الكساد العظيم لسنة 1929 عدم صحة هذا التحليل للتضخم، إذ وبالرغم من وجود كميات كبيرة من النقود في التداول، إلا أن الأسعار لم ترتفع، بل انخفضت نتيجة للكساد، وانخفاض الطلب الكلي، وازدياد التفضيل النقدي لدى الافراد الذين كانوا يتوقعون انخفاض أكثر في الأسعار.

[1] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص181.

[2] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 245-246.

ويمكن تعريف التضخم أيضا أنه حركة صعودية مستمرة في الأسعار، ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض[1]، بعض الاقتصاديين يرون أن هذا التعريف يحقق عدة مزايا، منها الخلل بين العرض والطلب في الأسواق هو الذي يحقق الارتفاع في الأسعار، كما أن الارتفاع في الأسعار يجب أن يكون فجائيا وغير متوقع، إذ أن توقع هذا الارتفاع من قبل الافراد والمستثمرين يمكنهم من تلافي آثاره، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع الأسعار يجب أن يشمل أسواق السلع، وأسواق عوامل الإنتاج، أي أنه يشمل جميع القطاعات الإنتاجية.

ومن المفكرين الاقتصاديين الذين نادوا بنظرية العرض والطلب، واعتبروها صالحة في تحليلهم للظواهر التضخمية كسبب منشئ لها العلامة "بيرو"، والعلامة "فامن" والمفكر الاقتصادي "ليرنر" وعالم الاقتصاد "كينز"، فيعرف بيرو التضخم أنه ازدياد النقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات[2]، ويعرّف "جولبورن" "Goulburn" التضخم على أنه حالة التي يكون فيها كثير من المال يطارد عدد قليل من السلع، أما "بيجو" فيرى أن التضخم يحدث عندما يكون التوسع في الدخل النقدي أكبر من كمية الإنتاج المتحققة، أما "كمارير" فيعرف التضخم أنه الكثير من العملات مقارنة بالحجم الفعلي للأعمال في الاقتصاد[3]. أما "كينز" فيعرفه على أنه تلك الزيادة في الطلب الكلي الفعال عند حالة الاستخدام الكامل للموارد المتاحة للمجتمع.

بالإضافة إلى ما سبق يأخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل والانفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم، فيعرفون التضخم على أنه زيادة الانفاق النقدي والدخل[4]، فعلى فرض ثبات العرض السلعي في الأسواق فإن زيادة الانفاق النقدي، يؤدي إلى زيادة الأسعار وتضخمها.

واعتبر البعض الآخر أن التضخم حالة من عدم التوازن تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، لكن ماهو معدل الزيادة في معدل الأسعار حتى يعتبر تضخما؟ وما هي السلع والخدمات التي تدخل في حسابه؟ وماهو الرقم القياسي الاصلح لحسابه؟

ظهرت اتجاهات جديدة في تقديم تعريفات للتضخم، تبعا لتغير الظروف الاقتصادية المحيطة بالظاهرة، فظهرت مدرسة شيكاغو التي اعتبرته ظاهرة نقدية بحتة، والمدرسة السويدية التي أدخلت التوقعات في

[1] احمد محمد احمد أبو طه، التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 74.
[2] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 20.
[3] D N Dwivedi, Macroeconomics: Theory and Policy, MC Graw -Hill, New Delhi, 2nd Edition, 2005, P389.
[4] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 17.

تحليلاتها لظاهرة التضخم، ثم المدرسة الهيكلية التي ترى أن التضخم يعبر عن هيكلية ووظيفية التي تحدث في النشاط الاقتصادي.

من التعريفات السابقة للتضخم على اختلاف توجهاتها، نجد أنها تتفق على أن التضخم ظاهرة اقتصادية معقدة، فلها العديد من الأسباب، المظاهر، والعديد من الآثار، وعلاقتها مع كافة جوانب الاقتصاد، فهي تمس بالاستثمار، الادخار، الإنتاج، والتوزيع، فهي نتاج آليات متعارضة تسعى إلى تحقيق التوازن، هذا الاختلال في التوزان بين هذه الآليات يحدث ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، يقابله انخفاض في القوة الشرائية للنقود.

فعند التعرض لتعريف أجمع عليه أغلب الاقتصاديين، نجد أنه حركة صعودية ذاتية ومستمرة للمستوى العام للأسعار، ناتجة عن اختلال بين فائض الطلب الكلي الزائد عن العرض الكلي، وعن اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، تؤدي إلى تدهور في القوة الشرائية للنقود، ولا بد من توفر شرطين حتى يكون هناك حالة التضخم:

-أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار ارتفاعا عاما، أي أنه يشمل جميع السلع في الأسواق وعوامل الإنتاج.

-الاستمرارية في ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي لمدة زمنية طويلة نسبيا، فلو كان لفترة قصيرة أعتبر اضطراب اقتصادي فقط.

الفرع الثاني-أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه، إلا أن الخاصية المشتركة في جميع هذه الأنواع هو عدم قدرة وحدة النقد عن أداء وظائفها التي وجدت من أجلها على أكمل وجه، وفيما يلي نستعرض أهم أنواع التضخم بالاستعانة بمعايير للتمييز بينها:

أولا-التمييز على أساس اشراف الدولة على جهاز الأسعار: أحيانا على الرغم من وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، إلا أن معدلات التضخم تبقى في حدود طبيعية، الواقع أن الدولة بفرض رقابتها على أسعار السلع والخدمات، خاصة منها الأساسية لصالح الطبقات المتوسطة والفقيرة، ووفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين:

1-التضخم الطليق (المكشوف): وهو التضخم الذي تكون فيه الزيادة في الأسعار والأجور إضافة إلى النفقات الأخرى التي تتصف بالمرونة النسبية، دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، ما يؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم، فترتفع مستويات الأسعار بمعدلات أكبر من معدلات زيادة التداول العامة.

2-التضخم المكبوت (الكامن): يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأسعار عبر تحديدها للمستويات العليا لها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أنّ الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة[1]، والملاحظ أن هذا الكبت للتضخم لن يدوم طويلا، حيث لن تصمد الإجراءات المتخذة من قبل الدولة أمام الارتفاع في المستوى العام للأسعار لمدة طويلة.

ثانيا-التمييز على أساس حدة الضغط التضخمي: وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين:

1-التضخم الزاحف (المعتدل): وهو التضخم الذي يعبر عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدل لا يتجاوز 3% إلى 4%، وهو لا يقترن بأي اضطراب اقتصادي، ولكنه يعكس انخفاضًا بطيئًا وتدريجيًا في قيمة العملة[2]، هذه المعدلات المتدنية في معدلات التضخم تسمح للسلطات التحكم فيه، وعدم خروجه عن السيطرة، لذلك فإن معظم الدول الصناعية اختارت أهدافا للتضخم بين 1% و3% بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من اثار سلبية على النمو الاقتصادي من جهة، وهذا لا يعني الاتجاه بمعدل التضخم ليساوي صفرا، لأن ذلك لا يسمح بأن تكون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة في فترة دورة الاعمال، إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك مثل حفز الطلب الكلي[3].

2-التضخم الجامح: وهو التضخم الذي يمكن أن تكون بدايته تضخما زاحفا، ويصبح أعنف عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار والأجور في حلقة مفرغة من الزيادات الكثيرة والمتتالية، ولقد اعتبر "آرثر لويس"* معدل تضخمي بمقدار 5% سنويا لمدة أربع (04) سنوات متتالية مثالا للحدود القصوى للتضخم الزاحف[4]، والتضخم الجامح يترك آثار كارثية على الاقتصاد، يصعب على السلطات الحكومية علاجها،

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 147.
[2] YVES BERNARD et d'autres, Dictionnaire économique et financier, édition du Seuil, Paris, 1975, pp 677-678.

[3] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 56.
* آرثر لويس (1991-1915) هو عالم اقتصاد بريطاني، نال جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1979.
[4] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 253.

أو التخلص منها، حيث تفقد النقود قيمتها تقريبا، إضافة إلى فقدانها لمعظم وظائفها التقليدية، ما يدفع الأفراد إلى استخدام المقايضة محل النقود الورقية، والتخلي عن الثروة في صورتها النقدية، واللجوء إلى تخزين كل ما تصل إليه أيديهم من سلع خوفا من المستقبل، إضافة إلى ذلك تكون تكلفة الورق الذي طبعت عليه النقود أغلى من قيمتها الإسمية، مما يؤدي شيئا فشيئا إلى انهيار النظام النقدي للدولة برمته.

ومن أشد حالات التضخم الجامح في العالم ما حدث في المجر سنة 1945، حيث وصل معدل التضخم إلى أكثر من 200% يوميا، ويعود السبب في هذا التضخم إلى أن الاقتصاد المجري أصبح اقتصاد حرب تابع لاقتصاد ألمانيا النازية ذلك الوقت، فاضطرت السلطات المجرية إلى إصدار عملة جديدة، كما عرفت ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى تضخما لم يشهده الاقتصاد الألماني من قبل، حيث وصل معدل التضخم إلى أكثر من 21% يوميا سنة 1923، ما أدى إلى انهيار المارك الألماني أمام الدولار الأمريكي حيث أصبح أربع (04) ترليون مارك تعادل واحد دولار أمريكي، كل ذلك كان نتيجة تعويضات الحرب المفروضة على الاقتصاد الألماني.

كما أن فنزويلا تعيش أحد أكبر الكوارث الاقتصادية في تاريخ العالم، حيث ترتفع الأسعار بشكل غير مستساغ يوميا، ويمكن أن يصل معدل ارتفاعها إلى حوالي مليون بالمئة في نهاية عام 2018 وفقا للصندوق النقد الدولي، والسبب في هذه الكارثة الاقتصادية انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من سنة 2014، حيث تمثل صادرات النفط نسبة تتجاوز 90% من مجمل صادرات البلاد، بالإضافة إلى العقوبات الامريكية على النظام الفنزويلي، ولمواجهة هذه الازمة أعلن عن مجموعة من الإصلاحات المالية، تشمل تغيير العملة الفنزويلية "البوليفار" بحذف خمسة (05) أصفار من العملة.

ثالثا-معيار تعدد القطاعات الاقتصادية: تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، حيث قسّم الاقتصاد البريطاني "كينز" أنواع التضخم المتفشية في القطاعات الاقتصادية إلى[1]:

1-التضخم في سوق السلع: حيث يمكن التمييز بين:

1-1-التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في قطاعات الصناعات الاستهلاكية، حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

[1] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 60.

1-2-التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحدث في قطاعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها. وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أربحا كبيرة تتحقق في كلا القطاعين، الاستهلاكي والاستثماري.

2-التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: حيث يميز بين[1]:

2-1-التضخم الربحي: وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

2-2-التضخم الدخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع الكراء والتأمين والأجور.

رابعا-معيار انتماء العوامل المؤدية لحدوث التضخم: وهو المعيار الذي يميز بين المصدر المكاني لحصول التضخم، ويمكن التمييز بين:

1-التضخم المحلي: وهو التضخم الذي يحدث نتيجة لعوامل محلية داخل الدولة، تؤدي إلى زيادة الطلب، ويعجز العرض عن الاستجابة لهذه الزيادة في الطلب، فيحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

2-التضخم المستورد: وهو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، خاصة بين الدول الرأسمالية والدول النامية[2]، وهو يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فارتفاع أسعار النفط سنة 1973 دفع الدول المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها[3].

[1] ناويس أسماء، مرجع سابق، ص 55.
[2] محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك، واحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 328.
[3] حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1975-2005) دراسة قياسية اقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 9.

المطلب الثاني: أسباب التضخم

إن كثرة وتعدد محاولات الاقتصاديين لوضع تعريف لظاهرة التضخم، تسفر عن تتعدد الآراء حول الأسباب المؤدية لحدوثه، فهناك من يرى أن تلك الأسباب تستتر خلف جانب الطلب، والبعض الآخر يرى أنها تستتر خلف جانب العرض، وفي الدول النامية هناك من يرى أن الاختلالات الهيكلية التي تميز اقتصاداتها هي السبب الحقيقي لظاهرة التضخم في بلادهم.

الفرع الأول–التضخم الناشئ عن الطلب:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي في كل من سوق السلع والخدمات، وسوق عوامل الانتاج أكبر من العرض الكلي في هذه الاسواق، بحيث ينتج عن هذا الاختلال ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فالأسعار ترتفع نتيجة لزيادة الطلب الكلي عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويرجع هذا التحليل للاقتصادي "كينز"، الذي قرر أن التضخم يحدث عندما يكزن الانفاق الكلي ((C+I+G+(X−M)) أكبر من قيمة الناتج الكلي Q عند مستوى الاستخدام الكامل، وبالتالي فإن حركات جهاز الأسعار، تكون نتيجة لصدمات الطلب، وبالتالي حدوث اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ونكتب:

$$(C + I + G + (X - M)) > Q$$

حيث تمثل C حجم الاستهلاك الكلي، و I حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد، و G حجم الانفاق الحكومي، و X حجم الصادرات، و M حجم الواردات.

من المتراجحة السابقة، فإن التضخم الناشئ عن فائض الطلب قد يحدث بسبب زيادة في إنفاق من عناصر الطلب السابقة مع بقاء حجم الناتج ثابتا، كما يلي:

–زيادة إنفاق العائلات الاستهلاكي C، حيث قد يفضل الافراد زيادة الانفاق الاستهلاكي على الادخار، كنتيجة لزيادة الدخول، أو لعامل نفسي يؤدي لزيادة الميل الحدي للاستهلاك، أو حصول الافراد على قروض استهلاكية من البنوك التجارية، ما يؤدي إلى توسع في الائتمان الاستهلاكي.

–زيادة الانفاق الاستثماري من قبل المنتجين I، حيث أنه عندما يقرر المنتجين توسيع استثماراتهم القائمة، أو انشاء مشاريع استثمارية جديدة، ويتم تمويل هذه الزيادة في الانفاق الاستثماري سواء عبر المدخرات السابقة (التمويل الذاتي)، أو عن طريق الاستدانة من الجهاز المصرفي. هذا التوسع في الائتمان من قبل البنوك التجارية تخلق نقود لإضافية في الاقتصاد، وتؤدي إلى توسع في العرض النقدي، ما يخلق ضغوط تضخمية.

-زيادة الانفاق الحكومي G، حيث أن زيادة الحكومة لنفقاتها الجارية، كزيادة أجور ومرتبات الموظفين، تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية للاقتصاد، لأن تمويل هذه الزيادة في النفقات يكون عادة بزيادة الإصدار النقدي، دون أن يقابلها زيادة في العرض الكلي، أما الزيادة في نفقات الحكومة الرأسمالية التي تساهم في خلق الأصول الرأسمالية للاقتصاد، كإنشاء الطرق والجسور، فإنها تساهم في زيادة الإنتاج والعرض الكلي، وبالتالي لا تخلق ضغوط تضخمية للاقتصاد.

-إن زيادة الطلب الكلي من خلال فائض التجارة الخارجية (X-M)، يساهم في زيادة حجم وسائل الدفع، ودخول الافراد والمشروعات، ويرفع من الميل الحدي للاستهلاك، والميل الحدي للاستيراد[1].

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، وما يقابله من معروض السلع عن مستوى الاستخدام الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود إلى أسباب كثيرة منها[2]:

-**تحقيق الاستخدام التام:** قد يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل لجميع الموارد المتاحة، بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى.

-**عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:** قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المستخدمة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة، وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية، كالعمال والمواد الأولية.

-**النقص في رأس المال العيني:** قد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند التشغيل الكامل، مما يباعد بين النقد المتبادل وبين المعروض من السلع والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على الاختلال في الأسواق المحلية، الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

الفرع الثاني-التضخم الناشئ عن دفع النفقة:

ترجع ظاهرة التضخم في هذه الحالة إلى ارتفاع في نفقات عناصر الإنتاج، دون أن يكون أي تغير في الطلب، ففي حين ترى النظرية الكينزية أن مصدر القوى التضخمية في الاقتصاد هو جانب الطلب،

[1] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 258.

[2] بن عيسى أمينة، العلاقة بين النقود والاسعار دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص153.

ظهرت نظرية في خضم المناقشات التي دارت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة وأوروبا ترى أن مصدر التضخم هو جانب العرض.

تفسر نظرية التضخم الناشئ عن دفع التكلفة جميع أنواع التضخم التي لا يمكن تفسيرها من خلال فائض الطلب، ويرتبط تضخم التكلفة عادة بالظواهر التالية[1]:

-**ارتفاع مستلزمات الإنتاج:** فقد يكون ارتفاع تكاليف الإنتاج ناشئا عن نقص المحاصيل الزراعية التي تدخل في الإنتاج الصناعي، أو عن ارتفاع أسعار المواد الأولية، أو ارتفاع تكلفة رأس المال، إضافة إلى ارتفاع أسعار الآلات الحديثة، ويدفع هذا كله إلى زيادة أسعار المنتجات، ليتسنى للمشروعات تعويض التكاليف المرتفعة.

-**ارتفاع أسعار الواردات:** تعتمد بعض الدول اعتمادا كبيرا على الواردات من المواد الأولية والوسيطة والمواد الغذائية، وتدخل هذه الواردات في شكل مواد أولية ووسيطة في صناعة المنتجات النهائية، فيؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى زيادة مباشرة في نفقات انتاج السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع أسعارها.

-**قيام المشاريع الاحتكارية برفع الهوامش الربحية ورفع الأسعار**: من الأسباب التلقائية لارتفاع الأسعار هو ما تسعى اليه المشروعات الاحتكارية، والمشروعات العاملة في أسواق احتكار القلة، من زيادة في أرباحها، عن طريق زيادة النسبة المئوية التي تضيفها إلى نفقة الإنتاج، في صورة ربح على استثماراتها، بما لا يتناسب مع الزيادة في الكفاية الإنتاجية.

-**ارتفاع تكاليف الأجور**: إن أحد الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الأسعار هو الزيادة في الأجور، ويعتبر الارتفاع في الأجور الجانب الأكبر والأهم من تكاليف الإنتاج، فبدلا من أن تقوم أصحاب المشروعات بتحميل الزيادة في الأجور على نفقات الإنتاج الأخرى، أو إنقاص حجم الأرباح، فإنها تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع أسعار المنتجات، وبالتالي فهي تحقق هدفها في الاستجابة لمطالب العمال بزيادة الأجور، وعادة ما تكون الزيادة في الأجور أقل من الزيادة في إنتاجية العمال، والزيادة في الأسعار تكون أكبر من الزيادة في الأجور، إن هذه الزيادة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للعمال مرة أخرى، وبالتالي يطالبون مرة جديدة برفع أجورهم عبر الضغط على أصحاب المشروعات بوساطة نقاباتهم العمالية، فتزيد تكاليف الإنتاج، وترتفع الأسعار من جديد، ومن ثم تزيد الأجور، فيقع الاقتصاد في دورة خبيثة للتضخم (لولب الأسعار-الأجور).

[1] أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، الأردن،1993، ص362.

هناك في الواقع ارتباط وثيق بين التضخم الناشئ عن الطلب والتضخم الناشئ عن دفع النفقة، فما إن يبدأ التضخم في الارتفاع، لا يمكننا الجزم إن كان مصدره فائض في الطلب، أو ارتفاع في التكلفة، فلا يمكن لأحدهما أن يؤثر بمفرده على الأسعار، وإنما تتفاعل التأثيرات فيما بينها، كما أن التضخم الناشئ عن زيادة التكلفة يصعب السيطرة عليه، باستخدام سياسات اقتصادية انكماشية، بل يتطلب الأمر فرض رقابة على سياسات الأسعار والأجور المتبعة من جانب نقابات العمال وأصحاب المشروعات، عكس التضخم فائض الطلب الذي يتطلب فقط سياسة نقدية ومالية صارمة.

الفرع الثالث–التضخم الهيكلي:

يرى الكثير من الاقتصاديين، خاصة في دول أمريكا اللاتينية أن هذا النوع من التضخم يحدث نتيجة لتغيير أو خلل في تركيبة الطلب الكلي أو العرض الكلي، والتي تبعث على الزيادة التضخمية في كمية النقود، وهو تضخم يصيب الدول النامية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن ذكر اهم الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدول النامية:

–**الطبيعة الهيكلية في الانتاج المتخصص للمواد الأولية:** إن معظم البلدان النامية تتميز بتخصص شديد في انتاج وتصدير مادة، أو عدد قليل من المواد الأولية، فعندما يزيد الطلب العالمي هذه السلع ترتفع أسعارها بشدة، فترتفع حصيلة الصادرات لهذه الدول، وهذا من شأنه أن يبث في الاقتصاد موجات توسعية في دخول افرادها، كم يزيد الانفاق الحكومي في مواجهة عرض غير مرن للإنتاج المحلي، هذه الموجة التوسعية المستوردة تدعوا إلى زيادة النقود المتداولة وانتشار ظاهرة الطلب التوسعي[1].

كما أنه في حالة التراجع الشديد لحصيلة الصادرات نتيجة انهيار أسعار المواد الأولية المصدرة في الأسواق الدولية، فإن تمويل النفقات العامة لهذه الدول يتم عن طريق الإصدار النقدي، كما أن انخفاض الاستيراد من الخارج يدفع إلى رفع أسعار السلع المنتجة محليا، ما يؤدي إلى موجات تضخمية جديدة في الاقتصاد.

–**الجمود النسبي للجهاز المالي في البلدان النامية:** تتصف الاجهزة الضريبية في البلدان النامية بالجمود الهيكلي، الأمر الذي يجعل حصيلتها غير مؤكدة، فمعظم العمالة تشتغل في القطاع الزراعي، أو في القطاعات غير الرسمية، ما يجعل دخولهم تتسم بعدم الثبات، ما يدفعها إلى الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، خاصة الضرائب الجمركية، عدم استقرار الاوعية الضريبية في البلدان النامية يجعل الحصيلة الضريبية غير مستقرة، وبالتالي فإن النظام الضريبي لا يعمل على تعبئة الإيرادات الحكومية الضرورية

[1] صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص250-251.

لتمويل النفقات العامة، فتلجأ حكومات الدول النامية للاقتراض من الجهاز المصرفي، هذه القوة الشرائية الإضافية في الاقتصاد تعمل على رفع مستويات الأسعار.

-**اتساع الفجوة الغذائية في البلدان النامية:** تعاني معظم الدول النامية من انخفاض في الإنتاج المحلي من المنتجات الغذائية، وزيادة الاستهلاك المحلي لها، فانتشار الحروب والجفاف، قلة الحوافز المقدمة للمزارعين، وضعف مرونة الإنتاج الغذائي المحلي، إضافة إلى زيادة الميل نحو الاستهلاك، والانفجار السكاني، كلها أسباب أدت إلى اتساع الفجوة الغذائية في الدول النامية، ما يدفعها مرغمة إلى تغطية تلك الفجوة بالاستيراد، ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الغذاء في الأسواق الدولية من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المنتجة محليا.

-**طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية في مراحلها الأولى:** إن تغيير الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية اثناء عملية التنمية يولد ضغوط تضخمية، نتيجة الاختلالات فيما بين تيارات الانفاق النقدي، وتيارات المعروض من السلع والخدمات.

فالمراحل الأولى لعملية التنمية تتطلب نفقات استثمارية ضخمة، يتولد عنها دخول إضافية للأفراد فورية، إلا أن الاستثمارات تتطلب وقتا لكي يصبح انتاجها صالحا للاستهلاك المباشر، حيث تسمى الفترة بين بدء الانفاق الاستثماري وبين تصريف انتاج المشروعات إلى الأسواق بفترة التفريخ، هذا اختلال بين حجم الطلب على السلع والخدمات، والمعروض منها في الأسواق، في المرحلة الأولى للمشروعات، يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد، ما يدفع مستويات الأسعار إلى الارتفاع، وكلما طالت فترة التفريخ، كلما زادت فترة الاختلالات التضخمية.

يخلص الاقتصاديون الهيكليون إلى أن جذور القوى التضخمية في البلاد المتخلفة والآخذة في النمو في جماع هذه الاختلالات، وهي التي تخض على زيادة كمية النقود والانفاق، وهم لا ينكرون خطورة المبالغة في التوسع النقدي استجابة لهذه الاختلالات، وما تحدثه هذه المبالغة في التوسع النقدي من إحداث مضاعفات تضخمية، الا أنهم يؤكدون على العوامل الجوهرية التي كانت وراء هذه الاختلالات المسؤولة عن احداث زيادات متتالية في كمية النقود[1].

المطلب الثالث-مؤشرات ومقاييس التضخم

إذا كان الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يعكس وجود التضخم في أي بلد، فإن هذا الاخير يتم حسابه بواسطة الأرقام القياسية، التي تعكس وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، وبالتالي وجود

[1] المرجع السابق، ص254.

اختلالات اقتصادية، والتي اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيرها، حيث وضع الاقتصاديون جملة من الأدوات لقياس التضخم.

الفرع الأول–الأرقام القياسية للأسعار

تعتبر الأرقام القياسية للأسعار أحد المؤشرات الهامة المستخدمة في الدراسات الاقتصادية والتخطيطية، فهو يعكس التغيرات النسبية التي تطرأ على مستويات الأسعار في فترات زمنية معينة، فهناك الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي لأسعار الجملة وغيرها، فالرقم القياسي للأسعار يكتسي أهمية بالغة في كثير من البلدان، فهو يستخدم للدلالة على التضخم النقدي، وحساب القوة الشرائية لوحدة النقد، كما أنه يساعد في تقييم السياسات الاقتصادية، وتصحيح مستويات الأجور والاسعار والرواتب في العقود، كما أنه يستخدم لإزالة اثر ارتفاع الأسعار على عناصر الانفاق الكلي للأسر في الحسابات الوطنية.

أولا–طرق تركيب الأرقام القياسية للأسعار:

يعتمد تركيب الأرقام القياسية للأسعار على أسعار كل من السلع والخدمات، يتم اختيارها بحيث تمس جميع الفئات والطبقات (المستهلكين والمنتجين، الفقراء والاغنياء، سكان المدن والارياف) وهناك طريقتان لحساب الأرقام القياسية للأسعار:

1–الرقم القياسي البسيط للأسعار:

الرقم القياسي البسيط للأسعار عبارة عن نسبة لأسعار مجموعة من السلع والخدمات في السنة الجارية تسمى بسنة المقارنة، إلى أسعارها في سنة سابقة تسمى بسنة الأساس، وتكتب بالعلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{أسعار مجموع السلع والخدمات في السنة الحالية}}{\text{أسعار مجموع السلع والخدمات في السنة السابقة}} \times 100$$

رغم أهمية الرقم القياسي البسيط في المقارنة بين مستويات الأسعار بين فترة وأخرى، إلا أنّ ما يؤخذ عليه أنه يساوي أهمية كل السلع والخدمات الداخلة في حسابه، فأهمية السلعة التي ينفق عليها نصف الدخل بكونها سلعة ضرورية مثلا، لا تساوي أهمية السلعة الكمالية التي ينفق عليها 1% من الدخل، أي أنّ السلعة المرتفعة الثمن مهما كان وزنها النسبي يكون لها أثر كبير على قيمة الرقم القياسي البسيط.

2–صيغ الأرقام القياسية المرجحة:

نظرا للمشاكل التي تضمنها الرقم القياسي البسيط، استخدم الرقم البسيط المرجح للتفريق بين الأهمية النسبية لكل سلعة وخدمة، وتعتمد الأرقام القياسية المرجحة على طريقة الترجيح عبر معامل معيّن يبين الأهمية النسبية، حيث تقوم هذه الأرقام على ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة وذلك وفق ما يلي:

2-1-الرقم القياسي المرجح لـ "لاسبير" "laspeyres": حيث اعتمد "لاسبير" في حسابه لرقمه القياسي على الترجيح بواسطة سنة الأساس وذلك وفق الصيغة التالية:

$$PI(L)=\frac{\sum p_n q_0}{\sum p_0 q_0}$$

حيث تمثل $\sum p_n q_0$ مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة الأساس في سنة المقارنة.

وتمثل $\sum p_0 q_0$ مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة الأساس في سنة الأساس.

2-2-الرقم القياسي المرجح لـ "باش" "Paache": اعتمد "باش" في حسابه لرقمه القياسي على أنّ الترجيح يكون بواسطة سنة المقارنة وذلك وفق الصيغة التالية:

$$PI(P)=\frac{\sum p_n q_n}{\sum p_0 q_n}$$

حيث تمثل $\sum p_n q_n$ مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة المقارنة في سنة المقارنة.

وتمثل $\sum p_0 q_n$ مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة المقارنة في سنة الأساس.

الملاحظ أن رقم "لاسبير" يختلف عن رقم "باش"، حيث أن الأول يفترض بأن نمط الاستهلاك ثابت وبالتالي فكميات الأساس المستهلكة من المواد تقريبا تتميز بالثبات، إلا أن "باش" يفترض أن نمط الاستهلاك عند الناس يتغير مع الزمن ولا يمكن أن يبقى ثابت، ولكن بالرغم من هذا فإن رقم "لاسبير" يبقى الأكثر استخداما وشيوعا لأنه يعتمد على بيانات سنة الأساس ولا يحتاج إلى بيانات جديدة كل عام

لأغراض الترجيحات على عكس رقم باش الذي يحتاج إلى توفير الأوزان الترجيحية بشكل دوري ، ما يتطلب إجراء مسوح مستمرة لتوفير الكميات وهو أمر ليس باليسير من حيث التكلفة والجهد والوقت[1].

2-3-الرقم القياسي الأمثل لـ "فيشر": جاء هذا الرقم الأمثل لـ"فيشر" للتخلص من سلبيات الرقم القياسي لـ"لاسبير" و"باش"، حيث يعاب على الأول أنه متحيز إلى أعلى، بينما الثاني متحيز إلى أسفل.

ويقوم هذا الرقم الأمثل على الجمع بين طريقتي "لاسبير" و"باش" عن طريق إيجاد الوسط الهندسي لرقميهما، حيث يتم الحصول على رقم تتوفر فيه جميع الصفات المطلوبة في الرقم القياسي الصحيح، لذلك يسمى هذا الرقم بالرقم القياسي الأمثل[2]، حيث يعطى بالصياغة التالية:

$$PI(F)= \sqrt{PI(L) \cdot PI(P)}$$

$$PI(F)= \sqrt{\frac{p_n q_0}{p_0 q_n} \frac{p_n q_n}{p_0 q_n} \cdot 100}$$

2-4-الرقم القياسي لـ"مارشال وأدجورث" "Marshall-Edgeworth": اعتمد هذا الرقم القياسي على أن الترجيح يكون بواسطة المتوسط الحسابي لكميات سنة المقارنة وكميات سنة الأساس، حيث تكتب صيغته كما يلي:

$$PI(M\&E)=\frac{\sum p_n \cdot (q_0+q_n)}{\sum p_0 \cdot (q_0+q_n)} \times 100$$

ثانيا-أنواع الأرقام القياسية للأسعار:

تتعد أنواع الأرقام القياسية تبعا لمدى تطور النظام المالي والنقدي للدولة، وتوسع نشاطها الاقتصادي، وأيضا لتعدد مستويات الأسعار، فلما كان مستوى الأسعار عبارة عن متوسط تغيرات مجموعة من الأسعار، فبإمكاننا تصور عدة أنواع من الأرقام القياسية، فهناك رقم قياسي لأسعار المستهلك لقياس تغيرات الأسعار للسلع والخدمات الاستهلاكية، وهناك الرقم القياسي لسعر الجملة لقياس متوسط الأسعار في أسواق الجملة، المكمش الضمني لتقدير الناتج الوطني الحقيقي.

1-الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

[1] دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص ص 76-77.

[2] راتول محمد، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006، ص248

يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه الرقم الذي يعكس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الأسر، ويعتبر هذا الرقم من أكثر المؤشرات استخداما للتعرف على أثر تغيرات الأسعار على المستهلك، كما هو أداة قياس تطور مجموع أسعار السلع والمنتجات المصنعة[1].

ويشترط لحساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك تحديد مجموعة السلع والخدمات التي تحدد بالدرجة الأولى النمط الاستهلاكي لأغلب الأسر، أي أن هذا الرقم القياسي يعكس القدرة الشرائية لمجموع المستهلكين بدلا من أنه يعكس فقط التغير في المستوى العام للأسعار، وفي كثير من الدول لا يؤخذ في حساب هذا الرقم سوى التعاملات في المناطق الحضرية (خاصة المدن الكبيرة) التي قد لا تعكس تغيرات الأسعار في باقي المناطق، وهناك مجموعة من الطرق لحسابه كما يلي:

2-الرقم القياسي لأسعار الجملة:

هذا المؤشر يتصدى للدلالة على التغير النسبي في مستوى أسعار المواد التي يجرى التعامل فيها بأسواق الجملة، وقد يشتق هذا الرقم القياسي من عدة أرقام يعبر كل واحد منها عن مستوى أسعار طائفة معينة من المواد التي تباع وتشترى من هذه الأسواق كالمواد الصناعية والمواد الغذائية مثلا[2]، وهو لا يختلف في صياغته العامة عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إنما يرجع الاختلاف في أن مؤشر أسعار الجملة يعكس تكلفة الإنتاج وأرباح المنتجين وتجار الجملة فقط. أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك فيعكس بالإضافة إلى ذلك تكلفة النقل والتوزيع وأرباح السماسرة والوسطاء والموزعين، ومن ثم فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك أكثر تعبيرا عن تكلفة معيشة المستهلك العادي من مؤشر أسعار الجملة[3].

3-المكمش الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي):

يحسب هذا المؤشر للإنفاق الاستهلاكي عند الأسعار الثابتة، حيث يقوم بتقسيم مقادير السعر الجاري على مقدار السعر الثابت، وهو ما يسمى بمؤشر "باش"[4]، ومنه فإن مكمش السعر الضمني للإنفاق الاستهلاكي في السنة (j) هو:

$$P_{cj} = (C_{jj} / C_{j0}) \times 100$$

[1] محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الازهر غزة، فلسطين، 2011، ص 13.

[2] محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط7، بدون سنة نشر، ص 79.

[3] بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 103.

[4] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 61.

حيث تمثل P_{Cj} المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي في السنة (j) ;

C_{jj} تمثل الناتج المحلي بالأسعار الجارية في السنة (j) ;

وتمثل C_{j0} الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في السنة (j).

وما يميز هذا المؤشر أنه يشمل جميع السلع والخدمات المتوفرة في الاقتصاد، سواء كانت وسيطة أو نهائية، كما أنه يضم جميع الاسعار سواء كانت أسعار تجزئة أو أسعار جملة، كما لا يثير مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية وأخطاء التحيز التي غالبا ما تقع فيها[1].

ورغم أهميته فإنه يطرح مشاكل تتعلق بكون معظم الدول لا تستطيع حسابه إلا سنويا وفي أفضل الحالات ثلاثيا، وبالتالي لا يكون متاحا إلا بتأخر يتمثل في عدة أشهر، كما يطرح مشكلة إدراج أسعار الخدمات المقدمة من قبل الإدارة حيث تقيم جزافيا، كما أنه يعكس بشكل سيئ ارتفاع أسعار الخدمات النفقات الداخلية في حالة تدهور شروط التبادل[2].

بالرغم من أن الأرقام القياسية طريقة إحصائية واسعة الاستعمال لتقدير التغير الحاصل في القوة الشرائية لوحدة النقد بين فترتين زمنيتين، إلا ان استعماله يحمل في طياته صعوبات وتحفظات عدة، منها أن النتائج التي تعطيها الأرقام القياسية تعتبر تقريبية وليست دقيقة، إضافة الى صعوبة تحديد مجموعة السلع والخدمات الداخلة في حساب الرقم القياسي، لكثرتها وتنوعها، واختلاف اذواق المستهلكين بين فترة وأخرى، ومن الصعوبات أيضا صعوبة تحديد سنة الأساس التي تقاس بها التغيرات في الأسعار، واختلافها من اقتصاد الى آخر عند اجراء أي مقارنة بين تطورات الأسعار في الاقتصادين.

الفرع الثاني–معيار الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية، والتي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج الوطني، وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، وتبعا لهذه النظرية فإن معامل الاستقرار النقدي يمكن حسابه وفق المعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta y}{y}$$

حيث تمثل B: معامل الاستقرار النقدي.

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، مصر، دون سنة النشر، ص56.
[2] قدي عبد المجيد، مرجع سايق، ص 47.

$\frac{\Delta M}{M}$ معدل التغير في الكتلة النقدية.

$\frac{\Delta y}{y}$ معدل التغير في الدخل الوطني.

ونعالج ثلاث (03) حالات من خلال الصيغة التالية:

- **الحالة الأولى:** $\frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta y}{y}$ أو B=0، أي معدل التغير في كمية النقود تساوي معدل التغير في الدخل الوطني، وهي حالة تعكس الاستقرار النقدي.
- **الحالة الثانية:** $\frac{\Delta M}{M} < \frac{\Delta y}{y}$ أو B<0، أي أن التغير في كمية النقود أقل من التغير في الدخل الوطني، وهي حالة الاستقرار النقدي السالب، وهو ما يكشف عن عجز في القدرة الشرائية لدى الافراد يقل عن ماهو متاح من سلع وخدمات منتجة ومعروضة في الأسواق، وهو ما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض.
- **الحالة الثانية:** $\frac{\Delta M}{M} > \frac{\Delta y}{y}$ أو B>0، أي أن التغير في كمية النقود أكبر من التغير في الدخل الوطني، وهي حالة الاستقرار النقدي الموجب، وهو ما يكشف عن فائض قدرة شرائية لدى الافراد يفوق ماهو متاح من سلع وخدمات منتجة ومعروضة في الأسواق، وإذا ما استمر معامل الاستقرار النقدي في الارتفاع فإن ذلك يدفع القوى التضخمية نحو الارتفاع.

الفرع الثالث–معيار فائض الطلب (الفجوة التضخمية):

يستند هذا المعيار إلى المدرسة الكينزية في الطلب الفعّال، والتي يستفاد منها أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج، فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار، حيث يواجه الاقتصاد حالة من التضخم البحت[1]، وبالتالي فإن فائض الطلب أو الفجوة التضخمية المتوقعة في المستقبل هي مقدار الطلب الفعال والمتوقع وبالمقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة للفترة المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس، وأنّ هذا الفائض الإنفاقي المتوقع حدوثه سوف يجذب الأسعار نحو الارتفاع[2]، ويمكن قياس اجمالي فائض الطلب بدلالة اجمالي فائض الطلب عبر العلاقة التالية:

[1] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص316.
[2] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق، عمان، الأردن، 2010، ص 193.

$$D_x = (C_p + C_G + I + E) - GDP$$

حيث تمثل:

D_x: إجمالي فائض الطلب.

C_p: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_G: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

E: الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

حيث إذا زاد الانفاق الإجمالي بالأسعار الجارية على مجموع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الإجمالي وبالتالي حدوث زيادة في المستوى العام للأسعار.

الواضح من الصيغة السابقة أنها تهمل أثر المعاملات الخارجية على كل من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات، فالصادرات من السلع تمثل طلبا أجنبيا على الإنتاج المحلي، كما أن الواردات تزيد من المتاح محليا من السلع والخدمات[1]، وفي حالة إضافة أثر المعاملات الخارجية يمكن قياس فائض الطلب عبر الصيغة التالي:

$$D_x = (C_p + C_G + I + E + X) - (GDP + M)$$

حيث تمثل: **X** الصادرات من السلع والخدمات إلى العالم الخارجي.

و **M** الواردات من السلع والخدمات من العالم الخارجي.

وعليه يمكن أن نتصور ثلاث حالات:

- **الحالة الأولى:** تمثل التوازن بين الاستخدامات والموارد، وبالتالي لا توجد فجوة في هذه الحالة، وهي حالة نادرة الحدوث.

[1] محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص317.

- **الحالة الثانية:** وهي حالة زيادة الموارد على الاستخدامات، أي أن هناك فائض في عرض السلع والخدمات، وهذا ما يعني وجود فجوة انكماشية.
- **الحالة الثالثة:** وهي حالة زيادة الاستخدامات على الموارد، أي أن هناك عجز في عرض السلع والخدمات، وهذا يعني وجود فجوة تضخمية.

الفرع الرابع–معيار الافراط في العرض النقدي:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية للنقود الحديثة بقيادة "ميلتون فريدمان"، حيث يعتبر أن أيّ عدم استقرار للأسعار إنما يعود إلى عوامل نقدية، حيث أنّ عدم الاستقرار في المستوى العام الأسعار في المدى الطويل إنما يعود إلى عدم تحديد السلطات النقدية للحجم الأمثل للعرض النقدي.

والحجم الأمثل للعرض النقدي هو ذلك الحجم الذي يتعيّن أن يلغي معدل تغيّره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه تغير الناتج الوطني ومعدل التغيّر في الطلب على النقود، أو سرعة دورانها، محافظا على المستوى الأسعار السائد في فترة الأساس[1]، كما يعتبر معيار الافراط في العرض النقدي الأكثر استعمالا من قبل الصندوق النقد الدولي في سياساته للوقوف على مدى الاتجاهات التضخمية، فيربط الصندوق بين الزيادة في وسائل الدفع والزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، وعلى ذلك فإن منهجه يقضي بأنه إذا احتوى الاقتصاد على زيادة في حجم وسائل الدفع بمقدار يجاوز الزيادة المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا يعتبر من وجهة نظر الصندوق النقد الدولي دليلا على وجود التضخم[2]، ويمكن حساب حجم الافراط النقدي الزائد عن اللزوم على النحو التالي:

$$M' = \lambda Y_t - M_t$$

حيث تمثل: M' حجم الافراط النقدي.

λ متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الإجمالي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس.

و Y_t حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما M_t فتمثل كمية النقود المتداولة.

[1] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 194.

[2] تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة -حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013-2014، ص 16.

وعليه يمكن التمييز بين الحالات التالية:

- **الحالة الأولى:** وهي الحالة التي تعكس الاستقرار النقدي، حيث تتساوى عندها كمية النقود المستخدمة مع الناتج المحلي الإجمالي.
- **الحالة الثانية:** وهي الحالة التي تعكس وجود فجوة انكماشية، حيث أنّ كمية النقود المستخدمة أقل من الناتج المحلي الإجمالي.
- **الحالة الثالثة:** وهي الحالة التي تعكس وجود فجوة تضخمية، حيث أنّ كمية النقود المستخدمة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للتضخم

نقصد بالتفسيرات التقليدية تلك التفسيرات التي ظهرت قبل انتشار الفكر الكينزي بزعامة الاقتصادي البريطاني "جون مايناردكينز" والتي برزت معظم تحليلاته في كتابه المشهور "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" الصادر سنة 1936. فالحركات التضخمية لم تكن وليدة اليوم، بل صاحبت استعمال الانسان للنقود، وانتقاله إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، فكانت الاسعار تتحدد بكميات الذهب والفضة المتوفرة في البلد، واي هزات في عرض أو الطلب على الذهب والفضة يؤثر مباشرة على الأسعار، ومن هنا لوحظت العلاقة بين الأسعار النقود.

المطلب الأول: العلاقة بين النقود والتضخم قبل الفكر التقليدي

أول من لاحظ العلاقة بين حجم النقود والاسعار هم اليونانيين، حيث شهدت اليونان موجة كبيرة من التضخم سنة 406 ق.م بعد حربها مع أسبرتا، فاضطر حاكم اليونان الى فرض مزيد من الضرائب والاستيلاء على كل الذهب الموجود لدى السكان، بل وما في المعابد من معدن نفيس، وسك نقودا لتمويل الحرب مع أسبرتا، فارتفعت الأسعار.

والمتتبع لأفكار هذه النظرية يجد أن هناك بعض عناصرها في كتابات الرومان، وأيضا في الفكر الاسلامي. حيث أبرز المؤرخ تقي الدين أحمد علي المقريزي (1325-1441) في تقصيه لأسباب ارتفاع الأسعار الذي صاحب المجاعات في مصر دور العامل النقدي، المتمثل في كثرة النقد المتداول، أو

التلاعب بكمية المعدن فيه، أو استبدال المعدن الثمين بمعدن رخيص، أي أنه ألح على علاقة سببية طردية بين ارتفاع الأسعار وكثرة النقد المتداول[1].

وشهدت أوروبا خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر موجات كبيرة من ارتفاع الأسعار، ففي اسبانيا مثلا وخلال هذه الفترة ارتفعت الأسعار تقريبا إلى خمسة أمثالها، وفي بريطانيا أخذت الأسعار في الارتفاع خلال النصف الأخير من القرن الخامس عشر مرة ونصف عند نهاية القرن السادس عشر، ومرتين ونصف بين عامي 1673 و1682، هذا الارتفاع في الأسعار كان مترافقا مع تدفق الذهب والفضة من العالم الجديد المتمثل في القارة الامريكية عن طريق الفتوحات والاستعمار، حيث كان يتعين وفقا للقانون الإسباني تحويلهما إلى نقود، ثم ترسل بعد ذلك إلى باقي أوروبا لتغطية العمليات العسكرية التي تقوم بها، ولتسديد ثمن الواردات، وهذا ما تفعله أيضا باقي الدول الأوروبية بنسبة 70% في يخص إيراداتها[2]، هذه العلاقة بين النقود والأسعار لاحظها الاقتصادي "جان بودان" "Jean Bodin" سنة 1576 بقوله "أنّ ارتفاع الأسعار الذي نشهده حاليا مرجعها أربعة إلى خمسة أسباب، السبب الرئيسي أو الذي قد يكون الأوحد هو وفرة الذهب والفضة".

وفي القرن السابع عشر طوّر "وليام بيتي" "William Petty" في كتاباته الفكرة التي كانت منتشرة في تلك الفترة، والتي مفادها أن الزيادة في الكتلة النقدية لها تأثير تضخمي، وفي سنة 1752 قدم "دافيد هيوم" "David Hume" عرضا ميكانيكيا لتأثير تغير مخزون النقود على الأسعار والذي يقترب من الصياغات الحديثة للنظرية الكمية، حيث بيّن أنه إذا اختفت 5/4 من النقود في بريطانيا فإن الأسعار ستنخفض بنفس النسبة، وعكس ذلك فإن "ريشارد كونتيون" "Richard Cantillon" سنة 1755 قد أظهر أن ارتفاع الأسعار لا يكون بنفس نسبة الفائض في النقود التي تدخل إلى البلاد، كما أنه فسّر الميكانيزمات التي يؤثر من خلالها التغير في الكتلة النقدية على الأسعار، فالارتفاع في الأسعار يكون بصورة تدريجية، وهذا نظرا للزيادة في الطلب نتيجة النفقات المتتالية للأعوان الاقتصاديين الذين يتلقون الأموال الإضافية[3].

[1] دبات امينة، مرجع سابق، ص 20.
[2] جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2000، ص 48.
[3] بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص 4.

المطلب الثاني: تفسيرات النظرية التقليدية لظاهرة التضخم

في خضم التراكم التاريخي والمعرفي، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الذي عرفته أوروبا، ظهرت المدرسة التقليدية في إنجلترا في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19، حيث وضع أصولها الفكرية وقوانينها الاقتصادية كل من "آدم سميث" "Adam Smith"، وأسهم في تطورها كل من "دافيد ريكاردو" " David Ricardo"، و"توماس مالتوس" "Thomas Malthus"، و"جون ستيوارت ميل" " Jhon Stuart Mill"، و"جون باتيست ساي" "Jean Pabtiste Say"، وغيرهم من رواد المدرسة النيوكلاسيكية[1] الذين أعادوا صياغة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية دون المساس بالفروض الأساسية التي تبنى عليها، ومن روادها "مانجر" و"بافريك"، "فيزر" و"مارشال" و"بيجو".

وتعتبر المعادلات الكمية أداة التحليل التقليدية التي اعتمد عليها الاقتصاديون لتفسير تقلبات مستوى الأسعار بنسبة العوامل الكمية المتصلة بعرض النقود إلى العوامل المتصلة بالطلب عليها، كما كان لنظرية كمية النقود–وهي عبارة عن مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية كمية النقود بالنسبة لغيرها من العوامل في التأثير على مستوى الأسعار– القدم الراسخة في محيط المذهب الاقتصادي الكلاسيكي على النحو الذي ساد به في البلدان الرأسمالية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى بعدة سنين[2]، ويقوم مضمون هذه النظرية على أنّ التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار نفس نسبة الزياد كمية النقود، ويحدث العكس في حال انخفاض كمية النقود، وهذا طبعا بافتراض ثبات العوامل الأخرى، ولقد قام بوضع هذه النظرية كل من الاقتصادي "لوك" والاقتصادي الإنجليزي "هيوم" ثم "ميل" والاقتصادي الفرنسي "مونتسكيو"[3].

وبغض النظر عن مدى صحة الادعاءات والتفسيرات التي أحاطت بالنظرية الكمية للنقود لمختلف الظواهر التضخمية، خاصة التضخم الذي حصل سنة 1923 في ألمانيا حيث شكل مادة خصبة وأساسا مؤيدا لأنصار النظرية الكمية، إثر التوسع في الإصدار النقدي، وكثرة التداول النقدي في الأسواق الألمانية حتى كانت الأسعار ترتفع بشدة بين لحظة وأخرى، حيث هبطت القوة الشرائية لتلك النقود المتداولة لدرجة أنها فقدت قيمتها كوسيط للمبادلة[4].

والفروض التي قامت عليها النظرية الكمية للنقود:

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص8.
[2] محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص 339.
[3] مروان عطون، مقاييس اقتصادية النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، نشر ابيليوس، الجزائر، 1989، ص 93.
[4] بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص 5.

-الطلب على النقود يتصف بمرونة الوحدة، أي أن النقود على خلاف سائر السلع يتناسب التغير في عرضها مع التغير في قيمتها بنفس النسبة، بمعنى أن الزيادة في كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قيمتها إلى النصف، بينما الواقع لا يشير إلى هذا بالنسبة لباقي السلع، فأية زيادة في عرض أية سلعة من السلع أو خفضها لا تؤدي إلى التغير في قيمتها بنفس نسبة التغير في حجم العرض، بل يتوقف ذلك على مرونة الطلب على تلك السلعة[1].

-ثبات سرعة دوران النقود في الاجل القصير، فالكلاسيك يعتبرون أن سرعة دوران النقد متغير خارجي، يتوقف على عوامل عدة مستقرة وثابتة نسبيا في الاجل القصير، كتطور عادات الناس في تعاملهم وطريقة تسوية مدفوعاتهم، ودرجة نمو النظام المصرفي والمالي للدولة، ودرجة كثافة السكان وتوزيعهم، ودرجة التكامل بين المؤسسات.

-ثبات حجم المعاملات، حيث تقوم النظرية على افتراض أن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل لموارده، هذا الأخير يتحدد بعوامل موضوعية مستقرة وثابتة نسبيا في الأجل القصير، مثل حجم الموارد الطبيعية والبشرية في الاقتصاد الوطني، الطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج، مدى توفر رؤوس الأموال، هيكل الاقتصاد القائم من حيث درجة التخصص والتكامل.

-كمية النقود المتداولة في الاقتصاد متغير خارجي، حيث يقوم البنك المركزي وباعتباره السلطة النقدية بتحديد كمية النقد المتداولة وفق ما يراه مناسبا.

-تفترض هذه النظرية أن مستوى الأسعار هو نتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، بمعنى أن كمية النقود هي التي تؤثر تغيراتها على مستوى الأسعار، ولا يمكن لمستوى الأسعار أن يتغير تلقائيا ويؤثر على كمية النقود وغيرها من العوامل[2].

-أي زيادة في كمية النقود تذهب مباشرة لزيادة الانفاق، فالنظرية لا تفترض وجود ارصدة نقدية عاطلة، حيث تذهب كل النقود لتمويل نشاطات المعاملات.

الفرع الأول: معادلة التبادل لـ "فيشر" "Fisher".

[1] خالد علي الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيس، مصراتة، ليبيا، 1998، ص 225.
[2] مروان عطون، مرجع سابق، ص 94.

يمكن التعبير عن علاقة عرض النقود بطلبها بالمعنى المتقدم بمعادلة جبرية تعرف اصطلاحا بمعادلة المبادلة، وأشهر صيغ هذه المعادلة هي الصيغة المنسوبة إلى الاقتصادي " ارفنج فيشر"* " Irving Fisher" وتتصدى لمختلف العوامل الكمية التي تشترك في تحديد مستوى الأسعار[1].

تقوم معادلة التبادل لـ"فيشر" على مطابقة حسابية بسيطة، هي أن أي مبادلة تجرى بين البائع والمشتري تتطلب مبادلة النقود بسلع وخدمات، أي أنه في تلك اللحظة فإن قيمة النقود التي يدفعها المشتري تتساوى مع قيم السلع والخدمات التي يستلمها من البائع، أي أن قيمة السلع والخدمات يجب أن يتساوى مع حجم المعاملات (T) مضروبة في سعر المعاملات (P)، وعلى ذلك فإن قيمة الأخيرة (PT) ستكون مساوية لحجم قيمة التدفق النقدي، والذي نحصل عليه بضرب حجم النقود (M) مضروبة في سرعة تداول النقود (V)[2].

يمكن التعبير عما سبق بالمطابقة التالية:

$$MV=PT$$

حيث تمثل: M كمية النقود المتداولة خلال فترة معينة، وهي عبارة عن متغير مستقل تحدده السلطات النقدية.

V: متوسط سرعة دوران النقود، وهي عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من فرد إلى آخر لتسوية المعاملات.

P: متوسط سعر المعاملات.

T: حجم المعاملات التي يتم إجراؤها خلال فترة زمنية معينة، وهو يعبر عن الحجم الحقيقي للمبادلات من السلع والخدمات في فترة معينة.

طالما أن الكلاسيك يعتقدون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن حجم المعاملات (T) ثابتا، وسرعة دوران النقود (V) يعتمد على عوامل موضوعية مستقرة نسبيا في الاجل القصير، وبالتالي يمكن كتابة المطابقة السابقة كما يلي:

*ارفنج فيشر (1867-1947) هو اقتصادي امريكي، من أوائل الاقتصاديين الأمريكيين المنتمين للمذهب الاقتصادي الكلاسيكي. له عدة اسهامات في الاقتصاد والاحصاء.

[1] محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص 346.

[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1994، ص ص 58-59.

$$P = \frac{MV}{V}$$

$$\Rightarrow \quad P = f(M)$$

$$P' > 0 \qquad \text{حيث:}$$

العلاقة السابقة توضح أن مستوى الأسعار(P) تعتمد فقط على كمية النقود (M)، وأن التغيرات التي تحدث في كمية النقود المعروضة تؤدي إلى حدوث تغيرات بالنسبة نفسها وبالاتجاه نفسه في مستوى الأسعار، أي وجود علاقة طردية بين (M) و(P) وهذه هي النتيجة الأساسية لنظرية كمية النقود: مضاعفة (M) تؤدي إلى مضاعفة (P) وان كمية النقود تحدد مستوى الأسعار[1].ويمكن التعبير عما سبق بالشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): أثر زيادة كمية النقود على الأسعار وفقا لمعادلة التبادل لـ"فيشر".

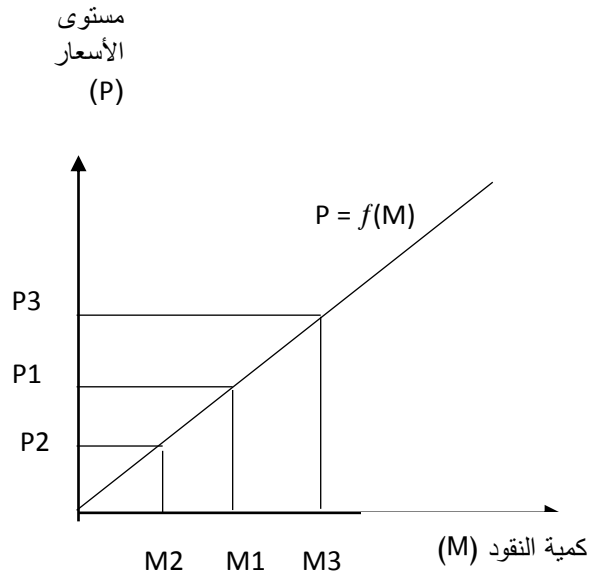

المصدر: ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 82.

يشير الشكل إلى ارتفاع مستوى السعر من P1 إلى P3 عندما زادت كمية النقود من M1 إلى M3، وانخفاض السعر من P1 إلى P2 عندما انخفضت كمية النقود من M1 إلى M2، أي أن زيادة كمية النقود بنسبة $\frac{M3-M1}{M1}$ *تساوي ارتفاع الأسعار بنسبة* $\frac{P3-P1}{P1}$.

[1] خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الاثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 90-91.

إن شرط التوازن في السوق النقدية هو تساوي العرض النقدي والطلب عليه، أي:

$$M_d = M_s = M$$

من المعادلة السابقة يمكننا الحصول على قيمة النقود الحقيقية المطلوبة كما يلي:

$$m_d = \frac{M_d}{P} = \frac{1}{V}T$$

يتضح من المعادلة السابقة أن الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود تتناسب عكسيا مع V وطرديا مع T، وطالما يفترض ثبات V وT في الأمد القصير، لذلك فإن m_d يبقى عند مستوى ثابت، فإذا حصل خلل في التوازن في سوق النقد بسبب الزيادة في عرض النقود الاسمية، عندئذ يصبح $m_d < m_s$ ومن ثم يرتفع مستوى السعر، في حين تأخذ الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود بالانخفاض حتى تتحقق المساواة بين m_d وm_s وبالعكس، إذا كان $m_d > m_s$ عندئذ ستزداد الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود، ويأخذ مستوى السعر بالانخفاض حتى يعود التوازن في سوق النقد[1].

لقد أدى قبول هذه النظرية (وبصفة خاصة في البلاد النامية التي اتبعت نظام السوق في الخمسينات والستينات) إلى تبني السلطات النقدية سياسة تمكنها من التحكم في التضخم عن طريق التحكم في كمية النقود الموجودة في الاقتصاد، وإذا السلطات النقدية أن تتوقع معدل نمو الناتج الكلي بطرقة صحيحة فإنه يمكنها زيادة كمية النقود بنفس المعدل للحفاظ على حالة من الاستقرار في الأسعار تسمح بتوفير بيئة اقتصادية أفضل لتنفيذ عمليات التنمية الاقتصادية[2].

الفرع الثاني: صعوبة تفسير معادلة التبادل

بالرغم من القبول الذي لاقته معادلة التبادل لـ"فيشر" في البداية، إلا أنها تعرضت لانتقادات أثارت شكوكا حول صحتها، تتمثل فيما يلي:

-تتضمن الرموز الجبرية التي تضمنتها معادلة التبادل لـ"فيشر" الكثير من الغموض، حيث تفترض النظرية أن حجم المعاملات (T) يشمل جميع أنواع المعاملات على السلع تامة الصنع، إلا أنّ الواقع يفرق بين تلك المعاملات التي تخص السلع نهائية الصنع ، أو تلك السلع الوسيطة، أو تلك التي تخص أسواق الأوراق المالية، فحجم المعاملات يشمل معاملات على سلع كثيرة وغير متجانسة، أما متوسط

[1] ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 83.
[2] محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 192.

الأسعار (P) لا يصلح استخدامه لتفسير النشاطات الاقتصادية، فهو رمز غامض، فهل يشير إلى متوسط كميات النقود المستخدمة لإجراء المعاملات؟، أم المقصود به متوسط سعر جميع السلع تامة الصنع؟، فهو مصطلح يحتاج إلى مزيد من التفسير، أما المصطلح سرعة دوران النقود (V) فهو يشير فقط إلى سرعة دوران النقود التي يشملها فقط مفهوم كمية النقود (M) في معادلة التبادل لـ"فيشر"، ولا يشمل جميع كمية النقود المتداولة فعلا في الاقتصاد.

-إن معادلة التبادل لـ"فيشر" كما جاء سابقا يمكن كتابتها على الشكل التالي: $P = \frac{\mathrm{MV}}{\mathrm{T}}$، أي أن معادلة التبادل لـ"فيشر" تفترض أن تأثير التغير في كمية النقود ينصرف إلى مستوى الأسعار، لكن إذا أعدنا كتابة معادلة "فيشر" على الشكل التالي: $M = \frac{\mathrm{PT}}{\mathrm{V}}$، أي أن أي تغير في مستوى الأسعار ينصرف إلى تغير في كمية النقود، ذلك أن الأسعار لا تتصف دائما أنها عامل تابع، بل قد تكون هي العامل المؤثر الذي يترتب عليه في كثير من الأحيان تغير في كمية النقود.

والامثلة في ذلك عديدة، تلك الأمثلة التي توضح كيف أن الأسعار هي العامل المستقل، وكمية النقود هي العامل التابع، وتفصيل ذلك أن ارتفاع الأسعار يدفع رجال الأعمال والتجار إلى التوسع في الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل التوسع في استثماراتهم، والحصول على مزيد من الأرباح، يرتب على ذلك زيادة في حجم الودائع الجارية، علما أن هذه الأخيرة تمثل أحد عناصر مكونات وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة المعروض النقدي[1].

-قامت معادلة التبادل على افتراض أساسي وهو ثبات سرعة تداول النقود في الأجل القصير، إلا أنّ التجارب والواقع يفنده، إذ أن سرعة تداول النقود ليست ثابتة في الأجل القصير، ففي فترات الرواج والانتعاش الاقتصادي حيث ترتفع الأسعار، يعمد الافراد إلى زيادة نفقاتهم، وبالتالي خفض ارصدتهم النقدية، حيث يتوقع الافراد ارتفاع أكثر في الأسعار، يترتب عن هذا ارتفاع في سرعة دوران النقود في الاجل القصير، أما في فترات الركود حيث ينخفض النشاط الاقتصادي، ومعها مستوى الأسعار، يعمد الافراد إلى خفض نفقاتهم، وبالتالي زيادة أرصدتهم النقدية، حيث يعتقدون أن الأسعار ستنخفض أكثر في المستقبل، يترتب عن هذا انخفاض في سرعة دوران النقود في الاجل القصير.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 23.

الفرع الثالث: معادلة مدرسة كمبريدج للأرصدة النقدية

أعطى الكلاسيكيون الجدد طريقة ثانية للنظرية الكمية للنقود، فإذا كانت معادلة التبادل لـ"فيشر" قد درست العلاقة بين كمية النقود ومستويات الأسعار من خلال أنّ النقود حيادية، أي أنّها لا تطلب لذاتها، وإنما تطلب لإجراء المعاملات، فإن الكلاسيكيون الجدد أضافوا وظيفة جديدة للنقود وهي مخزن للقيمة، أي أنها تطلب لذاتها، فالنقود السائلة توفر الأمان، وتقلل من إمكانية الإفلاس المترتب على الفشل في مواجهة الالتزامات غير المتوقعة.

لقد ساهم في صياغة وتطوير معادلة كمبريدج مجموعة من رواد التحليل النقدي الكلاسيكي الجديد، أمثال "ألفرد مارشال" "Alfred Marshall" وآرثر سيسيل بيجو" "Arthur Cecil Pigou" الذين أوضحوا أن هناك نسبة معينة من الدخل يفضل الأفراد الاحتفاظ بها بشكل سائل، أي هناك تفضيل نقدي للأفراد. ومن هنا جاءت نظرية كامبريدج لتوضيح العلاقة بين التفضيل النقدي أو الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة، ومن جهة أخرى الدخول النقدية التي يتحصل عليها الأفراد، فالأساس الذي تعتمد عليه معادلة كمبريدج أو ما يسمى بمعادلة الأرصدة النقدية هو العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة، ومن جهة أخرى الدخل النقدي[1].

يرتكز تحليل مدرسة كمبردج على العوامل التي تحدد طلب الافراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، فيذكرون عوامل مثل سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة وأسعار السلع، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الاجل القصير، أو أنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الافراد2، وعلى ذلك يمكن التعبير عن الطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة كما يلي:

$$M_d = KY$$

حيث M_d: كمية النقد.

Y: الدخل الكلي الحقيقي.

K: معامل التناسب، وهو النسبة من الدخل التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها بشكل أرصدة نقدية سائلة، ومن خلال المعادلة السابقة نجد أن: K=M/Y، وهذا يعني أن النسبة بين كمية النقود المطلوبة والدخل

[1] خليفي عيسى، مرجع سابق، ص 93.
[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 63.

الحقيقي ليست سوى مقلوب سرعة تداول النقود، أي أنه لو كان معدل دوران النقود في السنة هو ثلاث مرات، فهذا يعني أن الوحدة النقدية يحتفظ بها الفرد أربعة أشهر في السنة دون انفاقها، ونكتب: K=1/V.

وطالما أن الدخل الكلي الحقيقي يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$Y = \frac{y}{P}$$

فإن معادلة كامبردج يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$M = M_d = kyP$$

وبالإمكان اختصار ما سبق في الشكل التالي.

الشكل رقم (02-02): معادلة كمبردج للأرصدة النقدية

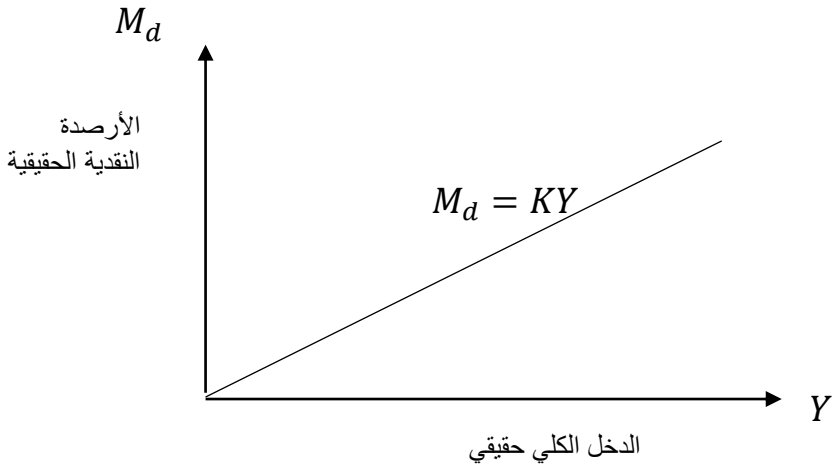

المصدر: ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 93.

الشكل رقم (02-02) يوضح معادلة كامبردج للأرصدة النقدية، حيث يبين العلاقة الطردية بين الأرصدة النقدية الحقيقية والدخل الكلي الحقيقي.

وبناء على معادلة كامبردج فإن أي تغير في العرض النقدي من قبل السلطات النقدية تؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس النسبة ونفس الاتجاه، كما هو الحال في صيغة فيشر، وذلك بافتراض ثبات كل من الدخل الحقيقي(Y) ونسبة التفضيل النقدي لدى الافراد (K).

إن حدوث أي تغير في نسبة التفضيل النقدي لدى الافراد (K)، سيؤدي إلى حدوث تغير في مستويات الأسعار لكن في الاتجاه المعاكس، فعندما تزيد رغبة الافراد في الاحتفاظ بالنقود سائلة لسبب من الأسباب، وبافتراض ثبات العرض النقدي، غان ذلك يؤدي إلى تخفيض إنفاق الافراد على السلع

والخدمات، وبالتالي، انخفاض في مستويات الأسعار. ويحدث العكس عند انخفاض في تفضيلات الافراد في الاحتفاظ بالنقود سائلة.

الفرع الرابع: المقارنة بين معادلة "فيشر" ومعادلة كمبردج:

- كل من معادلة "فيشر" ومعادلة كمبردج تبحثان نفس الظاهرة، أي تأثير تغيرات كمية النقود على مستويات الأسعار، بمنهجين مختلفين، فالأولى تبحث في الانفاق وسرعة تداول لهذا الانفاق، أما الثانية فتبحث عن الأرصدة النقدية المطلوبة، أو عدم الانفاق، واختلاف طريقة التحليل لكليهما إنما تعود إلى رؤية انصارهما لدور النقود في الاقتصاد.
- أن معادلة كمبردج تتفوق على صيغة فيشر من حيث تحليلها للتفضيل النقدي لدى الأفراد، فمعادلة كمبردج اهتمت بدراسة أثر التفضيل النقدي لدى الافراد على مستويات الأسعار، دون معرفة الأسباب التي تغيّر من سلوك الافراد اتجاه احتفاظهم بالنقود، وكما رأينا سابقا فإن تحركات مستويات الأسعار تلعب دورا بارزا في رفع أو خفض الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الافراد.
- بالرغم من أن صيغتي "فيشر" و"كمبردج" متعادلتين، غير أن صيغة كمبردج تمثل خطوة إضافية نحو النظريات النقدية الحديثة، فصيغة كمبردج في نظرية كمية النقود تركز على أساس أنها نظرية للطلب على النقود، فعلاقة التناسب بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار إنما نتجت من حقيقة أن النسبة من الدخل النقدي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها إنما هي نسبة ثابتة، وأن نسبة الناتج الحقيقي إنما هو ثابت بواسطة ظروف العرض[1].
- بالنسبة لصيغة "فيشر" فإنها اكتفت بوظيفتين للنقود، وهما وسيط للتبادل ووسيلة دفع، غير أن معادلة "كمبردج" أضافت وظيفة جديدة للنقود وهي وظيفة مخزن للقيمة.
- افترض "فيشر" ثبات سرعة دوران النقود في الاجل القصير، وسار على أصحاب مدرسة "كامبردج" فيما يخص افتراضهم ثبات معامل التفضيل النقدي، إلا أن صيغة "كمبردج" أكثر مرونة فيما يتعلق بثبات نسبة التفضيل النقدي، حيث افترضوا أن الفرد يقوم بتحديد النسبة المثلى من الدخل في شكل أرصدة نقدية عاطلة، كما أنهم لم يرفضوا إمكانية استخدام النقود كشكل من اشكال الثروة[2].

[1] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الكتاب الأول المفاهيم والنظريات الأساسية، مرجع سابق، ص 181.
[2] خليفي عيسى، مرجع سابق، ص98.

الفرع الخامس– الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود: وجهت العديد من الانتقادات للنظرية الكمية للنقود منها:

- إن النظرية النقدية التقليدية تستبعد تماما معدل الفائدة من معادلة التبادل، رغم أننا نلمس، في بعض التحاليل، علاقة غير مباشرة بين كمية النقد M ومستوى الأسعار P من خلال معدل الفائدة. وأول من أشار إلى هذا الربط غير المباشر، أي ربط العلاقة بين كمية النقد ومستوى الأسعار بواسطة معدل فائدة القروض، هو "هنري ترنتون" "Henry Thornton" في سنة 1802، ليأخذ بهذه الآلية فيما بعد اقتصاديون آخرون مثل "ريكاردو" و"ميل"، ثم لتنتقل أيضا إلى المفكرين النيوكلاسيك، فطور "ويكسل" "Wicksell" تلك العلاقة بعد ذلك بقرن، من خلال نظريته في الفائدة التي تعتمد معدلين: المعدل السوقي والمعدل الطبيعي[1].
- إن الافتراض أن الناتج الوطني ثابت يستند إلى حالة التوظيف التام –بالنسبة للكلاسيك، يتجه الاقتصاد بطريقة تلقائية للعمل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج– كما أن هناك قوى تعود بالنظام الاقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى إذا انحرف عنه، إلا أن الازمة الاقتصادية لسنة 1929 قد اثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل التام، مع عجز قوى السوق على إعادة الاقتصاد إلى هذا المستوى من التشغيل[2].
- تنطبق النظرية الكمية للنقود على عالم ثابت، في حين أن العالم الذي نعيش فيه ديناميكي حتى في الاجل القصير، فالنظرية تفترض أن جميع الموارد مشغلة، سرعة دوران النقود ثابتة، وهذا امر نفته الاحداث الاقتصادية فيما بعد.
- تنتقد النظرية في أنّ العناصر المستخدمة سواء في صيغة "فيشر" أو في معادلة "كمبردج" أنها غير متسقة، حيث كانت تنظر لمستوى الأسعار أنه واحد، في حين نعلم أنه يضم عدة أنواع، كسعر الجملة وسعر التجزئة، وهناك الأسعار الثابتة المحددة من قبل الدولة، والاسعار المرنة حسب ظروف السوق، كما أنها لا تتحرك بنفس السرعة في كل الظروف الاقتصادية.
- أن ربط تغير مستويات الأسعار فقط بتغيرات كمية النقود افتراض غير واقعي، فقد تتغير الأسعار لأسباب أخرى، فمثلا تغير مستويات الأجور لزيادة إنتاجية العمال، يدفع بتكلفة الإنتاج للارتفاع، وبالتالي زيادة الأسعار من قبل المنتج لتعويض زيادة التكلفة.

[1] حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2012، ص 51.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 24.

- تقوم النظرية على افتراض أنّ الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبما أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار بنفس نسبة زيادة عرض النقود، هذا الافتراض ليس صحيحا دائما حسب منتقدو النظرية، حيث يؤكدون أن زيادة عرض النقود لا تؤدي إلى زيادة مستويات الأسعار إذا لم تصاحب هذه الزيادة في عرض النقود زيادة في الطلب الكلي.
- إن مبدأ حيادية النقود الذي قامت عليه النظرية الكمية للنقود لا يمثل الواقع، أي أن أثر النقود على الحياة الاقتصادية لا ينعكس إلا على مستويات الأسعار، ذلك أن الأسعار لا تتصف دائما بالحيادية اتجاه العوامل الحقيقية للاقتصاد، بل تلعب دورا فعلا من حيث تأثيرها على جميع القطاعات الاقتصادية.

ولكن يجب أن نشير الى التجارب الواقعية لكي نثبت مدى تحقق أفكار النظرية الكمية للنقود.

أولا: تجربة الكساد العظيم (1929-1933):

خلال فترة الكساد التي ضربت العالم خلال الفترة (1929-1933)، انتهج الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بداية سياسة نقدية توسيعية قصد انعاش الاقتصاد بتخفيضه لأسعار الفائدة، إلا أن سياسته هذه لم تنجح، ذلك أن أي زيادة في العرض النقدي يذهب الجزء الأكبر منها إلى جيوب الجمهور، دون أي انفاق، فهم يتوقعون انخفاض أكثر في الأسعار، فازدادت تفضيلاتهم النقدية، وانخفضت سرعة دوران النقود، ففي فترات الكساد أي زيادة في كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار وليس رفعها، كما تفترض النظرية الكمية للنقود، نتيجة لزيادة التفضيل النقدي، وانخفاض سرعة تداول النقود، والجدول التالي يبين تطور سرعة دوران النقود بالنسبة للدخل في الولايات المتحدة خلال أزمة الكساد.

الجدول رقم (02-01): تطور سرعة دوران النقود بالنسبة إلى الدخل في الولايات المتحدة خلال الفترة (1929-1934)

السنة	سرعة دوران النقود بالنسبة للدخل (1929=100)
1929	100
1930	87
1931	70
1932	54
1933	55
1934	63

المصدر: صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1984، ص182.

واضح من خلال الجدول رقم (02-01) تباطئ سرعة دوران النقود خلال السنوات التي تلي سنة بداية الازمة 1929، نتيجة لزيادة التفضيل النقدي لدى الافراد، لتبدأ في التعافي بداية من سنة 1934، مع اتخاذ السلطات المالية الامريكية إجراءات جديدة للخروج من الازمة، عن طريق تحفيز الطلب الكلي عبر سياسة مالية توسعية.

ثانيا: تجربة التضخم في الصين (1937-1947):

شهدت الصين خلال هذه المرحلة حربا مع الجارة اليابان، ولتمويل نفقات الحرب لجأت الحكومة الصينية الى الإصدار النقدي، حيث غطى الإصدار النقدي الجديد حوالي 65% إلى 80% من نفقات السنوية تقريبا، إذ لم تستطع المطابع الصينية تلبية الطلب، فاضطرت إلى تعويض ذلك النقص باستيراد الورق من إنجلترا، فانتقلت الكتلة النقدية في الاقتصاد الصيني من مليار ايوان صيني سنة 1937، إلى 100 مليار ايوان سنة 1943، ثم حوالي 1500 مليار إيوان، ليصل سنة 1948 إلى 8186.33 مليار ايوان، هذا الارتفاع في كمية النقود أدى إلى ارتفاع أكبر في الأسعار، حيث عزز هذا الارتفاع القياسي في الأسعار الانخفاض الشديد في التفضيل النقدي لدى الافراد، وزيادة سرعة دوران النقود، وعلى الفور استبدل الايوان الصيني المهترئ بآخر جديد بمعدل تبديل ثلاثة ملايين مقابل واحد جديد، والجدول التالي يوضح تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شنغهاي.

الجدول رقم (02-02): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شنغهاي الصينية خلال الفترة (1937-1947) (1930=100)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شنغهاي (1930=100)
1937	89.39
1938	101.94
1939	103.44
1940	100.91
1941	102.43
1942	2560.63
1943	7667.41
1944	43689.79
1945	6523986.00
1946	627062.80
1947	6152000.00

Source: Yuru Wang, Urban Wholesale Price Change and Economic Growth in Modern China, From the website https://economics.yale.edu/sites/default/files/files/Workshops-Seminars/Economic-History/wang-080915.pdf 18-02-2019.

والشكل التالي يوضح تسارع أثر زيادة كمية النقود على الأسعار في تجربة التضخم الصينية.

الشكل رقم (02-03): تأثير زيادة كمية النقود على المستوى العام للأسعار في تجربة التضخم الصينية.

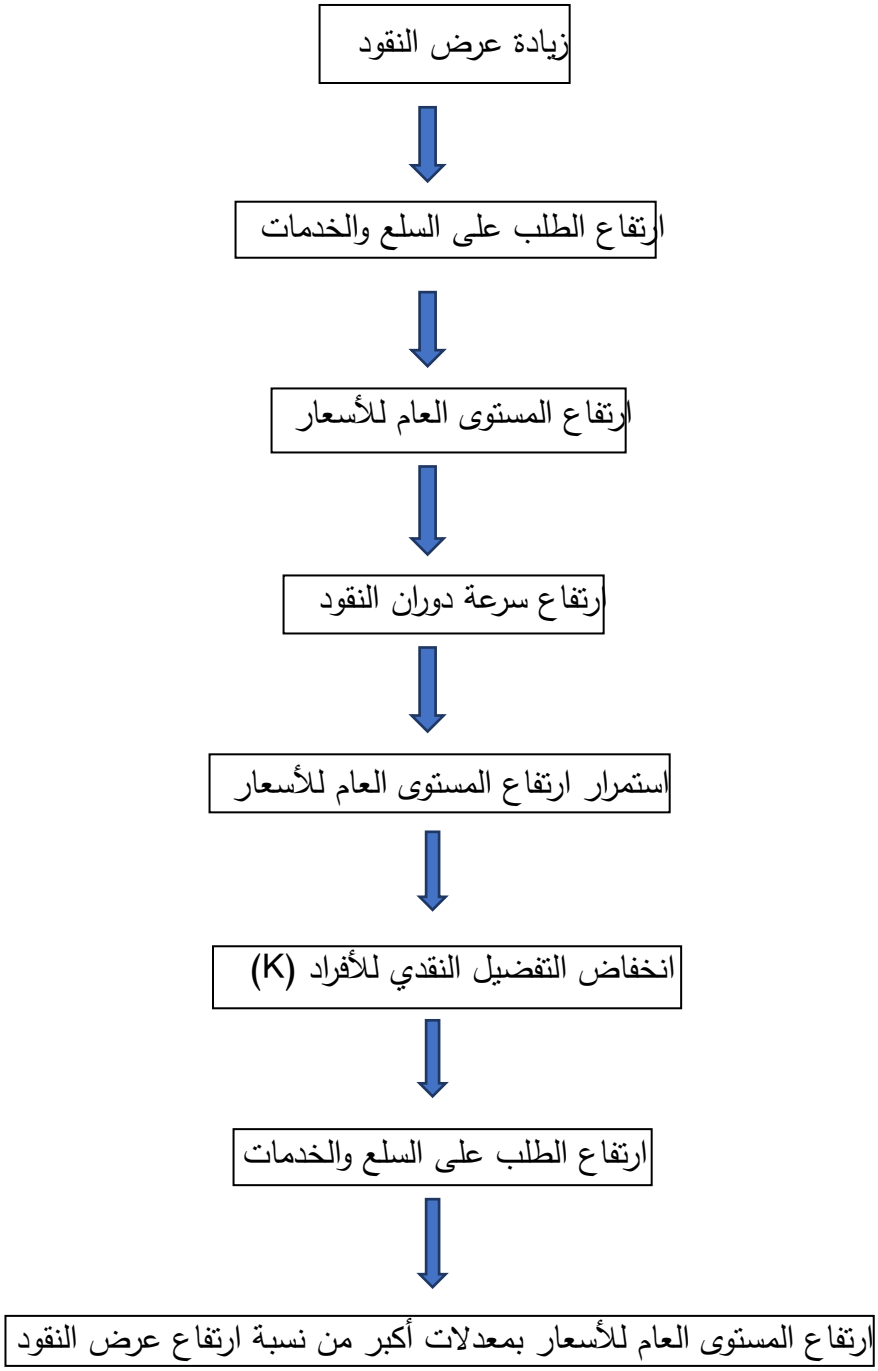

المصدر: عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2014، ص 247.

وبالرغم مما قدمته النظرية الكمية للنقود في إطار أفكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية من تفسير لظاهرة التضخم، واعتبارها ظاهرة نقدية بحتة، أصلها التوسع في العرض النقدي، إلا أن عجزها عن حل ازمة الكساد الكبير بداية من سنة 1929 عجّل بظهور أفكار اقتصادية أخرى، خارج عباءة المدرسة الكلاسيكية، ومنها أفكار الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز".

المطلب الثالث: تفسيرات التضخم في النظرية الكينزية

من السمات البارزة للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية افتقارها إلى نظرية للكساد، حيث كانت حالة التوازن التي يعود اليها الاقتصاد من تلقاء نفسه عند حالة التشغيل الكامل، وإذا كان الكساد الاقتصادي يعني تكدس السلع في الأسواق دون وجود مشترين لها، فإن قانون "ساي" نص في أبرز عبارة له أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، بالإضافة إلى ذلك لم تكن هناك دراسات كثيرة كلاسيكية للدورات الاقتصادية[1]، إلى أن حلت سنة 1929، حيث أزمة اقتصادية عالمية التي شملت قطاعات الإنتاج والتجارة، ومست كافة العلاقات النقدية والمالية، ما تسبب في زعزعة الاستقرار الاقتصادي العالمي، ففي أكتوبر من سنة 1929 انهارت أسعار الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وانهارت أسعار الفائدة نتيجة الانخفاض الحاد على القروض وزيادة عرض رؤوس الأموال، كما شهدت أسواق صرف العملات تقلبات شديدة أثرت على موازين مدفوعات الدول الرأسمالية، ما نتج عنه انهيار النظام النقدي القائم على الذهب، في أواخر سنة 1931 امتدت الازمة من الولايات المتحدة إلى بريطانيا، ثم باقي دول أوروبا والعالم.

كل تلك الأحداث كشفت بلا شك قصور ومحدودية قدرة أفكار المدرسة الكلاسيكية على إيجاد حلول لهذه الازمة، حيث والدعوة التي أطلقها رائدي الكلاسيك آنذاك "جوزيف شومبيتر" و"ليونيل روبنز" بعدم فعل أي شيء، وأن هذا الكساد عبارة عن سم ينخر الاقتصاد الرأسمالي، لقدرته على العودة للتوازن تلقائيا، بفعل آليات السوق، إلا أن دعوتهما لم تأتي بأي جديد، وفي خضم هذا الصمت الرهيب من الاقتصاديين الكلاسيك، ظهرت أفكار جديدة أطلقها الاقتصادي "جون مينارد كينز"* "John Maynard Keynes " ضمنها كتابه الشهير " النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود".

إن النظرية العامة لـ"كينز" أو ما تسمى بنظرية الادخار والاستثمار وتفضيل السيولة، تنتقد قوانين وتحليل

[1] جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 209.

*جون مينارد كينز (1883-1946) مؤسس المدرسة الكينزية في الاقتصاد، صاحب كتاب النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود، عارض الأفكار الكلاسيكية، أفكاره كانت السبب في الخروج من أزمة الكساد العظيم.

الكلاسيك، وتؤسس تحليلا اقتصاديا كان علاجا ناجحا لأزمة الكساد، فأحدثت ثورة على التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، مما دفع الكثير إلى تبني طريقة التحليل الكينزي والدفاع عن مبادئها وافكارها، أو البناء على طروحاته في معالجة أوضاع اقتصادية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية[1].

الفرع الأول: بناء النظرية الكينزية

استخلص "كينز" تحليله لأزمة الكساد العظيم عدم صحة معظم الفرضيات التي وضعها الاقتصاديون الكلاسيك، واعتبرت الأفكار السابقة غير موضوعة وتصلح فقط في حالات خاصة، وأن خصائص هذه الحالة الخاصة لا يمكن أن تعكس خصائص المجتمع الاقتصادي الجديد اثناء أزمة الكساد وبعدها، مما قاده إلى الاستنتاج أن هذه الأفكار مضللة ومدمرة[2]، وانطلق "كينز" فرضيات جديدة جاءت على أنقاض فرضيات المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، يمكن أن نذكر أهمها:

- نقطة البداية عند "كينز" هي نقده الفصل بين نظرية النقد ونظرية القيمة، فالاقتصاديون عندما يقررون تحديد قيمة سلعة أو خدمة معينة، فانهم يخضعونها لقانون السوق المتمثل في الطلب والعرض، غير انهم عند تعرضهم لنظرية النقود يتناسون الأفكار السابقة، ويجدون أنفسهم في مواجهة تحليل جديد، من خلاله تتحكم كمية النقود في الأسعار، و"كينز" من خلال دمج النظريتين يحقق على أساس مرحلي:
  - كيفية تحديد مستوى الأسعار والعوامل المؤثرة في هذا المستوى.
  - دور النقود في هذا التحديد، واللحظة التي يبدأ فيها هذا الدور، والعناصر التي يمكن أن تؤثر فيها الظواهر النقدية، والطريقة التي تؤثر التغيرات في العرض والطلب والمرونة على قيمة النقود والاسعار[3].
- يعتبر "كينز" أن النقود أحد الأصول المالية، مثلها في ذلك مثل السندات والأسهم، حيث تنفرد النقود بخاصيتين لا تتمتع بها أي من الأصول الأخرى، هما[4]:
  - **ثبات القيمة الاسمية للنقود:** فهي ذات سعر اسمي ثابت، بخلاف بقية الأصول الأخرى والتي يتغير سعرها.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 30.
[2] احمد مندور، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2000، ص 57.
[3] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 228-229.
[4] خليفي عيسى، مرجع سابق، ص 100-101.

- **النقود أصل كامل السيولة:** باعتبار أنها أصل كامل السيولة، فالقيمة الاسمية لها مؤكدة وثابتة، وكذلك يمكن تحويلها إلى الاشكال الأخرى للثروة بتكاليف قليلة أو بدون تكاليف.

- من الخطأ الاعتقاد بوجود حالة التوازن عند التشغيل الكامل فقط، كما اعتقده الكلاسيك، حيث يرى "كينز" أن التوازن عند مستوى دون التشغيل الكامل هو الأكثر واقعية، ولهذا نلاحظ انتشار البطالة عند التوازن الاقتصادي بسبب عدة عوامل اقتصادية واجتماعية.
- إن الوضعية الاقتصادية حسب "كينز" هي في الاجل القصير، لأنه يفترض بأن التدفقات الاقتصادية ليس لها أثر على المخزونات الاقتصادية، والتي تعتبر ثابتة في هذه الحالة، كما يعتبر أن مخزون راس المال والقوى العاملة تكون عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، ونظرا لان تحليل "كينز" يهتم بفترة معينة، فانه يعالج وضعية السكون المقارن، عوضا عن التحليل الديناميكي[1].
- أثار "كينز" هجوما حادا على قانون "ساي"، حسب "ساي" فإن ارتفاع مستوى العمالة يؤدي إلى ارتفاع الدخل، والذي ينفق كليا وتلقائي على سلع استهلاكية أو استثمارية، أما من وجهة نظر "كينز" فإن جزءا من الدخل الإضافي يتم انفاقه على السلع الاستهلاكية، والباقي يتم ادخاره، ولكن ليس هناك أي ضمان أن الجزء الذي تم ادخاره قد ينفق على السلع الاستثمارية، وبالتالي سوف يظهر نقص في الطلب والذي يؤدي بدوره إلى البطالة، تذرع كينز في إبطاله لقانون "ساي" في أن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد[2].
- إن "كينز" يقلل من أهمية سياسة مرونة الأسعار والأجور كعوامل مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي، وتأكد على جمود الأجور في الوضع المؤسسي السائد اليوم، المتمثل في التشريعات الحكومية المحددة للأجور، وفي النقابات التي تمنع تخفيض الأجور حتى تحت أقسى الظروف الاقتصادية غير الملائمة[3].
- اهتم كينز بالمتغيرات الاقتصادية الكلية على حساب المتغيرات الجزئية، فالظواهر التي يستخدمها "كينز" في تحليله تدور حول المجاميع، كالنمو الاقتصادي، الناتج الوطني، الاستهلاك والاستثمار الكليين، كما كان له الفضل في إدخال البحوث الاحصائية إلى التحليل الاقتصادي، رغم أنه لم يكن من رواد الاقتصاد القياسي.

[1] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة، ص 181.
[2] معط الله امال، مرجع سابق، ص 16-17
[3] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 102.

- استحدث "كينز" أدوات جديدة في التحليل، في تحليله للعلاقة بين الادخار والاستثمار، ورغم أن هذه العلاقة سبقه إليها الكثير من المفكرين الاقتصاديين، إلا أنه ربط بين المتغيرين عبر سعر الفائدة، حيث يعتبره ظاهرة نقدية بحتة على خلاف التقليديين الذين يرون انه متغير حقيقي، يتحدد في سوق النقد، نتيجة تفاعل العرض والطلب على النقود، فهو يرى إمكانية حيازة النقود دون أي مقابل، لكن التضحية والتخلي عن السيولة هو الذي ينتج العائد، والمتمثل في سعر الفائدة.

الفرع الثاني: مضمون التحليل الكينزي في تحديد قيمة النقود

تعتبر النظرية الكينزية بمثابة ثورة حقيقية على أفكار النظرية الكمية للنقود، ففي يعترف رواد مدرسة "كامبردج" النيوكلاسيك بالتفضيل النقدي للأفراد لإجراء المعاملات وللاحتياط، فإن "كينز" أضاف دافع جديد للطلب على النقود، وهو المضاربة. إن تفاعل العرض والطلب على النقود في السوق النقدي يحدد مستوى سعر الفائدة.

أولا-عرض النقود:

يقصد بالعرض النقدي تلك الكمية من النقود المتوافرة في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة، تحدده السلطات النقدية، وفقا لعدة عوامل كأثر الكمية النقدية، والدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، معدل النمو الاقتصادي.

يصدر النقد عن الجهاز المصرفي المكون أساسا من البنك المركزي، البنوك الابتدائية أو التجارية (والى حد ما الخزينة العمومية)، أما كمية النقد المتداولة فإنها تتكون من النقد القانوني أو الائتماني الذي يصدره البنك المركزي (الأوراق النقدية والقطع الجزئية التي تصدر في بعض البلدان من طرف الخزينة العمومية)، والنقد الكتابي أو نقد الودائع الذي تصدره البنوك الابتدائية[1]، ويمكن التمييز بين المفاهيم الأساسية التالية:

- **المفهوم الضيق (M_1)**: ويشمل مجموع وسائل الدفع كاملة السيولة في الاقتصاد، مثل الأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي، ونقود المساعدة الصادرة من الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي، بالإضافة إلى نقود الودائع لدى البنوك التجارية، فهو يمثل مجموع المطلوبات النقدية للجهاز المصرفي.

[1] إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص 222.

- **المفهوم الواسع (M_2)**: يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد[1].
- **المفهوم الاوسع (M_3)**: يعرف هذا المجمع باسم السيولة المحلية، أو مجموع وسائل تخزين القيم، فهو يضم إلى جانب (M_2) كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، و هي الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير و الاحتياط، و كذلك سندات الخزينة العمومية و المكتتبة من طرف الخواص و المؤسسات غير المالية، و طالما أن هذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي و النقدي و أنها غير مراقبة بشكل كبير من طرف السلطة النقدية، فإنه من الصعب إدراج هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية و لكن لا يجب أن نخفي دور هذه الودائع في عرض النقود[2].

ثانيا–الطلب على النقود:

بالنسبة لـ"كينز" لم تعد النقود مطلوبة لأداء دور تسهيل المعاملات فقط، ولكنها تطلب لاداء أدوار أخرى، حيث أعطى "كينز" للنقود صفة الأصل الذي يمكن الاحتفاظ به لتحقيق مكاسب، وقد وسع ذلك الأسباب التي تدفع الافراد الى طلبها، ولذلك لم يعد الطلب على النقود يحدده دافع واحد ولكنه اصبح مع كينز يتحدد بدوافع ثلاثة[3]، ويمكن تصنيفها كمايلي:

1–دافع المعاملات: يقصد بدافع المعاملات رغبة الافراد والمؤسسات في الاحتفاظ بالنقود السائلة للقيام بالنفقات الجارية لاشباع حاجاتهم اليومية، ويرجع "كينز" هذا المعامل الى سببين:

- **دافع الدخل:** حيث يحتفظ الافراد بالنقود لمواجهة نفقاتهم الجارية خلال فترة الدفع، وهي الفترة الزمنية بين استلام الفرد لدخله الجاري، وإنفاقه في صورة نفقات جارية.
- **دافع المشروع:** حيث تحتفظ المؤسسة بالنقود من أجل مواجهة النفقات الجارية، حيث هناك فترة زمنية بين اللحظة التي تقوم فيها المؤسسة بتسديد ثمن مصروفات جارية، كسداد ثمن المواد الأولية، وتسديد أجور المستخدمين، واللحظة التيس تتسلم فيها المؤسسة مداخيلها.

[1] مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 55.

[2] إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 83.

[3] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2015، ص 75-76.

أما العوامل التي تحدد كمية الأرصدة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات في الظروف العادية هي المستوى العام للأسعار، ومستوى العمالة، إلا أن العامل المهم والأساسي الذي يعتمد عليه الطلب على النقود لهذه الغرض هو الدخل، باعتبار أن العوامل الأخرى لا تتغير في العادة في مدة قصيرة[1]، فالطلب على النقود لغرض المعاملات هو دالة لمتغير الدخل، ونكتب:

$$d_t = f(y)$$

حيث تمثل d_t: الطلب على النقود لاجل المعاملات.

y: الدخل النقدي، علما أن:

$$\frac{\delta\, d_t}{\delta y} > 0$$

2-دافع الاحتياط: يقصد بدافع الاحتياط أن الافراد والمؤسسات تحتفظ بجزء من الدخل النقدي لمواجهة حالات طارئة تتطلب نفقات لمواجهتها، حيث يقول كينز (الاستعداد للظروف الطارئة التي تتطلب مصروفات فجائية ولفرص الثراء المفيدة التي لم تكن متوقعة مسبقا، بالإضافة إلى اقتناء أصل قيمته ثابتة بالنسبة للنقود لمواجهو أي التزام لاحق مثبت بالنقود)[2].

ويعتمد الطلب على النقود من اجل الاحتياط على الدخل، بالإضافة إلى عوامل أخرى أقل أهمية، مثل مستوى النشاط الاقتصادي، طبيعة الفرد وظروفه النفسية، درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع، ونكتب:

$$d_P = f(y)$$

حيث تمثل d_P: الطلب على النقود لأجل الإحتياط.

y: الدخل النقدي، علما أن:

$$\frac{\delta\, d_P}{\delta y} > 0$$

ويمكن التعبير عن الطلب على النقود لاجل المعاملات والاحتياط رياضيا كما يلي:

$$d_A = f(y)$$

3-دافع المضاربة: ان إدخال دافع المضاربة في الطلب على النقود جعل كينز ينفصل عن النظرية الكلاسيكية، ويعد إدخال هذا الدافع كاعتراف بأن النقود يمكن أن تطلب لغير دافع التبادل كما اعتقده الكلاسيك، بل تطلب كذلك لذاتها نظرا لخصائصها كمخزن للقيمة، من ذلك يعتقد كينز أن دافع المضاربة في الطلب على النقود يمثل دورا بالغ الأهمية في نقل آثار التغير في كمية النقود إلى الاقتصاد، وبالاعتماد

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 51.
[2] جون مينارد كينز، النظرية لعامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث، الامارات العربية المتحدة، 2010، ص 241.

على هذا الدافع بالذات تستطيع النقود التاثير على الاقتصاد[1]، ويمثل الاحتفاظ بالنقود للمضاربة توافر أرصدة نقدية في شكل سيولة تخصص للمضاربة وتحقق أرباح، فالافراد يحتفظون بأرصدة نقدية في البنوك انتظارا في الفرصة السانحة التي تحقق لهم أرباحا نتيجة تغير أسعار الأوراق المالية في الأسواق المالية، حيث ترتفع وتنخفض قيمتها تبعا لتغير أسعار الفائدة في الأسواق النقدية[2].

والعلاقة عكسية بين أسعار الفائدة والطلب على النقود لأجل المضاربة، فبارتفاع سعر الفائدة أي انخفاض سعر السند، ينخفض الطلب على النقود، لأن المضاربون يشترون اكبر عدد ممكن من السندات منخفضة الثمن، ويضربون على إنخفاض سعر الفائدة، وبالتالي ارتفاع سعر السند، فيقوم المضارب ببيع السندات، وبالتالي تحقيق مكاسب مالية.

ويعتقد "كينز" بوجود سعر فائدة معين لا يمكن ان تنخفض أسعار الفائدة دونه، حيث تكون عنده أسعار السندات في أعلى قيمة لها، فيصبح الطلب على النقود لاجل المضاربة شديد المرونة، ويأخذ شكل خط افقي مستقيم، وهو مايطلق عليه مصيدة السيولة، وهنا لاحظ "كينز" ان المضاربون يحتفظون بالنقود عاطلة ولا يوجهونها للاستثمار في الشراء السندات، التي هي سعرها أعظميا في هذه الحالة.

ويمكن كتابة دالة الطلب على النقود لاجل المضاربة كما يلي:

$$d_S = f(i)$$

حيث تمثل d_S: الطلب على النقود لأجل المضاربة.

i: سعر الفائدة، علما أن:

$$\frac{\delta\, d_S}{\delta i} < 0$$

يمكن كتابة دالة الطلب الكلي على النقود (d_G) بجمع دالتي الطلب على النقود لاجل المعاملات والاحتياط، إضافة إلى دالة الطلب على النقود لاجل المضاربة كما يلي:

$$d_G = d_A + d_S$$

حيث:

$$d_G = f(i، y)$$

أي أن الطلب على النقود حسب "كينز" دالة في الدخل النقدي وسعر الفائدة. ويمكن تحديد سعر الفائدة بالتقاء عرض النقود والطلب عليها، كما يوضحه الشكل التالي:

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 78.
[2] عزوز بن علي، مرجع سابق، ص 53.

الشكل رقم (02-04): منحنى الطلب على النقود وعرضه عند كينز

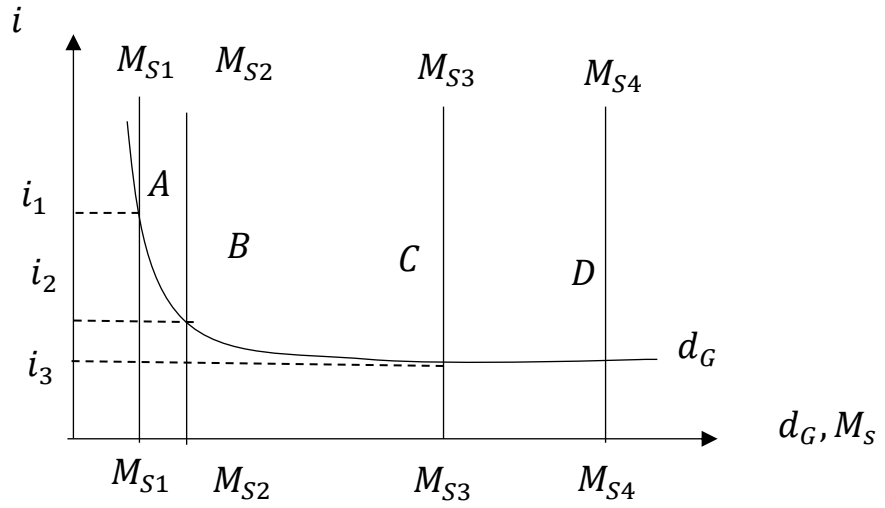

المصدر: بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص 28.

إن تقاطع منحنى عرض النقود M_{s1} مع منحنى طلب النقود d_G عند معدل فائدة i_1 ،فإن نقطة التوازن تكون عند A، وعند زيادة عرض النقود من قبل السلطات النقدية ليصبح عند M_{s2} مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن سعر القائدة ينخفض إلى i_2 ، وتنتقل نقطة التوازن إلى اليمين لتصبح B بدلا من A، وأي زيادة في العرض النقدي ينخفض معها معدل الفائدة إلى غاية M_{s3}، حيث تصل سعر الفائدة إلى i_3، وهي قيمتها الدنيا، ولن تنخفض بعدها تحت ذلك المعدل، وأي زيادة في العرض النقدي مثلا إلى M_{s4}، لن تؤدي إلى أي تغير في سعر الفائدة، لأن الاقتصاد وقع في فخ السيولة، حيث تذهب الزيادة في العرض النقدي إلى جيوب المضاربين، والسياسة النقدية لن تجدي نفعا في تحريك النشاط الاقتصادي، هنا كينز يوصي بالسياسة المالية عبر زيادة النفقات العامة، وتخفيض الضرائب.

الفرع الثالث-الفجوة التضخمية عند "كينز"

إذا كان الكلاسيك قد اعتبروا أن زيادة عرض النقود التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، هو السبب الوحيد لحدوث التضخم في الاقتصاد، فإن "كينز" يرى أن التضخم يحدث نتيجة زيادة في الطلب الكلي الفعال، نتيجة زيادة في العوامل الحقيقية، كالزيادة في الطلب الاستهلاكي، والطلب الاستثماري، حتى وإن لم يحدث أي تغير في العرض النقدي[1]، إذ ينطلق "كينز" في تفسيره للتضخم من خلال التقلبات في مستوى الانفاق الكلي، وذلك باستخدام أدوات تحليلية جديدة كالمضاعف والمعجل، وفي نموذجه فإن "كينز" يعتبر عنصر

[1]D N Dwivedi, Macroeconomics, Mc Graw-Hill Education, 3rd edition, New Delhi, P464.

العمل ممثلا في معدل الأجور وحجم التشغيل العنصر الرئيسي المحدد لمستوى الأسعار، وعلى ذلك فإن تأثير التغيرات على مستوى الأسعار، يمكن أن ينظر إليها من خلال اعتبار مجموع الآثار التي يمكن أن ترتبها هذه التغيرات على حجم التشغيل ومستوى الأجور[1]. ويفرق "كينز" بين حالتين في بيانه لأثر التغيرات في الطلب الكلي الفعال على مستويات الأجور:

الحالة الأولى: نقصد بمرحلة التشغيل الكامل تلك المرحلة التي لا تكون فيها جميع الموارد المتاحة للإنتاج مستغلة استغلالا كاملا، أي أن الاقتصاد يعاني من تعطل في موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل، فالتشغيل غير الكامل يعني مرونة الجهاز الإنتاجي لأي تغير قد يطرأ على الطلب الكلي، ففي حالة حدوث زيادة في الطلب أو الانفاق، أو تواجد نقود جديدة في الاقتصاد، فإن أصحاب المؤسسات الإنتاجية تستجيب لذلك بزيادة في الإنتاج، قصد تحقيق مزيد من الأرباح، إن هذا الارتفاع في الطلب تحت ظروف معامل المضاعف، ومرونة الإنتاج تؤدي إلى زيادة ضئيلة في الأسعار، ويسمى التضخم هنا بالتضخم الجزئي، أي أن فائض الطلب امتصته أساسا الزيادة في التوظيف والإنتاج.

يعزى التضخم الجزئي إلى ظهور الاختناقات التي تنتج عن القصور عرض بعض عناصر ومستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايد عليها، وبسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال على أصحاب الأعمال لزيادة الأجور بمعدلات تفوق معدلات الإنتاجية، وكذا لظهور الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين[2].

الحالة الثانية: وهي حالة التشغيل الكامل لجميع الموارد المتاحة للإنتاج، أي أن الاقتصاد لا يعاني من أي تعطل في موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل، فالشغيل الكامل يعني أن مرونة الجهاز الإنتاجي معدومة اتجاه أي تغير في الطلب الكلي، ففي حالة حدوث زيادة في الانفاق أو الطلب الفعلي أو زيادة لأي نقود في المجتمع، تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويستمر هذا الارتفاع في الأسعار طالما هنالك قوى تضخمية تدفع بالطلب الكلي نحو الارتفاع. يسمي "كينز" هذا النوع من التضخم بالتضخم البحت.

يجدر القول هنا أنه مع افتراض تناسب التغير في كمية النقود مع التغير في حجم الطلب الفعال، فإن النظرية الكينزية عند مرحلة التشغيل التام تتماثل مع النظرية الكمية للنقود، التي تفترض حالة التوظيف الكامل وثبات سرعة دوران النقود، وذلك كمفسر لقوى التضخمية، فتحت هذه الظروف فإن زيادة معينة في

[1] أسامة كامل وعبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 204-205.
[2] محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 295.

كمية النقود يترتب عليها ارتفاعا بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار[1]، ويختصر "كينز" ذلك بقوله (طالما وجدت بطالة، يتغير التشغيل بنفس تغير كمية النقود، وعندما يوجد التشغيل الكامل ستتغير الأسعار بنفس نسبة تغير كمية النقود)[2]. كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (02-05): الفجوة التضخمية في ظل التشغيل الكامل

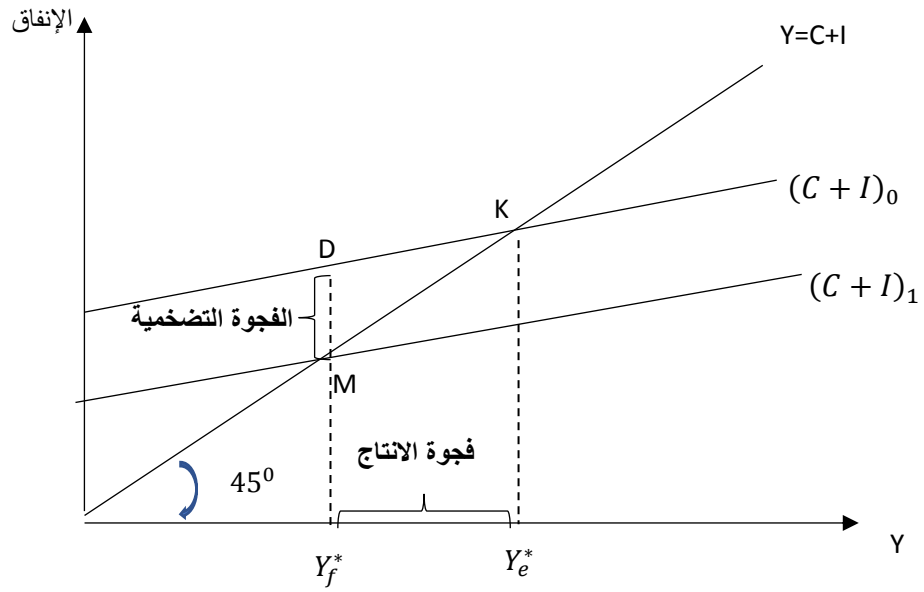

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2005، ص96.

يشير الشكل أعلاه إلى وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد تقدر بالمسافة (D-M)، حيث الطلب الكلي الجديد أكبر من العرض الكلي. فعند الدخل والناتج التوازني y_e^* يكون الطلب الكلي $(C+I)_0$ أكبر مما يجب لتحقيق التشغيل الكامل، فإن الناتج أو الدخل التوازني y_e^* يكون أكبر من الناتج الوطني الممكن عند التشغيل التام y_f^*، أن الارتفاع في الطلب الكلي نتيجة زيادة النقود في الاقتصاد مثلا، تحرك منحنى الطلب الكلي إلى أسفل من $(C+I)_0$ الى $(C+I)_1$، ويتحدد مقدار انتقال الدخل التوازني من y_f^* إلى y_e^* بحجم الزيادة في الانفاق (الفجوة التضخمية) مضروبة في مقدار مضاعف الانفاق، ونكتب المعادلة التالية:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \frac{\text{فجوة الدخل}}{\text{مضاعف الانفاق}}$$

[1] صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 239.
[2] جون مينارد كينز، مرجع سابق، ص 332.

هذه الزيادة في الدخل إنما تعود إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، نظرا لثبات الناتج الحقيقي الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل.

ولإزالة الفجوة التضخمية تتدخل الدولة في الاقتصاد باتخاذ إجراءات وتدابير، والمتمثلة في السياسات المالية والنقدية للتقليل من حجم الطلب الكلي، وجعله في مستوى العرض الكلي عند مستوى التشغيل التام، ويمكن تبيان هذا الأثر في الشكل رقم (02-05) من خلال انسحاب منحنى الطلب الكلي $(c+I)_0$ إلى مستواه السابق عند التشغيل الكامل قبل زيادة الطلب الكلي، أي منحنى $(c+I)_1$.

الفرع الرابع: نقد النظرية الكينزية

كان لأفكار النظرية الكينزية الفضل في تجديد النظام الاقتصادي الرأسمالي، من خلال قدرته على حل ازمة الكساد العظيم، وإدخاله أدوات ومصطلحات جديدة، لعلاج ظواهر اقتصادية لم يعرفها من قبل، فلاقى الاعجاب والترحيب من قبل الاقتصاديين، واعتبر بعد ذلك مرجعا لعلاج ظواهر اقتصادية جديدة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم ذلك لاقت أفكار "كينز" انتقادات عدة، نوجزها فيما يلي:

- قد يكون من المبالغة الادعاء أن النظرية النقدية التي أتى بها "كينز" تختلف جوهريا عن النظرية الكمية للنقود، بل إنها في الواقع ليست سوى صياغة جديدة لهذه النظرية، فكلاهما يبحثا عن أثر العرض النقدي في مستويات الأسعار، وبدلا من أن تقرر هذا التأثير المباشر كما يفعل الكلاسيك، فانهم يدخلون وسيطا، هذا الوسيط يتمثل في الطلب الكلي الفعال.
- أهمل "كينز" التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة في الأجل الطويل، واهتم فقط بحصر العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير، وبالتالي أهمل عنصر الزمن في تحديد سعر الفائدة، ما جعل التحليل الكينزي لا يتصف بالديناميكية.
- تنتقد النظرية الكينزية فيما يتعلق بعنصر العمل، سواء كان متمثلا في حجم التشغيل أو مستوى الأجور، محملا إياها مسؤولية زيادة النفقات وبالتالي الأسعار، أي أن تثبيت الأجور يعتبر العنصر الوقائي لمنع التضخم والمحافظة على قيمة النقود، دون النظر إلى أن الزيادة في الأجور قد يقابلها الزيادة في الإنتاجية، بل قد تفوق الزيادة في الإنتاجية الزيادة في الأجور أحيانا[1].
- كما أن افتراض "كينز" أن هناك حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أدنى منه، وعند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود لا نهائي المرونة، وهو ما أسماه بمصيدة السيولة، إن هذا

[1] أسامة كامل وعبد الغني حامد، مرجع سابق، ص 210.

الافتراض كان محل اختلاف بين الاقتصاديين، فنجد "كاتو" "Kato" و"باتنكن" "Patinkin" يريان أن مصيدة السيولة ما هي إلا افتراض نظري ولا يمكن تحقيقه في الواقع، فقد تبناه "كينز" كوسيلة لتفسير الواقع السائد من خلال مفهوم اقتصادي يوضح انهيار النظرية الكمية للنقود[1].

- لم يشر "كينز" التغيرات التي تحدث في الدخل الوطني والتي تؤثر على مستويات أسعار الفائدة، حيث أعتقد أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحتة، تتحدد بتلاقي عرض النقود والطلب عليها لأغراض السيولة.
- يشير الاقتصاديون إلى أن النظرية الكينزية اهتمت بالظروف والظواهر الاقتصادية التي نشأت فيها، اذ ارتبطت بفترة الكساد خلال الثلاثينات من القرن الفائت، ومع الخروج من الكساد ومن آثار الحرب العالمية الثانية، ظهرت ظواهر اقتصادية جديدة عجزت النظرية الكينزية عن علاجها، أبرزها التضخم، والكساد التضخمي خلال الستينات من القرن الماضي.
- تصلح أفكار النظرية الكينزية في الظروف والإمكانات التي تتوفر عليها الاقتصادات الصناعية الرأسمالية، التي تتميز بانتشار ظاهرة البطالة، وتعاني من نقص في الطلب الكلي الفعال، وتتوفر دولها على الوسائل اللازمة للتدخل لدعم هذا الطلب الفعال، أما الدول المتخلفة فلا تتوفر على ذلك، وانما هدف اقتصاداتها هو تحقيق التنمية الاقتصادية لأفرادها.

المبحث الثالث: تفسير التضخم في النظريات الاقتصادية الحديثة

يقصد بالنظريات الاقتصادية الحديثة، تلك النظريات التي ظهرت بعد المدرسة الاقتصادية الكينزية، فكانت البداية بالنظرية الكمية الحديثة، حيث عرفت اقتصادات الدول الرأسمالية خلال الستينات من القرن الماضي حركات تضخمية مستمرة عالية ومستمرة، إلا أنه في السبعينات صاحب معدلات التضخم المرتفعة، معدلات متزايدة في معدلات البطالة، وهو ما يعرف في الادبيات الاقتصادية بالركود التضخمي.

المطلب الأول: نظرية كمية النقود الحديثة

لقد ارتبطت التطورات في كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية بتطور النظام الرأسمالي نفسه، وتغير طبيعة أزماته الاقتصادية، فأفكار "كينز" جاءت بديلا للتحليل الكلاسيكي، وكانت بمثابة ثورة في فكر الاقتصاد الرأسمالي، وخاصة فيما يتعلق باستخدامه لأساليب جديدة في التحليل النقدي ولربطه بين الدخل والاستثمار، وبهذا تقوضت النظرية النقدية الكلاسيكية عن تحليل ديناميكية الأسعار من جهة، ومن جهة

[1] بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص 32.

أخرى التغير في الدخل القومي[1]، إلا النظرية الكينزية تعرضت هي الأخرى لهزات عنيفة، ناجمة عن ظهور مشكلات اقتصادية جديدة لم تكن من قبل، كالتضخم المرافق للركود، حيث صاحب الارتفاع المتزايد في مستويات الأسعار وتزايد معدلات البطالة، والتي شهدها الاقتصاد الأمريكي في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، بينما الفكر الكينزي يقايض بين التضخم والبطالة، بالإضافة إلى عجز سياسات الحد من التضخم وفق النظرية الكينزية.

وفي خضم هذه المشكلات الاقتصادية، ظهرت نظرية "ميلتون فريدمان" "Milton Friedman " متزعم مدرسة شيكاغو، والتي تضمنها في مقاله المشهور (دراسات في النظرية الكمية للنقود) المنشور سنة 1956، حيث حاول استيعاب الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الكمية للنقود من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من التطورات الفكرية التي عرفها الاقتصاد من خلال النظرية الكينزية، وأطلق على نظريته النظرية الكمية الحديثة.

الفرع الأول–فروض النظرية الكمية الحديثة

يعتبر "فريدمان" دراسته عام 1956 كعودة وتخليد جزئي للنظرية الكمية للنقود التي كذبتها صحتها أزمة الثلاثينات من القرن الماضي، لقد طوّر أنصار مدرسة شيكاغو بزعامة "فريدمان" و"مينتس" و"سمنس" و"نايت" خطابا أكثر ذكاء، بحيث أدمجوا النظرية الكمية في النظرية العامة للأسعار، فهي أكثر ملائمة في تحليل وتفسير النشاط الاقتصادي، وبالتالي لوضع مبادئ يمكن تطبيقها في السياسة الاقتصادية، وكل ما عمله "فريدمان" هو جمع مختلف هذه الأفكار ووضعها في نموذج خاص ومتماسك[2]. وانطلاقا من نماذج التوازن الاقتصادي التي قدمها كل من "مارشال" و"فالراس" يعتبر النقديون أن التوازن في الاقتصاد يتحقق تلقائيا من خلال التغيرات في لأسعار النسبية، كما يعتبرون أن الدراسة والتحليل يجب أن ينصب على مختلف مستويات التوازن، بحيث الانتقال من مستوى لآخر حتى الوصول للأسعار[3].

[1] احمد زهير شامية و عبد المعطى ارشيد وفوزي الخطيب، النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص 96.

[2] إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص 295–296.

[3] مروان عطون، مرجع سابق، ص 113–114.

يرى "فريدمان" أن الطلب على النقود مستقر، وعلى خلاف الوضع عند الاقتراب من مصيدة السيولة فإنه يرى أن مرونة النقود بالنسبة لسعر الفائدة ليست بالتأكيد لانهائية، بل في الحقيقة هي مرونة منخفضة، فكمية النقود يستحيل أن تكون غير مهمة، إنما هي العامل المسيطر في التأثير على النشاط الاقتصادي[1].

كما يعتقد "فريدمان" أنه في الاجل القصير فإن أثر النقود يكون على متغيرات حقيقية، فهي القادرة على إحداث تغيير على الوضع الاقتصادي القائم، خاصة على الناتج والتشغيل، أما في الاجل الطويل فيكون أثر النقود على المتغيرات النقدية، ويأتي على رأسها المستوى العام للأسعار.

انطلق "فريدمان" تحليله من مجموعة من الفرضيات الأخرى نوجزها فيما يلي:

- اعترف النقديون بإمكانية التغير في سرعة دوران النقود في الاجل القصير، أي عكس فرض النظرية الكمية النقود، وإن لم يعطوا لهذا الامر أهمية كبيرة.
- الطلب على النقود هي من الصيغة الوحيدة، وهو بذلك ألغى تعدد الصيغ التي تحتويها دالة الطلب لدى "كينز"، معاملات، احتياط ومضاربة.
- لم يتفق النقديون مع الكميون التقليديون في مسألة ثبات حجم الناتج في الاجل القصير، وهنا لم يعارضو الكينزيون، فالاقتصاد ليس في مرحلة التشغيل الكامل.
- استقلالية الطلب النقدي على عرض النقود، حيث تتميز دالة الطلب على النقود بالثبات النسبي، أما العرض النقدي فهو متغير باستمرار، يؤثر على الدخل النقدي، ويضم العرض النقدي النقود الورقية والمساعدة، والودائع الجارية والودائع لأجل، وهو تحت تأثير كل من البنك المركزي، والمصارف التجارية.
- إن التقلبات في العرض النقدي هي السبب الرئيسي في التقلبات الاقتصادية، عكس التغيرات في الطلب على النقود حيث أثرها لا يذكر فيها.
- استخدام سياسة بسيطة مثل تحديد معدل نمو ثابت للعرض النقدي يعادل معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، وهذا ما يقلل من التقلبات الاقتصادية، ويؤدي إلى استقرار أكبر في الأسعار[2].
- التأكيد على أهمية السياسة النقدية وأنها أكثر فعالية أمام السياسة المالية، وذلك وفق نظرتهم إلى آلية انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، فقد انتقد النقديون النظرة الضيقة لنظرية كينز من

[1] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، دار النهضة العربية والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999، ص 798.
[2] بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص47.

حيث التركيز على سعر الفائدة والاستثمار كآلية للانتقال، وهو ما أدى إلى سوء تقدير فعالية السياسة النقدية[1].

الفرع الثاني: محددات الطلب على النقود في النظرية الكمية الحديثة

يحلل "فريدمان" محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية، ترتبط أساسا بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك، التي تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل، وعلاقة ذلك بأشكال الثروة الأخرى، وما تدره من عائد[2]، ويرى "فريدمان" أن الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية دالة في المتغيرات التالية:

أولا-الثروة الكلية:

يعتبر "فريدمان" أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية هي المحدد الأول والرئيسي للطلب على النقود، وتمثل الثروة الكلية قيدا اجماليا على الطلب على النقود، يشبه إلى حد كبير قيد الميزانية في نظرية سلوك المستهلك، وتتكون الثروة الكلية من عناصر أربعة، وهي:

1-الأصول النقدية: تتمثل أساسا في النقود باعتبارها المحدد الأول لهذه الثروة.

2-الأصول المالية: وتتمثل أساسا في السندات والأسهم واللذان يعتبران أصلان من أصول الثروة، فإذا كان السهم يمثل صك ملكية لحامله، فإن السند يمثل دين لحامله اتجاه مصدر هذا السند.

3-الأصول الحقيقية: وتتمثل في رأس المال المادي، مثل العقارات، التجهيزات والمعدات.

4-رأس المال البشري: والمتمثل في التعليم والتدريب التي تؤدي إلى تحسين نوعية ومستوى الإنتاج.

إن هذا التعريف للثروة قد سمح لـ"فريدمان" بأن يقيّم ثروة الوحدات الاقتصادية بمقدار ما تحققه أو تحصل عليه من دخل دائم[3]، ويعتبر "فريدمان" الدخل الدائم تيارا متدفقا عن رصيد يتمثل بالثروة بمختلف أشكالها، ويتحدد الدخل الدائم بعناصر عدة أهمها الثروة، أذواق المستهلكين وأسعار الفائدة، ويختلف الدخل الدائم عن الدخل الجاري، في أن الدخل الدائم يضم التوقعات على الدخل في المستقبل.

ثانيا-تكلفة الفرصة الضائعة:

[1] مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 65.
[2] محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 303-304.
[3] احمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 148.

إن الاحتفاظ بالنقود بشكلها السائل، يعني التخلي عن استخدامها في شراء أصل مالي أو مادي يدر عائدا، هذا ما يسمى بتكلفة الفرصة الضائعة، بمعنى أن حائز النقد يفوّت على نفسه إمكانية الحصول على عائد إذا ما استثمرها في شراء أصل مالي أو مادي بديل، وتتكون تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود من العائد الذي ينجر من الاحتفاظ بمختلف الأصول. إن مردود الأصول يتكون من عنصرين[1]:

1-الدخل الذي يدره الأصل في شكل معدل فائدة (r_e) بالنسبة للسندات، والربح (r_b) بالنسبة للأسهم، أو في شكل خدمات بالنسبة للأصول المادية والنقد نفسه.

2-الربح (أو الخسارة) في رأس المال الذي يترتب عن تغيرات أسعار السوق لهذه الأصول (الأسهم والسندات)، وتغيرات المستوى العام للأسعار.

بالنسبة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الأصول المالية فإنها تعود بالدرجة الأولى إلى تغير سعر الفائدة السوقي، فارتفاع سعر الفائدة في السوق النقدية يؤدي إلى انخفاض أسعار السند أو السهم في السوق المالي، وبالتالي ينخفض مردوده، وبالتالي فتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد تنخفض، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة.

أما بالنسبة لتغيرات المستوى العام للأسعار، فإنها تؤثر على تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود سلبا أو إيجابا، وبالتالي مردودية الأصل المالي، فمثلا لو ارتفع المستوى العام للأسعار، فإن القيمة الحقيقية للنقود تنخفض، ومن جهة أخرى فإن القيمة الإسمية للأصول ترتفع، وبالتالي تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود تزداد، وتزداد معها عوائد الأصول المالية.

نخلص مما سبق أن كل من تغيرات كل من سعر الفائدة السوقي، والمستوى العام للأسعار يؤثران طردا على تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود.

ثالثا-النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية:

لقد تضمن مصطلح الثروة عند النقديين القيمة الحالية والمتوقعة لمداخيل عنصر العمل، أو ما أطلقوا عليه الثروة البشرية، أما الثروة غير البشرية فتضم الأصول المادية والمالية للفرد، وبما أن قيمة الأصول وعائدتها يمكن تقديرها في الوقت الحاضر، فإن الدخول المتوقع الحصول عليها مستقبلا صعبة، بالإضافة إلى أن الثروة البشرية يصعب تغييرها مقارنة بغير البشرية، حيث يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا للتعليم والتدريب

[1] إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 304.

قصد رفع الإنتاجية في العمل، والبديل في هذه الحالة هو تغيير النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية ضمن مكونات محفظة ثروته، ومن هنا يمكن أن يكون هناك معامل بين النوعين من الثروة.

رابعا–متغيرات أخرى

وهي متغيرات تعتمد على الذات البشرية، والتي تدفع الافراد إلى تفضيل هذا الأصل على غيره من الأصول الأخرى، ولذلك اعتبرها "فريدمان" غير ثابتة، وتشمل الاذواق والتفضيلات والتوقعات بالنسبة لدرجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ودرجة التكامل بين المشروعات، ودرجة التحولات الرأسمالية بالنسبة للدخل، فمثلا عند سيادة عدم الاستقرار الاقتصادي أو السياسي، يدفع الافراد إلى التخوف، وينعكس ذلك في احتفاظ الافراد بالنقود أكثر من الأصول الأخرى.

الفرع الثالث: دالة الطلب على النقود عند "فريدمان"

بعد توضيح محددات الطلب على النقود في النظرية الكمية الحديثة، يقدم لنا "فريدمان" النموذج العام للطلب على النقود بالقيمة الاسمية كما يلي[1]:

$$M = d\left(P, r_b - \frac{1}{r_b}\frac{dr_b}{dt}, r_e + \frac{1}{r_b}\frac{dP}{dt} - \frac{1}{r_e}\frac{dr_e}{dt}, \frac{1}{P}\frac{dP}{dt}; w; \frac{\gamma}{r}; u\right)$$

حيث يمثل r المتوسط المرجح لكل من r_e و r_b، وهو ثابت مع مرور الزمن.

و P تمثل المستوى العام للأسعار.

$r_b - \frac{1}{r_b}\frac{dr_b}{dt}$: تمثل العائد الحقيقي من وحدة نقدية في السندات.

$r_e + \frac{1}{r_b}\frac{dP}{dt} - \frac{1}{r_e}\frac{dr_e}{dt}$: تمثل العائد من وحدة نقدية في الأسهم.

$\frac{1}{P}\frac{dP}{dt}$: العائد الحقيقي لكل وحدة نقدية في الأصول الحقيقية.

W : نسبة الثروة البشرية إلى غير البشرية.

$\frac{\gamma}{r}$: تقدير اجمالي الثروة.

[1] Colin Rogers, Money Interest and Capital A Study in The Foundations of Monetary Theory, Cambridge University Press, New York, 1989, p145.

u: ملخص لأثر المتغيرات الأخرى

ونستطيع إعادة كتابة المعادلة السابقة كما يلي[1]:

$$M = f\left(P, r_b, r_e, \frac{1}{P}\frac{dP}{dt}; w; \gamma; u\right)$$

وهي دالة متجانسة من الدرجة الأولى في المتغيرين P و γ ، ونكتب بالقيمة الحقيقية:

$$M/\gamma = f\left(r_b, r_e, \frac{1}{P}\frac{dP}{dt}; w; P/\gamma; u\right)$$

أو:

$$\gamma = V\left(r_b, r_e, \frac{1}{P}\frac{dP}{dt}; w; \gamma/P; u\right)M$$

تمثل المعادلة الأخيرة معادلة الطلب على النقود وفق "فريدمان"، حيث V تمثل سرعة دوران النقود، وعكس صيغة "فيشر" التي ترى أنها ثابتة، فإن محددات سرعة دوران النقود هي ذاتها المتغيرات المفسرة لسلوك دالة الطلب على النقود، وبنفس طريقة حساب دالة الطلب على النقود بالنسبة للأفراد، تحسب دالة الطلب على النقود بالنسبة للمشروعات.

الفرع الرابع–التضخم في النظرية الكمية الحديثة

لقد ختم فريدمان إحدى محاضراته بعنوان (التضخم والتنمية الاقتصادية) بأربع أفكار وهي[2]:

1–أن التضخم هو دوما وفي كل مكان ظاهرة نقدية؛

2– أن التضخم ليس بظاهرة لا يمكن تجاوزها في مرحلة التنمية؛

3– أن التضخم، في الظروف العادية، لا يمكن أن يدعم التنمية، وحتى لو كان الأمر كذلك فإنه لن يكون سوى علاجا مؤقتا؛

4–باعتبار أن التضخم ضريبة على رصيد السيولة، فإنه قد يكون أقل سوءا في بعض الظروف، ولكنه في كل الأحوال تكون له انعكاسات سيئة جدا.

ويرى "فريدمان" أن الدراسات التطبيقية تؤكد أن الثروة الحقيقية وبالتالي الدخل الحقيقي هي المحدد الرئيسي للطلب على النقود في المدة الطويلة، وأنه في ضوء استقرار دالة الطلب على النقود، واستقلالية عرض

[1] Ibid. p146.

[2] حسين رحيم، مرجع سابق، ص 92.

النقود عن الطلب عليها، يخلص "فريدمان" الى أن الذي يحكم التغير في المستوى العام للأسعار في المدى الطول هو التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود[1].

وبنوع من التفصيل فإن "فريدمان" يؤكد أنه في مرحلة ما قبل التشغيل الكامل، فإن زيادة العرض النقدي تؤدي الى توليد دخول إضافية لدى الافراد، ما يؤدي الى زيادة الطلب على النقود، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، ومنه تزيد الاستثمارات والتشغيل، وذلك في الاجل القصير فقط. أي أن أثر زيادة عرض النقود على الاقتصاد في الاجل القصير إيجابي في حالة التشغيل غير الكامل.

أما وفي حالة التشغيل الكامل فإن أي زيادة في العرض النقدي تؤدي الى زيادة مستوى العام للأسعار في الاجل الطويل، ذلك أنه في الاجل القصير فإن الطلب على النقود وعرضه يحفظان على التوازن، فالزيادة في العرض النقدي تؤدي الى زيادة الدخل لدى الافراد والمشروعات، وبالتالي زيادة الطلب على النقود.

ويرى فريدمان أن ضبط معدل التغير في عرض النقد بما يتناسب مع معدل التغير الاتجاهي في الدخل الوطني، مع الأخذ في الاعتبار معدل التغير الاتجاهي في سرعة دوران النقد أو طلب الاحتفاظ به – شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي، ومن ثم الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وهذا يعني عودة إلى الاهتمام بالسياسة النقدية وإعطائها أهمية كبرى في مكافحة التضخم، وهو مكمن أهمية السياسة النقدية في فكر مدرسة شيكاغو[2].

الفرع الخامس–الاختلافات بين النظرية الكينزية والنظرية الكمية الحديثة

أعاد "فريدمان" الاعتبار للنظرية التقليدية من خلال أفكاره في إطار النظرية الكمية الحديث، وخالف بشدة طريقة حل "كينز" لازمة الكساد العظيم، وبالتالي هناك اختلاف بين أفكار النظريتين في كثير من النقاط، نوجزها فيما يلي:

- أدخل "فريدمان" عدة بدائل للنقود، فقسمها الى أصول مالية، مادية وبشرية، وهي محددات الطلب على النقود، أما "كينز" فقد ركز على تحليل دوافع الطلب على النقود، والتي تتمثل في الطلب على النقود لأجل المعاملات، الاحتياط والمضاربة.
- فرّق "فريدمان" في دالته للطلب على النقود بين عدة أنواع من العوائد، مثل عائد السند المتمثل في سعر الفائدة، وعائدة السهم المتمثل في الربح، أما "كينز" فاكتفى بعائد واحد فقط، وهو معدل الفائدة على السند.

[1] صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 248-249.
[2] حسين رحيم، مرجع سابق، ص 93.

- يرى "فريدمان" أن دالة الطلب على النقود مستقرة، حيث أن المتغيرات التي تحكم الطلب على النقود مستقرة، خاصة سعر الفائدة، حيث أنها لا تتغير بعشوائية، ويمكن التنبؤ بها، ما يجعل سرعة دوران النقد مستقرة، أما "كينز" فإنه يرى أن دالة الطلب على النقد غير مستقرة في الاجل القصير، بسبب تغيرات سعر الفائدة التي تؤثر على سرعة دوران النقود، كما لا يمكن التنبؤ بحجم التفضيل النقدي.
- يرى النقديون أن التضخم يحدث نتيجة زيادة عرض النقود عن الطلب عليها، هذا الامر حدث جراء سوء تقدير من قبل السلطات النقدية، وعلى ذلك فإن السياسة النقدية تؤدي دورا بارزا في التحكم في مستويات الأسعار، أما الكينزيون فيفسرون التضخم أنه زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي، خاصة عندما يقترب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل، وعليه فالدولة ومن خلال السياسة المالية تعالج آثار التضخم على الاقتصاد بطريقة أكثر فعالية من السياسة النقدية.
- لم يعطي "كينز" اهتماما للسلع والأصول الحقيقية عند تحليله لمحددات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، بينما نظر "فريدمان" الى النقود والسلع كبدائل، بمعنى أن الافراد يختارون بين حيازة النقود وحيازة السلع الأخرى عندما يقررون كمية الأرصدة النقدية الحقيقية التي يرغبون في حيازتها[1].
- تشكل دالة الطلب على النقود أساس التحليل النقدي والاقتصادي عن النقديين، بينما الكينزيون يرون أن دالة الاستهلاك هي نقطة الارتكاز لبنائهم النظري والتطبيقي.

تعتبر النظرية الكمية الحديثة بالمقارنة مع النظريات التقليدية أكثر عمقا وتحليلا، وأكثر صلاحية في علاج التضخم الذي ظهر في الولايات المتحدة خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي، فأفكارها تعتمد على تحليل المتغيرات الاقتصادية بناء على الاستنتاجات المرتبطة بالإحصاءات والبيانات التحليل الكمي، ف"فريدمان" يعتمد على التحليل الكمي أكثر من التحليل النظري.

بالرغم من نجاحها في استقرار معدلات التضخم عن طريق تبني سياسة نقدية انكماشية، إلا أن الصدمتين النفطيتين خلال السبعينات، زعزعتا الاستقرار النقدي، وأدت الى نمو المستوى العام للأسعار أكثر من معدل نمو العرض النقدي، وفي بداية الثمانينات ظهر خلل في التحليل النقدي من خلال افتراضهم استقرار سعر الفائدة، فلقد أخذت معدلات الفائدة في الارتفاع المهول (وصلت الى حوالي 20%) بالرغم من استقرار نمو العرض النقدي في حدود 5%، هذا الارتفاع أدى الى ارتفاع قيمة الدولار، وبالتالي عدم الاستقرار النقدي[2].

[1] احمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق النقدية، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 293.
[2] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مرجع سابق، ص 755-756.

المطلب الثاني: نظريات التوقعات

تعد التوقعات من أهم المسائل في الاقتصاد الكلي الحديث، كونها أحدثت نقلة هامة في التحليل الاقتصادي، بنقله من النوع الستاتيكي، الى الديناميكي، حيث للتوقعات الأهمية البالغة في النشاط الاقتصادي، فالمستهلكون يتوقعون انخفاض الأسعار في المستقبل، أو زيادة اجورهم، فيزيدون من استهلاكهم، فتزداد حركية الاستثمارات، وينتعش الاقتصاد، والمستثمرون يتوقعون زيادة في طلب الأفراد في المستقبل، فيزيدون من استثماراتهم، فيزداد الطلب على الوظائف، ويزداد الإنتاج الوطني، أيضا قرارات البنوك ترتبط بالتوقعات حول السيولة والمخاطر، ذلك أنها يجب ان تحتفظ بقدر كاف من السيولة لتلبية طلبات العملاء من جهة، ومن جهة أخرى هذه الكمية لا تؤثر على ربحيتها في يتعلق بالقروض التي تقدمها واستثماراتها في الأدوات المالية المختلفة لتحقيق اقصى ربح ممكن.

ظهرت التوقعات لأول مرة كمتغير مؤثر عند الاقتصاديين الكلاسيك ، من خلال كتابات كل من "جون ستيوارت ميل" الذي أشار للتوقعات بشكل الصريح في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي"، أما "كينز" فيعتبر من الأوائل الذين أكدوا على الدور المحوري للتوقعات في تحديد الاستثمار والإنتاج والتشغيل، وقد ربطها بالعوامل النفسية والسلوكية للفرد، كما اعطى للتوقعات دورا مؤثرا في نظريته للطلب على النقود، من خلال أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى توقع الافراد انخفاضا في معدلات الفائدة، وبالتالي ارتفاع أسعار السندات، وهنا يلجؤون إلى شراء السندات قبل ارتفاعها، وبالتالي تحقيق أرباح. وتوجد عدة نظريات للتوقعات، منها الرشيدة والغير رشيدة، يمكن تقسيمها إلى:

الفرع الأول–نظرية التوقعات التكيفية:

تعد نظرية التوقعات التكيفية، أو ما تسمى بالتوقعات المرتبطة بالماضي، من أبسط نظريات التوقع، تعتمد على تحديد المتوقع للمتغير بناء على سلوكه في الماضي، مع افتراض تكرار هذا الأسلوب بأخطائه في المستقبل، بصورة يتم تحديدها وفقا لاعتبارات تتعلق بقوة الظاهرة، ودرجة استمراريتها[1]، وهي بذلك تتصف النظرية بالآتي[2]:

- نظرتها إلى الخلف: العاملين بمنطق التوقعات التكيفية يعتقدون إن ما حدث في الماضي لا يكون مستقل عن الحاضر، إضافة إلى أن نواتج اليوم يمكن أن تكون متشابهة بشكل تام مع نواتج الأمس.

[1] محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص259.
[2] نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص35.

- العمل بنظام الأخطاء: في هذا النظام التوقع لا يكون تام.
- القيمة المستقبلية تحسب على أساس القيمة السابقة وهامش خطأها.

ويعتبر "فيشر" أول من استخدم هذا المبدأ من خلال دراسته للعلاقة بين معدل الفائدة الاسمي والحقيقي من جهة، ومن جهة أخرى معدل التضخم المتوقع، ثم جاء "كاجان" "Cagan" سنة 1956 لإعطاء تعريف لذا النوع من التوقعات، وبيّن أن التوقعات المستقبلية تعدل نسبيا مع الأخطاء الأخيرة المسجلة، والى الدرجة التي تكون فيها التوقعات الحالية القائمة تختلف عن تختلف عن التوقعات في الفترة السابقة، وذلك بالاعتماد على حد الخطأ ما بين المعدل المتوقع والمعدل الفعلي له خلال الفترة السابقة[1]، ولكي نفهم فرضية التوقعات المكيفة نعطي العلاقة الرياضية التالية:

$$P_t^e = \delta P_t + (1-\delta)P_{t-1}^e$$

حيث أن: $0 \leq \delta \leq 1$

حيث تمثل ρ_t^e القيمة المتوقعة للتضخم في الفترة t من طرف الأشخاص الذين شكلوا توقعاتهم عند الفترة (t-1)، أما ρ_{t-1}^e فتمثل القيمة المتوقعة للتضخم في الفترة (t-1)، و δ تمثل معامل التوقعات.

عندما تكون قيمة $\delta = 1$ فإن معنى ذلك أن الأسعار المتوقعة تساوي الأسعار الحقيقية، ويسمى المعامل التوقعات δ بمعامل التوقع المكيف، أما في الحالة المتطرفة الأخرى، أي $\delta = 0$ فإنه لا يحدث أي تعديل على الاطلاق، وأن معدل التضخم المتوقع يبقى دون تغيير، ويكون غير متأثر بمعدل التضخم الحقيقي مهما كان حجمه، والأغلب أن معامل التوقعات يقع بين القيمتين 0 و1.

وبالنتيجة ارتفاع التضخم في الماضي يؤدي إلى ارتفاع التضخم في المستقبل، والتوقعات الحالية للتضخم تعكس التوقعات الماضية بالإضافة إلى معامل التوقعات، إذن التضخم المتوقع يعكس متوسط الاوزان السابقة، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$\rho_t^e = \delta \sum_{i=0}^{\infty} (1-\delta) p_{t-1}$$

لذلك التضخم المتوقع الحالي يعكس متوسط الاوزان السابقة للتضخم، وتعني $(\delta - 1)$ إن δ بين 1 و0، أي أنها تصغر أكثر فأكثر كلما نتحرك أكثر في الماضي.

[1] المرجع السابق، ص36.

وتسمح نظرية التوقعات المكيفة بنمذجة التوقعات غير الملاحظة تماما، بناء على الملاحظات الماضية لمعدل التضخم، دون الحاجة إلى تمييز السيرورة التي من خلالها يتم تحديد المستوى الأولي للتوقعات، لذلك تمكن الافراد من توقع القيمة الحقيقية لمعدل التضخم إذا كان الاقتصاد في حالة التوازن الساكن، كما تمكنهم من التعلم من أخطائهم السابقة في التنبؤ إذا كان الاقتصاد في حالة توازن ديناميكي[1].

وبالإضافة إلى النموذج الذي قدمه "كاجان"، قدمت نماذج بديلة، كنموذج التخلف الزمني الموزع هندسيا لـ"كويك"، ونموذج التعديل الجزئي لـ"نيرلوف"، ونموذج التخلف الزمني متعدد الحدود لـ"المون".

اكتسبت نظرية التوقعات التكيفية بعض الشعبية في عدد من البلدان المتقدمة في الثمانينات، نظرا لنجاحها في تفسير بعض الازمات الاقتصادية التي مر بها الغرب بعد الازمة الاقتصادية، خاصة في بريطانيا، الحقيقة أن معدلات التضخم بدأت في التراجع والاستقرار في التسعينات[2]، إلا أن النظرية تعاني من بعض الجوانب السلبية:

- تعاني من مشكلة التشخيص، والتي قادت بدورها إلى اثارة الشكوك بعد تطور أساليب القياس الاقتصادي وخاصة في نماذج توقعات الأسعار المستقبلية ونماذج الاستثمار، حيث يكون الطلب الاستثماري متفاعلا مع توقعات رجال الاعمال من الإعفاءات الضريبية ومعدلات الضرائب وتكاليف عوامل الإنتاج، فهي تفترض أن التوقعات تمثل دالة لبعض القيم المتباطئة للمتغير نفسه[3].
- تهمل النظرية المعلومات الجديدة المتوفرة اثناء القيام بعملية التوقعات.
- أهملت النظرية أيضا الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها الحكومة للتأثير على الأسعار، وبالتالي التأثير على القيم المتوقعة للأفراد.
- تفترض النظرية عقلانية وواقعية عالية لدى الافراد، وهو ما يناقض الواقع.
- تفترض النظرية أن الافراد يعتمدون فقط على الأسعار للسنوات السابقة لتوقع مستويات الأسعار في السنة الحالية، دون اللجوء إلى مصادر أخرى للمعرفة من غير الأسعار، كتطور معدل الفائدة، واتجاهات السياسات الحكومية.

دفعت مشاكل نظرية التوقعات التكيفية إلى البحث عن نظريات بديلة، فكانت نظرية التوقعات الرشيدة التي قدمها "جون مات" "John Muth" سنة 1961.

[1] بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص 57.
[2] نبيل مهدي الجنابي، مرجع سابق، ص 139.
[3] المرجع السابق، ص 66.

الفرع الثاني: نظرية التوقعات الرشيدة

يدّعي بعض الاقتصاديين والاحصائيين وعلى رأسهم أن العمل بنظرية التوقعات الرشيدة قد بدأت على يد "جون تينبارجن"، إلا انه في الواقع يعتبر "جون مات" "John Muth" هو أول صاغ الفرضية بشكلها المعروف وهو الذي أعطاها التسمية الحالية من خلال بحث (التوقعات الرشيدة ونظرية تحركات الأسعار) الذي نشره سنة 1961، وقام "لوكاس" "Lukas" بتطويرها سنة 1972.

أما العوامل التي ساعدت نظرية التوقعات الرشيدة على الانتشار آنذاك فهو تركيز النظرية على العيوب التي ظهرت في عملية صياغة التوقعات في النماذج الاقتصادية وقتها، بالإضافة الى تعثر منحنى فليبس في صورته التقليدية في السبعينات، حيث ترافق ظهور ظاهرتي التضخم والبطالة على عكس ما يدعيه "فليبس"، وتقوم نظرية التوقعات الرشيدة على الفرضيات التالية[1]:

- فرضية مرونة الأسعار والأجور تحقق التصحيح الذاتي للاقتصاد مما يجعله أكثر استقرارا، وان فترات الانكماش كنتيجة لذلك قصيرة الاجل، فالأسعار مرنة لأعلى وأسفل.
- أن تغيرات عرض النقود تؤثر فقط على حركة الأسعار وليس على الاقتصاد الحقيقي للاقتصاد، هذا فيما يخص أثر التوقعات المتوقعة، والتي يميزونها عن التوقعات غير المتوقعة، والتي يمكن أن يكون أثرها قصير الاجل، وهذا يعني أن النقود حيادية.
- السياسة النقدية والمالية لا يمكن أن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فوفقا للنظرية فإن الافراد والمنشآت يدركون أثر تغيرات السياسات الكلية على الأسعار والتوظيف في المدى الطويل، بناء على النظرية القائلة بسلوك الفرد الرشيد التي تأخذ بها نظرية التوقعات الرشيدة، فيمكن للأفراد توقع أثر التغيرات للسياسة الكلية وتكييف قراراتهم بشكل يلغي أو يشل أية سياسة، وخاصة السياسات التي يكون تنبؤها بالمستقبل ضعيف.
- لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة، فلقد كان سائدا أن المعدلات الأدنى للبطالة يمكن الوصول اليها عن طريق المعدلات الأعلى للتضخم، من خلال الزيادة السريعة في الطلب الكلي، وحجة التوقعات الرشيدة في ذلك أنه لو طبقت سياسة نقدية توسعية، بالتوقع الرشيد فإن العمال والمنشآت تتوقع ارتفاع

[1] أحمد الصغير قراوي، الاقتصاد الكلي بعد كينز دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد العام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 1999، ص 146.

التضخم، فإن الأجور والاسعار تتعدل في الحال.، وبافتراض العمالة الكاملة. ترتفع الأجور النقدية والاسعار نسبيا، ويبقى معدل البطالة على حاله.

اعتمدت نظرية التوقعات الرشيدة في تحليلها على أربع معادلات تعريفية[1]:

1-معادلة الطلب الكلي:

تكتب معادلة الطلب الكلي كما يلي: $AD = (C + I + G + N_X) = P_t Y_t^R$..... (1)

أو نكتب: $M_t V = P_t Y_t^R$ .....(2)

إذ أن $M_t V$: الانفاق الكلي معرف من خلال ناتج العرض النقدي M_t وسرعة تداول النقود V، $P_t Y_t^R$: العرض الكلي، وبترتيب المعادلة (2) نحصل على:

$$P_t = (V/Y_t^R) M_t$$

2-معادلة قاعدة العرض النقدي:

تقترح النظرية بأن العرض النقدي منسوبا إلى مستوى النشاط الاقتصادي Y^R ، وبإضافة خطأ الحد العشوائي للسماح للنظام بتقبل الصدمات النقدية غير المتوقعة، أي:

$$M_t = \theta Y_{t-1}^R + \varepsilon_t \text{.....(4)}$$

وبمرور الوقت تتجه هذه الصدمات نحو الإلغاء، أي: $E(\varepsilon_t) = 0$.....(5)

3-معادلة العرض الكلي لـ"لوكاس":

هذه المعادلة مشتقة من معادلات العرض الفردي للوحدات الاقتصادية (الافراد والمنشآت)، ومستندة إلى أسعار فعلية وأسعار متوقعة.

$$Y_t^i = Y_t^* + \beta (P_t^i - E(P_t^i)) \text{.....(6)}$$

[1] نبيل مهدي الجنابي، مرجع سابق، ص 98-99.

حيث أن المستوى العام للأسعار $E(P_t^i) = f(P_t)$ دالة في الأسعار النسبية، والمعادلة (6) تقترح بأن الناتج الفعلي سيتجاوز المستوى الطبيعي للناتج، عندما يتجاوز المستوى الفعلي، مستوى السعر المتوقع، بسبب بعض الصدمات غير المتوقعة على الاقتصاد أو النظام النقدي.

4-معادلة التوقعات العقلانية للسعر:

إن التوقعات حول المستوى العام للأسعار مستندة على كل المعلومات المتاحة في الفترة I_{t-1} ، أي:

$$E(P_t^i) = E(\frac{P_t}{I_{t-1}}) \text{ .....(7)}$$

أحيانا هذه المعلومات المتاحة قد تتضمن المعلومات حول نمو العرض النقدي، تغيرات السياسة المالية، صدمات سعر العامل، والشكل رقم (02-06) يعكس أفكار نظرية التوقعات الرشيدة.

الشكل رقم (02-06): نظرية التوقعات الرشيدة: العرض والطلب

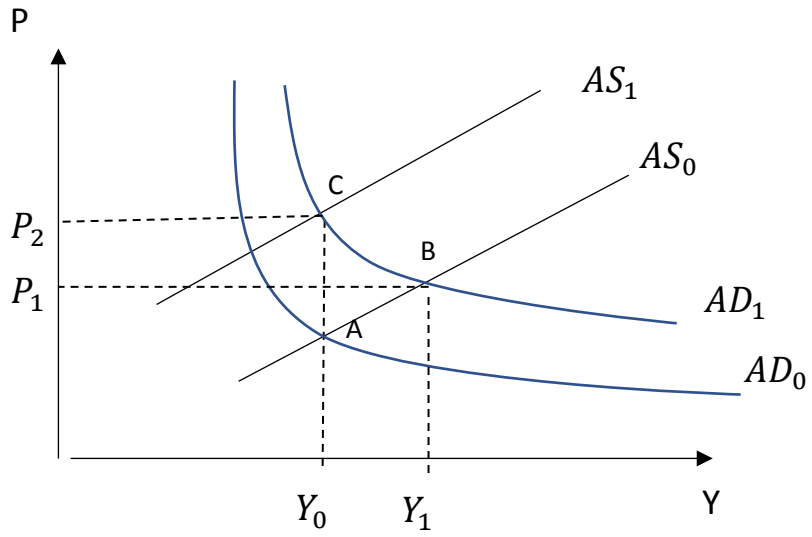

المصدر: أحمد الصغير قراوي، الاقتصاد الكلي بعد كينز دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 152.

بافتراض زيادة غير متوقعة في العرض النقدي (صدمة إيجابية)، فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل إلى الأعلى، أي من AD_0 إلى AD_1، هذا الارتفاع في الطلب الكلي تؤدي إلى ضغوط على المستوى العام للأسعار، فترتفع على طول خط العرض الكلي AS_0 إلى P_1، بانتقال نقطة التوازن من A إلى B، وكذلك يرتفع الناتج الكلي إلى Y_1، هذا الارتفاع في الأسعار يؤدي بالوحدات الاقتصادية (أفراد ومنشآت) إلى تعديل

توقعات أسعارها وفقا لما هو معروض من قبل، فينتقل منحنى العرض الكلي إلى أعلى، أي من AS_0 إلى AS_1، فترتفع الأسعار، وينخفض الناتج من Y_1 إلى ما كان عليه سابقا عند Y_0.

على الرغم من على الاهتمام الذي حظيت به نظرية التوقعات الرشيدة في التحليل الاقتصادي، حيث أجبرت الاقتصاديين على إدراك الأهمية الكبيرة للتوقعات، إلا أنّ النظرية لا تخلوا من الانتقادات، إذ يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تفترض النظرية أن الافراد يملكون من الوعي ما يمكنه من استخدام كافة المعلومات المتاحة عن المتغير المراد توقعه، إلا أن هذا ليس بالمعقول والمتوفر دائما، فليس كل الافراد محيطين بالأمور الاقتصادية، فمثلا ما هي نسبة الافراد الذين يملكون معلومات وافية ودقيقة حول مفهوم التضخم، والنمو الاقتصادي، والسياسات المالية والنقدية للدولة.
- أنها تهمل القصور الذاتي للأجور والاسعار، كنتيجة لعوامل مختلفة تجعلهما في حالة جمود، كالعقود الطويلة الاجل التي لا تجعل الأسعار والأجور تتكيف مع السرعة التي يفترضها أصحاب نظرية التوقعات الرشيدة، فالأسعار والأجور قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج والعمالة[1].
- إن المعلومات اللازمة للأفراد والمنشآت حتى يتسنى لهم تكوين التوقعات تتطلب ليست متاحة بشكل دائم، فالمعلومة ليست مجانية دائما، وأحيانا فإنها تتطلب أموالا للحصول عليها.
- تصلح نظرية التوقعات الرشيدة للتطبيق في وضعيات المخاطرة، لكنها ليست صالحة في حالات عدم التأكد، حيث أن العالم الاقتصادي يحتوي على وضعيات المخاطرة الاقتصادية، لكنه في نفس الوقت هناك العديد من الوضعيات تكون متأكدة، في هذا الإطار تكون التجربة السابقة للأفراد والمنشآت مفيدة لاتخاذ قرارات تتماشى والاعتبارات الاقتصادية، في الحقيقة تكون توقعات الافراد متكيفة أكثر منها رشيدة[2].
- تقوم النظرية على أساس أن الوحدات الاقتصادية لها القدرة على صياغة التوقعات التي تمكنها من بناء النموذج القياسي الصحيح للاقتصاد، في حين يرى كل من "فيشر" و"بارو" أن ذلك يعني تجاهل عدم التأكد لدى الوحدات الاقتصادية في بنائها لنموذجها القياسي الصحيح.

تكون نظرية التوقعات الرشيدة ذات فائدة عظيمة في حال تطبيقها في الأسواق المالية، الا أنها تفقد أهميتها عند تطبيقها في التحليلات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم والناتج، كما رأينا سابقا، ومهما يكن من أمر،

[1] المرجع السابق، ص 156.
[2] تومي صالح، مرجع سابق، ص 423.

فإن أنصار النظرية متفقون مع أنصار مدرسة شيكاغو ليس فقط في عدائهم لأفكار الكينزية، وإنما أيضا في رؤيتهم لمحاربة التضخم عن طريق التزام صانعي السياسة النقدية بأن يتزايد معدل نمو العرض النقدي بنسبة ثابتة سنويا[1].

المطلب الثالث–اقتصاديات جانب العرض

انصب اهتمام الكلاسيك على إدارة جانب العرض، بينما اهتم الكينزيون بإدارة جانب الطلب من خلال نظرية الطلب الكلي الفعال، هذا لعقود من الزمن، إلا أن المشاكل التي عرفها الاقتصاد عجلت بظهور نظريات اقتصادية أخرى أكثر أهمية وفعالية في علاج المشاكل الاقتصادية الجديدة.

وقد تصدت مدرسة اقتصاديات جانب العرض كوليد هجين، من الرؤى النقدوية وأخرى من التوقعات العقلانية، في مسعى منها لإعادة الانتباه مرة أخرى إلى جانب العرض، منطلقة من أن جانب الناتج لا يعتمد فقط على الطلب الكلي، بل يعتمد كذلك على قابلية الاقتصاد في عرض السلع والخدمات، وهو ما وسم التيار باقتصاديات جانب العرض[2]، ويعد كل من "آرثر لافر" و"بول كريج" و"نورمان" من رواد هذه المدرسة.

يرى "ساموبلسون" وهو أحد رواد مدرسة اقتصاديات جانب العرض أن السياسة الاقتصادية وجهت نحو إدارة الطلب الكلي اكثر مما ينبغي، وأن هذا لا يهدد سلامة النمو الاقتصادي في الاجل الطويل فحسب، وإنما أيضا يجعل المشاكل الاقتصادية اكثر تعقيدا، لذلك وجب التوجه نحو الجانب الآخر من عوامل النمو والاستقرار (جانب العرض)[3]، تبنت الإدارة الامريكية بزعامة "ريجان" سنة 1980، بالإضافة إلى رئيسة وزراء بريطانيا "مارغريت تاتشر" سنة 1979 أفكار اقتصاديات جانب العرض، وذلك بدلا من الميكانيكية الكينزية التي تعتمد على إدارة الطلب الكلي، فصمم المستشارون الاقتصاديون للرئيس "ريجان" سياسات اقتصادية تعتمد على إدارة جانب العرض، ومن أهم أفكارها:

أولا–السياسة الضريبية: من خلال تخفيض معدلات الضرائب وتأجيل إهتلاك الأصول الرأسمالية، وتوفير الحافز المناسب للادخار، وربط الشرائح الخاضعة للضريبة والاعفاءات الشخصية بالرقم القياسي للأسعار. حيث اعتقدوا أن تخفيض الضرائب تقدم حافز للتشغيل والادخار والاستثمار، ولم يعبئوا بالانتقادات أن تخفيض الضرائب تؤدي إلى تخفيض إيرادات الدولة، وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامة، بل يفترضون

[1] المرجع السابق، ص 428.
[2] عبد علي كاظم معموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012. ص461.
[3] رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص 53.

أن زيادة التشغيل والإنتاج تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة عدد دافعي الضرائب، وزيادة الحصيلة الضريبية، ومنه إعادة التوازن إلى ميزانية الدولة.

إن تخفيض الضرائب من شأنه زيادة العرض، فيتحرك منحنى العرض الكلي (AS) إلى اليمين، كذلك من المحتمل أن تؤدي هذه التخفيضات إلى الاقلال من الوقت والموارد المبذولين في إيجاد منافذ للتهرب من الضرائب، والذين سوف يستثمرون في الأنشطة الإنتاجية، والجدير بالملاحظة أن الكينزيون يرون بشكل مختلف عن مدرسة اقتصاديات جانب العرض في تأثير تخفيض الضرائب على الاقتصاد كما يبينه الشكل رقم (02-07).

الشكل رقم (02-07): أثر تخفيض الضرائب في نموذج الكينزيين ونموذج اقتصاديات جانب العرض

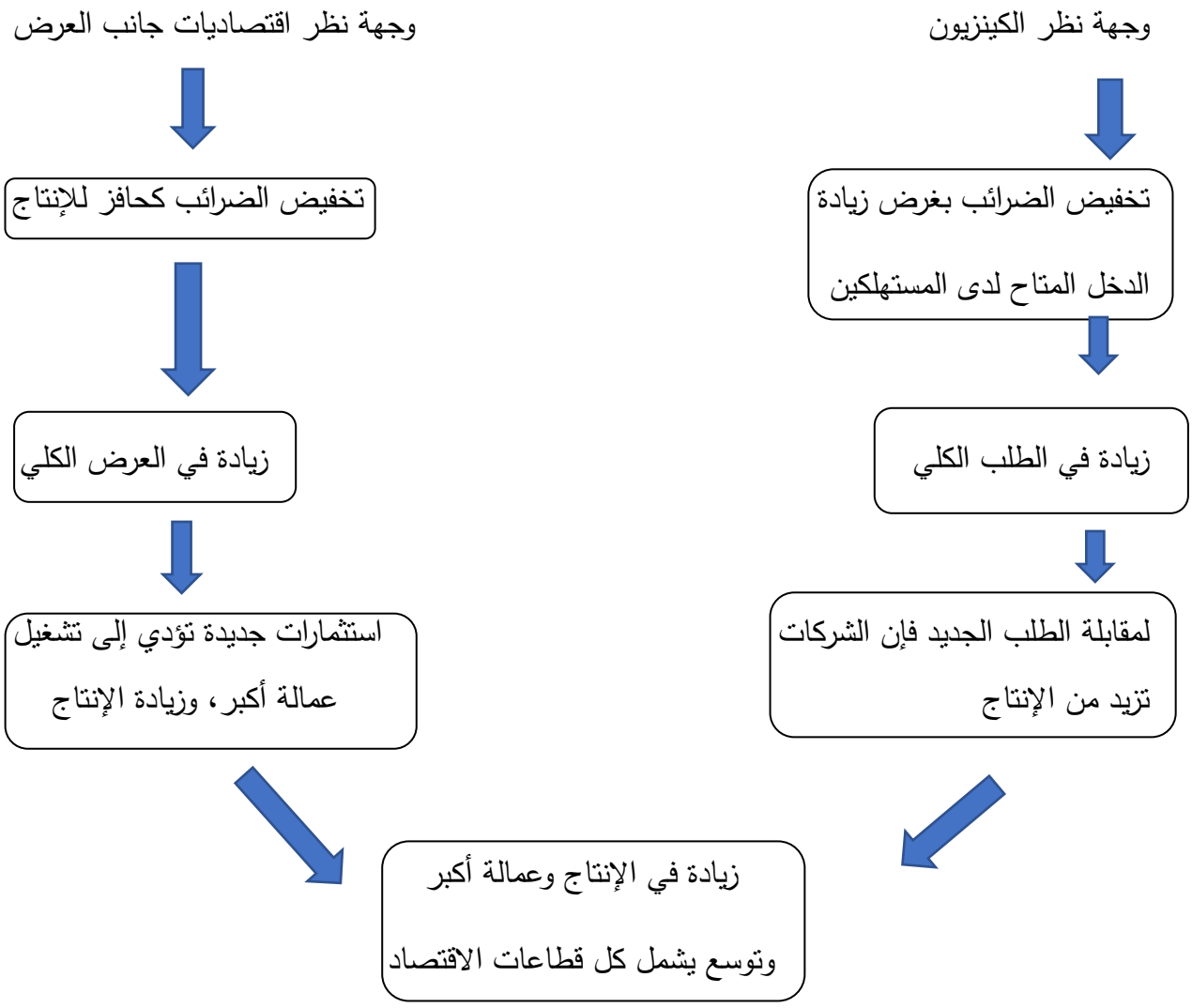

المصدر: أحمد الصغير قراوي، مرجع سابق، ص 160.

ثانيا-تخفيض تدخل الدولة إلى اقصى حجم ممكن: دعت اقتصاديات جانب العرض إلى تخفيض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى اقصى مدى، وبالتالي تخفيض نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن النفقات العامة تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، فمثلا إعانات الدولة للعاطلين عن العمل لتشجيعهم على إيجاد عمل أدت إلى سلوكات غير إنتاجية، كما تمثل تحويلا للموارد من النشاطات المنتجة (القطاع الخاص) إلى النشاطات المنتجة (القطاع الحكومي).

ثالثا-عرض الموارد المالية (الادخار) يمثل العامل الرئيسي للنمو: يعتبر راس المال المادي عاملا رئيسيا للنمو الاقتصادي، إذ يعتبر اقتصاديو جانب العرض أن الادخار هو أساس الازدهار للنشاط الاقتصادي، بحكم أنه يوفر الدافع لتطوير الاستثمارات في التكنولوجيات الحديثة، وعليه يجب إصلاح الأنظمة الضريبية بما يساهم في تعزيزها للتوجه نحو الادخار[1].

رابعا-الرقابة على الأجور والأسعار: السياسات السابقة لا تؤكد بأن المنتجين سوف يزيدون من الإنتاج استجابة للزيادة في الطلب الكلي، حيث يمكن أن يرفعوا الأسعار بدلا من زيادة الإنتاج، أو أن يزداد الإنتاج بمعدل أقل من زيادة الأسعار، وفي مثل هذه الحالات يمكن القول أن عامل الربح هو الذي يدفع الأسعار نحو الارتفاع، وقدرة المنتج على رفع الأسعار تعتمد على امتلاكه القوة في السوق، وهي القدرة على تغيير أسعار السوق دون الحاجة إلى تخفيض وحدة المبيعات، وإذا قرر المنتج رفع الأسعار نحو الأعلى فإن الفجوة التضخمية تزداد، وكذلك البطالة، بالإضافة إلى ذلك فإن الأسعار قد تزداد نتيجة زيادة التكاليف، ومنها تكاليف العمل وارتفاع الأجور الذي يزيد عن الإنتاجية وهو سبب التضخم، ومن هذا المنطلق ينادي اقتصاديو جانب العرض إلى إحداث رقابة على الأسعار والأجور[2].

خامسا-منحنى لافر: يعتبر الحد من الضرائب الجانب الرئيسي في موضوع التحفيزات الذي يرتكز عليه اقتصاديو جانب العرض، خصوصا الجانب الحديث منهم الذي ظهر بداية الثمانينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة، حيث يعتبر أن ارتفاع معدلات الضرائب وخصوصا معدل الضريبة الحدي يحد من الحافز اتجاه الادخار والاستثمار في النشاط الاقتصادي، ومن ثم التراجع في معدلات النمو الاقتصادي[3].

---

[1] بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة الجزائر 2001-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص 137.

[2] أحمد الصغير قراوي، مرجع سابق، ص 162.

[3] بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة الجزائر 2001-2014، مرجع سابق، ص 141.

إن منحنى "لافر" الذي يوضح العلاقة بين معدلات الضريبة من جهة، ومن جهة أخرى الإيرادات الضريبية هي أن التغير في المعدلات الضريبية له أثرين[1]:

1-التأثير المحاسبي: يشير إلى أنه في حال انخفاض معدل الضريبة فإن المداخيل الضريبية عن كل دولار عن القاعدة الضريبية ستنخفض بمقدار الانخفاض في معدل الضريبة، والعكس في حال ارتفاع معدل الضريبة حيث سترتفع الإيرادات الضريبية عن كل دولار محصل من القاعدة الضريبية بمقدار الارتفاع في معدل الضريبة.

2-التأثير الاقتصادي: يشير إلى التأثير الإيجابي الذي يسببه انخفاض معدل الضريبة على العمل والاستثمار والإنتاج، حيث أن انخفاض معدل الضريبة يوفر الحافز على المزيد من العمل والاستثمار مما ينعكس إيجابا على تطور حجم الناتج والعمالة في النشاط الاقتصادي، في حين أن ارتفاع معدل الضريبة يبرز بمثابة تغريم لجهود العمل والاستثمار مما يحد من تلك الأنشطة في الحياة الاقتصادية.

الشكل رقم (08-02): منحنى "لافر"

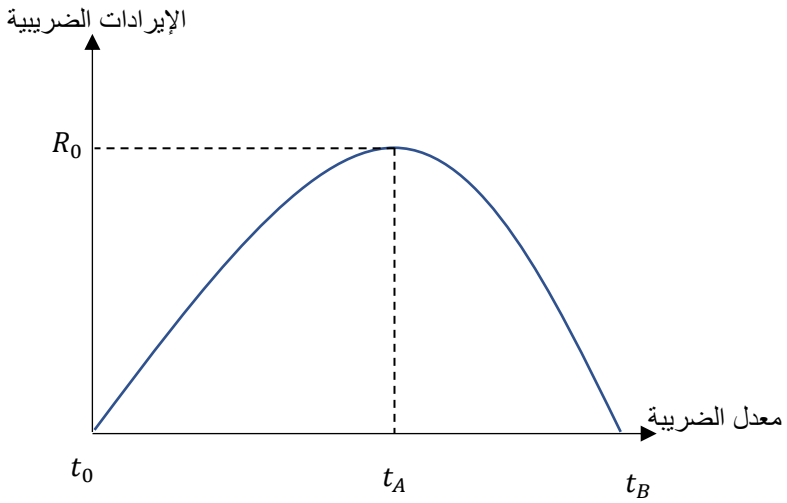

Source: Victor a canto & others, Foundations of Supply Side Economics Theory and Evidence, Academic Press, New York, 1983, p9.

يمكن تقسيم المنحنى إلى مرحليتين، المرحلة الأولى (t_0, t_A) حيث العلاقة طردية بين معدل الضريبة والإيرادات الضريبية، إلى أن نصل إلى المعدل الأمثل للضغط الضريبي t_A والحصيلة الضريبية

[1] المرجع السابق، ص 141-142.

العظمىR_0، ثم نصل إلى المرحلة الثانية (t_A, t_B) حيث تنخفض الايرادات الضريبية مع زيادة المعدلات الضريبية، إلى أن تصل الحصيلة إلى الصفر مع وصول معدل الضريبة إلى t_B.

بعد التطبيق الفعلي لأفكار اقتصاديو جانب العرض من قبل إدارة "ريجان" و"تاتشر" إلا أن الامور شارت مختلفة بعض الشيء، فبدلا من النمو السريع المتوقع، حدث انكماش شديد، وبدلا من عودة التوازن إلى الميزانية العامة، فإنها حققت عجزا، كما لاقت انتقادات لاذعة من جانب الكينزيون الجدد نذكرها في النقاط التالية[1]:

- يرى المنتقدون أنه حتى ولو حدث انخفاض كبير نسبيا في الضرائب فإن الزيادات في التشغيل والاستثمار والادخار ستكون متواضعة في الأجل القصير
- حتى في حالة حدوث زيادة في العرض الكلي فإن الطلب الكلي سيتزايد بمعدل أسرع، ما يتسبب في ارتفاع معدلات التضخم وليس خفضها.
- في حال استخدام سياسة نقدية تقييدية لخفض معدل الزيادة في الطلب الكلي فإن أسعار الفائدة المرتفعة تعمل على خفض الاستثمار، أي أن الزيادة آثار الزيادة في الطلب الكلي يمكن معادلتها بآثار انخفاض الانفاق الحكومي والمعدل المنخفض للزيادة في العرض النقدي، وإذا كانت التخفيضات في الانفاق الحكومي في المتناول فإنه لأسباب سياسية قد لا ينخفض الانفاق الحكومي، ومن ثم لا نعول كثيرا على وضع سياسة نقدية انكماشية للاحتفاظ بالطلب الكلي تحت السيطرة.

يرجع أنصار مدرسة اقتصادات جانب العرض ذلك أن أفكار المدرسة لم تطبق كاملة، إلا أن ما يحسب للنظرية أنها اعادت الاهتمام لجانب العرض الكلي من التوازن الاقتصادي بعد أن اهتمّ الاقتصاديون خاصة أنصار "كينز" لعقود بالجانب الآخر، ألا وهو الطلب الكلي.

المطلب الرابع: التضخم والكينزيون الجدد

ضمت المدرسة الكينزية الجديدة عدد بارزا من الاقتصاديين العالميين، أمثال "جيمس توبن" و"فرانكو مديلياني"، وهي مدرسة أصغر المدارس، وفي طور التكوين، وفي الحقيقة فإن معظم أفكار المدرسة الكينزية الجديدة عبارة عن ردود أفعال حول أفكار الاقتصاد التقليدي، أكثر منها نموذج اقتصادي متكامل، كما يعتبر رواد هذه المدرسة أقل تطرفا وأكثر اعتدالا مقارنة بباقي الكينزيين.

[1] رجاء ربيعي، مرجع سابق، ص 53-54.

إن الفرق الرئيسي بين الكينزيون الجدد والكلاسيك الجدد هو اعتبار الكينزيون الجدد أن الاسعر والأجور جامدة، وأنها تتحرك بمرونة نحو الأعلى، لكنها لا تتحرك نحو الأسفل، إذن تعتبر الأسعار هشة، بحث أنه عند انخفاض الطلب الكلي فإن مستويات الأسعار لن تتراجع إلى مستواها الأصلي، مسببة انخفاضا في التوظيف والإنتاج معا.

لقد قدم الكينزيون الجدد العديد من المبررات الواقعية في سوق العمل لعدم مرونة الأسعار والأجور نحو الأسفل، فعقود العمل التي توقع عادة بين صاحب العمل والعامل طويلة الأمد عادة، وتحمل زيادات في الأجور الاسمية خلال مدة العقد، ما يجعل تخفيضها خيارا غير مطروح في العقد، وعند حدوث انخفاضات في الطلب الكلي، يلجأ أصحاب العمل إلى تسريح العمال، لا تخفيض الأجور. بالإضافة إلى ذلك فإن أصحاب المؤسسات يطبقون التسعيرات الإدارية، أي يضيفون نسبة معينة إلى تكلفة الإنتاج لتحصل على السعر، وبالتالي فإن الكينزيون الجدد ينظرون إلى الارتفاع في الأجور المتسبب الرئيسي لارتفاع تكلفة الإنتاج على أنه سبب في التضخم، ويمكن إعطاء المعادلة التالية تبعا لذلك:

$$P_t = (1+m)\frac{W_t n_t}{y_t}$$

حيث تمثل w_t: الأجر النقدي خلال الفترة t.

و n_t: عدد العمال خلال الفترة t.

و y_t: الإنتاج خلال الفترة t.

كذلك فإن معظم الأسواق في العالم يسيطر عليه احتكار القلة، وبالتالي فإنه عندما يواجهون أصحاب المؤسسات في هذه الحالة انخفاض في الطلب الكلي فإنهم سيلجؤون إلى تخفيض الإنتاج والتشغيل بدلا من تخفيض الأسعار.

بالإضافة إلى ما سبق يقدم رواد المدرسة الكينزية الجديدة أفكار أخرى[1]:

- **القوى الذاتية المصححة لا وجود لها:** فالكينزيون الجدد يعتقدون أن اليد الخفية مجرد وهم، وليس هناك اتجاه للاقتصاد أن يصحح نفسه بنفسه.

[1] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مرجع سابق، ص 768-769.

- **عدم التأكد يسود معظم الأنشطة الاقتصادية:** المستقبل لا يمكن معرفته، ومعظم القرارات يتم اتخاذها بواسطة الخبرة والبداهة، وهذا ينفي أن الاقتصاد القومي يتجه نحو التوازن، أو اتجاه المعدل الطبيعي في المدى الطويل.
- **النقود سلبية ولكنها في غاية الأهمية:** إن عرض النقود داخلي، وله فقط تأثير غير مباشر على الاقتصاد، وعلى أية حال فإن النقود تستخدم كحامي من عدم التأكد، وكوصلة بين الحاضر والمستقبل، وتوافر الائتمان والتغير في التفضيل النقدي يلعبان دورا هاما في الاقتصاد القومي. والشكل التالي يلخص وجهة نظر الكينزيين الجدد حول أثر السياسة النقدية الانكماشية الهادفة إلى تخفيض التضخم.

الشكل رقم (09-02): أثر السياسة النقدية الانكماشية الهادفة إلى تخفيض التضخم.

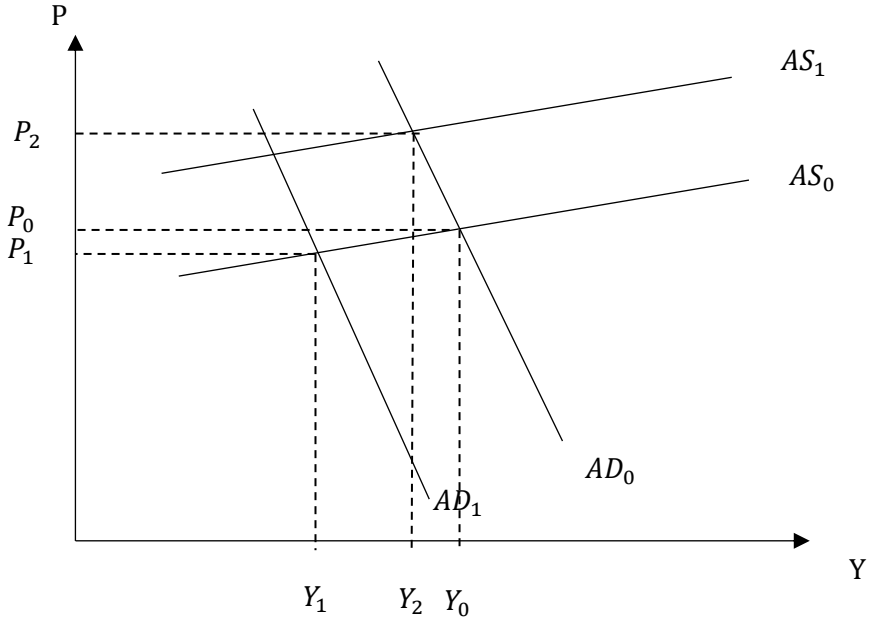

Source : Albert Dagher, Analyse Macroéconomique Les modèles de base, Dar al-Manhal, Beyrouth, 2008, p240.

يوضح الشكل رقم (02-09) أنه بافتراض انخفاض العرض النقدي، وأن السعر بداية يبقى ثابت، فإن M / P تنخفض، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة، ما يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي، فينسحب منحنى الطلب الكلي إلى اليسار، من AD_0 إلى AD_1، إلا أن التأثير على الأسعار سيكون قليلا، لأن الأسعار تتحدد بالتكاليف وليس بعرض النقود، كما أن الانخفاض في الطلب الكلي يؤدي إلى التراجع في الإنتاج بمعدلات كبيرة. فالسياسة النقدية الانكماشية لن يكون لها تأثير على التكاليف في الاجل القصير، فلو أن الركود والانكماش قد طالت، فإن طلب النقود والانكماش لن ينخفضا، لأن ذلك يتطلب سنوات وتكلفة مجتمعية كبيرة، والحل الذي يقدمه الكينزيون الجدد للتضخم هو اتباع سياسة دخلية.

ولنفترض أن العمال رفع أجورهم النقدية حفاظا على قدرتهم الشرائية من التدهور مستقبلا، فتدخل نقاباتهم في مفاوضات مع أصحاب المؤسسات، وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى الأعلى، أي من AS_0 إلى AS_1، إن زيادة الأجور الاسمية للعمال بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنتاجية تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من P_0 إلى P_2، مقابل انخفاض طفيف في الإنتاج، أي أن ارتفاع الأجور له أثر ضعيف على التوظيف والإنتاج، وأثر أقوى على الأسعار.

المطلب الخامس: التضخم والهيكليين

في منتصف القرن العشرين ظهرت مدرسة الهيكليين، تنسب إلى رواد من أمريكا اللاتينية، من أمثال "Sunkel" و"Noyola"، فأوضحت المدرسة أن التضخم ظاهرة عينية هيكلية، وليس نقدية صرفة كما يعتقده النقديين، وذلك نظرا للعوامل الهيكلية التي تميز اقتصادات الدول النامية، خاصة في أمريكا اللاتينية.

يعتقد الهيكليون أن التضخم في الدول المتقدمة يحدث نتيجة لوصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، فالطلب الكلي أعلى من العرض الكلي، أما في الاقتصادات النامية التي تتصف بجمود العوامل الهيكلية، وعدم مرونتها، وتخلفها، فإن التضخم فيها يعود إلى[1]:

1-جمود العرض في القطاع الإنتاجي: ففي ظل اقتصاد مزدوج، فإن عرض الإنتاج الزراعي يكون غير مرن، ومن ثم فإن أسعارها تكون مرنة في استجابتها لتغيرات الطلب، فأسعار القطاع الزراعي مرنة في الزيادة وغير مرنة في الانخفاض، وبسبب العمليات الناتجة عن تطور القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، ومع جمود الناتج في الأول، فإن نمو الإنتاج الصناعي سيحفز الطلب على المنتجات الزراعية-ذات منحنى العرض غير المرن-ويقابلها عدم استقرار القوى الشرائية للصادرات (ما يعني تقليل القدرة على استيراد السلع الغذائية)، فتكون الحصيلة ارتفاعا في المستوى العام للأسعار.

2-عدم استقرار أسعار الصادرات وعدم أهليتها: فتأثيرها على الأسعار باتجاهين، الأول مباشر بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، وهو الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع مؤقت في الأسعار، ثم يتحول إلى ارتفاع مستمر عندما يتوسع العرض النقدي استجابة لارتفاع الأسعار، أما الاتجاه الثاني فهو غير مباشر، فيتمثل في ارتفاع مستوى الدخول، نتيجة زيادة الطلب على الصادرات، وهو امر يقود إلى ارتفاع مستوى الأسعار عندما يترافق ذلك الطلب وزيادة في الإنتاج المحلي أو الاستيرادات، والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] حسين جواد كاظم، محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (2003-2013)، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العراق، العدد 30، ديسمبر 2016، ص 160-161.

الشكل رقم (02-10): أثر الزيادة في الأجور على مستويات الأسعار عند الهيكليين

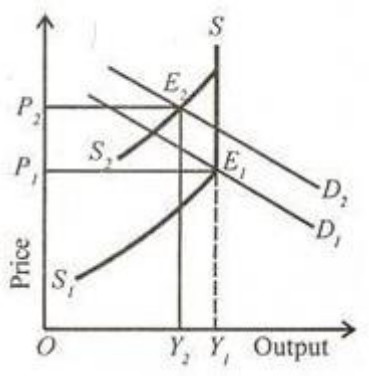

Source: Smriti Chand, Structural Inflation: Useful notes on Structural Inflation!, By the website http://www.yourarticlelibrary.com/macro-economics/inflation-macro economics/structural-inflation-useful-notes-on-structural-inflation/31131, 19-02-2019.

يوضح الشكل رقم (02-10) أن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي فإن منحنى الطلب الكلي ينسحب إلى اليمين، ليصبح ممثلا بالمنحنى AD_2، أما منحنى العرض الكلي فينخفض بسبب زيادة تكلفة العمالة، ليصبح ممثلا بالمنحنىS_2 ، وبما أن الإنتاج السلعي غير مرن بسبب الصلابة الهيكلية، فإن منحنى العرض يصبح عموديا بداية من النقطة Y_1، فالمنحنى يوضح أن زيادة الأجر يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج الكلي من Y_1 إلى Y_2، وزيادة في مستويات الأسعار من P_1 إلى P_2.

تعرضت آراء المدرسة الهيكلية في تفسيرها للتضخم في الدول النامية لانتقادات تتعلق بالجوانب التجريبية والنظرية للنموذج الهيكلي[1]:

1-أن الضغوط التضخمية التي تعرضت لها هذه الدول كانت غير مرنة في هبوطها في مواجهة فائض العرض، فضلا عن استمرارها على الارتفاع.

2-واجه النموذج مشاكل رياضية تتعلق بكون الارتفاع في الأسعار النسبية في القطاع الزراعي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فإذا عمل فائض الطلب على ارتفاع الأسعار فالمفروض أن يعمل فائض العرض على تخفيضها في قطاعات أخرى.

3-لم يقدم النموذج الهيكلي تبريرات نظرية لفرض عدم مرونة الأسعار نحو الانخفاض في القطاعات غير الزراعية.

[1] المرجع السابق، ص161.

المبحث الرابع: آثار التضخم والسياسات المعالجة له

للتضخم آثار عدة، تشمل كافة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة للدولة، بل أحيانا يصبح ظاهرة عالمية عندما يتجاوز الحدود السياسية للدولة، وبالتالي أصبح ضرورة التحكم فيه أولوية بالنسبة لمتخذي القرار في الدول، خاصة النامية منها، وتتعدد السياسات المتخذة للحد من التضخم، بين سياسات مالية، ونقدية، إضافة إلى الرقابة التي تتخذها الدولة على الأجور والأسعار.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

أصبحت مشكلة التضخم واقعا اقتصاديا يؤرق صانعي السياسات الاقتصادية في مختلف الدول، خاصة بعد أن أصبحت ظاهرة تتجاوز الحدود، والتضخم كظاهرة نقدية لها آثار تتجاوز صفتها النقدية، فهي تؤثر على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وعلى مسار التنمية فيها، وذلك حسب معدلات تطورها واستقرارها، فإذا نمت بمعدلات معقولة ومستقرة، تكون دافع للنمو الاقتصادي والاستثمار في ظل ظروف التأكد من ظروف السوق، وتحافظ في نفس الوقت على القدرة الشرائية للأفراد، أما إذا زادت معدلات التضخم بمعدلات سريعة، وتعذر التحكم فيها من قبل السلطات، فلها آثار مدمرة على الاقتصاد والمجتمع، وتهز صورة الدولة أمام العالم الخارجي، حيث يؤدي التضخم في هذه الحالة إلى تدهور القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة والفقيرة، وإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الغنية، وتآكل مداخيل أصحاب المداخيل الثابتة، ويؤدي إلى تشويه المعطيات الاقتصادية التي يتم على أساسها بناء السياسات الاقتصادية للدولة، والتخطيط للتنمية الاقتصادية، كما يؤدي التضخم إلى توجيه التراكمات الرأسمالية إلى الأنشطة المرتبطة بالمضاربة في الأسواق المالية والنقدية، من خلال شراء وبيع الأسهم والسندات ومختلف الأوراق المالية بغرض تحقيق الأرباح، بدلا من توجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية الحقيقية إلى تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني الحقيقي، ويمكن إيضاح آثار التضخم كما يلي:

الفرع الأول–تأثير التضخم على توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع: يمكن توضيح هذا التأثير كما يلي:

أولا–تأثير التضخم على توزيع الدخل

التضخم النقدي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل، فتستفيد بعض الفئات الاجتماعية التي تستطيع تحصين نفسها من التضخم، وذلك من خلال قدرتها على زيادة دخلها بمعدل أسرع من زيادة مستويات التضخم، أما

الفئات التي ليس لها القدرة على ذلك، مثل فئة المتقاعدين، أو الفئات الفقيرة، فهي أشد الفئات تضررا من التضخم، ويمكن توضيح أثر التضخم على هذه الفئات كما يلي:

1-الجماعات ذات الدخل الثابت: تعتبر هذه الفئة من الدخل اكر الفئات تضررا من التضخم، من خلال انخفاض قدرتهم الشرائية أكثر مع زيادة معدلات التضخم، وتشمل هذه الفئة أصحاب معاشات التقاعد، وأصحاب الإيجارات ذات العقود طويلة المدى، والمستفيدين من الإعانات الاجتماعية المختلفة، والمستثمرين في السندات ذات الفائدة الثابتة، حيث لا تستطيع هذه الفئات من تعويض النقص في قدرتهم الشرائية نتيجة التضخم، لأن دخولهم ثابتة.

2-أصحاب المرتبات والأجور: وهي فئة أقل تضررا من الفئة السابقة، نظرا لقدرتها على تغيير دخلها عن طريق ضغط النقابات العمالية على الحكومة وأرباب العمل من أجل زيادة مداخيلهم مع زيادة معدلات التضخم، إلا أن الزيادة في الأجور تتطلب وقتا، ما تؤدي إلى زيادة الأجور بنسبة أقل من نسبة زيادة التضخم، ما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية لهذه الفئة مع مرور الزمن.

3-أصحاب المشروعات: تتميز هذه الفئة التي تضم أرباب العمال والتجار بارتفاع أرباحهم الحقيقية أثناء التضخم، وذلك نتيجة قدرتهم على زيادة ارباحهم بمعدلات تفوق الزيادة في معدلات التضخم، لكون التكاليف الكلية لا ترتفع مباشرة عند ارتفاع الأسعار، بل تتطلب وقتا لارتفاعها، حيث يستفيدون من كميات السلع المخزنة والمنتجة طبقا لتكاليف قبل فترة التضخم، لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة التكاليف، ويحدث العكس عند انخفاض الأسعار.

ثانيا-أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة

خلال فترات التضخم يعاد توزيع الثروات بشكل عشوائي بين أفراد المجتمع، فالتضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لمداخيل الافراد، ما يدفعهم إلى التصرف في الأصول التي يمتلكونها كالذهب والعقارات والتي ترتفع أسعارها بالبيع للحفاظ على مستويات استهلاكهم، والجهات التي تشتري هذه الأصول يرتفع مستوى الدخل الحقيقي لديهم نظرا لاستمرار ارتفاع أثمانها مع استمرار التضخم.

وأما بالنسبة لأصحاب الثروات المالية فإنهم سيخسرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول أو الدخل، فمثلا يستفيد المقترضون من التضخم ويتضرر

المقرضون ذلك لأن المقترض يسدد نفس القيمة الاسمية للقرض في المستقبل وهذه القيمة لن توفر للمقرض نفس العدد من السلع والخدمات كما كانت في الماضي[1].

ثالثا-أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم وما يترتب عليه من ارتفاع في الأسعار والأجور إلى توجيه الاستثمارات والعمالة نحو الأنشطة الاقتصادية المخصصة للاستهلاك، أو تلك التي تتمتع بطابع مضاربي، أي الأنشطة التي لا تفيد النمو الاقتصادي التنمية في بداياتها الأولى، وذلك على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، يمكننا عندئذ تصور تجمد الاستثمار في القطاعات الأساسية، وستشتغل بمعدلات تشغيل متدنية، ولا تجد حتى رؤوس الأموال الكافية لتنويع نشاطاتها وتجديد رأسمالها، في حين أن القطاعات الأخرى الاستهلاكية والخدمية سوف تعمل بطاقة زائدة، ومعدلات تشغيل مرتفعة، ينعكس هذا الأمر على وجود مراكز اختناق في الجهاز الإنتاجي، حيث سيعاني الاقتصاد من معدلات نمو متدنية، نظرا لان القطاعات الصناعية حاليا هي قطاعات متشابكة، ومترابطة.

كما يولّد التضخم قطاع تجاري طفيلي لا يزيد من القيمة المضافة للإنتاج، حيث يؤدي التضخم إلى تنشيط الدورة التجارية على حساب الدورة الصناعية، ما يؤدي إلى تفوق الزيادة في أسعار التجزئة، على تلك الزيادة الموجودة في أسعار الجملة أو الانتاج، هذا الأمر يشوه هيكلية الاقتصاد الوطني، ما يكرس البطالة، والمضاربة، والتكاسل على العمل الإنتاجي الحقيقي الذي يزيد من القيمة المضافة لإنتاج السلع، كما يعمق العجز التجاري نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد، وانخفاض التصدير للسلع.

رابعا-أثر التضخم على الاستهلاك والادخار والاستثمار

إن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لا تصيب فقط السلع الاستهلاكية والخدمات، ولكنها تشمل أيضا المجموعات السلعية الرأسمالية والوسيطة التي يمثل الانفاق عليها نسبة كبيرة من التكاليف الكلية للمشروعات الاستثمارية الجديدة، وهذا بدوره من جانب سوف يؤثر سلبيا على رغبة وقدرة الكثير من أصحاب الاعمال لتنفيذ مشروعات استثمارية جديدة أو عمل توسعات في الطاقة الإنتاجية لقائمة فعلا، ومن جانب آخر سيحدث ارتباك في تنفيذ المشروعات التنموية واستحالة تحديد تكاليف إنشائها بصورة نهائية[2].

[1] أكرم حداد ومشهور مذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2008، ص 207.
[2] حربي محمد موسي عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2006، ص164.

واختلف الاقتصاديون في تحديد أثر التضخم على السلوك الادخاري، فيرى البعض أن التضخم وما ينتج عنه من انخفاض في القدرة الشرائية للأفراد يؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة، ما يفقدها وظيفتها كأداة لتخزين للقيمة، أي كأداة للادخار، ما يؤدي إلى اضعاف ثقة الافراد في الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل، بالتالي يزيد حافزهم للاستهلاك على حساب الادخار، فيبادر الافراد إلى الانتفاع بما عندهم من مدخرات سابقة عبر الاستهلاك قبل أن تزيد من تدهور قيمتها، وعلى النقيض يرى البعض الآخر أنه يؤدي إلى زيادة الادخارات، حيث يسمى بالادخار الوقائي، لأنه عند زيادة الأسعار يقوم الافراد بتأجيل الاستهلاك لحين البحث عن سلع بديلة.

خامسا-أثر التضخم على سعر الفائدة

فقدت التحليلات الاقتصادية حول سعر الفائدة أهميتها بعد أن انهارت النظرية الكمية للنقود في وجه التحليلات الكينزية، وأصبحت هذه التحليلات واقعية بعد أن سلم "بيجو" آخر المدافعين عنها بوجهة نظر "كينز"، ويرى التحليل الكينزي لسعر الفائدة في تحليلهم للطلب الكلي الفعال في مجال ضيق فقط، حيث نظر إليه على أنه آلية لتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، بالإضافة إلى أنه عائد السندات في تحلييهم للطلب على النقود، ليعاد الاهتمام بسعر الفائدة في تحليل النقديين، حيث أدركوا أن أثر سعر الفائدة يتعدى لكونه فقط تكلفة للاقتراض، أو انه العائد المقابل للاحتفاظ بالسندات، فالنقديون يعتقدون أنتغير سعر الفائدة يؤثر على أرباح الشركات وأسعار أسهمها في السوق المالية، وسعر العقارات، فلسعر الفائدة دورا اكثر أهمية في تحديد الطلب الكلي.

وبما أن التضخم ظاهرة نقدية، حسب "فريدمان" فإن استقرار أسعار الفائدة عند مستواها الطبيعي، هو أداة هامة لمكافحة التضخم، وذلك في إطار السياسة النقدية الصارمة لدعم الطلب الكلي، حيث أن مستويات منخفضة للفائدة تعني تكلفة أقل للاقتراض، والحفاظ على القيمة الرأسمالية للسندات والأصول المالية والعينية الأخرى التي يحتفظ بها الأفراد والمستثمرين على وجه الخصوص.

سادسا-أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يمارس التضخم تأثيرا ضارا على وضع ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به، وذلك نتيجة زيادة الطلب على الواردات وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الانفاق الكلي وبالتالي الدخل الوطني يترتب عليه زيادة في الطلب، ليس فقط على السلع المنتجة محليا، بل على المستورة أيضا، فلو كان الاستيراد طليقا سوف يزيد حجمه، وترتفع مدفوعاته ويمتص أكثر موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما

إذا مقيدا فيقل ما يمكن ما يمكن تسربه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج، فيرتد إلى السوق المحلية فيزيد الطلب على السلع المنتجة محليا، ولا سيما تلك البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار، ومن جهة أخرى يضعف التضخم يضعف التضخم مقدرة البلاد على التصدير، لأنه سوف يخفض من حجم السلع القابلة للتصدير لزيادة الحافز على توجيه جانب منها إلى السوق المحلية، بالإضافة إلى أن التضخم يضعف من المركز التنافسي لسلع التصدير نتيجة زيادة تكاليف انتاجها[1].

ظهرت نماذج عدة تحلل العلاقة بين نقص الموارد المحلية في الدول النامية، وعجز الميزان التجاري، ومن هذه النماذج نموذج الفجوتين، الذي يربط بشكل مباشر الفجوة الداخلية (فجوة الموارد المحلية) والفجوة الخارجية (فجوة التجارة الخارجية)[2].

من المعروف أن زيادة الواردات M عن الصادرات X ستحدث عجز في الميزان التجاري، ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات، هذا العجز يتم تمويله عبر تدفق رأس المال الأجنبي، ونكتب:

$$M - X = F \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تمثل M حجم الواردات، و x حجم الصادرات، و F رأس المال الأجنبي.

لدينا المعادلة التالية:

$$Y = C + I + (X - M) \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث تمثل Y, C, I, X, M الدخل الكلي، الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات، الواردات على التوالي، ونستطيع إعادة صياغة المعادلة رقم (2) كما يلي:

$$(X - M) = Y - (C + I) \ldots\ldots\ldots (3)$$

وبما أن الادخار المحلي S هو عبارة عن ذلك الجزء الفائض من الدخل بعد عملية الاستهلاك، أي:

$$S = Y - C \ldots\ldots\ldots (4)$$

من المعادلات رقم (1)، (3) و(4) نستطيع أن نكتب:

[1] محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 321.

[2] حالوب كاظم معلة، فجوة التجارة الخارجية ودرجة انكشاف الاقتصاد العراقي للمدة (2008-1985)-دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، عدد 100، 2014، ص2.

$$M - X = I - S = F \ldots\ldots\ldots(5)$$

تعني المعادلة رقم (5) أن زيادة الاستثمارات التي يقوم بها الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة عندما تزيد عما يوفره من ادخارات محلية، إنما يتم تدبيرها عبر زيادة الاستيرادات، فالاقتصاد يستطيع تمويل هذه الزيادة في الصادرات عن طريق تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل، وهذا هو المقصود بتساوي الفجوة الداخلية مع الفجوة الخارجية.

1-أثر التضخم على الصادرات

إن صادرات أي دولة تتوقف على مستويات الأسعار في الداخل مقارنة بتلك الموجودة في الخارج، وأسعار الصرف، والسياسات الحمائية بين الدول، إضافة إلى مستويات الطلب الأجنبي على السلع المنتجة محليا.

يؤدي ارتفاع أسعار السلع المحلية إلى التأثير على القطاع المنتج للصادرات، ما يضعف من القدرة التنافسية لهذه السلع في الأسواق الخارجية، يبدوا الأمر جليا بالنسبة للسلع التي لا تتمتع فيها بصفة احتكارية في الأسواق العالمية، وبالتالي لا تستطيع أن تنقل عبء ارتفاع الأسعار إلى المستهلك في الدول الأخرى. هذا الامر يؤدي إلى التقليل من القدرة التصديرية للدولة، ويخفض من حجم أرباحها الحقيقية، التي ستوجه إلى تمويل التنمية المحلية، وتغطية ارتفاع النفقات العامة للدولة، يمكن للدولة مواجهة هذا الأمر عبر زيادة الدعم الحكومي للقطاع المنتج للصادرات، وإما تخفيض سعر الصرف العملة المحلية لجعلها أكثر تنافسية أما العملات الأجنبية.

تؤدي زيادة مداخيل الدولة جراء ارتفاع أسعار منتجاتها في الأسواق الدولية إلى زيادة دخول الافراد العاملين في القطاع المنتج للصادرات، وبالتالي ارتفاع الطلب المحلي على السلع المنتجة محليا، وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية.

2-أثر التضخم على الواردات

يؤثر التضخم سلبا على حجم الواردات، حيث أنه في فترات ارتفاع أسعار السلع المحلية فإن السلع المستوردة من الخارج تكتسب ميزة سعرية عن المنتجات المنتجة محليا، لأنها ستصبح أرخص نسبيا من سعر السلع المحلية، هذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وانخفاض الطلب على السلع المحلية، ما يؤدي إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات، هذا الوضع يلاحظ في اغلب الدول النامية، حيث تلجأ

استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية والذهب لدعم عملتها المحلية، أو الاقتراض من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، أو سحب احتياطاتها من صندوق النقد الدولي.

سابعا-أثر التضخم على سعر الصرف:

يعتبر عرض النقود أحد المتغيرات المفتاحية التي تسمح بالتعرف على سلوك سعر الصرف في الاقتصاديات المفتوحة، حيث أن زيادة معدلات نمو عرض النقود يؤدي الى انخفاض سعر صرف العملة والعكس صحيح، فزيادة عرض النقود عن الحد اللازم يؤدي الى زيادة معدلات التضخم، وبالتالي يحدث انخفاض في القدرة التنافسية للأسعار سلع الدولة أمام أسعار السلع الأجنبية، ما يؤدي انخفاض القيمة الخارجية للعملة، والشكل التالي يوضح العلاقة بين انخفاض قيمة العملة والتضخم.

الشكل رقم (13-02): العلاقة بين معدلات انخفاض قيمة العملة ومعدلات التضخم في عدد من البلدان خلال الفترة (1965-1985).

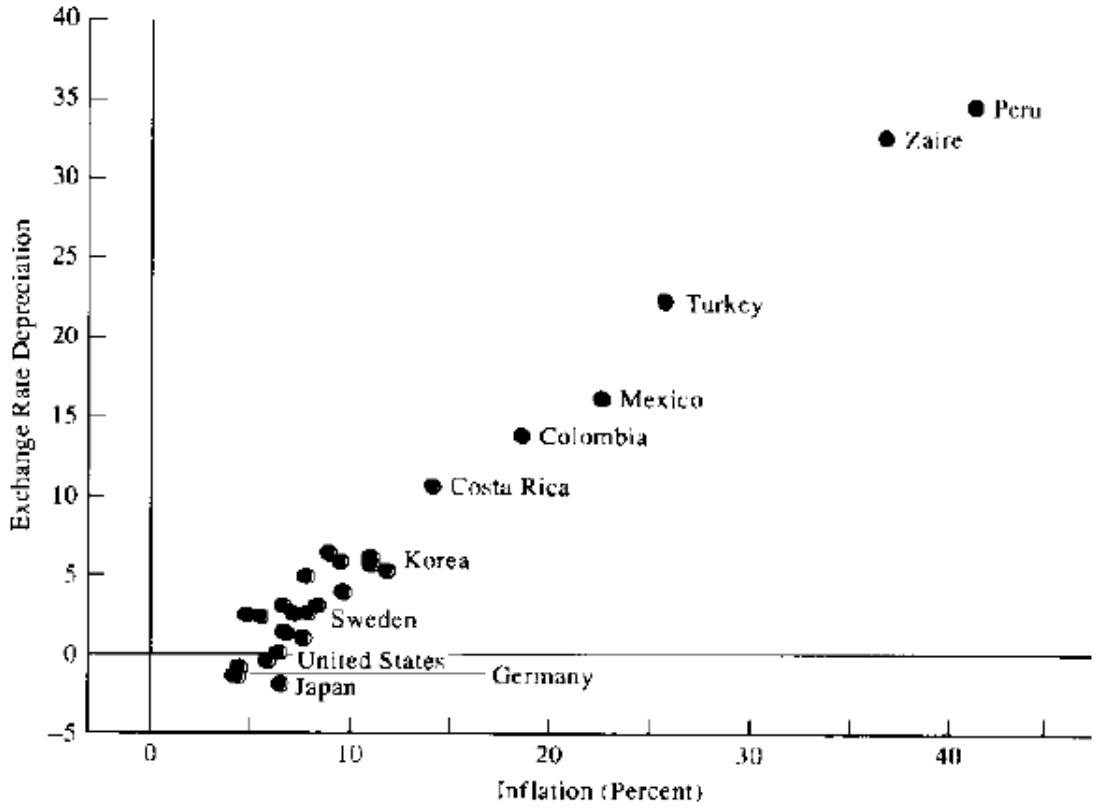

Source : Jeffrey D.Sachs, Felipe B.Larrain, Macroeconomics, Prentice Hall, New Jersey, US, 1993, p316.

تستعمل آلية سعر الفائدة للتأثير في اتجاهات تغيرات سعر صرف العملة، فهي التي تتحكم في العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف، فهناك علاقة طردية بين أسعار الفائدة وسعر صرف العملة، إلا في حال تدخل الدولة لتخفيض قيمة عملتها بغية الحصول على ميزة تنافسية لسلعها في الأسواق الدولية، ففي بداية سنوات الثمانينات من القرن الماضي تميز الدولار بارتفاع قيمته بشكل حاد مقارنة بالعملات الأخرى، يعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر الفائدة الامريكية التي وصلت لحدود 20%.

تتميز الأسواق المالية مقارنة مع الأسواق السلعية بمرونة كبيرة على التكيف مع المتغيرات، فتخفيض كمية النقود في الاقتصاد مع رفع سعر الفائدة يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال من الخارج بسرعة كبيرة، من أجل الاستفادة من الفرق بين سعري صرف العملة الوطنية والعملة الأجنبية، وبالتالي تحسين صرف العملة بشكل فوري، بينما تغير المراكز التنافسية في الأسواق السلعية الدولية يتطلب وقتا طويلا لتظهر نتائجه كاملة، لأن المنتجين يحتاجون إلى فترة من الوقت لدراسة الاسواق الجديدة، وتوسيع طاقتهم الإنتاجية، وانشاء قنوات التسويق اللازمة[1].

أكدت الدراسات الأخيرة وجود علاقة قوية بين اختيار نظام الصرف وأداء الاقتصاد الكلي، أنه عندما يكون معدل التضخم المحلي مرتفعا في معظم الفترات، وهي الظاهرة التي تعرفها أغلب البلدان السائرة في طريق النمو التي لا تمتلك أنظمة مالية متطورة، فإن ربط سعر صرف العملة بدلالة عملة دولية أخرى أو سلة من العملات يساعد في توفير المصداقية لبرنامج الاستقرار الاقتصادي، ، فسعر الصرف الثابت في هذه الدول يؤدي إلى تقليص حالة عدم اليقين بشأن أسعار الصرف المطبقة، وكذا تقليص عدم الاستقرار على مستوى الأسعار المحلية، ويبقي توقعات القطاع الخاص بشان التضخم ضمن حدود معلومة. ولكنه في نفس الوقت لا يوفر مزايا التحرك السريع لكي يتأقلم الاقتصاد مع المستجدات، لضرورة توفر احتياطات الصرف اللازمة لأي تعديل، بالإضافة إلى تراجع المنافسة وزيادة العجز التجاري، في حين أن نظام الصرف المرن الذي يتحدد في سعر الصرف وفقا لتفاعل قوى الطلب والعرض في سوق الصرف، لا يكون فيه البنك المركزي مضطرا لامتلاك أحجام كبيرة من احتياطات الصرف لمواجهة أي مستجدات طارئة في خاصة في ميزان المدفوعات، كما أن السياسة النقدية تعمل بأكثر حرية لتحقيق الأهداف الداخلية للاقتصاد، إلا أن هذا النوع من أنظمة الصرف يتيح للدولة استخدام ضريبة التضخم لتمويل الإيرادات العامة بشكل واسع، ما يؤدي إلى ضبابية بشأن توقعات معدلات التضخم في المستقبل.

[1] مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010، ص65.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم

بالإضافة إلى الاثار الاقتصادية للتضخم، فإن للتضخم آثار اجتماعية بارزة، لم يوليها الاقتصاديون الاهتمام الكافي، فارتفاع معدل التضخم يؤثر على المجتمع من خلال تفشي الرشوة والفساد الإداري، حيث يلاحظ على الافراد الذين يعانون من انخفاض حاد في دخولهم الحقيقية وتدهور قدرتهم الشرائية، خاصة أصحاب الأجور المتدنية، انتشار الشعور بالحرمان، الضعف واليأس بينهم.

هذا الشعور والإحساس المكبوت بالعجز، يؤدى إلى الكثير من الأمراض النفسية والعضوية: مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري والاكتئاب والإحباط، فالأمان يعنى عند هذه الأسر ويتمثل في: الوفاء باحتياجاتها الأساسية بأي شكل، فالتدهور المادي والمعيشي الذي تعاني منه هذه الأسر، يساهم بدرجات كبيرة جدا في تكريس الفقر والحرمان، فيقع أغلبهم في مصيدة الاستدانة، التي ترهقهم على جميع المستويات المادية والاجتماعية والنفسية[1]، وبالتالي تنتشر ظواهر الطلاق، والزواج المتأخر، وارتفاع معدلات العنوسة بين الرجال والنساء على حد سواء، كما يدفعهم الى ممارسات مشروعة وغير مشروعة لتعويض هذا الحرمان النفسي والاجتماعي، فتنتشر في المجتمع السرقة، الرشوة، الاختلاسات، التهرب الضريبي، عمل الأطفال في سن غير قانونية.

كما يساهم التضخم في تعميق لحدة التمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع، فنتيجة لتدهور القوة الشرائية للعملة، تتزايد ثروات الفئات الاجتماعية التي تمتلك أصولا مادية وحقيقية، بينما تتدهور وقتها قيم ثروات الفئات الاجتماعية التي تملك مالا ونقود، وتظهر فئات جديدة أخرى استفادت من التضخم عن طريق الفساد، وبالتالي فالتضخم يبرز فئات في المجتمع تضررت منه، وهم أصحاب المداخيل الثابتة، وأصحاب الرواتب والأجور، وأرباب المعاشات والاعانات الاجتماعية، وحملة السندات، والدائنين، هذه الفئات تتدهور قدرتها الشرائية، ويقل نصيبها من الدخل الوطني، أما الفئات التي تستفيد من التضخم فتضم المستثمرين وأصحاب الاعمال، والذين دفعهم التضخم لممارسة أنشطة غير شرعية، فدخولهم الحقيقية تزيد بمعدلات أكثر من زيادة معدلات التضخم، وثروتهم تزداد أيضا، وتفرض هذه الفئات التي استفادت من التضخم ثقافتها وأخلاقها على باقي الفئات.

[1] جمال محمد حماد، التضخم واثاره الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية، مجلة حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 42، أكتوبر-ديسمبر 2014، ص 64.

المطلب الثاني: السياسات المعالجة للتضخم

إن وضع سياسات اقتصادية للحد من التضخم أصبح ضرورة جد ملحة في مختلف البلدان، سواء المتقدمة منها أو النامية، حيث تتمثل هذه السياسات الاقتصادية أساسا في السياسة المالية، السياسة النقدية، والرقابة على الأسعار والأجور.

الفرع الأول: السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها عبارة عن مجموعة من القواعد والوسائل والأدوات والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة[1]، كما تعرف أيضا أنها ذلك التدخل المباشر والمتعمد من طرف السلطات النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية[2].

فأهداف السياسة النقدية تمثل أهم عنصر في إدارة السياسة النقدية، حيث تعمل الأهداف المرسومة من قبل السلطات النقدية على تحديد سلوك (رد فعل) الاعوان الاقتصاديين غير الماليين، وهو ما قد يؤثر على مجمل توازنات الاقتصاد الوطني[3]، مع العلم أنه ليس هناك اتفاق حول الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها، لتعارضها، فمثلا هدف استقرار المستوى العام للأسعار يتعارض مع هدف مستوى العمالة المرتفع في الاجل القصير.

ومن ثم فعلى صانعي السياسات النقدية أن يوازنوا بين أهداف الأسعار والإنتاج، والحاصل أنه حتى البنك المركزي الأوروبي، الذي لا يستهدف سوى التضخم، قد يسلم عموما بأنها تولي اهتماما كذلك بتحقيق استقرار الإنتاج والإبقاء على الاقتصاد في حالة تقرب من التشغيل الكامل، وعلى مستوى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي يملك تفويضا مزدوجا صريحا من الكونغرس الأمريكي، فإن هدف التشغيل يحظى باعتراف رسمي ويوضع على قدم المساواة مع هدف التضخم[4].

---

[1] عبد المجيد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية،، القاهرة، مصر،2003 ، ص 93.

[2] مدوخ ماجدة، اليورو و السياسة النقدية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص : نقود و تمويل ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ،2011-2012 ، ص 3.

[3] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2015، ص 139.

[4] كوشي ماتاي، عودة الى الأسس-ماهي السياسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، الصندوق النقد الدولي، العدد 3، المجلد 46، سبتمبر 2009، ص46.

أولا-الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية: تتمثل هذه الأدوات في:

1-معدل إعادة الخصم: تعتبر هذه الأداة الاقدم وسائل الرقابة والضبط، حيث استخدمت لأول مرة سنة 1839 من طرف بنك إنجلترا.

ويتمثل معدل إعادة الخصم في الفائدة التي يتقضاها البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي يقدمها له البنوك التجارية، بالإضافة إلى القروض التي تتحصل عليها هذه البنوك مغطاة برهون مقبولة قانونا، كالسندات الحكومية، الأوراق التجارية والمالية، ولذا يسمى معدل إعادة الخصر بسعر البنك.
وتعتمد سياسة إعادة الخصم على دعامتين[1]: سقف إعادة الخصم وسعر إعادة الخصم، فالأول أثره كمي والثاني أثره سعري، أما الأثر الكمي فيكون عندما يلجأ البنك المركزي بوضع سقف للإقراض وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان، أما الأثر السعري فحسبه يلعب سعر إعادة الرسم دور السعر الرئيسي أو المركزي للإقراض حيث يؤثر على أسعار الفائدة الجارية، حيث يعد القاعدة التي تأخذ بها البنوك التجارية لوضع أسعار الفائدة على الإقراض وتضيف إليه مختلف العمولات وعلاوة الخطر.
يرتبط تحديد معدل إعادة الخصم بظروف الاقتصاد، فإذا أراد البنك المركزي تقييد حجم الائتمان فانه يلجأ إلى الرفع من معدل إعادة الخصم، الامر الذي يزيد من تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض أو الاحتياطات النقدية، ويؤدي ذلك إلى قيام هذه البنوك برفع سعر الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، مما يترتب عليه خفض طلب المستثمرين والافراد على الائتمان من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع يزيد من حجمها لدى البنوك، فينخفض الانفاق الكلي، وتنخفض حدة التضخم في الاقتصاد، ويحدث العكس في حال أرادت زيادة حجم الائتمان في الاقتصاد.

انخفضت فعالية أداة معدل إعادة الخصم كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة لتطور التقنيات المصرفية، وزيادة قدرة البنوك التجارية على التحرك خارج السوق المحلية. حيث تتوقف فعالية هذه الأداة على مرونة الطلب على القروض اتجاه تغير معدل إعادة الخصم، فعادة ما تلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي عند انخفاض السيولة لديها، أما في حال توفر السيولة، فإنها لا تلجأ له عادة، مما يقلل من أثر سياسة معدل إعادة الخصم على السياسات الائتمانية للبنوك، كما أن فعالية الأداة محل شك في الدول النامية، نظرا لجمود جهازها المالي، وتخلف الأسواق النقدية فيها.

2-معدل الاحتياطي القانوني:

[1] إكن لونيس، مرجع سابق، ص51.

استخدم معدل الاحتياطي القانوني لأول مرة في الولايات المتحدة سنة 1933، حيث يتمثل في تلك النسبة من الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي جبرا، دون أن تتقاضى مقابلها أي عائد، وتختلف نسبة الاحتياطي القانوني تبعا لمستويات الودائع وآجالها، وتعتبر هذه الاحتياطات ذات هدف مزدوج، فهو من جهة وسيلة لحماية أموال المودعين، وتمكينهم من سحب أموالهم عند الحاجة، ومن جهة أخرى تعتبر أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية على منح القروض للاقتصاد، ففي أوقات الكساد يخفض البنك المركزي من معدل الاحتياطي القانوني، مما يزيد من السيولة لدى البنوك، وبالتالي تزيد البنوك من القروض التي تقدمها للمستثمرين والافراد، اما في حالة التضخم فإن البنك المركزي يزيد من معدل الاحتياطي القانوني، فتنخفض السيولة المتوفرة لدى البنوك، فينخفض حجم القروض الذي تقدمه البنوك، وينخفض التضخم تدريجيا.

تعتبر سياسة تغيير معدل الاحتياطي القانوني سهلة الإدارة نسبيا مقارنة بالأدوات الأخرى، وتكون أكثر نجاعة وفعالية إذا كان وعاء الاحتياطات الاجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع، وكذا عدم وجود طرق أخرى امام البنوك للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة في السياسة النقدية، كما تعتبر الأداة أكثر فعالية في الدول النامية، حيث محدودية التعامل بالأوراق التجارية من جهة، ومن جهة أخرى ضيق الأسواق المالية[1].

3-عمليات السوق المفتوحة

وهي وسيلة يستخدمها البنك المركزي لامتصاص أو ضخ السيولة عن طريق تدخله في السوق المالية أو النقدية بائعا أو مشتريا للأصول المالية. استخدمت هذه الأداة لأول مرة سنة 1923، وأثبتت فعاليتها في إطار علاج الركود العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي، ففي فترات التضخم يقوم البنك المركزي ببيع الأصول المالية لصالح البنوك التجارية في الأسواق المالية أو النقدية، فتنخفض الاحتياطات النقدية لديها، وبالتالي قدرتها على منح الائتمان تتراجع، مما يقلل من حجم الاستثمار، والعمالة، وتنخفض معدلات التضخم، أما في حالة الكساد يقوم البنك المركزي بشراء المالية مقابل مبالغ نقدية يمنحها للبنوك، هذه المبالغ تساهم في زيادة الاحتياطات النقدية لديها، فتؤدي إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان، فيزيد حجم الاستثمار، والعمالة، ويزيد الدخل الوطني.

[1] ابرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية-دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص 50.

يتوقف نجاح عمليات السوق المفتوحة على توفر سوق مالية واسعة ومنظمة، وعلى وجود أوراق مالية كافية في الأسواق، لدرجة أن تدخل البنك المركزي بشراء أو بيع تلك الأوراق يؤثر على حجم الائتمان، وبالتالي على المعروض النقدي، وهو مالا يتوفر في الدول النامية.

ثانيا- الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية: تتمثل في:

1-سياسة تأطير القروض: هو اجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض نسبة معينة، وفي حال الاخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك لعقوبات، تتباين من دولة لأخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات التي تعتبر أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة[1]، وقد لوحظ أن سياسة تأطير القروض لم تحقق في البلدان التي طبقته الضبط المطلوب للقروض، وهذا يعود إلى[2]:

-غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.

-رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.

-لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي و كذلك لم يعد فقط ضابطا كميا بل نوعيا.

2-السياسة الانتقائية للقروض: حيث يقوم البنك المركزي أساليب انتقائية في منح قروض معينة، أو مراقبة توزيعها، يهدف ذلك إلى توجيه القروض إلى مجالات يراد النهوض بها بما يتماشى والسياسة العامة للدولة، ويمكن أن تشمل سياسة الانتقاء للقروض منح أسعار تفاضلية لإعادة خصم أوراق تجارية أو تمييز في أسعار الفائدة، وتسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد قروض ممنوحة لبعض القطاعات في الاقتصاد، كالزراعة، أو الاشغال العمومية.

3-الاقناع الأدبي: ويتمثل في التعليمات والارشادات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية تغيير سلوكها في الاتجاه الذي يخدم السياسة الائتمانية العامة، ومع هذا فإن سياسة الاقناع الادبي لا تعطي تأثيرا واضحا إلا إذا دعمت بالأدوات الأخرى، خاصة غير المباشرة منها، وتلتزم البنوك التجارية عادة بالتعليمات

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص80.
[2] أكن لونيس، مرجع سابق، ص58.

والإرشادات، وفي بعض الأحيان التهديدات من البنك المركزي، باعتباره بنك البنوك، فهو الملجأ الأخير للإقراض.

4-هامش الضمان المطلوب: يطلق مفهوم هامش الضمان المطلوب على ذلك المقدار من النقود التي يمكن أن يحصل عليه العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية، أي أن باستطاعة العملاء الحصول على مقدار معين من النقود من البنوك التجارية لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية وتسديد الباقي من أموالهم الخاصة، وباستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية التي يواجهها البلد، ففي حالة الانتعاش قد يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع هذه النسبة، أي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة وتقليل مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنك التجاري لهذا الغرض، وتنخفض هذه النسبة في حالة الكساد من أجل تشجيع حركة الاستثمار[1].

الفرع الثاني-السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث أثار مرغوبة، وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع[2]، وبالتالي هي برنامج حكومي تقديري، يستخدم النفقات العامة، الضرائب والقروض العامة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية. وتتمثل أدوات السياسة المالية في:

أولا-الرقابة الضريبية:

تتكامل آثار كل من الضرائب والانفاق العام لحصيلتها، لذا يصعب التعرف على الأثر النهائي للضريبة على المستوى العام للأسعار دون تحديد فئات الدخل التي تتحمل الضريبة وفئاته التي تستفيد من حصيلة الضريبة عن طريق الانفاق العام[3].

وتختلف آثار الضرائب على المستوى العام للأسعار تبعا لنوع الضريبة (مباشرة أو غير مباشرة)، فارتفاع معدل الضرائب المباشرة يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، ذلك انها تفرض على الدخول والثروات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار. ومن جهة أخرى، فإن تأثير الضرائب غير المباشرة على مستوى الأسعار يعتمد على مرونة الطلب والعرض للسلع والخدمات، بما أن هذا النوع من الضرائب

[1] ابرير محمد، مرجع سابق، ص54.
[2] عاطف وليم أندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 118.
[3] ناصر مراد، مرجع سابق، ص63.

يفرض على أسعار السلع، فإذا كانت السلع ذات مرونة طلب عالية، ومرونة عرض منخفضة، فإن زيادة الضريبة عليها تؤدي تحمل المنتج لأعبائها، وبالتالي تنخفض أرباحه، وتنخفض أسعارها، أما إذا كانت السلع ذات مرونة طلب منخفضة، ومرونة عرض عالية، فإن فرض ضريبة عليها تؤدي الى ان المستهلك هو الذي يتحمل عبئها، وبالتالي ترتفع الأسعار بدلا من انخفاضها.

تلعب النقابات العمالية دورا بارزا في التخفيف من حدة الضرائب التي قد تفرض، فزيادتها تؤدي إلى ضغط النقابات على ارباب العمل، والحكومة من أجل زيادة الأجور تبعا لزيادة الضرائب، وللحفاظ على القدرة الشرائية للعمال.

ثانيا–الرقابة على الدين العام:

إلى جانب الرقابة الضريبية، تعمل الرقابة على الدين العام أثناء فترات التضخم على الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار عبر كبح القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، وتحويلها إلى تمويل العجز في النفقات العامة، بدلا من زيادتها للطلب الكلي، وبالتالي زيادة حدة التضخم.، حيث تلجأ الدولة إلى اصدار السندات العامة في الأسواق المالية، سواء بالعملة المحلية، أو الأجنبية، قصد تمويل العجز في مصادر التمويل، خاصة إذا كان حجم الضرائب عاجزا عن ذلك. وبالتالي فإن الرقابة على الدين العام يؤدي إلى تحويل الموارد المالية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ومن ثمّ تعطيله قدر ما يمكن، سواء من قبل الافراد أو الحكومة.

ثالثا–الرقابة على الانفاق العام:

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة[1]، وتحدث النفقات العامة عجزا أو فائضا في الميزانية العامة للتحكم في التضخم أو الانكماش، لذلك يجب ان تهدف الرقابة على الانفاق العام الحد من الانفاق العام، وبالتالي الحد من التضخم. فزيادة النفقات العامة بشكل غير طبيعي هو أحد الأسباب الرئيسية للتضخم.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي إلغاء أو تأجيل النفقات العامة ذات طبيعة إنتاجية لأن ذلك سيؤدي إلى تفاقم ظاهرة التضخم، فهذا النوع من النفقات يساهم في زيادة الإنتاج، وبالتالي يرتفع عرض السلع الذي يقوم بكبح ارتفاع الأسعار. بينما تخفيض النفقات غير المنتجة يعتبر مفيدا في هذه الحالة مثل قيام الحكومة

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص171.

بتخفيض نفقاتها الاستهلاكية فهذا سوف يساعد على انخفاض الأسعار، وعموما خلال فترة التضخم ينبغي تحقيق فائض في ميزانية الدولة[1].

[1] معط الله آمال، مرجع سابق، ص33.

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل تم تحليل الإطار النظري للتضخم، من خلال التعرف على مختلف التعاريف المقدمة لمصطلح التضخم، حيث اختلف هذه التعاريف تبعا لاختلاف الفلسفة الاقتصادية لإصحابها، واختلاف الزمن الذي عرف فيه التضخم.

يختلف الاقتصاديون كثيرا حول أسباب التضخم، فهناك التضخم الناشئ عن فائض الطلب، وهو التضخم الذي يحدث عندما يكون الطلب الكلي في كل من سوق السلع والخدمات، وسوق عوامل الانتاج أكبر من العرض الكلي في هذه الأسواق، يرجع هذا التفسير إلى الاقتصادي "كينز"، وهناك التضخم الناشئ عن زيادة التكلفة، وهو التضخم الذي يرجع الى ارتفاع في نفقات عناصر الإنتاج، دون أن يكون هناك أي تغير في الطلب، أما التضخم في البلدان النامية فيرجعه المحللون الاقتصاديون إلى مشاكل هيكلية تعرفها هذه الدول منذ فترة زمنية طويلة.

كان تفسير التضخم قبل الكساد العظيم يتم في إطار المدرسة الكلاسيكية، حيث تعتبر أن زيادة بين كمية النقود تؤدي الى زيادة مستوى الأسعار بنفس النسبة، وبعد سنة 1929 اعتبر "كينز" ان التضخم يتحكم فيه مستوى التشغيل بالاقتصاد.

يترك التضخم آثار عدة على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، لذلك وجدت العديد من السياسات التي قد تتخذها الدولة للحد من ظاهرة التضخم، تأتي في مقدمتها السياسة النقدية والسياسة المالية.

الفصل الثالث:

التحليل النظري لأثر النفقات العامة على التضخم

تمهيد:

كانت للنفقات العامة إلى غاية بداية القرن العشرين طابع حيادي، وهو ما انعكس على مستويات الدخل، الأسعار والتشغيل بالاستقرار، ذلك أنه حتى هذه الفترة سيطرت فلسفة الدولة الحيادية على المالية العامة للدول الرأسمالية، فلم تشهد هذه طفرات تضخمية فجائية غير متحكم فيها.

إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الدول الصناعية ارتفاعات غير منتظمة في الأسعار والأجور لم تسجلها قبلها، ما أدى إلى آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهو ما أثار اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، من خلال غزارة الدراسات حول أسباب هذا الارتفاع المفاجئ والغير منتظم في الأسعار والأجور ، اتفق أغلبها على أن هذه الارتفاعات بدأت عندما اتخذت معظم هذه الدول دور الدولة المتدخلة، التي ظهرت مبرراتها بعد أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، والتحليلات التي قدمها الاقتصادي كينز لحل هذه الازمة، والتي لاقت نجاحا باهرا في ذلك.

من خلال هذا الفصل سيتم التعرف على أثر النفقات العامة على التضخم، حيث قسم إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: فعالية النفقات العامة ضمن نموذج $IS-LM$.

المبحث الثاني: السياسة النقدية المصاحبة لسياسة النفقات العامة وأثرها على المستوى العام للأسعار

المبحث الثالث: موقع سياسة النفقات العامة من منحنى فليبس

المبحث الأول: فعالية النفقات العامة ضمن نموذج $IS - LM$

لقد افترض كينز في نموذجه الدخل–الانفاق ثبات المستوى العام للأسعار، وأهمل في تحليلاته أثر التغيرات النقدية على الاقتصاد باعتبار أن السوق النقدية متوازنا، فأهمل دور كل من أسعار الفائدة، البنك المركزي وسعر الصرف في نموذجه، فكان لابد من ادخال السوق النقدية في التحليل الكينزي لما للعوامل النقدية من الأثر البالغ على العوامل الاقتصادية الحقيقية.

فتوازن الاقتصاد يتحقق إلى جانب توازن سوق السلع والخدمات، توازن سوق النقود، وبالتالي فإن ادخال عدد من المتغيرات، وتحديد نوعية العلاقات فيما بين السوقين أمر جد ضروري للإحاطة بالتوازن الشامل للاقتصاد، وهو ما يتطلب قبل كل شيء تحديد مكونات كل من الطلب الكلي والعرض الكلي.

المطلب الأول: تحديد التوازن الاقتصادي الكلي باستخدام نموذج $IS - LM$

إن نموذج $IS - LM$ الذي قدمه كل من الاقتصاديين "جون هيكس" و"ألفن هانس" أو ما يطلق عليه بنموذج النظرية الكينزية الجديدة، يعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد الكلي الحديث من حيث توسيعه للنموذج المبسط لكينز وذلك بإضافة معدل الفائدة كمحدد إضافي للطلب الكلي، حيث أن هذا الأخير يتكون من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والذي تعتمد على أسعار الفائدة[1]، فالمستويات العالية لهذا السعر تكبح الطلب الكلي عن طريق تخفيض الاستثمار، وبالتالي فإن التوسع في النفقات العامة يتجه إلى رفع الاستهلاك عن طريق عمل المضاعف، ولكنها تتجه لتخفيض الاستثمار لإنها ترفع من سعر الفائدة.

الفرع الأول: دراسة سوق السلع والخدمات

إذا كان العون الاقتصادي هو كل شخص سواء كان طبيعيا أو معنويا يمارس نشاطا اقتصاديا، ويتمتع بالحرية في اتخاذ القرار، فإن عملية التجميع تسنح بدمج هؤلاء الأعوان المنفردين ذوي الخصائص المتشابهة في وحدات مجمعة تمثل الأعوان الاقتصاديين على المستوى الكلي[2]، وتؤدي هذه العملية إلى تشكيل أربعة أعوان اقتصاديين، هم القطاع العائلي، قطاع الأعمال، القطاع الحكومي والقطاع الخارجي.

فقطاع العائلات يقوم بشراء السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية، ويسمى الانفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستهلاكي، أما قطاع الأعمال فيقوم بالعملية

[1] تومي صالح، مرجع سابق، ص 264.
[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 57.

الإنتاجية بدمج مختلف عوامل الإنتاج قصد الحصول على أرباح، مقابل تقديمه دخلا للقطاع الأول والذي يشتري منه السلع والخدمات، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري.

أما القطاع الحكومي فيقوم بشراء عوامل الإنتاج من القطاع العائلي، وشراء السلع والخدمات التي يحتاجها من قطاع الأعمال، ويفرض عليهما ضرائب[1]، مقابل ذلك يدفع القطاع الحكومي تحويلات إلى الأسر المعوزة، ويسمى الانفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الحكومي.

أما القطاع الخارجي فيقوم بشراء السلع والخدمات وعوامل الانتاج التي تنتج في الخارج لصالح القطاعات الثلاث السابقة، والتي تشكل واردات الدولة، مقابل قيامه ببيع السلع والخدمات وعوامل الإنتاج إلى الخارج، والتي تشكل صادرات الدولة.

انطلاقا من هذا يمكن أن نعرف الطلب الكلي (AD) بأنه القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المطلوبة من قبل جميع الوحدات الاقتصادية، كما يعرف أنه مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات بالأسعار الجارية، وهو نفسه إجمالي الناتج القومي الاسمي.

تعتبر التغيرات في حجم الطلب الكلي السبب الرئيس وراء التغيرات في حجم الناتج الوطني ومستوى البطالة، وانحرافهما عن مستواهما الطبيعي، كما يعتبر عدم استقرار الطلب الكلي المشكلة الرئيسية في التحليل الاقتصادي الكلي[2]، فانخفاض في حجم الطلب الكلي تؤدي إلى انخفاض في الاستثمارات، وبالتالي في حجم التشغيل، في نفس الوقت فإن الزيادة في حجم الطلب الكلي عن مستواها في حالة التشغيل الكامل تؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار.

مما سبق نجد أن حجم الطلب الكلي (AD) يجب أن يكون مساويا لحجم الناتج الكلي والدخل الوطني، وبالتالي:

$$Y = AD = C + I + G + (X - M) \ldots\ldots\ldots (1)$$

وطبقا للمعادلة السابقة فإن الطلب الكلي (AD) يتكون من:

أولا: الانفاق الاستهلاكي (دالة الاستهلاك)

[1] المرجع السابق، ص 61.

[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص20.

يعتبر "كينز" أول من اهتم بشكل جدي بدراسة دالة الاستهلاك الكلية، فهي دالة تعكس العلاقة بين الدخل الكلي المتاح، وحجم الاستهلاك العائلي، ويشكل الطلب الاستهلاكي الجزء الأكبر من الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، فالنسبة الأكبر من دخول الافراد توجه إلى الاستهلاك.

تتميز دالة الاستهلاك الكينزية بما يلي:

1- **دالة الاستهلاك مستقرة في الدخل الكلي المتاح:** أي الدخل بعد اقتطاع الضريبة، ونكتب:

$$C = f(Y_d)$$

حيث يشكل (Y_d) الدخل الكلي المتاح:

$$Y_d = Y - T_x$$

حيث تمثل Y الدخل الحقيقي الكلي، و T_x حجم الضرائب الحقيقية المقتطعة من الحكومة، وبما أن القطاع الحكومي لم يدخل بعد في حساب الطلب الكلي، فإن الدخل الكلي المتاح يساوي الدخل الكلي، أي:$Y =$ Y_d.

2-**سلوك المستهلك يتلخص في الميل الحدي للاستهلاك (MPC):** وهو ميل الافراد لإنفاق جزء من دخلهم على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والنهائية، وهندسيا يمثل الميل الحدي للاستهلاك ميل دالة الاستهلاك، حيث:

$$b = \alpha \text{ ظل الزاوية} = \frac{\text{المقابل}}{\text{المجاور}} = \frac{\Delta c}{\Delta Y}$$

والشكل التالي يوضح ميل دالة الاستهلاك.

الشكل رقم (03-01): تمثيل ميل دالة الاستهلاك عند "كينز"

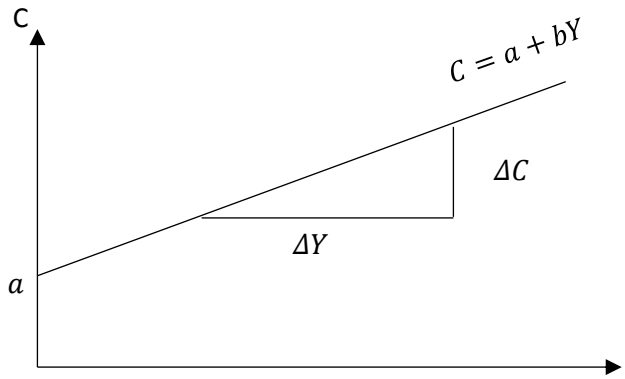

المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص57.

وتكون قيمة b ثابتة، موجبة، ومحصورة بين 0 و1، أي: $0 < b < 1$. ويمكن كتابة معادلة الاستهلاك كما يلي:

$$C = a + bY$$

حيث تمثل a الاستهلاك المستقل عن الدخل، أي حجم الاستهلاك عندما يكون حجم الدخل مساويا للصفر، ويمول الاستهلاك عن طريق السحب من الادخارات السابقة أو الاقتراض.

نفهم مما سبق أن دالة الاستهلاك تصلح فقط في الاجل القصير، لأنه لا يمكن الاعتماد لا على الادخار ولا على الاقتراض في الأجل الطويل.

3-**الميل الحدي للاستهلاك (MPC) أصغر من الميل الوسطي للاستهلاك (APC)**: فالميل الوسطي للاستهلاك (APC) يعبر عن ذلك الجزء من الاستهلاك المنسوب إلى الدخل، أي نسبة C/Y، فالميل الوسطي للاستهلاك غير ثابت، بل يتناقص كلما زاد حجم الدخل. والشكل التالي يوضح دالة الاستهلاك عند "كينز".

الشكل رقم (03-02): تمثيل دالة الاستهلاك القصيرة الاجل في التحليل الكينزي

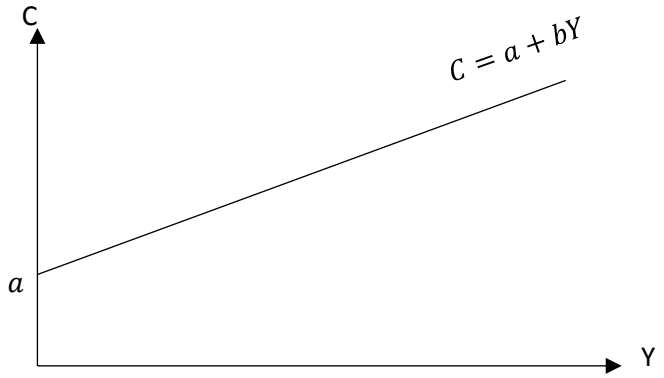

المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص56.

يوضح الشكل العلاقة السلوكية للإنفاق الاستهلاكي في الاجل القصير، مبينا أن الاستهلاك يعتمد فقط على الدخل الحقيقي، حيث تشير دالة الاستهلاك إلى أن الاستهلاك يتزايد كلما تزايد الدخل، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل، وهو ما يطلق عليه بالقانون السيكولوجي لـ"كينز"، كما أن انخفاض الدخل عن مستواه السائد لا يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك بنفس النسبة، إذ سيحاول الافراد الاحتفاظ بمستوى الاستهلاك السائد.

لقد أجريت العديد من الدراسات على دالة الاستهلاك النظرية التي قدمها "كينز" وذلك باستخدام نوعين من البيانات، وهما:

1-بيانات مقطعية عرضية: جمعت فيها بيانات عن حجم الدخل المتاح لعدد من الاسر وحجم استهلاكها، في دول مختلفة وفي أزمنة مختلفة، وقد توصلت هذه الدراسات الى أن هناك تماثل بين خصائص دالة الاستهلاك الميدانية، ودالة الاستهلاك النظرية التي قدمها "كينز"، بما فيها أن الميل الوسطي للاستهلاك (APC) يزداد بزيادة الدخل.

2-بيانات السلاسل الزمنية: تمكن الاقتصاديون باستخدام السلاسل الزمنية لإحصاءات الدخل في الولايات المتحدة خلال فترات زمنية طويلة من البحث عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك، ومن أهم هذه الدراسات:

أ-**دراسة كوزنتس (*S. Kuznets*)**: وهي من أول الدراسات التي صاغت دالة الاستهلاك في الأجل الطويل، بالاعتماد على تقديرات الدخل الوطني والانفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة خلال الفترة

(1869–1936)، وقد تضمنت المعلومات الإحصائية التي قدمها "كوزنتس" نتيجتين مهمتين حول السلوك الإنفاقي، النتيجة الأولى أنه في الأجل القصير تكون $MPC < APC$ وذلك عندما يكون الاقتصاد في حالة الكساد، أما الثانية فهي أن الميل الوسطي للاستهلاك APC يتغير بشكل عكسي لتغير الدخل، كما أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل غير تناسبية، وتأخذ شكل الدالة التي قدمها "كينز".

أما في الأجل الطويل، فإن الميل الوسطي للاستهلاك APC ثابت، وبالتالي يصبح $APC = MPC$ عند ارتفاع حجم الدخل، ومعنى هذا أن دالة الاستهلاك في الاجل الطويل تأخذ الشكل: $C = bY$. ويمكن تمثيلها عبر خط مستقيم ينطلق من نقطة الأصل، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (03–03): دالة الاستهلاك في الأجل الطويل عند "كوزنتس"

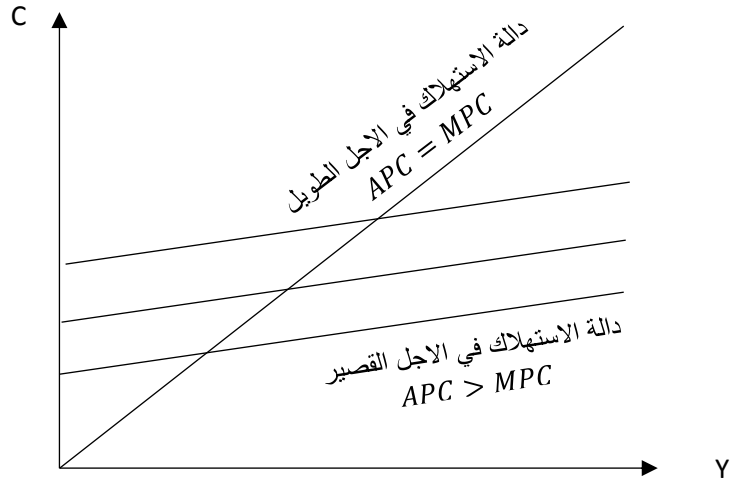

المصدر: مجيد ضياء الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 158.

ب–دراستي سميتز وتوبن (*Smithies & Tobin*): توصل كل من "آرثر سميتز" و"جيمس توبن" إلى أن هناك عوامل أخرى غير دخلية تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك، فإذا كان "توبن" يرى أن استهلاك وادخار العائلات يتوقف على حجم الثروة، فإن "سميتز" فقد ناقش من خلال دراسته التغيرات في السلوك الاستهلاكي لدى الأسر الامريكية بعد الحرب، وأرجعا هذه التغيرات إلى العوامل التالية:

– زيادة حركة العائلات من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بعد الحرب.

– التغير التكنولوجي المصاحب لزيادة الائتمان الاستهلاكي القصير الاجل، أدى إلى استخدام بطاقات الائتمان وأجهزة الصراف الآلي بشكل واسع.

– التوسع الكبير في الأجور بعد الحرب، مع توقعات الافراد في ترتفع هذه الأجور أكثر في المستقبل.

–التغير في التوزيع العمري للمجتمع لصالح الفئات كبيرة السن.

ج–دراسة دوزيمبري (*F. Dusenberry*): قدمت هذه الدراسة سنة 1946، حيث استخرج "جيمس دوزيمبري" دالة جديدة للاستهلاك تختلف عما قدمه كل من "كينز" و"كوزنتس"، وهي ترتكز على افتراضين هما[1]:

– لا يتفق "دوزيمبري" مع "كينز" في نوعية الدخل الذي تنفقه الأسر لقضاء حاجاتها، ذلك أن الدخل الذي تتحصل عليه الأسر والذي تنفقه على الاستهلاك بشكل دوري ليس مطلقا، وإنما هو نسبي يعتمد على المحيط الاجتماعي وضغطه، وهو ما يجبر الأسر في معظم الحالات على أن تنفق أكثر من حجم دخلها اقتداء بجيرانها.

– يرى "دوزيمبري" أن الانفاق الاستهلاكي (C_t) يعتمد على مستوى الدخل في الفترة الجارية (Y_t)، إضافة إلى الدخول التي تم تحقيقها في فترات زمنية ماضية.

ويمكن صياغة دالة الاستهلاك التي قدمها "دوزيمبري" على سبيل التحليل الجزئي كما يلي[2]:

$$\frac{C_{it}}{Y_{it}} = a + b\frac{\bar{Y}_t}{Y_{it}} \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن: $a > 0$ و $b > 1$ ، و b لا يمثل الميل الحدي للاستهلاك.

C_{it}: استهلاك الفرد i في الفترة t.

Y_{it}: دخل الفرد i في الفترة t.

$\bar{Y}_t$: متوسط دخل الفرد في الفترة t.

نلاحظ من المعادلة رقم (1) أن انخفاض دخل الفرد i تؤدي الى ارتفاع ميله المتوسط للاستهلاك، وهو ما يؤكد وجهة نظر "دوزيمبري" في أن الفرد يحافظ على مستوى استهلاكه عند انخفاض دخله، وبضرب طرفي المعادلة رقم (1) في Y_{it} نحصل على المعادلة التالية:

[1] بن قانة إسماعيل، نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص ص 7-8.

[2] أحمد سلامي ومحمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد6، 2008، ص132.

$$C_{it} = aY_{it} + b\bar{Y}_t \dots\dots\dots\dots (2)$$

المعادلة (2) تبين أن استهلاك الفرد i دالة في مستوى دخله Y_{it}، وفي مستوى دخل أقرانه $\bar{Y}_t$ (الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه).

وبتجميع الافراد في مجموعة مستهلكين كما في العلاقة رقم (2) نحصل على دالة تصلح لتحليل السلاسل الزمنية حيث:

$$\sum_{i=1}^{n} C_{it} = a\sum_{i=1}^{n} Y_{it} + nb\bar{Y}_t \dots\dots\dots\dots (3)$$

وبقسمة الطرفين على n نحصل على:

$$\bar{C}_t = a\bar{Y}_t + b\bar{Y}_t$$

$$\bar{C}_t = (a+b)\bar{Y}_t$$

$$\bar{C}_t = K\bar{Y}_t \dots\dots\dots\dots (4)$$

يجب أن نؤكد أن سلوك الاستهلاك في الأجل الطويل يعكس تزايد الاستهلاك بنفس نسبة الزيادة في الدخل، وذلك عندما يطمئن المستهلكون إلى الزيادة الدائمة في الدخل، وينتقلون بذلك إلى نمط استهلاكي أعلى، وهذا يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك APC والميل الحدي للاستهلاك MPC متساويان، وهكذا تمكن فرضية الدخل النسبي من التمييز بين دالة الاستهلاك في الأجل القصير (بيانات مقطعية) في العلاقة (2)، ويمثل فيها الحد الثابت $b\bar{Y}_t$، و a تمثل الميل الحدي للاستهلاك، ودالة الاستهلاك في الأجل الطويل تمثلها المعادلة رقم (4) حيث يساوي فيها الميلان الحدي والمتوسط للاستهلاك لـ K، ويلاحظ أن الميل الاستهلاكي في الاجل الطويل K أكبر من الميل الاستهلاكي في الأجل القصير a، وبالتحليل على نطاق مجموعة من المستهلكين، وباستخدام الميل المتوسط للاستهلاك APC للتخلص من وحدات القياس، يعتمد الميل الاستهلاكي للأفراد على نسبة أعلى دخل سابق إلى مستوى الدخل الحالي، أي أن:

$$\frac{C_t}{Y_t} = a + b\frac{Y_{max}}{Y_t} \dots\dots\dots\dots (5)$$

حيث Y_t: الدخل الجاري.

Y_{MAX}: أعلى دخل حصل عليه المستهلك في السابق.

(a, b): الميلان الحديان للاستهلاك على الترتيب.

وبضرب طرفي المعادلة رقم (5) في Y_t نحصل على $C_t = aY_t + bY_{MAX}$، وهذا يعني أن الاستهلاك في الفترة t يتحدد بمتغيرين هما الدخل الجاري، وأعلى دخل سابق حصل عليه المستهلك.

د-**دراسة ميلتون فريدمان (*M. Friedman*)**: قدمت هذه الدراسة سنة 1957، حيث يرى "فريدمان" أن دالة الاستهلاك هي دالة تناسبية، مثله في ذلك مثل "دوزيمبري"، لكنه أدخل مفاهيم جديدة في الدالة، وهي:

-**الدخل الدائم Y_ρ**: وهو المقدار الذي تستطيع أن تنفقه الاسرة على الاستهلاك دون أن تمس ثروتها، وتعني الثروة وفقا لمفهوم "فريدمان" القيمة الحالية للدخل الذي تتوقع الاسرة الحصول عليه في المستقبل، وباعتبار أن الدخل الدائم يعتم على الدخل المتوقع الحصول عليه مستقبلا فهو مفهوم للأجل الطويل[1].

-**الدخل العابر Y_T**: وهو الدخل الذي يعكس الفرق بين الدخل الحالي Y_C والدخل الدائم Y_ρ ، فهو لا يتصف بالاستمرارية كسابقه، وهذا النوع من الدخل قد يكون موجبا، أو سالبا في حال التوقف عن العمل.

وبالتالي فإن الدخل الجاري Y_C هو عبارة عن مجموع الدخل الدائم Y_ρ والدخل العابر Y_T.

$$Y_c = Yp + Y_T \ldots\ldots\ldots (1)$$

-**الاستهلاك الدائم C_ρ**: وهو الاستهلاك الذي يعكس قيمة السلع والخدمات المخطط خلال فترة زمنية معينة.

-**الاستهلاك العابر C_T**: وهو الاستهلاك الغير متوقع، مثل مصاريف العلاج لمرض مفاجئ.

ومنه نجد أن الاستهلاك الجاري C_c عبارة عن مجموع الاستهلاك الدائم C_ρ والاستهلاك العابر C_T.

$$C_c = C_P + C_T \ldots\ldots\ldots (2)$$

افترض "فريدمان" أن الاستهلاك الدائم يرتبط بالدخل الدائم وفقا للمعادلة التالية:

$$C_P = KY_P \ldots\ldots\ldots (3)$$

والمعامل k هو عبارة عن الميل الحدي للاستهلاك، يتراوح قيمته بين 0 و 1، ويعتمد على متغيرات عدة، منها معدل الفائدة، الثروة البشرية إلى الثروة الكلية، وعوامل أخرى.

[1] مايكل أبدجمان، مرجع سابق، ص 145.

لقد اعتبر فريدمان أن دالة الاستهلاك دالة نسبية، تشير إلى أن التغير في الدخل الدائم يؤدي إلى التغير في الاستهلاك الدائم بنفس النسبة، وبالتالي فإن الميل الحدي للاستهلاك ثابت على مر الزمن ويساوي الوسطي للاستهلاك.

بإعادة كتابة المعادلة رقم (1) نجد أن:

$$Y_P = Y_C - Y_T \ldots\ldots\ldots\ (4)$$

وبتعويض المعادلة رقم (4) في المعادلة رقم (3) نجد:

$$C_P = K(Y_C - Y_T) \ldots\ldots\ (5)$$

وبتعويض المعادلة رقم (5) في المعادلة رقم (2) نجد:

$$C = K(Y - Y_T) + C_T \ldots\ldots\ (6)$$

وهي الصيغة العامة لدالة الاستهلاك عند فريدمان، والتي توضح أن الاستهلاك هو نسبة في الفرق بين الدخل الجاري والدخل العابر، إضافة إلى احتمال حصول دخل غير متوقع عبر الزمن.

هـ-دراسة مودغلياني وأندرو (*F. Modigliani & Andro*): تنص نظرية دورة الحياة التي قدمها كل من "مودغلياني" و"أندرو" أن المستهلك لا يعتمد على دخله في الفترة الحاضرة وفقط أو على دخل الفترات السابقة، وإنما يمكن أيضا أن يعتمد في استهلاكه على توقعاته أو تنبؤاته المستقبلية عن الدخل[1]، فإذا توقع المستهلك أن الدخل سيزداد مستقبلا فإنه سيزيد من استهلاكه لا محالة، والشكل التالي يوضح توزيع دخل واستهلاك الفرد خلال مدة حياته.

[1] بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 114.

الشكل رقم (03-04): تمثيل دالة الاستهلاك عند مودغلياني وأندرو

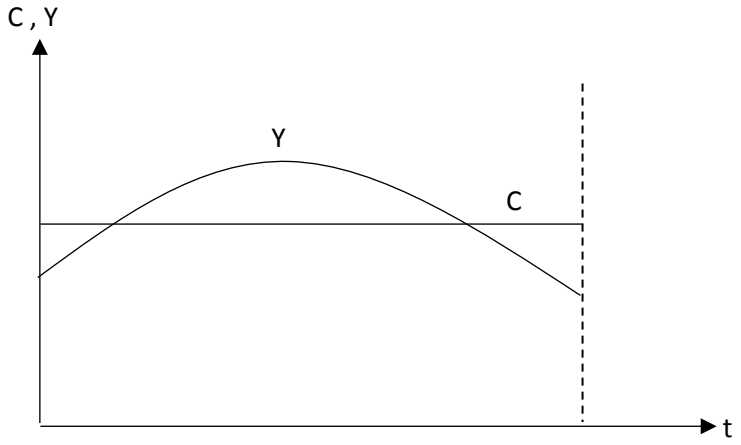

المصدر: مجيد ضياء الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 165.

إن استهلاك الفرد في فترة ما لا يرتبط بدخل تلك الفترة، بل يشكل جزءا من الخطة الكلية لاستهلاك المرتكزة على تعظيم المنفعة في الأمد الطويل، وتعظيم المنفعة في هذ الأمد يخضع لقيد الموارد المكونة للدخل خلال نفس الاجل، هذ الاجل هو طول مدة حياة الفرد[1]، وخلصت الدراسة أن دالة الاستهلاك يمكن كتابتها كما يلي:

$$C = \frac{W + RY}{T} \dots\dots\dots (1)$$

حيث تمثل C: الاستهلاك، W: الثروة، R: السنوات المتبقية في حياة الفرد حتى التقاعد، Y: الدخل،T : السنوات المتبقية من حياة الفرد حتى التقاعد.

المعادلة رقم (1) يمكن أيضا كتابتها بدالة الثروة والدخل كما يلي:

$$C = aW + bY \dots\dots\dots (2)$$

دالة الاستهلاك لنظرية دورة الحياة تشير أنه إذا كانت التركيبة السكانية للمجتمع لصالح الفئات المتقدمة في السن، فإن ثروات ومدخرات الافراد ستنخفض.

إضافة إلى هذه الدراسات التي أجريت حول السلوك الاستهلاكي، قدمت العديد من الدراسات التطبيقية الأخرى، منها دراسة "كيلي" و"ويليامسون" "Kelly and Williamsons" سنة 1967 التي أوضحت أن معدلات الادخار تصل اعلى نسبة عند سن 60-69 وتنخفض إلى أقل نسبة في أول مراحل الحياة، وتم

[1] المان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ج2، ص132.

ربط ذلك بمستوى الدخول حيث تكون في أعلى متوسط لها على مستوى الأسر عندما يكون رب العائلة في سن بين 45–60 سنة، وتكون في أقل متوسط عند سن 25–44 سنة وعند التقاعد. أما "لف" *"leff"* قدم دراسة سنة 1969، ووجد عند مقارنته لسلوك استهلاك أربع وسبعون دولة أن هناك ارتباط طردي ومعنوي ما بين الاستهلاك والاعمار الأقل من 14 سنة، والأكثر من 65 سنة، أي كلما زادت نسبة هؤلاء الافراد في المجتمع كلما انخفضت معدلات الادخار[1].

ثانيا– دالة الادخار:

يمثل الادخار ذلك الجزء المتبقي من الدخل التصرفي والذي لم يوجه للاستهلاك، وهو أيضا امتناع الأشخاص عن استهلاك جزء من دخولهم، مقابل توجيهها للإيداع في البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، وبالتالي الحصول على عائد مقابل هذا التنازل، فمستوى الادخار المحلي يعتبر مؤشرا اقتصاديا يعكس مستوى الموارد المتاحة للاستثمار في الأصول الرأسمالية.

يمكن تعريف الادخار عمليا كما يلي:

$$S = Y_d - C \dots\dots\dots (1)$$

وبالتالي نستطيع أن نكتب: $S = f(Y_d)$، أي أن الدخل دالة في الدخل.

إذا انطلقنا من معادلة الاستهلاك:

$$C = a + bY_d \dots\dots\dots (2)$$

فإننا نستطيع تعويض المعادلة رقم (2) في المعادلة رقم (1) كما يلي:

$$S = Y - (a + bY_d)$$

$$\Rightarrow S = Y - a - bY_d$$

وبالتالي يمكن تحديد دالة الادخار على النحو التالي:

$$S = -a + (1 - b)Y_d$$

حيث قيمة (1–b) ثابتة بثبات b، و $0 < (1 - b) < 1$، و $a > 0$.

[1] بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 10-11.

تمثل القيمة (1−b) ميل منحنى دالة الادخار، أما اقتصاديا فهي الميل الحدي للادخار، أي تمثل قيمة التغير في الادخار الناتجة عن تغير الدخل بوحدة نقدية واحدة، الحدي للادخار.

$$(1-b)=\frac{\Delta S}{\Delta Y_d}$$

أما $a-$ فهي نقطة تقاطع منحنى دالة الادخار مع المحور العمودي، أما اقتصاديا فهو ذلك الجزء من الادخار الذي لا يتع الدخل. ويمكن رسم دالة الادخار كما يلي.

الشكل رقم (03−05): تمثيل دالة الادخار عند كينز

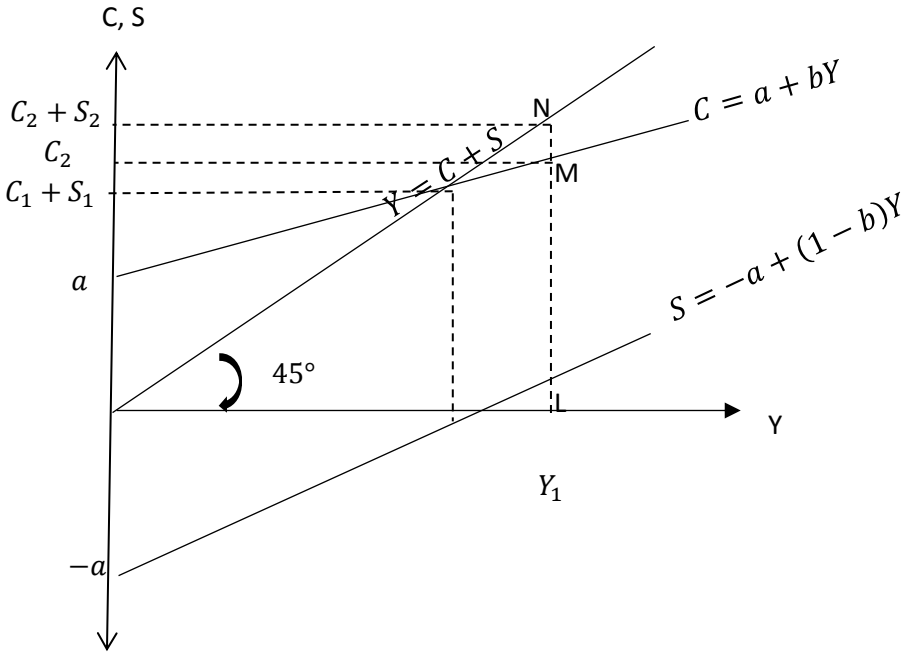

المصدر: إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص160.

يبين منحى دالة الاستهلاك المقدار الذي يرغب الافراد استهلاكه عن مستويات مختلفة من الدخل، نلاحظ مثلا أنه عند مستوى دخل قدره: $Y_2=LN$، يكون حجم الاستهلاك المرغوب فيه من قبل العائلات مساويا إلى: $C_2=LM$، أما مقدار الادخار المترتب عن قرار الاستهلاك في فإنه يكون مساويا إلى:

$$S_2=Y_{d2}-C_2$$

$$\Rightarrow S_2=LN-LM=MN$$

عندما يكون الدخل أقل من النقطة Y_0، يكون الادخار سالبا، أي أن الدخل لا يكفي لتغطية الاستهلاك المرغوب فيه، الامر الذي يؤدي بها إلى السحب من الادخارات التي كونتها سابقا، أو إلى الاستدانة، أما عند النقطة Y_0 يكون مجموع الاستهلاك مساو للدخل، والادخار معدوما، أما بعد النقطة Y_0 يصبح الادخار موجبا، ويرتفع بارتفاع الدخل.

-**الميل الوسطي للادخار APS**: يساوي مقدار الادخار إلى الدخل، حيث تساوي:

$$\frac{S}{Y} = \frac{-a + (1-b)Y}{Y} = \frac{-a}{Y} + (1-b)$$

من المعادلة نجد أن الميل الوسطي للادخار يتزايد كلما تزايد الدخل، فالمقدار $(1-b)$ موجب وثابت، والمقدار $\frac{-a}{Y}$ سالب، ويتناقص كلما ارتفع الدخل، نظرا لكون $-a$ ثابت، كما أن الميل الوسطي للادخار APS أقل من الميل الحدي للادخار MPS.

-**العلاقة بين الميل الوسطي للاستهلاك APC والميل الوسطي للادخار APS**:

لدينا المعادلة التالية: $Y = C + S$، بقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على ما يلي:

$$1 = \frac{C}{Y} + \frac{S}{Y}$$

$$\Rightarrow = APC + APS$$

أي أن الميل الوسطي للاستهلاك APC والميل الوسطي للادخار APS يساوي الواحد الصحيح دائما.

-**العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك APC والميل الحدي للادخار APS**

إن أي زيادة في الدخل الوطني إما توجه لزيادة في الاستهلاك أو توجه للادخار، أو لهما معا، أي:

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

وبقسمة طرفي المعادلة على ΔY نحصل على المعادلة التالية:

$$1 = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

$$\Rightarrow 1 = APC + APS$$

أي أن الميل الحدي للاستهلاك MPC والميل الحدي للادخار MPS يساوي الواحد الصحيح دائما.

ثالثا-الانفاق الاستثماري:

بعد تطرقنا سابقا للطلب الاستهلاكي كمكون أول وأساسي للطلب الكلي، فإن الطلب الاستثماري كمكون ثان لا يقل أهمية من الأول، فهو محرك عملية النمو الاقتصادي، كما أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بمستويات الدخل والادخار والاستهلاك ومستويات التشغيل، كما أن له دور كبير في تحقيق المشروعات الإنمائية الكبيرة، ما يؤدي إلى حصول الاستقرار، ونمو رؤوس الأموال والمدخرات العامة في المجتمع.

بصفة عامة يعرف الاستثمار على أنه استخدام الأموال الحالية في مشاريع بغية الحصول على عائد أو دخل أو ربح في المستقبل.

بالمفهوم الاقتصادي عند الكينزيين الاستثمار هو عبارة عن تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل جديدة[1].

أما الاستثمار ماليا هو شراء أصول مالية (أسهم وسندات) وإعادة بيعها في السوق المالية بغرض الحصول على أرباح تتمثل في الفرق بين أسعار الشراء وأسعار البيع، أو إيداع أموال في المصارف بغرض الحصول على عائد المتمثل في معدل الفائدة.

للاستثمار محددات عدة يمكن التطرق إلى أهمها فيما يلي:

1-الربح: وهو الفائدة المالية التي تتحقق للمستثمر بعد أن يتجاوز مجموع الإيرادات المكتسبة مجموع المصاريف، ويتحدد الربح بمدى اتساع أو ضيق الأسواق، وحالة الاقتصادية من انتعاش أو انكماش، كما أنه يعتبر أحد مكونات الدخل الوطني، وبالتالي فإن زيادته تؤدي إلى زيادة الدخل، والتأثير على مكوناته الأخرى المتمثلة في الأجور، الفائدة والريع.

2-التكاليف: وهي المحدد الثاني للاستثمار، وتنقسم هذه التكاليف تكاليف ثابتة، وهي التي لا تعتمد على مستوى السلع والخدمات المنتجة، مثل تكلفة الايجار فوائد الديون، التأمين. أما التكاليف المتغيرة فهي التي تتغير مع تغير مستوى نشاط الاعمال التجارية عند انتاج السلع والخدمات، مثل تكاليف النقل، وتكاليف الطاقة المستخدمة في الإنتاج.

[1] بريبش السعيد، مرجع سابق، ص122.

3-العوامل التنظيمية والثقافية: تشمل أساسا في طرق التسيير والتنظيم، الطرق الفنية المستخدمة في العملية الإنتاجية، القيم والعادات السائدة في المجتمع، نماذج التدريب والتحفيز المستخدمة في المؤسسات الإنتاجية، درجة تطور النظام المصرفي والمالي للدولة.

4-عوامل أخرى: تتمثل أساسا في مستوى الأرباح المحققة في السنوات السابقة، السياسات المالية والنقدية للدولة، الحوافز المقدمة للمستثمرين، درجة الاستقرار السياسي.

مما سبق نجد أن دالة الاستثمار مستقرة نتيجة لتعدد العوامل المؤثرة فيه، لذلك اختلفت الدراسات في تحديد متغيرات لها:

1-الكفاية الحدية لرأس المال: طبقا لهذه النظرية فإن المستثمر يقارن بين ما يتوقع الحصول عليه من عائد طوال فترة حياة الأصل الاستثماري، وبين معدل الفائدة الذي يمكن أن يحصل عليه كفرصة استثمارية بديلة، أو الذي يقترض على أساسه ليمول مشروعه.

فإذا كان معدل الكفاية الحدية لرأس المال أقل من سعر الفائدة فإن المستثمر يقوم باستثماره، أما إذا كان السعر الفائدة أقل فإن المستثمر يحجم عن الاستثمار، وبالتالي فإن دالة الاستثمار تأخذ الشكل التالي:

$$I = I_0 - Ki$$

حيث I يمثل حجم الاستثمار.

و I_o يمثل الاستثمار المستقل، أو الاستثمار الذي لا يتبع الدخل.

K تمثل معلمة دالة الاستثمار، وهي تقيس درجة استجابة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة.

و i تمثل سعر الفائدة.

صيغة دالة الاستثمار توضح أن العلاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، وبالتالي فإن منحنى دالة الاستثمار سالب الميل، حيث انه كلما انخفض سعر الفائدة فإن حجم الاستثمار سيرتفع.

2-نظرية المعجل (المسارع) البسيط: إن الفرق الأساسي بين المضاعف والمسرع هو أن المضاعف يعبر عن مدى تأثير تغير الاستثمار على مستوى الدخل، بينما المعجل (المسرع) يعبر عن مدى تأثير التغيرات في الدخل على الاستثمار الجاري خلال فترة زمنية معينة، في ظل افتراض وجود علاقة تناسبية بين راس

المال K والدخل Y، ولهذا فانه يعد من أبسط النظريات التي تحاول تفسير السلوك الاستثماري، وقد تمت صياغة هذه النظرية على يد كل من **J.M.Clark** و**Frish**[1].

فنظرية المعجل (المسارع) البسيط هي وضعية اقتصادية تجعل الاستثمارات التي يقوم بها قطاع الاعمال تزيد مع الزيادات التي تحدث في الطلب الكلي وفي الدخل الوطني، حيث يمكن للشركات الاستجابة لهذه الزيادة، إما عبر تقليل الطلب عبر رفع الأسعار، وإما زيادة الاستثمارات إلى غاية تلبية الزيادة في مستوى الطلب، ولكن قد يتطلب توظيف طاقات إنتاجية جديدة آجالا زمنية طويلة، في هذه الحالة قد يخطئ المنتجون في تقديراتهم، وهذا من شأنه خلق استثمارات زائدة تفوق ما يكفي للاستجابة للزيادة في الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انتاج زائد، وبالتالي تحقق أزمة في الاقتصاد.

تفترض النظرية أن التوسع في الناتج يؤدي إلى زيادة رأس المال بنسبة ثابتة أي:

$$\beta = \frac{K_t}{Q_t} = \frac{K_{t-1}}{Q_{t-1}} = \cdots = \frac{K_{t-n}}{Q_{t-n}}$$

حيث يمثل β معامل رأس المال، وهو ثابت وموجب، وهو أكبر من الواحد الصحيح $(\beta > 1)$ وهذا يعني أن أي تغير مشاهد أو مقدر للإنتاج الكلي أو للدخل الكلي يؤدي إلى إجراء استثمار (صافي) أكبر منه، حتى يبقى مخزون رأس المال ثابتا، وهذا هو التسارع، أي تسارع الاستثمار[2].

مع العلم أن اننا أهملنا الاستثمار المعوض، فهو يلعب دورا بارزا في تغيرات الإنتاج، فلو لم يتم استثمار التعويض لانخفض مخزون راس المال.

يعرف الاستثمار المعوض بالعلاقة التالية:

$$I_{RT} = \delta K_{t-1}$$

وبتعويض قيمة (K_{t-1}) بقيمته يصبح لدينا:

$$I_{RT} = \beta\delta Q_{t-1}$$

والاستثمار الخام يكون إذن:

$$I_{GT} = \beta(Q_t - Q_{t-1}) + \beta\delta Q_{t-1}$$

[1] المرجع السابق، ص 143.
[2] إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ج2، ص160.

وهي العلاقة الكاملة لدالة الاستثمار وفقا لنظرية المسارع البسيط.

3-نظرية المعجل (المسارع) المرن: تنص هذه النظرية على أن في بداية كل فترة هناك رصيد معين من رأس المال متبقي من الفترة الماضية يشار له بـ (K_{t-1})، بالمقابل هناك حجم أمثل من راس المال وهو الرصيد المرغوب من رأس المال K^*، أي أن حجم الاستثمار الحالي يعتمد على الفرق بين الرصيد الأمثل الرغوب من راس المال K^* والرصيد الموجود من الفترة السابقة.

أشهر وأبسط طريقة لصياغة معادلة المعجل (المسارع) المرن هي تلك التي قدمها الاقتصادي الهولندي L.M.Koyck سنة 1954 يمكن ايجازها فيما يلي[1]:

$$K_t = \beta(1-\lambda)Q_t + \beta(1-\lambda)\lambda Q_{t-1} + \cdots + \beta(1-\lambda)\lambda^n Q_{t-1} \ldots\ldots (1)$$

$$\Rightarrow K_t = \beta(1-\lambda)(Q_t + \lambda Q_{t-1} + \cdots + \lambda^n Q_{t-n}) \ldots\ldots (2)$$

بحيث يكون معامل التحديد λ موجبا وأقل من الواحد.

أما β فهو معامل رأس المال.

نعلم أن الاستثمار الصافي هو الفرق بين مخزون رأس المال للفترة t (K_t) ومخزون رأس المال للفترة التي قبلها (K_{t-1}).

نضرب طرفي المعادلة رقم (2) بالمعامل λ يكون لدينا:

$$\lambda K_{t-1} = \beta(1-\lambda)(Q_t + \lambda Q_{t-1} + \lambda^2 Q_{t-2} \ldots + \lambda^n Q_{t-n})$$

$$\Rightarrow K_t = \lambda K_{t-1} + \beta(1-\lambda)Q_t$$

$$\Rightarrow K_t = \beta(1-\lambda)Q_t + \lambda K_{t-1}$$

أما معادلة الاستثمار الصافي في الظروف الجديدة، فتكون:

$$I_{Nt} = K_t - K_{t-1} = \beta(1-\lambda)Q_t + \lambda K_{t-1} - k_{t-1}$$

$$\Rightarrow I_{Nt} = \beta(1-\lambda)Q_t + (1-\lambda)K_{t-1}$$

4-نظرية التمويل الذاتي: إذا كانت نظرية المعجل المرن يعتمد فيها الاستثمار الصافي على الناتج، فإن نظرية التمويل الذاتي فإن حجم رأس المال الأمثل يعتمد على الأرباح المتوقعة، والتي تعتمد بدورها على

[1] المرجع السابق، ص215.

الأرباح الماضية والحالية، فالمنشأة أمامها خيارين للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار، هما المصادر الداخلية المتمثلة في الأرباح المحتجزة، المؤونات، ونفقات اهتلاك رؤوس الأموال، أما المصادر الخارجية فتتمثل في مختلف أنواع الاقتراض بما فيها طرح سندات، إضافة إلى طرح أسهم في السوق المالية.

يتأثر حجم التمويل الذاتي بالعوامل التالية:

أ-معدلات الاقتطاع الضريبي: فالحكومة تحدد معدل الاقتطاع الضريبي وفقا للسياسة المالية التي تتبعها، التي تأخذ العديد من العوامل في الاعتبار، مثل الوضعية الاقتصادية للدولة، قدرة المنشآت على تحمل الضغط الضريبي، حجم النفقات العامة للدولة، فكلما زاد مبلغ الضريبة على الأرباح، كلما انخفض حجم الأرباح بعد الاقتطاع الضريبي، وبالتالي انخفاض قدرة المنشأة على التمويل الذاتي..

ب-قدرة المنشأة على تحقيق النتيجة: بما أن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات والتكاليف، فإن قدرة المنشأة على تكوين الأرباح يتعمد على قدرتها على زيادة الإيرادات إلى اقصى حجم، وتخفيض التكاليف إلى أدنى حجم.

رابعا-الانفاق الحكومي:

كما فصلنا في الفصل الأول حول مفهوم الانفاق الحكومي، فإنه يمكن أن نضع تعريف موجز للإنفاق الحكومي على أنها كل ما تقدمه الحكومة من أموال مقابل ما تحصل عليه سلع وخدمات، وتستطيع الحكومة التأثير على توازن الدخل والناتج بطريقتين منفصلتين:

1-عن طريق الانفاق الحكومي-مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، والتي نرمز لها بـ G. نفترض أن الانفاق الحكومي متوقف على الحسابات السياسية والاقتصادية التي تحددها الدولة، ولذلك يمكن اعتبارها متغير خارجي عن حجم الدخل والناتج الوطني.

$$G = G_0$$

وبيانيا يمكن تمثيل دالة الانفاق الحكومي بالشكل التالي.

الشكل رقم (03-06): تمثيل دالة الانفاق الحكومي

المصدر: بريبش السعيد، مرجع سابق، ص 162.

2-الضرائب T_X والتحويلات T_R والتي تؤثر على العلاقة بين الدخل والناتج Y والدخل المتاح (الدخل الموضوع تحت التصرف) Y_d، وهو عبارة عن الدخل المتوفر للاستهلاك والادخار. ونكتب:

$$Y_d = Y - (T_X - T_R)$$

ولكي نجعل الضرائب أقرب للواقع يجب أن نسمح بأن نجعل أي تغير في الدخل الوطني يؤثر على الحصيلة الضريبية، وهذا لا يتأتى إلا بجعل الضرائب دالة في الدخل الوطني، ونكتب:

$$T_X = T_{X0} + tY$$

حيث تمثل t الميل الحدي للضرائب، أو هي نسبة التغير في اجمالي الضرائب نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة. و T_{X0} تمثل الضرائب المستقلة عن الدخل. ومن معادلة الدخل التصرفي نجد أن الضرائب تؤثر سلبا على الدخل الوطني، أي أن العلاقة عكسية بين المتغيرين.

أما التحويلات T_R التي تعني المساعدات التي تقدمها الحكومة للأفراد والمؤسسات دون أي مقابل، والتي تمثل الطرف المعاكس للضرائب، فيمكن اعتبارها متغير خارجي، تساوي مقدار معينا تحدده الحكومة، ونكتب:

$$T_R = T_{R0}$$

ومن معادلة الدخل التصرفي نجد أن التحويلات تؤثر إيجابا على الدخل الوطني، أي أن العلاقة طردية بين المتغيرين.

وعليه تصبح دالة الاستهلاك والادخار تكتب كما يلي:

$$C = a + bY_d$$

أما دالة الادخار تكتب كما يلي:

$$S = -a + (1 - b)Y_d$$

خامسا: الصادرات–الواردات

إن الافتراض أن الاقتصاد مغلق غير مرغوب فيه اقتصاديا، فهو يتعارض مع المصلحة الاقتصادية للبلد، كما انه نادرا ما يستطيع بلد ما الاكتفاء ذاتيا في كل شيء.

1–دالة الصادرات: تمثل الصادرات X ذلك الجزء من الناتج الوطني المحلي الذي يباع في الخارج، معناه أن الصادرات تمثل جزء من الطلب الأجنبي على الناتج المحلي.

والصادرات تعامل في نموذج الدخل الوطني كمتغير خارجي، أي أنها تساوي مقدارا معينا في كافة مستويات الدخل، ببساطة لأن الطلب الخارجي على الناتج الوطني هو دالة تابعة لدخول العالم الخارجي، والى نسبة الأسعار المحلية إلى الأسعار في العالم الخارجي، وإلى أسعار الفائدة، والى السياسات التجارية بين الدول، والى أسعار الصرف..[1].

ونكتب دالة الصادرات على الشكل التالي:

$$X = X_0$$

حيث X_0 تمثل مستوى موجب من الصادرات.

الشكل رقم (03–07): تمثيل دالة الصادرات

المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص131.

[1] عمر صخري، مرجع سابق، ص 130.

2-دالة الواردات: تمثل الواردات M ذلك الجزء من الناتج الأجنبي الذي يباع داخل البلد، معناه أن الواردات تمثل جزء من الطلب المحلي على الناتج الأجنبي.

وترتبط الواردات M بالتغيرات التي تحدث في الدخل الوطني، وبالتالي يمكن وضع دالة للواردات على الشكل التالي:

$$M = M_0 + mY$$

حيث M_0 تمثل الواردات التي لا تتبع الدخل الوطني، أما m فتمثل الميل الحدي للاستيراد.

الشكل رقم (03-08): تمثيل دالة الواردات

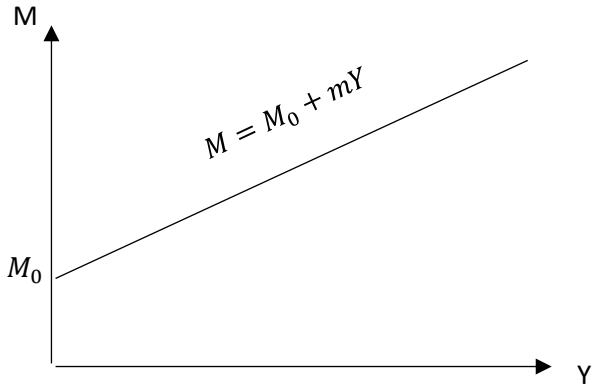

المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 132.

الفرع الثاني: توازن سوق السلع والخدمات (منحنى هانسن IS): بتغيير شكل دالة الاستثمار بجعل اجمالي الاستثمار تابعا للناتج الوطني Y وسعر الفائدة i كما يلي:

$$I = I_0 - Ki$$

حيث تمثل K تقيس درجة حساسية الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة.

تشير دالة الاستثمار الجديدة إلى أنه ليس هناك مستوى وحيد لتوازن الدخل الوطني، وبدلا منه يوجد هناك مستوى توازني للدخل لكل مستوى سعر فائدة، يرجع هذا إلى الافتراض أنه لكل سعر فائدة معين مستوى معين من الاستثمار[1]، وتشكل التوفيقات المختلفة من أسعار الفائدة والدخل ما يسمى بمنحنى توازن سوق السع والخدمات IS، والمنحنى ذو ميل سالب، نظرا للعلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار كما يبينه الشكل رقم (03-09).

[1] مايكل أبدجمان، مرجع سابق، ص 190.

يمكن تحديد معادلة الدخل الوطني التوازني في سوق السلع والخدمات كما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$Y = a + b\left(Y - T_{X_0} - tY + T_{R_0}\right) + I_0 + G_0 + X_0 - (M_0 + mY) - Ki$$

$$Y(1 - b + m + bt) = a - bT_{X_0} + bT_{r_0} + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY - Ki$$

$$Y_{IS} = \frac{a - bT_{X_0} + bT_{r_0} + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - Ki}{1 - b + m + bt} \dots\dots\dots (1)$$

حيث يمثل المقدار $\frac{1}{1-b+m+bt}$ المضاعف ويرمز له بـ m_G.

وبما أن المعادلة رقم (1) تضم الثوابت التالية: a، bT_{X_0}، bT_{r_0}، I_0، G_0، X_0، M_0 فإنه يمكن اختصار هذه الثوابت فيما يلي:

$$\bar{A} = a - bT_{X_0} + bT_{r_0} + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

وبالتالي يمكن كتابة المعادلة رقم (1) كما يلي:

$$Y_{IS} = m_G(\bar{A} - Ki)$$

أما معادلة سعر الفائدة التوازنية في سوق السلع والخدمات فتساوي:

$$i_{IS} = \frac{\bar{A} - Y(1 - b + bt + m)}{K}$$

الفرع الثالث- توازن سوق النقد (منحنى هيكس LM): يتحقق التوازن في سوق النقد بتساوي الطلب على النقود مع عرضها، العرض النقدي يفترض فيه أنه متغير خارجي، يحدد من طرف البنك المركزي، وبالتالي يمكن أخذه كقيمة معطاة كما يلي:

$$\frac{M_S}{P} = \frac{M_0}{P}$$

أما الطلب على النقود فيتحدد بثلاثة دوافع حسب "كينز"، هي دافع المعاملات، الاحتياط، ودافع المضاربة، والعلاقة بين الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط والدخل الوطني علاقة طردية، ويمكن التعبير عن هذا الطلب بالأرصدة الحقيقية بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\frac{d_A}{P} = f(y) = \alpha Y \dots\dots\dots (1)$$

أما دافع المضاربة فهو دالة تابعة لسعر الفائدة، والعلاقة بينهما عكسية، ويمكن التعبير عن هذه الدالة بالأرصدة الحقيقية رياضيا كما يلي:

$$\frac{d_S}{P} = f(i)$$

وإذا فرضنا أن هذه الدالة خطية، فيمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\frac{d_S}{P} = L_0 - gi \dots\dots\dots (2)$$

حيث L_0 ثابت. أما g فيمثل حساسية دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة اتجاه التغير في سعر الفائدة.

يمكن كتابة الطلب على النقود بالأرصدة الحقيقية بالجمع بين المعادلتين رقم (1) و(2) كما يلي:

$$\frac{d_G}{P} = f(i) = \alpha Y + L_0 - gi \dots\dots\dots (3)$$

التوازن في سوق النقد يمكن إيضاحه رياضيا كما يلي:

$$\frac{d_C}{p} = \frac{M_0}{P} \langle = \rangle \frac{M_0}{P} = \alpha Y + L_0 - gi \dots\dots\dots (4)$$

بحل المعادلة رقم (4) من أجل الدخل Y نحصل على المعادلة التالية:

$$Y = \frac{1}{\alpha}\left(\frac{M_0}{P}\right) + \frac{1}{\alpha}(gi - L_0)$$

أما بحل المعادلة رقم (4) من أجل سعر الفائدة i نحصل على المعادلة التالية:

$$i = \frac{1}{g}(\alpha Y + L_0) - \frac{1}{g}\left(\frac{M_0}{P}\right)$$

يمثل منحنى LM التوفيقات من الدخل الوطني وسعر الفائدة التي يتحقق عندها التساوي بين الطلب على النقود وعرضها. ويأخذ المنحنى شكلا أفقيا في البداية ليعبر عن مصيدة السيولة، أي أن جميع الأرصدة النقدية عاطلة، وموجهة فقط للمضاربة (المنطقة الكينزية)، ثم ينتقل إلى المنطقة الوسطى (المعتدلة)، ليصبح في الأخير عموديا معبرا عن أن جميع النقود توجه فقط للمعاملات (المنطقة الكلاسيكية).

الفرع الرابع: التوازن المتزامن لسوقي السلع والخدمات والنقد IS-LM

المقصود بالتوازن المتزامن أن يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، مع التوازن في سوق النقد وفي وقت واحد، ولما كانت جميع النقاط على منحنى IS تمثل أوضاع التوازن في سوق السلع والخدمات، وجميع النقاط على منحنى LM تمثل أوضاع توازنية في سوق النقد، فإذا جمعنا المنحنيين معا كما هو في الشكل رقم (03-09)، فإن نقطة تقاطع المنحنيين-النقطة E- تمثل التوازن المتزامن في كل من سوقي السلع والخدمات والنقد[1].

الشكل رقم (03-09): التوازن الآني IS-LM

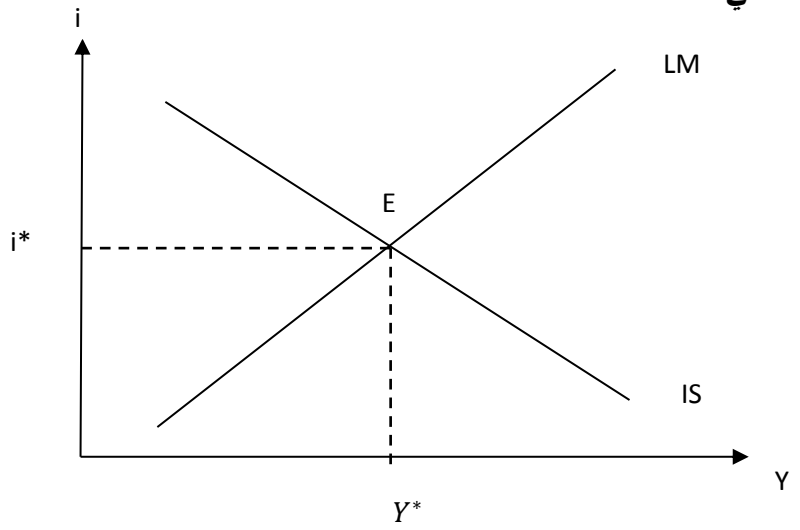

المصدر: سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق ص110.

ويمكن اشتقاق التوازن المتزامن جبريا بتحقيق المساواة بين معادلتي سعر الفائدة التوازني المتزامن في السوقين، أي: $i_{IS} = i_{LM}$ نحصل على معادلة الدخل الوطني التوازني المتزامن في السوقين Y_{IS-LM}.

$$Y_{IS-LM} = m_G(\bar{A} - \frac{K}{g}\left(\alpha Y + L_0 - \frac{M_0}{P}\right))$$

$$Y_{IS-LM} = m_G(\frac{gP\bar{A} - P\alpha KY - L_0PK + KM_0}{gP})$$

$$Y_{IS-LM}(gP) = m_G gP\bar{A} - m_G P\alpha KY - L_0PK + m_G KM_0$$

$$Y_{IS-LM} = \frac{gm_G}{g + \alpha Km_G}.\bar{A} + \frac{Km_G}{g + \alpha Km_G}\frac{M_0}{P}$$

[1] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية، مرجع سابق، ص 473.

نضع:

$$h = \frac{m_G}{1 + \alpha m_G . \frac{h}{g}}$$

نحصل على معادلة Y_{IS-LM} على الشكل:

$$Y_{IS-LM} = h\bar{A} + h\frac{h}{g}\frac{M_0}{P}$$

لتحديد معادلة سعر الفائدة التوازني المتزامن في السوقين i_{IS-LM} بتعويض المعادلة الأخيرة في معادلة الدخل التوازني لسوق النقد Y_{LM}:

$$i_{IS-LM} = \frac{\alpha m_G}{g + \alpha K m_G}.\bar{A} - \frac{1}{g + \alpha K m_G}\frac{M_0}{P}$$

المطلب الثاني: أثر تغير الإنفاق العام على التوازن العام

الشكل رقم (03-10) يوضح أثر زيادة النفقات العامة على التوازن العام، فالوضع الأصلي للمنحنيين IS و LM هما IS_0 و LM_0 ، ومستوى الدخل التوازني Y_0 وسعر الفائدة التوازني i_0، نفترض أن السلطات الحكومية قررت زيادة حجم الإنفاق العام من G_0 إلى G_1 بمقدار ΔG_0، فإن هذه الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى انتقال منحنى IS_0 إلى IS_1، مع ثبات منحنى LM_0، وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل الوطني من Y_0 إلى Y_1 مع ارتفاع في سعر الفائدة من i_0 إلى i_1.

الشكل رقم (03-10): الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق العام

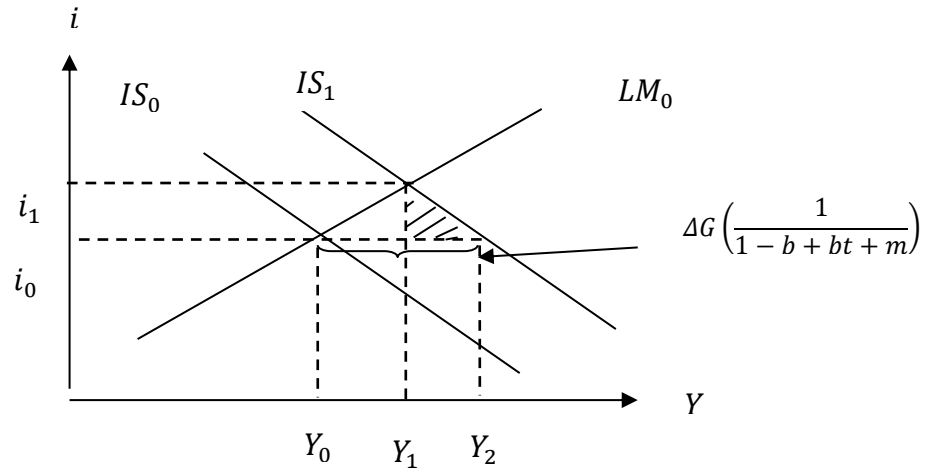

المصدر: وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000، ص 385.

والقوة التي تدفع مستوى الدخل إلى الزيادة هي زيادة الطلب الكلي مباشرة عند زيادة الإنفاق العام، وبعد ذلك وبطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر زيادة الإنفاق الاستهلاكي على الدخل الوطني، والملاحظ أن المنحنى LM لم يتحرك، ولكن زيادة الدخل المترتبة على زيادة الإنفاق العام تستلزم تغير سعر الفائدة، فعند زيادة الدخل فان طلب النقود بغرض المعاملات سيزداد، وعرض النقود ثابت، وبالتالي فان زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات تتطلب تخفيض الطلب على السندات، فزيادة الطلب على النقود وانخفاض الطلب على السندات هي التي تسبب ارتفاع في سعر الفائدة.

المسافة التي ينتقل فيها منحنى IS تكون معادلة لقيمة مضاعف الإنفاق العام مضروبة في قيمة التغير في حجم الإنفاق العام $\Delta G(\frac{1}{1-b+bt+m})$.

إن ارتفاع سعر الفائدة يكبح الأثر التوسعي للإنفاق العام، ما يؤدي إلى أثر المزاحمة المعبر عنها في الشكل رقم (10-03) بالمنطقة المظللة، فعوضا عن ارتفاعه إلى Y_2 يرتفع فقط إلى Y_1، فزيادة الإنفاق العام يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، نتيجة لزيادة تكلفة الاقتراض، وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص.

ويمكن تمييز أشكال مختلفة لميل المنحنيين IS و LM، كما يلي:

الشكل رقم (03-11): المزاحمة في ظل الأوضاع المتطرفة لمنحنى IS

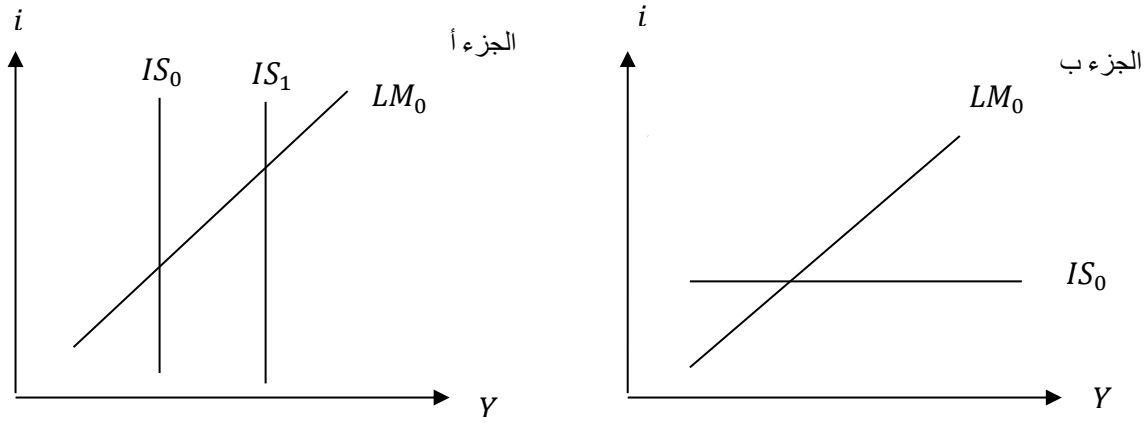

المصدر: وسام ملاك، مرجع سابق، ص410.

إن انحدار منحنى IS يتوقف أساسا على مقدار مرونة الطلب على استثمار اتجاه تغيرات سعر الفائدة، فمرونة تامة للطلب على الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة يترتب عليها أن يكون منحنى IS أفقيا، وكلما كانت مرونة الطلب على الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة منعدمة يترتب عليه أن يكون منحنى IS عموديا.

يأخذ منحنى IS في الجزء أ شكله العمودي، ما يعكس عدم مرونة الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة، أي أن أي زيادة أو انخفاض في سعر الفائدة لا تؤدي إلى أي تغير في حجم الاستثمار، وبالتالي فان أي زيادة في مستوى الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة كاملة في الدخل الوطني، دون أي مزاحمة لحجم الاستثمار في القطاع الخاص.

أما الجزء ب من الشكل فيكون فيه منحنى IS عبارة عن خط أفقي، ما يعكس مرونة تامة للاستثمار اتجاه تغيرات أسعار الفائدة، أي أن زيادة قليلة في سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض كبير في معدل الفائدة، في هذه الحالة فان زيادة الإنفاق العام لا تؤدي إلى أي تغير في الدخل الوطني أو سعر الفائدة، لأن المزاحمة كاملة.

الشكل رقم (03-12): المزاحمة في ظل الأوضاع المتطرفة لمنحنى LM

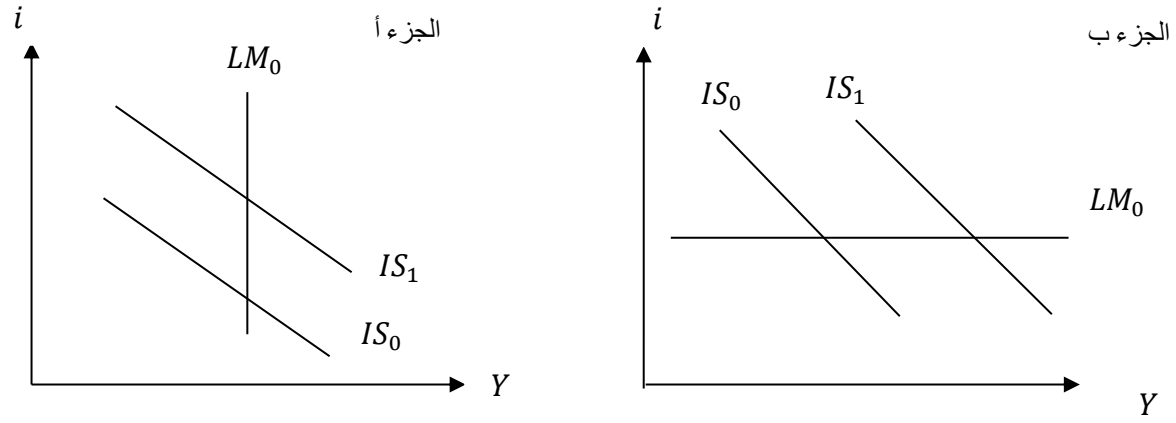

المصدر: وسام ملاك، مرجع سابق، ص411.

إن ميل منحنى LM يعكس مرونة منحنى الطلب على النقود اتجاه تغيرات سعر الفائدة، فمرونة تامة للطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة تؤدي لأن يكون منحنى LM أفقيا، أما مرونة منعدمة للطلب على النقود اتجاه تغيرات سعر الفائدة تجعل منحنى LM عموديا.

إن الزيادة في الإنفاق العام تكون عديمة الأثر والفعالية عندما يكون منحنى LM أفقيا كما هو موضح في الجزء أ من الشكل رقم (03-12)، أما إذا كان الطلب على النقود عديم الحساسية كلية اتجاه تغيرات سعر الفائدة كما هو موضح في الجزء أ من الشكل رقم (03-12) فإن منحنى LM يكون راسيا (الحالة الكلاسيكية)، ذلك أن الاقتصاديين الكلاسيك لم يأخذوا بعين الاعتبار أن الطلب على النقود يتأثر بسعر الفائدة، أي أنهم افترضوا أن الطلب على النقود عديم المرونة اتجاه سعر الفائدة، ويلاحظ أنه في هذه الحالة

فان أي زيادة في الإنفاق العام هو اثر كلاسيكي في طبيعته، فالزيادة في الإنفاق العام تأثر في سعر الفائدة ولكنها لا تؤثر على مستوى الدخل، فأثر المزاحمة يكون كاملا[1].

أما إذا كان الاقتصاد عند مصيدة السيولة (المنطقة الكينزية) كما هو موضح في الجزء ب من الشكل رقم (03-12)، فان التوسع في الإنفاق العام له الأثر الكامل على مستوى الدخل الوطني مع عدم تغير سعر الفائدة، أي أن أثر المزاحمة هنا يكون معدوما تماما، ذلك أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الدخل نتيجة لعمل مضاعف الإنفاق العام، ولتحقيق التوازن في سوق النقد نتيجة لزيادة الدخل الوطني مع ثبات العرض النقدي، ونظرا للحساسية غير المتناهية للطلب على النقود اتجاه سعر الفائدة، فإن هذا يتطلب زيادة في الطلب على النقود للمعاملات، مع انخفاض في الطلب على النقود للمضاربة، وبالتالي زيادة أعظمية في الدخل الوطني مع ثبات في سعر الفائدة.

المبحث الثاني: السياسة النقدية المصاحبة لسياسة النفقات العامة وأثرها على المستوى العام للأسعار

إن نموذج الطلب الكلي-العرض الكلي هو النموذج الكلي الأساسي الذي بواسطته يتم تحديد مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار، تماما مثلما هو الحال في الاقتصاد الجزئي، حيث أن الاداتان الأساسيتان لتحديد الإنتاج والأسعار في الأسواق هما الطلب والعرض[2].

فإذا كان نموذج IS-LM قد تعرض للكثير من الانتقادات، منها أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في المستوى العام الأسعار، بل واعتبرها ثابتة في جميع مراحل التحليل، كما أنه يدرس حالات خاصة، ويعنى فقط بدراسة التغيرات في سوق السلع والخدمات وسوق النقد، فإن نموذج الطلب الكلي-العرض الكلي يهتم بالتغيرات في الأسعار، بالإضافة إلى أخذه بعين الاعتبار التغيرات التي تحصل في جانب العرض الكلي والطلب الكلي.

المطلب الأول: فعالية تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد

تؤدي الضرائب بأنواعها الدور الأساسي في تمويل النفقات العامة في الحالات العادية، إلا أن زيادة هذه النفقات نتيجة لضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية التي تقودها الدولة، دفعها إلى البحث عن أساليب أخرى لتمويل هذه الزيادة في النفقات العامة، من بين هذه الاساليب اللجوء إلى الاقتراض، سواء

[1] المرجع السابق، ص506.
[2] المرجع السابق، ص 604.

من الداخل أو الخارج، وأحيانا تضطر الدولة إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد، أو ما يسمى بالتمويل التضخمي، والذي يعتبر من المواضيع التي تم التطرق إليها بصور كبيرة في إطار الفكر المالي.

لاقى أسلوب التمويل التضخمي قبولا لدى بعض الاقتصاديين، برروا ذلك بكون التمويل التضخمي يلعب دورا هاما في تشجيع المنشآت الخاصة في زيادة استثماراتها، كما يؤدي إلى إعادة توزيع عوامل الانتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بسحبها من القطاعات التقليدية ذات المردودية الاقتصادية المنخفضة وتوجيهها إلى القطاعات الحديثة ذات الإمكانات الهائلة، بالإضافة إلى ذلك يعمل التمويل التضخمي على تشغيل الموارد غير المشغلة.

يرد المعارضون على ذلك بأن اللجوء لهذا النوع من التمويل يؤدي إلى تخفيض الادخار الاختياري، وتشوه في الاستثمار، كما أن هذا الأسلوب قد ينجح فقط في الدول المتقدمة التي تتميز بمرونة عالية لأجهزتها الإنتاجية في الاستجابة للزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن القوة الشرائية الإضافية في الاقتصاد بعد عملية التمويل التضخمي، ففي حالة التشغيل غير التام للموارد المتاحة، يؤدي التمويل التضخمي إلى زيادة الاستثمار، التشغيل والعمالة، وبالتالي حدوث استقرار في المستوى العام للأسعار، أما في حالة التشغيل التام للموارد المتاحة، فإن اصدار نقود جديدة ينعكس فقط على المستوى العام للأسعار بالارتفاع كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (03-13): تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في حالة التشغيل غير الكامل في الدول المتقدمة

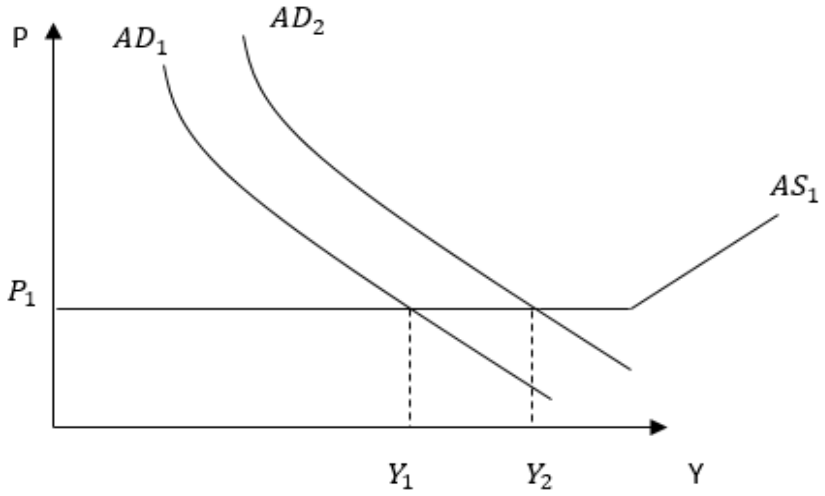

المصدر: حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 380.

يوضح الشكل رقم (03-13) أن الإصدار النقدي الجديد في ظل ظروف المرونة اللانهائية لعرض الإنتاج الوطني يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني من Y_1 إلى Y_2 بانتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 بينما يظل مستوى الأسعار ثابتا عند P_1، وبقرب وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل لموارده، ترتفع الأسعار نتيجة للتمويل التضخمي مع تباطئ الإنتاج الكلي الحقيقي.

يضيف المعارضون أنه في حالة الدول النامية التي تتميز أنظمتها الاقتصادية في الغالب ذات نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، وتميزها بانخفاض الاستثمار الإنتاجي مع الاعتماد على المساعدات المالية من الخارج، إلى جانب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والتضخم، فإن هذا يجعل من هذه الاقتصادات تتميز بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرتها على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة. وبالتالي فإن اعتماد هذه الاقتصاديات على تمويل الإنفاق الحكومي بإصدار نقود جديدة ينعكس على المستوى العام للأسعار فيها بالسلب[1].

[1] سلاطنية نسرين، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري أثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة الجزائر-الامارات العربية المتحدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013-2014، ص 56.

الشكل رقم (03-14): تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في الدول النامية

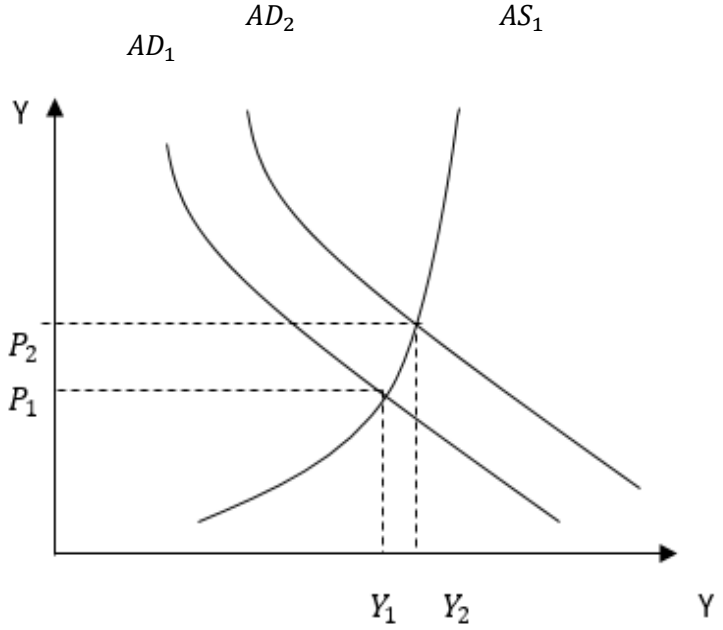

المصدر: حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 378.

الشكل رقم (03-14) يوضح أن منحنى العرض يقترب من الخط الرأسي، بحيث أن زيادة الطلب الكلي الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بمعدل أسرع من معدل الزيادة في الإنتاج الكلي الحقيقي، وذلك نظرا لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية.

أما في حالة التشغيل الكامل فإن التمويل التضخمي يؤدي إلى توليد قوة شرائية جديدة في الاقتصاد، ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبما أن جميع الطاقات الإنتاجية مشغلة بشكل كامل فإن ذلك يؤدي إلى الرفع من المستوى العام للأسعار فقط دون أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي الحقيقي، هذا الأخير ممثلا في الشكل رقم (03-15) في صورة خط مستقيم عمودي تماما عند النقطة Y_1.

الشكل رقم (03-15): تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في حالة التشغيل الكامل

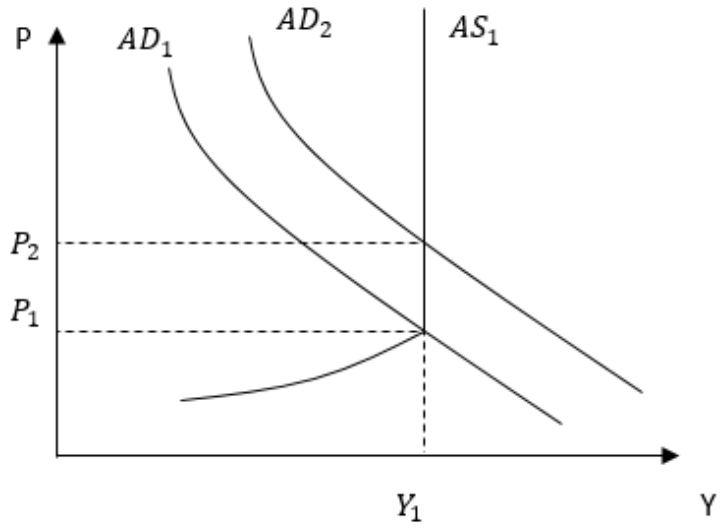

المصدر: حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 383.

وبصفة عامة ولجعل التمويل التضخمي فعالا يجب توفر شرطين أساسيين[1]:

-**الشرط الأول:** يجب أن يكون هناك تناسب بين الإصدار النقدي الجديد والتقديرات التي تقدم من طرف المسؤولين فيما يتعلق بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة، وكذلك الزيادة المتوقعة في الدخل والناتج الوطني الناتجة عن التوسع في الإنفاق العام.

-**الشرط الثاني:** التحكم في الإصدار النقدي الجديد وتوجيهه إلى القطاعات المنتجة، بمعنى أكثر دقة تخصيص جزء من التمويل التضخمي للقطاع الخاص، لأن التوجيه الكامل لهذه الموارد للقطاع العام يؤدي حتما إلى زيادة النظام المصرفي على خلق الائتمان بما ما لا يتناسب والوضع الاقتصادي القائم، خاصة في الدول النامية.

المطلب الثاني: فعالية سياسة النفقات العامة في التحكم في مستويات الأسعار في إطار نموذج العرض الكلي-الطلب الكلي

إن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى تحريك خط IS من IS_0 إلى IS_1، وكذلك منحنى الطلب الكلي إلى AD_1، هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج من Y_0 إلى Y_2، وأيضا ارتفاع في مستوى الأسعار من P_0 إلى P_1،

[1] زيتوني عمار، التمويل التضخمي وأهميته في الدول النامية، مجلة الاحياء، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة1، الجزائر، العدد 1، المجلد 7، 2015، ص397

ولكن ارتفاع مستويات الأسعار يؤدي إلى تخفيض الرصيد الحقيقي للنقود $\frac{M}{P}$، أو بمعنى آخر زيادة الطلب على النقود، مما يتسبب في انتقال منحنى LM من LM_0 إلى LM_1.

يلاحظ من الشكل رقم (03-16) أن انتقال منحنى LM أدى إلى انخفاض جزئي في الإنتاج إلى Y_1 بسبب ارتفاع مستوى الأسعار، فارتفاع الأسعار تسبب كذلك في ارتفاع سعر الفائدة إلى i_1، والذي أدى إلى انخفاض الاستثمار، ولو بقيت مستويات الأسعار دون تغيير فإن الدخل يرتفع إلى Y_2 وليس إلى Y_1.

إن فعالية سياسة النفقات العامة مشروطة فقط بقوة أثر المزاحمة والذي يعتمد بدرجة كبيرة على ميل المنحنيين IS و LM، وكذلك قيمة مضاعف الإنفاق العام.

الشكل رقم (03-16): أثر سياسة النفقات العامة على المستوى العام للأسعار وفقا نموذج العرض الكلي-الطلب الكلي

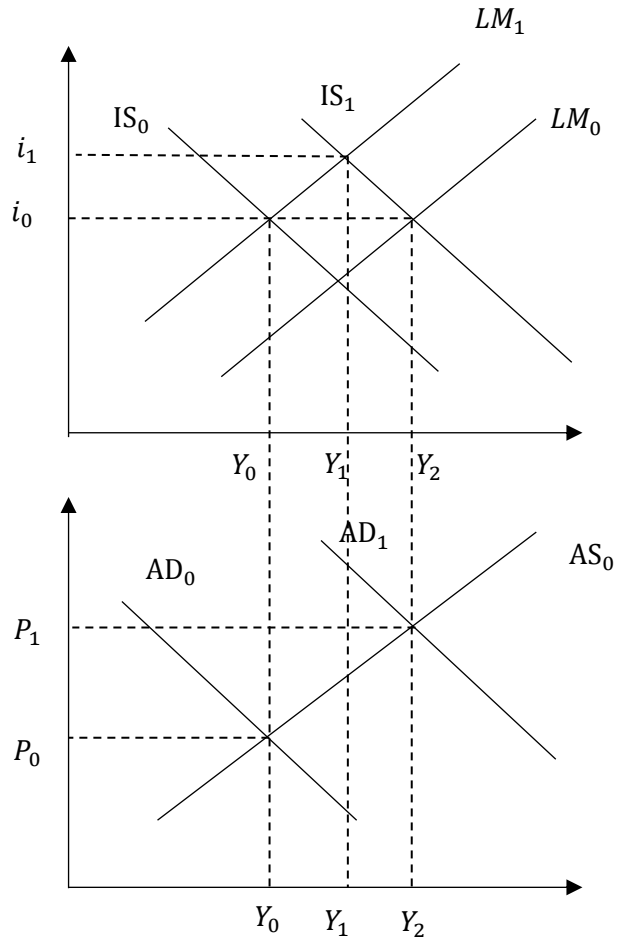

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 182.

أما في حال استخدام الإصدار النقدي الجديد لتمويل الزيادة في النفقات العامة فإن ذلك يؤدي إلى انتقال المنحنيين IS وAD إلى اليمين، كما ينتج عن زيادة العرض النقدي انتقال منحنى LM نحو اليمين، ففي ظل وجود طاقات إنتاجية عاطلة لا تحتاج أسعار الفائدة للارتفاع، وبالتالي لن يكون هناك ضرورة لوجود اثر المزاحمة.

وبالتالي فإن استخدام التمويل التضخمي لتمويل النفقات العامة يؤدي إلى ارتفاع أكبر في الناتج مع التعرض أكثر إلى الضغوط التضخمية، كما يبينه الشكل رقم (17-03).

الشكل رقم (03-17): أثر سياسة النفقات العامة الممولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد على المستوى العام للأسعار

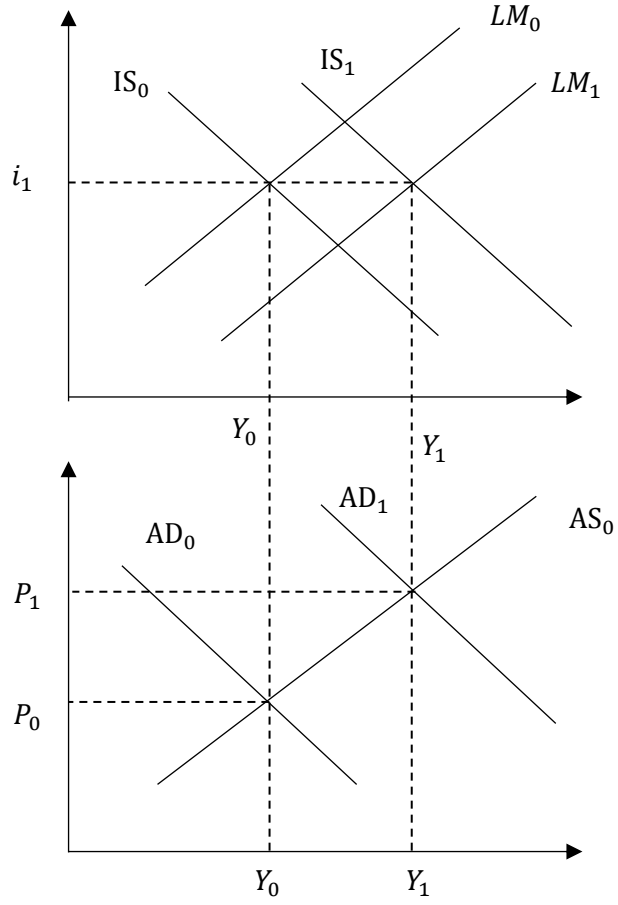

..

Source: Nicoli Nattrass & others, Macroeconomics Theory and Policy in South Africa, David Philip publishers, Cape town, 3rd Revised Edition, 2002, p104.

المبحث الثالث: موقع سياسة النفقات العامة من منحنى فليبس

طورت طريقة مفيدة من قبل الاقتصادي "أ. دبليو فليبس" لتمثيل تضخم الأجور، فمن خلال دراسته الدقيقة لبيانات البطالة والأجور النقدية في بريطانيا، وجد أن هناك علاقة عكسية بينهما، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا، فإن معدل الأجور النقدية ينخفض، فمنحنى فليبس يتميز بأنه ذو ميل سالب، يضع علاقة تبادلية بين البطالة والأجور النقدية، وانطلاقا من كون أن التضخم منشأه ارتفاع نفقات الإنتاج عند الكينزيين، فإن ارتفاع معدلات التضخم منشأها ارتفاع معدلات الأجور الاسمية، وبالتالي زيادة تكلفة الإنتاج، وبغرض التحكم في ارتفاع معدلات تكلفة الإنتاج فإن المنشآت تسعى إلى تخفيض معدلات التشغيل، وبالتالي ترتفع معدلات البطالة، ومن هنا توصل باحثين اقتصاديين آخرين إلى العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة.

المطلب الأول: العلاقة تضخم-بطالة ومسألة المتراجحة وفقا لمنحنى فليبس

لم يعتقد "كينز" بوجود الركود في الاقتصاد، فإذا كان الطلب الكلي الفعال دون المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، فإن تدخل الدولة في هذه الحالة ضروري لدعم هذا الطلب، وإعادة الاقتصاد الى الإنعاش، في إطار الدورات الاقتصادية، وذلك عن طريق استخدام سياسة النقود الرخيصة، والسياسة الضريبية المعدلة لتوزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات ذات الميل الاستهلاكي المرتفع، وأهمها استخدام سياسة التمويل بالعجز. أما التضخم فيرى كينز أنه يحدث نتيجة لوجود فائض في الطلب، ففي مرحلة التشغيل الكامل، أي أن مرونة العرض الكلي منعدمة، فإن زيادة الطلب الكلي تخلق فائضا في الطلب، ينعكس في ارتفاع مستوى الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما وجدت قوى تضخمية في الاقتصاد متمثلة في فائض طلب يدفع بها إلى أعلى.

إن التحليل الكينزي أثبت أن ظاهرتي البطالة والتضخم لا يمكن أن يتعايشا مع بعض، وقد كانت هذه نقطة البداية لتحليل "كينز" لأزمة الكساد العظيم خلال الثلاثينات من القرن الماضي، وما عزز صحة التبادلية بين التضخم والبطالة منحنى فليبس الذي تضمن تحليلا احصائيا للعلاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد البريطاني.

وضح الاقتصادي الأسترالي "فليبس" العلاقة بين التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة، من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد البريطاني خلال فترة (1861-1957)، تلقت هذه الدراسة قبولا معتبرا بين الاقتصاديين في البداية، وأصبحت مرجعا مهما في التحليل الاقتصادي الكلي.
يوضح منحنى فليبس العلاقة العكسية غير الخطية بين معدل البطالة ومعدل الأجور النقدية، فكلما كان معدل البطالة عاليا، كلما كان معدل التضخم منخفضا، أي مفاضلة بين تضخم الأجور ومعدل البطالة، كما يوضحه الشكل رقم (03-18).

الشكل رقم(03-18): منحنى فليبس الأصلي والمعدل

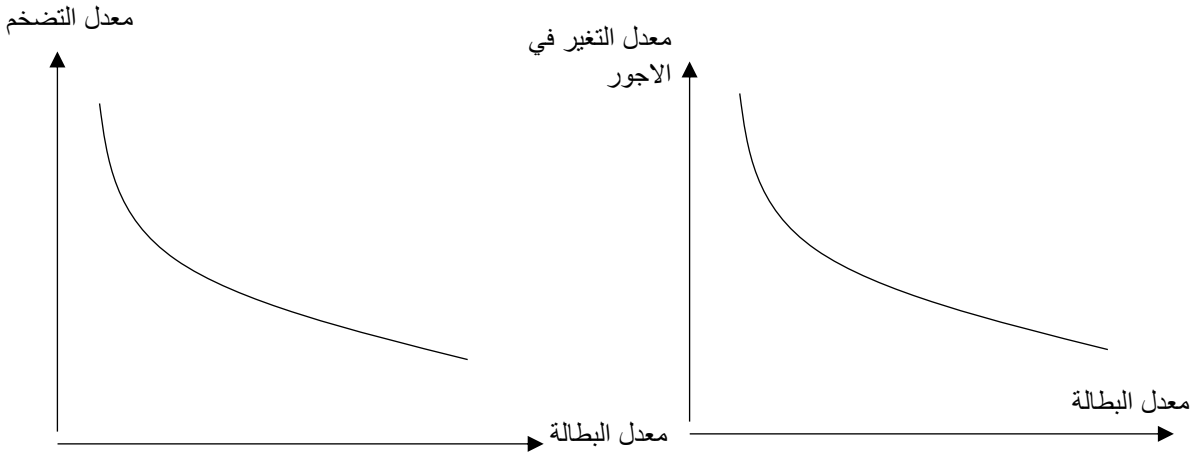

المصدر: قنوني حبيب وبن عدة محمد وريغي مليكة، البطالة والتضخم في الجزائر –دراسة العلاقة بين الظاهرتين (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد11، سنة 2014، ص 118.

الجزء الأيمن من الشكل رقم (03-18) يوضح العلاقة العكسية بين معدلات الأجر النقدية ومعدلات البطالة، فخلال فترات الازدهار الاقتصادي يزداد الطلب على العمالة، نظرا لزيادة قدرة النقابات العمالية على زيادة الأجور النقدية، فتزداد الأجور، أي أن انخفاض البطالة تؤدي إلى زيادة الأجور النقدية.

يمكن الانتقال من العلاقة بين معدل التغير في معدل الأجر النقدي ومعدل البطالة إلى العلاقة بين معدل التغير في مستوى السعر وحجم البطالة، وذلك من خلال التغيرات طويلة المدى في إنتاجية العمل، فاذا كانت الزيادة في معدل الأجر النقدي مساوية لمعدل الزيادة في إنتاجية العمل، ففي هذه الحالة لا يتغير معدل تكلفة العمل لإنتاج السلع، ومن ثم إذا تحددت أسعار السلع بتكاليف انتاجها إلى حد ما، ففي هذه الحالة لا تتغير الأسعار، وعلى ذلك يصبح بالإمكان الحصول على معدل الزيادة في مستوى السعر P' / P، بعد طرح معدل الزيادة في إنتاجية العمل Q' / Q من معدل الزيادة في الأجور النقدية w' / w [1]، أي:

$$P' / P = w' / w = Q' / Q$$

إن الوصول لحالة التشغيل الكامل وفقا لتحليل منحنى فليبس يعني حدوث التضخم، لذا لا بد من قبول معدل مرتفع من التضخم مقابل توظيف جميع الموارد المتاحة في الاقتصاد، أو قبول نسبة معينة من البطالة مقابل معدل مقبول من التضخم، هذا ما يفسر وجود معدلات مرتفعة من التضخم في الدول المتقدمة.

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 352.

المطلب الثاني: النفقات العامة وموقعها من منحنى فليبس في المدارس الاقتصادية

إن منحنى فليبس يعكس المفاضلة التي تكون لدى راسمي السياسة الاقتصادية بين عدد من الأهداف، فالرغبة في تحقيق معدلات تشغيل مرتفعة قد تصطدم بهدف استقرار المستوى العام للأسعار، فالارتفاع في مستوى العمالة يصاحبه خلق دخول جديدة تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يتمكن الجهاز الإنتاجي من مواكبة هذه الزيادة في الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة، وفي ذات الوقت تكون أي محاولة للقضاء على التضخم قبول معدلات عالية من البطالة، حيث أن الحد من التضخم يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فيتقلص النشاط الإنتاجي وينخفض الطلب على العمل بالتبعية[1]. إلا أن هذه المفاضلة تعرضت للاهتزاز، وحام حولها الشك في نهاية التسعينات وبداية السبعينات، لأن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم تعرضت للانهيار، وحل محلها علاقة طردية بينهما.

الفرع الأول: التحليل الكينزي لموقع سياسة الإنفاق العام من منحنى فليبس وانتقادات النقديين له

إن شكل منحنى فليبس يتحدد بعوامل جانب العرض، بينما التحرك على المنحنى يتحدد بجانب الطلب الكلي، ففي ظل الاقتصاد الكينزي فان التوسع في سياسات الطلب الكلي أعاد الاعتبار لدور الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة عبر التوسع أو التقليص في الإنفاق العام الذي يعتبر الأداة البارزة لهذه السياسات.

إن ارتفاع الطلب الكلي الناتج عن زيادة سياسة الإنفاق العام التوسعية ستؤدي إلى زيادات في الناتج والتشغيل والأسعار، فتنخفض معدلات البطالة وترتفع الأجور النقدية، والنتيجة أنه في ظل النموذج الكينزي أنه يوجد إحلال متبادل بين البطالة والتضخم، فمعدلات نمو عالية في الطلب سيناظرها مستويات منخفضة من البطالة ومستويات مرتفعة من التضخم، ونمو بطيء في الطلب يعني معدلات منخفضة من التضخم، ومستويات مرتفعة من البطالة[2].

هذا التحليل في النموذج الكينزي يصلح في الأجل القصير، أما في الاجل الطويل فإن الأسعار سترتفع بعد ثباتها في الاجل القصير نتيجة للسياسة التوسعية للدولة في نفقاتها العامة، وبالتالي فإنهم سيطالبون برفع

[1] فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2015، ص 264.

[2] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص188.

اجورهم النقدية إلى المستوى الذي يؤدي إلى الحفاظ على أجورهم الحقيقية، ومنه فإن الأجور النقدية تتغير في نفس تغير معدلات التضخم فيما تظل الأجور الحقيقية عند مستواها.

ويمكن التحليل أيضا في الاجل الطويل، حيث إن انحراف معدل البطالة عن معدله الطبيعي فإن معدل التضخم يتغير، فمثلا إذا كان معدل البطالة الطبيعي 5%، في حين أن المعدل الفعلي للبطالة هو 4%، فإن هذه الفجوة بين معدل البطالة الطبيعي والمعدل الفعلي ستدفع إلى ارتفاع معدل التضخم، فقد يكون 6% في السنة الأولى، ثم 7.5% في السنة الثانية، ليصل إلى 8% في السنة الثالثة، فوفقا لنظرية المعدل الطبيعي NAIRU لن يتوقع صعود معدل التضخم الا بعد أن يعود معدل البطالة الفعلي إلى معدله الطبيعي، وسنواجه وضعا عكسيا عندما يرتفع معدل البطالة فوق معدله الطبيعي، حيثما سيميل التضخم إلى الهبوط في هذه الحالة. وبالتالي فإن التضخم لن يستقر إلا إذا كان معدل البطالة عند معدله الطبيعي. لنظرية المعدل الطبيعي في التضخم مضمونين يهمان سياسة النفقات العامة، أولهما أن هناك معدل للبطالة لا يمكن للدولة تجاوزه في المدى الطويل، فوفقا لهذه وجهة النظر لا يمكن للدولة دفع البطالة إلى ما دون المعدل الطبيعي، لأن هذا يدفع معدلات التضخم والأجور إلى الارتفاع، أما المضمون الثاني فهو أنه في الأجل القصير فإن الدولة قد تدفع معدلات البطالة إلى الانخفاض، وتتمتع بفترة مؤقتة من البطالة المتدنية، لكن ذلك سيكون على حساب معدل التضخم الذي سيرتفع سريعا، وبعكس ذلك فإنه حين تعتقد الدولة أن معدل عطالة التضخم عالية للغاية فيمكنها أن تشحذ همتها لتحمل فترة تقشف، وتستحث وقوع ركود اقتصادي، مقابل تخفيض معدلات التضخم[1].

الفرع الثاني–قراءة الكلاسيكيون الجدد لموقع سياسة النفقات العامة من منحنى فليبس

تتبع أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي قدمها كل من "روبرت لوكاس" و"توماس سارجنت" من روح المدرسة الكلاسيكية، وفي مقدمة هذه الأفكار أن الأسعار والأجور مرنة تماما بالنسبة للتغيرات المتوقعة في مستويات الأسعار، وتعني أن الأسعار والأجور تتكيف بسرعة مع تغيرات مستويات الطلب والعرض الكليين.

فرواد هذه المدرسة يعتمدون على التطورات الحديثة في مجالات الاحصاء والسلوك في ظل عدم اليقين، حيث يقولون أن الافراد يشكلون توقعاتهم على أساس افضل المعلومات المتوفرة لديهم، ووفقا لذلك ليس في وسع الحكومة أن تخدع الافراد، لأنهم مطلعون جيدا على الأمور ولديهم مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى

[1] بول أ.ساموبلسون و وليام د.نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2006، ص ص 623-624.

الحكومة[1]، وبالتالي فإن السياسة المتوقعة للحكومة لن يكون لها أي أثر على الناتج والاسعار، عكس السياسات الغير متوقعة من قبلهم.

يوضح الشكل رقم (03-19) أن تقاطع منحنى العرض الكلي AS_1 ومنحنى الطلب الكلي AD_1 عند النقطة التوازنية a، حيث أن مستوى الناتج الكلي يكون عند المستوى الطبيعي Y_n ومستوى الأسعار المتوقعة عند P_1، ولو نفرض أن السلطات الحكومية قررت بصورة غير متوقعة التوسع في نفقاتها العامة بغرض زيادة الدخل والناتج الوطني بالنسبة للعامة، او تخفيض نسبة البطالة في الاقتصاد، فإن هذا يؤدي إلى انتقال الطلب الكلي إلى AD_2، ونظرا لان هذا التوسع حدث فجأة فإن مستوى الأسعار المتوقعة ظل عند P_1، والنقطة التوازنية للاقتصاد تنتقل إلى b مع ثبات منحنى العرض الكلي AS_1، وبالتالي فإن الناتج الكلي سيرتفع إلى Y_2 مع زيادة في الأسعار المحققة إلى P_2.

الشكل رقم (03-19): الاستجابة قصيرة الاجل لسياسة الانفاق العام الغير متوقعة في نموذج الكلاسيك الجدد

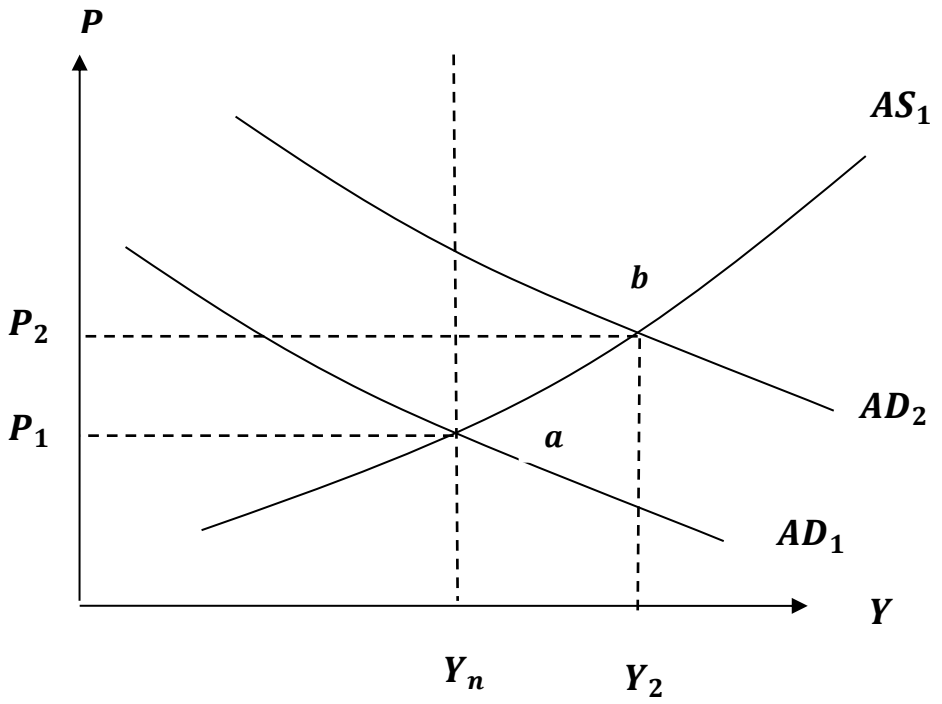

المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مرجع سابق، ص 918.

أما إذا كانت السياسة التوسعية للنفقات العامة متوقعة بالنسبة للعامة، فإن الافراد والمؤسسات يتوقعون زيادة في الطلب الكلي، فينتقل منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2، في هذه الحالة فإن الافراد سيطالبون

[1] المرجع السابق، ص 642.

رفع اجورهم، مع بقاء اجورهم الحقيقية على ما هي عليه عندما تزيد الأسعار، وبالتالي فإن منحنى العرض الكلي سينتقل إلى AS_2، وتصبح نقطة التوازن b بدلا من a، والتي تعكس ارتفاعا في مستوى الأسعار إلى P_2 وثباتا في الناتج الكلي عند المستوى الطبيعي Y_n، لذلك سمي أتباع هذا التحليل بالكلاسيك، لأنه عندما تكون السياسة متوقعة، له نفس تحليل الكلاسيكيين القدامى، كما هو موضح في الشكل رقم (03-20).

الشكل رقم (03-20): الاستجابة قصيرة الاجل للسياسة الانفاق العام التوسعية في نموذج الكلاسيك الجدد

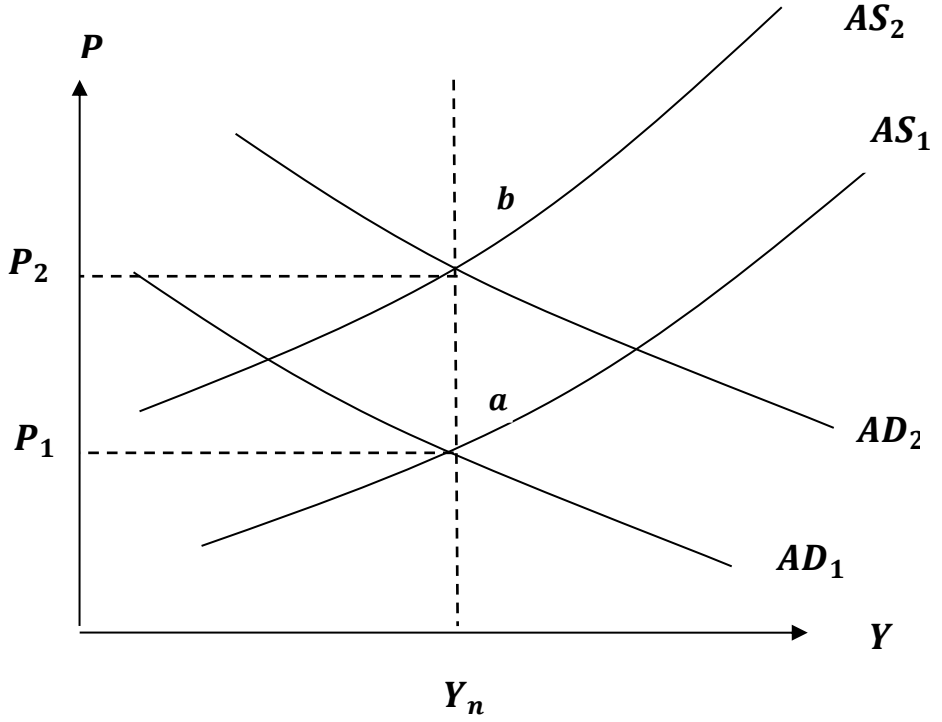

المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الكتاب الثاني نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، دار النهضة العربية والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999، ص 920.

إن تحليل الكلاسيك الجدد لآثار سياسة النفقات العامة التوسعية، تثبت عدم فعاليتها عندما تكون هذه السياسة متوقعة بالنسبة للأفراد والمؤسسات، أي أنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل والناتج الكلي الذي يبقى عند مستواه الطبيعي، في حين تؤدي هذه السياسة فقط إلى زيادة في مستويات الأسعار المتوقعة والمحققة.، بل بالعكس أحيانا، حيث أن زيادة سياسة نفقات عامة توسعية قد تؤدي إلى انخفاض في الناتج الكلي لو أن الافراد والمؤسسات توقعوا عن السياسة اكثر من تلك المنفذة فعلا، فواضعوا سياسة النفقات العامة لا يعلمون

بالضبط أن كانت سياستهم تؤدي إلى نتائج محددة، وستسير في الاتجاه المخطط لها، كما يوضحه الشكل رقم (03-21).

الشكل رقم (03-21): الاستجابة قصيرة الاجل لسياسة النفقات العامة التوسعية التي هي أقل توسعا عما هو متوقع وفقا للنموذج الكلاسيكي الجديد

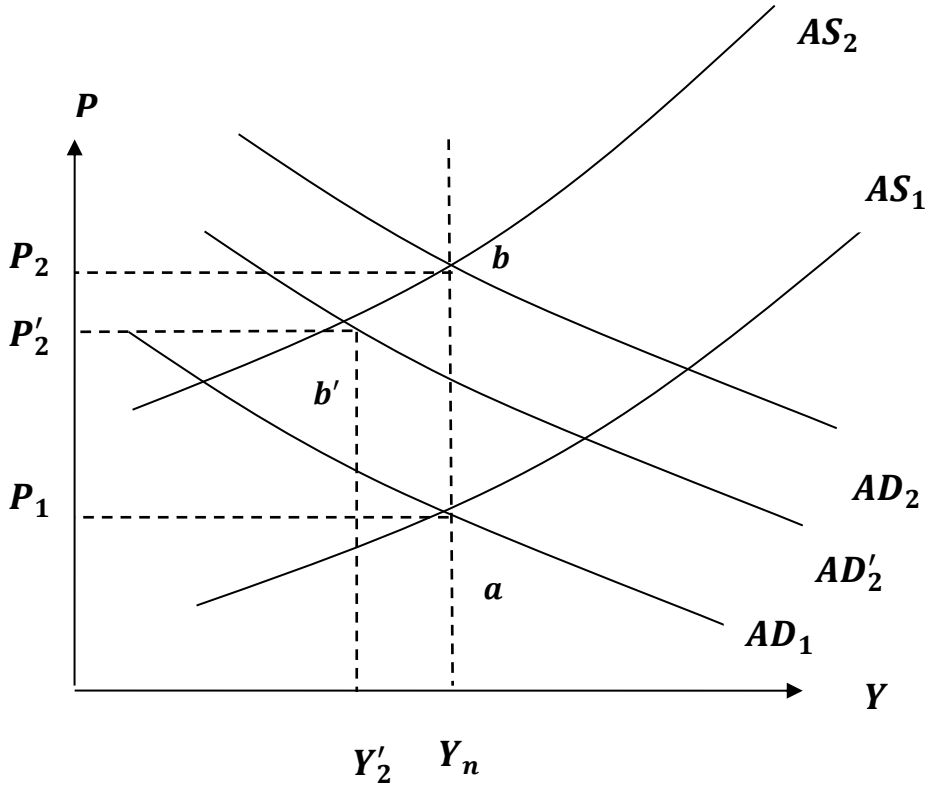

المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مرجع سابق، ص 922.

فإذا كانت النقطة التوازنية a هي تقاطع المنحنيين AD_1 و AS_1 ، ويكون الناتج عند مستواه الطبيعي Y_n، ومستوى الأسعار عند P_1، فاذا توقع العامة سياسة نفقات عامة توسعية ستنقل منحنى الطلب الكلي إلى AD_2، ومنحى العرض الكلي إلى AS_2 اللذان يتقطعا عن النقطة التوازنية الجديدة b، فيبقى الناتج الكلي ثابتا عند Y_n، في حين يرتفع مستوى الأسعار إلى P_2، إلا أن السياسة التوسعية للنفقات العامة حققت فعلا أقل مما كان متوقعا، وبالتالي فإن منحنى الطلب الكلي بدلا من أن ينتقل إلى AD_2 انتقل فقط إلى AD_2'، أي أن النقطة التوازنية للاقتصاد الجديدة أصبحت b' بدلا من b المتوقعة، ومستوى الأسعار ارتفع إلى P_2' بدلا من P_2، كما أن الناتج الكلي انخفض إلى Y_2'، وبالتالي فإن السياسة النفقات العامة أقل توسعا مما كان متوقعا تؤدي إلى خفض في الناتج الكلي، وارتفاعا أقل من المتوقع في مستوى الأسعار.

خاتمة الفصل:

نقطة البداية لتحليل أثر النفقات العامة على التضخم هي تحليل فعالية النفقات العامة في نموذج التوازن الكلي $IS-LM$، التوازن الاقتصادي في هذا النموذج يتطلب التوازن المتزامن في كل من سوق السلع والخدمات، وسوق النقد، حيث تبين أن النفقات العامة تحتل موقع الريادة في السياسة المالية، يترجم في انتقال المنحنى IS، وبالتالي ارتفاع في الدخل الوطني ومستوى الأسعار.

إن ارتفاع سعر الفائدة يكبح الأثر التوسعي للإنفاق العام، ما يؤدي إلى أثر المزاحمة، والتي قد تكون كاملة أو منعدمة، وذلك تبعا لميل كل من IS و LM .

وضّح الاقتصادي "فليبس" العلاقة بين الأجور النقدية والبطالة من خلال منحناه، والذي طوّر من قبل اقتصاديين آخرين، والذين توصلوا في الأخير إلى العلاقة العكسية التضخم والبطالة، والتي تهدمت على يد الكلاسيك الجدد أوائل السبعينات من القرن الماضي نتيجة لظهور ازمة الكساد التضخمي، فالتضخم ظاهرة نقدية بحتة، والسياسة المالية ليست الأداة المناسبة للتحكم فيه.

هناك عدد من العوامل المتحكمة في أثر السياسة التوسعية للنفقات العامة على المستوى العام للأسعار، منها مرونة الجهاز الإنتاجي، إنتاجية النفقة العامة خاصة في الدول النامية، والذي يعتبر فيها التمويل التضخمي أداة هامة لتمويل التوسع في النفقات العامة في ظل عجز الإيرادات الضريبية في تغطية هذه النفقات.

الفصل الرابع:

الدراسة القياسية لأثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر (1990-2017)

تمهيد:

بعد حصولها على الاستقلال، اعتمدت الجزائر كغيرها من الدول النامية على سياسة التخطيط لإحداث التنمية الشاملة والخروج من دائرة التخلف والعزلة، فرسمت سياسة تنموية طويلة الأمد تعتمد على الصناعات المصنعة والسيطرة على النشاط الاقتصادي في البلاد، حيث اتبعت سياسة إنفاقية توسعية تمول بصفة أساسية عبر الجبابة البترولية مستغلة ارتفاع صادرات المحروقات.

هذا الوضع لم يستمر طويلا، حيث أن الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية سنة 1986 كان له الأثر العكسي على التوازنات الاقتصادي والمالية للجزائر، فارتفعت المديونية الخارجية، وسجل ميزان المدفوعات والميزانية العامة عجزا كبيرا، ما أدى إلى صعوبات كبيرا للدولة للحصول على قروض جديدة لتمويل الواردات، ومعدات التجهيز وخدمة الدين، وهو ما أدى إلى انفجار الأوضاع نهاية فترة الثمانينات، فانتهى الامر بالجزائر إلى طلب المساعدة من الصندوق النقد الدولي، فكانت اتفاقية الاستعداد الائتماني الاول لإيقاف النزيف الاقتصادي سنة 1989.

في هذا الفصل سيتم تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر انطلاقا من فترة إصلاحات الصندوق النقد الدولي بداية التسعينات، مرورا فترة الانتعاش الاقتصادي، وصولا إلى سنة 2017، وأثر هذا التطور على التضخم، إضافة إلى قياس هذا الأثر، حيث نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

-المبحث الأول: تحليل تطور النفقات العامة النفقات العامة في الجزائر (1990-2017)

-المبحث الثاني: تطور التضخم في الجزائر، ودور النفقات العامة في إحداثه خلال الفترة 1990-2017.

المبحث الثالث: اختبار أثر مكونات النفقات العامة على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM.

المبحث الأول: تحليل السياسة الإنفاقية في الجزائر (1990-2017)

أدت النفقات العامة في الجزائر دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموية المبرمجة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث تميزت السياسات الحكومية التي انتهجتها سواء في خضم النظام الاشتراكي أو في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق بالاعتماد التام على برامج الانفاق العام كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف السياسة المالية[1]، وساهمت الدولة بمجهود إنفاقي كبير اعتمد في جله على المداخيل البترولية، هذا الارتباط بين المداخيل البترولية وتطور النفقات العامة في الجزائر لم يحل الى يومنا بالرغم من مجموعة الإصلاحات المعتمدة منذ السبعينات.

المطلب الأول: أبرز التطورات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

إن اعتماد الجزائر بشكل شبه كلي على موارد المحروقات لرسم السياسة الاقتصادية أدى إلى ظهور ازمة كبيرة سنة 1986 نتيجة للتراجع الحاد في أسعار البترول في الأسواق الدولية، مسجلة أقل من 14 دولار، وذلك من 27 دولار سنة 1985.

انعكس هذا التطور على المؤشرات المالية والنقدية للجزائر خلال السنوات اللاحقة سلبا، ما اضطر السلطات العمومية إلى احداث إصلاحات عميقة وشاملة غير مسبوقة وذلك بتوجيهات من صندوق النقد الدولي بداية من سنة 1989.

الفرع الأول: تدخل صندوق النقد الدولي لدعم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

انضمت الجزائر الى صندوق النقد الدولي في 26 سبتمبر 1963، وقدرت حصتها بـ 941 مليون وحدة سحب خاصة في أوت 1994.

إن أهم ما يميز مرحلة ما قبل برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر تدهور الحسابات الخارجية، تآكل الاحتياطات الأجنبية، نمو اقتصادي بطيء، ضعف معدلات الادخار وتصاعد معدلات التضخم[2]. وابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية، وقد بدأت المفاوضات

[1] بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 192.

[2] برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالة الدولية في الاقتصاد دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص 154.

مع الصندوق بشكل سري، والمبادرة من البداية الى النهاية كانت بيد الحكومة الجزائرية[1]، وقد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقات التالية:

أولا-اتفاق الاستعداد الائتماني الأول: ماي 1989-بعد مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي، وافق الصندوق على منح الجزائر 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990.

كما أن ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية دفع السلطات الجزائرية إلى طلب تسهيل تمويل تعويضي من الصندوق بمبلغ 351 مليون وحدة سحب خاصة.

لقد كانت هذه المفاوضات مثالية وقد سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية. لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية المالية للجزائر، فقد ارتفعت الصادرات بـ 19% مقارنة بسنة 1988، وارتفع الإنتاج الداخلي الخام بنسبة 2.9%[2].

ثانيا-اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني: جوان 1991-تحصلت الجزائر بموجب هذا التسهيل على 300 مليون وحدة سحب خاصة، ما يعادل 400 مليون دولار مقسمة إلى أربع شرائح متساوية، غير أن الرابحة تم تجميدها لعدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لبنود الاتفاقية[3]، وتعهدت الجزائر بموجب هذا الاتفاق بتنفيذ مجموعة من التدابير منها تحرير مزيد من الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، رفع معدلات الفائدة، وإصلاح النظام المصرفي.

وقد عملت السلطات على تحقيق جزء من هذه الشروط رغم الاضطرابات السياسية، ومنها[4]:

-اصدار مرسوم في فيفري 1991 ينظم التجارة الخارجية.

-اصدار قانون النقد والقرض في أفريل 1990 وأصلح استقلالية البنك المركزي اتجاه الخزينة العمومية.

-تخفيض أكثر في سعر صرف الدينار إلى نهاية مارس 1991.

-تمديد نظام الأسعار الحرة ليشمل مزيد من السلع والخدمات.

[1] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 373.
[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 374.
[3] اكن لونس، مرجع سابق، ص 170.
[4] بوزيان لعجال، تقييم كمي لبرنامج التصحيح الهيكلي للجزائر فترة 1989-1998 النتائج والاثار الاقتصادية والاجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2005-2006، ص 188.

ثالثا-اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث: أفريل 1994-لجأت الجزائر إلى الصندوق النقد الدولي للمرة الثالثة من أجل تصحيح الاختلالات في الاقتصاد، تحت تأثير انخفاض جديد لسعر البترول، وكذا زيادة كثافة الاضطرابات المدنية ونضوب التمويل الخارجية وزيادة المديونية الخارجية، أدت بها إلى التوقف عن الدفع التي حتمت تحضير رسالة نية من قبل الحكومة ومسير بنك الجزائر وارسالها إلى صندوق النقد في 09 أفريل 1994[1]، وتحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على 731 مليون وحدة سحب خاصة مع إعادة جزء من مديونيتها اتجاه ناديي باريس ولندن، مقابل ذلك التزمت الجزائر بمجموعة من المعايير، ابرزها تعديل سعر صرف الدينار ليصبح 36 دينار للدولار الواحد، وتخفيض العجز الموازني، إضافة إلى تحرير المعدلات المدينة للبنوك ورفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار.

رابعا-برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998-بالرغم من استفادة الجزائر من ثلاث برامج للتثبيت الاقتصادي إلا أن هذا لم يمنع من وجود اختلالات داخلية وخارجية عميقة، فالاقتصاد لايزال يعاني من مديونية خانقة، خاصة مع ارتفاع معدل خدمات الدين الخاصة بعد إعادة جدولة ما قيمته 50% من اجمالي الديون الخارجية للجزائر، كما أن انهيار أسعار البترول أدى إلى مزيد من التراجع في المداخيل.

هذه الأوضاع دفعت السلطات الجزائرية إلى مؤسسة الصندوق النقد الدولي لأجل توقيع برنامج التعديل الهيكلي للفترة الممتدة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998، وبموجب هذا البرنامج تحصلت الجزائر على عمليات جديدة لإعادة الهيكلة، إضافة إلى حصولها على قرض قدره 169.28 مليون وحدة سحب خاصة وفقا لأقساط[2]، والهدف من هذا التعديل هو متابعة سياسات التثبيت والاخذ بعين الاعتبار المشاكل الهيكلية للنظام الإنتاجي حسب الشروط والحدود التي تميز التصحيح القطاعي[3]، ويمكن ابراز أهم ما جاء في هذا البرنامج من تدابير[4]:

1-**المالية العامة:** من أهم التدابير التي جاءت في هذا الجانب:

-إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما في ذلك الغاء الإعانات الاستهلاكية وتطبيق سياسة مشددة على الدخول.

[1] المرجع السابق، ص 193.

[2] لبيوض أسماء، المشروطية بالسياسات الخاصة بالصندوق النقد الدولي وانعكاساتها على الدول النامية "حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2017-2018، ص 125.

[3] بوزيان لعجال، مرجع سابق، ص 200.

[4] كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص ص 17-18.

-مراجعة الإنفاق العام بالتعاون مع البنك الدولي.

-اصدار قرار بتضمين الميزانية التمويل اللازم لجميع مشاريع الإسكان العام الجديدة المخصصة للتأجير.

2-**السياسة النقدية وإصلاح النظام البنكي والمالي:** تضمنت الإصلاحات في هذا الجانب:

-الغاء الحدود القصوى على معدلات الإقراض المصرفي مع فرض حد قدره خمس نقاط مئوية على فروق أسعار الفائدة المصرفية.

-ادخال الحد الأدنى من الاحتياطي في المصارف بنسبة 3% من الودائع التي تفرض عليها فائدة قدرها 11%.

-تنمية سوق المال بإدخال نظام المزايدة لائتمانات البنك المركزي، ونظام المزايدة لأذون الخزانة، إضافة إلى ادخال عمليات السوق المفتوحة سنة 1996.

3-شبكة الأمان الاجتماعي والقضايا الاجتماعية: وتضمنت ما يلي:

-الغاء العلاوة النقدية للأسر التي لا تكسب أي دخل، وادماج العلاوات الأخرى في الأجور والتعويضات الاجتماعية.

-إدخال خطة للتأمين على البطالة، وخطة للخدمة العامة.

عرف برنامج التعديل الهيكلي عدة نتائج، كان أثرها على كافة الأصعدة، يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

-ارتفاع احتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998.
-ارتفاع المديونية الخارجية من 29.49 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.47 مليار دولار سنة 1998، وهذا بسبب الانخفاض المفاجئ في موارد الصادرات، التي بلغت حوالي 10 مليار دولار، هذا وقد سجل تحسن ملحوظ في موارد الدولة من العملة الصعبة سنوات 1996 (13.8 مليار دولار)، و1997 (13.7 مليار دولار).
-انخفاض في سعر صرف الدينار، فمن 36 دينار للدولار الواحد إلى 58 دينار للدولار الواحد سنة 1998، أي انخفاض حوالي 61%.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 198.

-من النتائج الإيجابية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي هو انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994، إلى 5% سنة 1998، ونتيجة لذلك انخفض معدل إعادة الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9.5% سنة 1998.

-ارتفاع في نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19.1%، في حين بلغت نسبة نمو 10.5% سنة 1995.

الفرع الثاني: مضمون البرامج الإنمائية في الجزائر (2001-2014)

بالرغم من تمكن الجزائر من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بفضل الإصلاحات الهيكلية سنوات التسعينات، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة والتي لم تتجاوز 3.2% تعتبر متواضعة وغير كافية لتنشيط الاقتصاد وتحقيق معدلات تشغيل مقبولة، حيث بلغت معدلات البطالة 29.29% سنة 1999، كما ارتفعت معدلات الفقر من 8% سنوات الثمانينات إلى 20% آواخر التسعينات.

ومع بداية سنة 2000 برز إلى العيان ارتفاع سعر البترول في السوق الدولية، حيث انتقل سعر النفط الجزائري إلى 28.5 دولار، أي ارتفاع نسبته 59% عما هو مسجل في 1999، ما انعكس إيجابا على صادرات الجزائر من المحروقات واحتياطي الصرف، وقد سمح هذا الانفراج المالي إلى تحول الجزائر لتطبيق سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على دعم الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المدى المتوسط[1]، وكانت النتيجة تبني الجزائر سياسة مالية توسعية من خلال اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

الفرع الأول-برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

وهو برنامج للاستثمارات العمومية، أطلقه رئيس الجمهورية بصفة رسمية بمناسبة خطابه في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001، ووفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي[2]:

-تنشيط الطلب الكلي.

[1] بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة الجزائر 2001-2014، مرجع سابق، ص 201.

[2] الوثيقة منشورة على موقع الحكومة الجزائرية، www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

–دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.

–تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر وهي[1]:

–تحول السياسة الاقتصادية من انتهاج الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى انتهاج الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية التوسعية خصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل.

–دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل.

–تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

ورصد للبرنامج ميزانية أولية تقدر بـ 525 مليار دينار، ما يعادل 7.7 مليار دولار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار، ما يعادل حوالي 16 مليار دولار، وذلك بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء إعادة تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[2]، ووجه البرنامج لتطوير قطاعات البناء والأشغال العمومية، وترقية مؤسسات النشاط الفلاحي والري، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، ويتوزع البرنامج على أربع قطاعات رئيسية كما يلي:

[1] بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة الجزائر 2001-2014، مرجع سابق، ص 202.

[2] مسعي محمد، سياسة الانعاش الاقتصادي وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص 147.

الجدول رقم (04-01): التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دينار

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	120.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لبرنامج الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 9، 2013، ص 46.

يلاحظ من الجدول رقم (04-01) أن قطاعي الاشغال الكبرى وهياكل قاعدية وتنمية محلية وبشرية استحوذا على النسبة الأكبر من المبالغ المرصودة لبرنامج الانعاش الاقتصادي وذلك بـ 120.5 مليار دينار، و204.2 مليار دينار على التوالي، هذا التركيز على القطاعين مفهوم خاصة مع تدهور البنية التحتية بالبلاد سنوات التسعينات مع السياسة المالية التقشفية المتبعة آنذاك، وآثار الدمار الذي خلفه الارهاب، ويلاحظ من الجدول أيضا أن سنة 2001 استحوذت على المبلغ الأكبر مقارنة بالسنوات الأخرى مسجلة 205.4 مليار دينار لرغبة الدولة في تسريع عملية الانفاق وتحقيق الاهداف المرجوة في أسرع وقت ممكن، وقد كان تقسيم مخصصات البرنامج كما يلي:

أولا-الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: في إطار تحسين معيشة السكان وخلق أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل بعد الصعوبات المسجلة في هذا الجانب سنوات التسعينات نتيجة لسياسة التقشف المالي، حيث خصصت الدولة مبلغ 210.5 مليار دينار، وزعت على التجهيزات الهيكلية للعمران، وإعادة احياء المناطق الريفية في المناطق الجبلية، الهضاب العليا والجنوب الكبير والسكن والعمران، والملاحظ أن تجهيزات الهياكل أخذت الجانب الأكبر من التخصيصات الموجهة للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 67.88% وذلك لقدرتها على خلق قيمة مضافة وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات، إضافة إلى تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه.

الجدول رقم (04-02): القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية

الوحدة: مليار دينار

المجالات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1-تجهيزات الهياكل	**60.5**	**53**	**29.4**	-	**142.9**
منشآت الري	5.4	15.8	10.1	-	31.3
البنية التحتية للسكك الحديدية	9.7	28.9	16	-	54.6
البنية التحتية للطرق	24.5	5.8	0.6	-	30.9
البنية التحتية البحرية	7	1.5	-	-	8.5
البنية التحتية للمطارات	2.2	1	2.7	-	5.9
الاتصالات	10	-	-	-	10
تهيئة مدينة بوغزول	1.7	-	-	-	1.7
2-تنمية المناطق الريفية	**13.1**	**13.2**	**5.7**	-	**32**
فلاحة	1.7	3.2	4.2	-	9.1
بيئة	3.6	1	1.5	-	6.1
طاقة	7.8	9	-	-	16.8
3-السكن والعمران	**27.1**	**4**	**2.5**	**2**	**35.6**
السكن الحضري والريفي	25.1	-	-	-	25.1
تهيئة الاحياء السكانية	2	4	2.5	2	10.5
المجموع	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2**	**210.5**

المصدر: بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة الجزائر 2001-2014، مرجع سابق، ص 204.

ثانيا-التنمية المحلية والبشرية: لقد بلغت الأموال المخصصة للتنمية المحلية والتنمية البشرية بالمشروع 204.2 مليار دينار، ما يمثل 38.8% من المبلغ الاجمالي المرصود للمشروع، ما يعكس رغبة الدولة الجزائرية في تحسين معيشة السكان، وتحقيق التوازن الجهوي، ويضم هذا البرنامج ما يلي:

1-التنمية المحلية: رصد برنامج الانعاش الاقتصادي للتنمية المحلية مبلغ 97 مليار دينار والتي تنفق خلال الفترة 2001-2003، وتتمحور العمليات المدرجة ضمن هذا الإطار في 06 محاور أساسية[1]:

[1] رئاسة الحكومة، برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

-المخططات البلدية للتنمية والموجهة غالبا إلى تشجيع التنمية المحلية من خلال التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات عبر كامل التراب الوطني.

-المشاريع المتعلقة بإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير.

-المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية والولائية.

-المنشآت القاعدية الإدارية.

-المنشآت القاعدية المتعلقة بالبريد والمواصلات والتي تشجع عودة الاستقرار خاصة بالمناطق المتضررة من الإرهاب.

-حماية البيئة والمحيط.

الجدول رقم (04-03): المجالات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية

المجالات	2001	2002	2003	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13	16.5	**33.5**
الري	1.7	7.4	1.5	**13.6**
البيئة	1.5	2	2	**5.5**
البريد والمواصلات	-	8.5	6	**14.5**
الاشغال العمومية	13	-	-	**13**
المنشآت الادارية	5.7	6	5.2	**16.9**
المجموع	**28.9**	**36.9**	**31.2**	**97**

المصدر: بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة الجزائر 2001-2014، مرجع سابق، ص 205.

2-التشغيل والحماية الاجتماعية: تقدر تكلفة برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية بالمشروع 17 مليار دينار بهدف توفير 70.000 منصب شغل دائم بمعدل سنوي يقدر بحوالي 22.000 منصب دائم، وهذا من خلال تدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تدعيم الاعمال الكبرى التي تتطلب تشغيل عدد كبير من اليد العاملة، أما في مجال الحماية الاجتماعية الذي خصص له 7.7 مليار دينار فهو يستهدف التضامن اتجاه السكان الاكثر فقرا، واكتساب 500 حافلة مخصصة للنقل المدرسي لفائدة البلديات الفقيرة والمعزولة، والجدول التالي يوضح المجالات التي مسها برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية.

الجدول رقم (04-04): المجالات المستفيدة من برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية

المجالات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التشغيل	1.15	2.65	3.5	2	**9.3**
الحماية الاجتماعية	2.35	3.35	1	1	**7.7**
المجموع	**3.5**	**6**	**4.5**	**3**	**17**

المصدر: بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة الجزائر 2001-2014، مرجع سابق، ص 206.

3-التنمية البشرية: استفادت برنامج التنمية البشرية من مبلغ 90.2 مليار دينار بغرض الرفع من معدلات التنمية البشرية بالجزائر والتي تنعكس مباشرة على المستوى التعليمي للسكان، وقد كان التركيز على مجالين أساسين هما التربية الوطنية والتكوين المهني، اضافة إلى التعليم العالي والبحث العلمي، والجدول التالي يوضح المجالات التي مسها برنامج تنمية الموارد البشرية.

الجدول رقم (04-05): المجالات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية

المجالات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية والتكوين المهني	14.4	12.6	9.55	-	**36.55**
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9.4	6.5	-	**33.9**
الصحة والسكان	2.8	4.6	1.5	-	**8.9**
الشباب والرياضة	1.4	2.2	-	-	**3.6**
الاتصال والثقافة	2.25	-	-	3.5	**5.75**
الشؤون الدينية	0.5	1	-	-	**1.5**
المجموع	**39.35**	**29.8**	**17.55**	**3.5**	**90.2**

المصدر: بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة الجزائر 2001-2014، مرجع سابق، ص 206.

ثالثا-الفلاحة والصيد البحري: إن الجانب المخصص للفلاحة من البرنامج يندرج ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) والذي يهدف إلى زيادة الانتاج الفلاحي بما يسمح بتحقيق الامن الغذائي من جهة، ومن جهة أخرى تشجيع الافراد على الاستقرار بالأرياف والقضاء على الفقر بينهم، وقد خصص مبلغ مالي يقدر بـ 53.4 مليار دينار لهذا الغرض، والجدول التالي يوضح توزيع الاعتمادات المالية الخاصة بالبرنامج فيما يخص قطاع الفلاحة.

الجدول رقم (04-06): توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة

المجالات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1-الفلاحة	7.5	15.1	18.8	12	**53.4**
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	0.07	0.07	0.07	-	**0.2**
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0	1.14	1.14	0	**2.28**
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	7.57	16.31	20.01	12	**55.9**

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

أما فيما يتعلق بقطاع الصيد البحري فقد استفاد فقط من مخصصات مالية قدرها 9.5 مليار دينار رغم الامكانات الهائلة التي تمتلكها الجزائر في هذا الشأن، وقد تم توزيع الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري، إضافة إلى انشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، ومعالجة المهنيين المتعاقدين في القطاع.

رابعا-دعم الاصلاحات: خصص مبلغ لدعم الاصلاحات 45 مليار دينار وهو ما يمثل 8.6% من القيمة الكلية للبرنامج، موجهة لتمويل السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي.

الفرع الثاني-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): وهو برنامج للاستثمارات العمومية أعلنت عنه الدولة الجزائرية في أفريل 2005 في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي اقرتها وبدأت في تنفيذها بموجب برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، كما أن التحسن الكبير في الوضعية المالية للخزينة العمومية، خاصة مع ارتفاع صادرات المحروقات والتي انتقلت من 21 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 45 ملايير دولار سنة 2005 سمح بارتفاع احتياطات الصرف من 11.9 مليار دولار إلى 56 مليار دولار خلال نفس الفترة، وهو ما شجع الحكومة الجزائرية على اطلاق هذا البرنامج، ويهدف هذا البرنامج التكميلي إلى تحقيق ما يلي[1]:

-**تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** حيث أن الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات أثرت سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي وتطوير القطاع الخاص.

-**تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين تتحسن نمط معيشة الافراد، سواء كان ذلك من الناحية الصحية، الأمنية أو التعليمية.

[1] بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة الجزائر 2001-2014، مرجع سابق، ص 208.

-**تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وهذا التطوير راجع إلى الدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

-**رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي والأسمى للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، ويعتبر زيادة والرفع من معدل النمو الاقتصادي نتاج تضافر جملة من العوامل التي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

وقدرت الاعتمادات الاولية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي مبلغ 8705 مليار دينار ما يعادل 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار)، ومختلف البرامج الاضافية لاسيما برنامجي الجنوب (432 مليار دينار) والهضاب العليا (668 مليار دينار)، والبرنامج التكميلي لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الاجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه نهاية 2009 فقد قدر بـ 9680 مليار دينار ما يعادل حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الاضافية الاخرى[1]، ويتوزع البرنامج على المجالات التالية:

الجدول رقم (04-07): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

المجالات	المبلغ	النسبة%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطهير التكنولوجيا الجديدة	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، مصالح الحكومة، ص 19.

[1] مسعي محمد، مرجع سابق، ص 147.

يلاحظ من الجدول رقم (04-07) أن برنامجي تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت الاساسية نالا الحصة الأكبر من المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو بنسب تساوي 45.5% و40.5% على التوالي، هذا الاهتمام يرجع إلى رغبة السلطات الجزائرية في تحسين ظروف معيشة السكان وتوفير مناصب الشغل لمئات الآلاف من العاطلين عن العمل، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد كان تقسيم مخصصات البرنامج كما يلي:

أولا-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: يمثل هذا المحور النسبة الأكبر من القيمة الاجمالية للبرنامج التكميلي، حيث حاز على نسبة 45.5% بمبلغ كلي يساوي 1908.5 مليار دينار، وهذا البرنامج هو تتمة لبرنامج التنمية المحلية والبشرية الوارد في برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وقد استهدف هذا المحور إنجاز أزيد من مليون وحدة سكنية، اضافة إلى انجاز 231.000 مقعد بيداغوجي في ما يخص التعليم العالي، وربط 964.000 منزل بشكة الغاز وتزويد 397.700 منزل بالكهرباء.

الجدول رقم (04-08): محاور برنامج تحسين معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها

المجالات	المبالغ (مليار دينار)
السكنات	555
التربية الوطنية	141
التكوين المهني	200
الصحة العمومية	58.5
تزويد السكان بالماء	85
الشباب والرياضة	127
الثقافة	60
ادخال الغاز+الكهرباء إلى البيوت	16
أعمال الضمان الاجتماعي	65
تطوير الاذاعة والتلفزيون	95
انجاز منشآت للعيادة	19.1
عمليات تهيئة الاقليم	10
برامج بلدية للتنمية	26.4
تنمية مناطق الجنوب	200
تنمية مناطق الهضاب العليا	150

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو" مصالح رئاسة الحكومة"، افريل 2005 ، ص 06.

ثانيا- برنامج تطوير المنشآت الاساسية: جاء برنامج تطور المنشآت الاساسية في المرتبة الثانية بمبلغ اجمالي يقدر بـ 1703.1 مليار دينار، هذا الاهتمام يعود إلى رغبة السلطات في تحسين البنية التحتية التي تأثرت كثيرا سنوات التسعينات التي شهدت عمليات تخريب كبيرة، ومن الجدول رقم (09-04) يلاحظ أن قطاع النقل نال النصيب الأوفر من مخصصات البرنامج بمبلغ 700 مليار دينار، حيث تضمن هذا الباب تحديث السكك الحديدية، واقتناء التجهيزات الخاصة بميترو الجزائر مع العمل على توسعته، إضافة إلى دراسة وإنجاز خطوط للحافلات الكهربائية "Tramway"، أما قطاع الاشغال العمومية فقد خصص له حوالي 600 مليار دينار، وزعت على الانطلاق في انجاز محاور الطريق السيار شرق-غرب على مسافة 1216 كلم، إضافة إلى إعادة تأهيل وتطوير 6000 كلم من شبكات الطرق الوطنية والولائية.

الجدول رقم (04-09): محاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية

المجالات	المبالغ (مليار دينار)
قطاع النقل	700
قطاع الاشغال العمومية	600
قطاع الماء (السدود والتحويلات)	393
قطاع تهيئة الاقليم	10.15

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو" مصالح رئاسة الحكومة"، أفريل2005 ، ص 07.

ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية: خصص لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية مبلغ 337.2 مليار دينار ما يساوي 8ù من اجمالي الأموال المرصودة للبرنامج التكميلي، ونال قطاع الفلاحة والتنمية الريفية حصة الأسد بمبلغ اجمالي يساوي 300 مليار دينار، يعود هذا التركيز إلى مشاريع وسياسات التجديد الفلاحي والريفي واستراتيجية الأمن الغذائي التي شرعت فيها السلطات العمومية بدءا من سنة 2000، كما تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية اهتماما بالقطاعات التي تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية[1]. والجدول التالي يوضح الاعتمادات المرصودة لمحاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (04-10): محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية

المجالات	المبالغ (مليار دينار)
قطاع الفلاحة والتنمية الريفية	300
قطاع الصناعة	13.5
قطاع الصيد البحري	12
قطاع الاستثمار	4.5
السياحة	3.2
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو "مصالح رئاسة الحكومة"، أفريل 2005، ص08.

رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثاتها: خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغا اجماليا لتطوير الخدمة العمومية وتحديثها يقدر بـ 203.9 مليار دينار ما يمثل 4.8% من اجمالي مبالغ البرنامج، من

[1] بابوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق-غرب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 68.

أجل تحسين الخدمة العمومية وجعلها عند مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية. والجدول التالي يوضح الاعتمادات المرصودة لمحاور برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثاتها.

الجدول رقم (04-11): محاور برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثاتها

المجالات	المبالغ (مليار دينار)
العدالة	34
الداخلية	64
المالية	65
التجارة	2
البلدية وتكنولوجيات الاعلام والاتصال	16.3
قطاعات الدولة الأخرى	22.6

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو "مصالح رئاسة الحكومة"، أفريل 2005، ص08.

خامسا- برنامج تطهير التكنولوجيا الجديدة: خصصت السلطات العمومية ما مجموعه 50 مليار دينار لبرنامج تطهير التكنولوجيا الجديدة وهو ما يمثل 1% من المبلغ الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

الفرع الثالث-البرنامج الخماسي للتنمية (برنامج توطيد النمو) (2010-2014)

وهو برنامج للاستثمارات العمومية للفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014، أقره المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 14 ماي 2010 برئاسة رئيس الجمهورية، وذلك في إطار مواصلة مشاريع الاستثمارات العامة بموجب برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم برنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005)، والذي دعم بالبرنامجين التكميلين لمناطق الجنوب والهضاب العليا، ويهدف إلى تحقيق الهدفين الرئيسيين التاليين[1]:

1-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دينار، ما يعادل 130 مليار دولار.

2-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار، ما يعادل 156 مليار دولار.

[1] Communique Du Conseil Des Ministres, Programme de Développement Quinquennal 2010-2014, pp 1-2.

لقد شجعت الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي السلطات المحلية في الجزائر على مواصلة سياسات الاستثمارات العمومية الكبيرة، حيث اعتمدت من الناحية النظرية على العودة القوية لأطروحات التوسع في الانفاق الحكومي كما أدى تقلص الاستثمارات الأجنبية من جراء تداعيات الأزمة العالمية إلى ترجيح الآراء المطالبة بالاعتماد على الموارد المحلية في تنشيط التنمية الاقتصادية[1].

الجدول رقم (04-12): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

المجالات	المبلغ (مليار دينار)	النسبة%
التنمية البشرية	10122	49.5
تطوير البنية التحتية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي	250	1.6
المجموع	20412	100

المصدر: بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، الموقع الالكتروني

https://www.djazairess.com/ennahar/62260 08-02-2020.

يلاحظ من الجدول رقم (04-12) أن برنامجي التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية نالا الحصة الأكبر من المبالغ المرصودة لبرنامج توطيد النمو بواقع 10122 مليار دينار و6448 مليار دينار على التوالي، وقد كان تقسيم مخصصات البرنامج كما يلي:

أولا-التنمية البشرية: وتضمن هذا البرنامج بالخصوص:

-انجاز حوالي 500 مؤسسة تربوية وطنية (1000 إكمالية و850 ثانوية)، و600.000 مقعد بيداغوجي و400.000 سرير لإيواء الطلبة.

[1] بابوش حميد، مرجع سابق، ص 76

-انجاز أكثر من 1500 منشاة قاعدية صحية تتضمن 172 مستشفى، 45 مركبا صحيا متخصصا، و377 عيادة طبية، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

-انجاز 2 مليون سكن منها 1.2 مليون سكن سيوزع خلال الخماسي 2010-2014، على أن يتم انجاز الباقي قبل نهاية سنة 2014.

-تحسين التزود بالماء الشروب من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة وإنهاء الاشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر.

-توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و220.000 بيت بشبكة الكهرباء.

ثانيا: تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية: تضمن هذا البرنامج بالخصوص:

-رصد أكثر من 3100 مليار دينار لصالح قطاع الاشغال العمومية موجهة بالخصوص لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرة الموانئ.

-تخصيص أكثر من 2800 مليار دينار لقطاع النقل من اجل تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط "ترامواي".

-تخصيص ما يقارب 500 مليار لتهيئة الإقليم والبيئة.

ثالثا-برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني: تضمن هذا البرنامج بالخصوص:

-تخصيص أكثر من 1000 مليار دينار لمواصلة برامج ومشاريع دعم التنمية الفلاحية والريفية.

-توجيه 150 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية والدعم العمومي لتأهيل المؤسسات وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دينار.

-دعم التنمية الصناعية التي ستعبئ مشاريعها أكثر من 2000 مليار دينار من القروض البنكية الميسرة من الدولة لإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكيميائية وتحديث المؤسسات العمومية.

رابعا–دعم اقتصاد المعرفة: خصص البرنامج ما مجموعه 250 مليار دينار لدعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال الاعلام الالي في المؤسسات التعليمية والمصالح العمومية.

ونظرا لضخامة المبالغ المرصودة لتمويل هذا البرنامج الإنمائي، فقد تم وضع مجموعة من الإجراءات لترشيد الانفاق العام وتعزيز مكافحة اعمال المساس بالأملاك العامة، من أبرزها[1]:

–لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد مالم تنتهي دراسته ومالم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

–عندما يتعلق الأمر بدراسات تفوق 200 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

–كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين ضرورتها، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

–التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.

–السهر على تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.

–تعزيز أدوات الدراسة والانجاز، حيث تم التشجيع على الاستثمار في هذين المجالين في نفس الوقت الذي أكد فيه تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.

المطلب الثاني: مراحل تنفيذ النفقات العامة في الجزائر

تشكل النفقات العامة في الجزائر أداة هامة في إطار الميزانية العامة لتحقيق أهداف السياسة المالية المسطرة، حيث يشير المشرع الجزائري إلى الميزانية العامة باعتبارها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال

[1] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 39-40.

وترخص بها[1]"، وبالتالي فإن الميزانية العامة للدولة "تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنفيذية المعمول بها[2]".

وبالتالي فإن الموازنة العامة للدولة في الجزائر هي وثيقة سنوية، مصادق عليها من قبل البرلمان، تحدد النفقات العامة، وكذا الإيرادات العمومية الضرورية لتغطية هذه النفقات.

أما القانون رقم 88-05 المعدل والمتمم للقانون رقم 88-17 المتعلق بقوانين المالية فيشير إلى أنه "يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية، وكذلك النفقات برأسمال[3]".

إن قانون المالية هو الطابع القانوني للموازنة العامة للدولة، فلا يمكن اعتماد وتنفيذ الموازنة العامة إلا في إطار قانون المالية، كما يكتسي قانون المالية:

1- **قوانين مالية تكميلية أو معدلة:** قد يحدث أحيانا أن تعتمد قانون مالية تكميلي أو معدل بغرض إتمام أو تعديل احكام قانون المالية وذلك دون سواها من القوانين.

2- **قانون ضبط الميزانية:** وهو الوثيقة التي يتم بمقتضاها تنفيذ قانون المالية، أو قوانين المالية التكميلية أو المعدلة، حيث يمثل قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة بالنسبة للموازنة العامة للدولة، حيث يشتمل على ما يلي[4]:

-تقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتبرة.

-جدول تنفيذ الاعتمادات المصوت عليها ورخص تمويل الاستثمارات المخططة.

لقد جرت العادة على أن تقوم وزارة المالية باعتبارها ممثلة للسلطة التنفيذية في مرحلة أولى بمطالبة كافة المصالح العامة بإرسال تقديراتهم للمبالغ المتوقع الحصول عليها على شكل إيرادات عامة، والمبالغ

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 35، الصادر في 15 اوت 1990، المادة 3، ص 1132.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق لـ 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 28، الصادر في 10 جويلية 1984، المادة 6، ص 1040.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 88-05 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1408 الموافق لـ 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 88-17 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق لـ 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 2، الصادر في 13 جانفي 1988، المادة 3، ص 54.

[4] القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، المادة 76، ص 1049.

المتوقع صرفها على شكل نفقات عامة وذلك للسنة المالية المقبلة، ويمكن أن تمر عملية اعداد الموازنة العامة بالمراحل التالية[1]:

-التنسيق بين كل العناصر المعنية بالموازنة العامة للدولة، ووضع الخطوط العريضة للخطة المالية، والبحث في آليات تجسيدها ميدانيا من خلال وضع الأهداف المرجو تحقيقها.

-تقوم السلطة التنفيذية بالتنسيق مع كل الأعضاء، وتكليف كل وزراء القطاع بتحديد التقديرات لاحتياجات قطاعه.

-يقوم كل وزير بالتنسيق مع مسؤولي قطاعه من أجل تحديد الاحتياجات اللازمة والضرورية لقطاعه.

-تقوم المديرية العامة للدراسات والتخطيط بوزارة المالية بجمع كل المعلومات والمعطيات حول كل الوزارات من اجل استعمالها كوسيلة لقياس المؤشرات الاقتصادية، واستنتاج الخطوط العريضة المساعدة في بناء مشروع الموازنة.

-تقوم وزارة المالية بدراسة التقديرات الموجودة لديها، وبعد مطابقة هذه التقديرات مع سقف محدد للنفقات محدد مسبقا، حيث تقوم بإعداد المشروع الاولي لقانون المالية الذي يكوم محل دراسة على طاولة مجلس الوزراء ، كل وزير حسب قطاعه، ووزير المالية الذي يكون متمسكا بالخطة المالية للدولة من جهة، وبالتركيز على الظروف الاقتصادية من جهة أخرى، فمن غير الممكن تلبية حاجيات كل الوزارات بشكل كامل، ومنه يمكن لوزير المالية رفض كل مطلب يخل بالتوازنات المالية للدولة، وعند انتهاء المناقشات بين أعضاء مجلس الوزراء يتم اعداد مشروع قانون المالية ليمرر على البرلمان.

يحتوي المشروع السنوي لقانون المالية على قسمين[2]:

-القسم الأول يتضمن الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية.

-القسم الثاني يتضمن المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة بشأن نفقات التسيير والاستثمارات العمومية، كما يقترح فيه المبلغ الإجمالي للاستثمارات المخططة.

[1] لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص157.
[2] القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، المادة 67، ص 1047.

كما يتضمن القسم الثاني[1]:

-الترخيصات الاجمالية للإيرادات والنفقات بالنسبة لكل ميزانية ملحقة.

-الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة.

-الاحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة.

الفرع الأول: تقنيات تقدير النفقات العامة

باعتبار أن المبالغ الواردة في الميزانية العامة للدولة عبارة عن تقديرات فقط، ذلك أن السلطات المالية المشرفة على إعداد الميزانية العامة تحاول قدر الإمكان أن تكون التقديرات أقرب للواقع، وبالتالي تنفيذ السياسة المالية دون اضطرابات تنتج عن انخفاض مبالغ الإيرادات العامة، أو حدوث ارتفاع في النفقات العامة، فإذا كان تقدير الإيرادات العامة يعترضه صعوبات فنية نظرا لارتباطه بإمكانات التنبؤ بكافة المتغيرات الاقتصادية للفترات الزمنية التالية، فإن تقدير النفقات العامة لا يثير عادة صعوبات كثيرة، ولا يتطلب إلا أن يكون ذو مصداقية. ويمكن تقدير النفقات العامة في الميزانية بالطرق التالية:

أولا-الاعتمادات المحددة: يقصد بالاعتمادات المحددة تلك الاعتمادات التي تنفذ في حدود المبلغ والغرض المقررين لها في الميزانية العامة، أي أنها تمثل المبلغ الأقصى الذي يمكن صرفه دون الرجوع إلى السلطة التشريعية، لكن عند الضرورة يمكن تعديل الاعتمادات المحددة وفقا للتنظيم.

ثانيا-الاعتمادات التقديرية: وهي تلك الاعتمادات التي تفتح وفاءا بديون الدولة الناجمة عن أحكام تشريعية أو اتفاقات مبرمة قانونا، بالإضافة إلى تكاليف العدالة والتعويضات المدنية، وتسديد المبالغ المحصلة من غير حق، والاعفاءات من الضرائب والرسوم، والمبالغ المستردة[2]، كما يمكن تجاوز مبلغ التخصيص المسجلة في الميزانية عند الاقتضاء[3].

ثالثا-الاعتمادات الوقتية: وهي تلك الاعتمادات التي تفتح لتسديد النفقات المخصصة طبقا لقانون أو مرسوم، والتي لا يمكن أن يتناسب مبلغها مع مبلغ التخصيص في الميزانية المنصوص عليها، حيث تحدد قائمة الفصول التي تكتسي تخصيصاتها طابعا وقتيا في كل سنة وبموجب قانون المالية[4].

[1] المرجع السابق، المادة 67، نفس الصفحة.
[2] القانون رقم 84-17، مرجع سابق، المادة 27، ص 1043.
[3] القانون رقم 84-17، مرجع سابق، المادة 29، ص 1043.
[4] القانون رقم 84-17، مرجع سابق، المادة 30، ص 1043.

لا يمكن أن يؤمر بأن تدفع النفقات من الاعتمادات الوقتية إلا في حدود المبالغ المقررة في الاعتمادات المفتوحة، وإذا ما تبين في غضون السنة المالية أن هذه الاعتمادات المقررة غير كافية فإنه يمكن اتمامها باقتطاعات من المبلغ الإجمالي المناسب، وذلك بموجب الشروط المحددة[1].

ويجب ملاحظة أن ترخيص النفقات لا يشمل سوى الفترة المقررة قانونا لتنفيذ ميزانية الهيئة العمومية المعنية، وهي السنة المالية التي توافق عادة السنة المدنية (من 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر)، وبالتالي فإن اعتمادات التسيير المفتوحة للسنة المالية المعنية لا تخول الحق كقاعدة عامة في تجديدها أو ترحيل المبالغ غير المستخدمة منها للسنة المالية التالية وذلك وفقا للمادة 25 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية[2]، إلا أن لهذه القاعدة استثناءات، حيث أنه يمكن تحميل الإعانات أو التخصيصات الممنوحة للمؤسسات ذات الطابع الإداري التي لم تستخدم أو لم تنفق بمجملها إلى السنة المالية اللاحقة، فتبقى مكتسبة للمؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري[3]، كما أن الاعتمادات المسجلة في ميزانيات الجماعات المحلية والتي لم يتم استعمالها خلال السنة المالية الحالية يمكن ترحيلها إلى ميزانيات السنوات المالية اللاحقة[4].

أما نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمار ونفقات بالرأسمال فتسجل في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج، وتنفذ باعتمادات الدفع، حيث تمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم الغائها[5].

الفرع الثاني-الاعوان المكلفون بتنفيذ النفقات العامة:

إن التحديد المسبق لمجمل إيرادات ونفقات الهيئات العمومية للسنة المالية في شكل وثيقة ملزمة، وهي الميزانية، يعني فرض قيود على حرية الأعوان المكلفين بتنفيذ العمليات المالية لهذه الهيئات، ومن أجل الاحترام الفعلي لهذه القيود وجدت قواعد وضوابط صارمة يتم بمقتضاها تنفيذ الإيرادات والنفقات الواردة في الميزانية العامة للدولة[6].

إن العمليات التنفيذ الخاصة بالميزانية العامة للدولة يتم بتدخل فئتين من الأعوان:

[1] المرجع السابق، ص 1043.
[2] مسعي محمد، المحاسبة العمومية، دار الهدى، للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط2، 2011، ص ص 75-76.
[3] القانون رقم 88-05، مرجع سابق، المادة 02، ص 55.
[4] مسعي محمد، مرجع سابق، ص 76.
[5] القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سابق، المادة، 06، ص ص 1132-1133.
[6] مسعي محمد، مرجع سابق، ص 20.

أولا-الآمرون بالصرف: يعتبر آمرا بالصرف الموظف المعين قانونا في منصب مسؤول تسيير الوسائل المالية والبشرية والمادية، والذي تفوض له السلطة القيام بتنفيذ عمليات تتعلق بأموال الدولة، أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والتي تشمل الالتزام، التصفية والأمر بالدفع.

والآمر بالصرف هو شخص تابع للدولة، أو جماعة محلية أو هيئة إدارية، منتخب أو معين، يمارس إلى جانب صلاحياته الإدارية المكلف بها قانونا، صلاحيات أخرى مالية مكملة لمنصبه الأصلي، وتزول صفة الأمر بالصرف مع زوال مهمته الاصلية.

ويجب اعتماد الآمرون بالصرف لدى المحاسبين العموميين المكلفين بالإيرادات والنفقات الذين يأمرون بتنفيذها، هذا الاعتماد يحدده القانون[1].

يكون الآمرون بالصرف إما:

1-الآمرون بالصرف الرئيسيون: وهم الموظفين الذين توضع تحت تصرفهم مباشرة الاعتمادات المالية لصرفها في الأوجه المحددة قانونا، وهم كما يلي[2]:

-المسؤولون المكلفون بالتسيير المالي للمجلس الدستوري، المجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة.

-الوزراء.

-الولاة عندما يتصرفون لصالح الولاية.

-رؤساء المجالس الشعبية البلدية عندما يتصرفون لحساب البلديات.

-المسؤولون المعينون قانونا على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

-المسؤولون المعينون قانونا على مصالح الدولة المستفيدة من ميزانية ملحقة.

-المسؤولون على الوظائف المتعلقة بتنفيذ الإيرادات والنفقات الخاصة بميزانية الدولة المعينين أو المنتخبين.

إن الآمرين بالصرف الابتدائيون أو الرئيسيون هم الذين يصدرون أوامر بالدفع لفائدة الدائنين وأوامر الإيرادات ضد المدينين، وأوامر تفويض الاعتمادات لصالح الآمرين بالصرف الثانويين[1].

[1] القانون رقم 90-21، المتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سابق، المادة، 24، ص 1134.
[2] المرجع السابق، المادة 26، نفس الصفحة.

2-الآمرون بالصرف الثانويون: وهم الموظفين المسؤولين بصفتهم رؤساء مصالح غير ممركزة، والذين تفوض لهم اعتمادات من قبل الآمرون بالصرف الرئيسيين.

إن الآمرين بالصرف الثانويين هم الذين يصدرون حوالات الدفع لفائدة الدائنين في حدود الاعتمادات المفوضة، وأوامر الايرادات ضد المدينين[2].

فإذا استثنينا أن التفويض يكون من الآمر بالصرف الرئيسي لفائدة الآمر بالصرف الثانوي، وأن كلاهما بإمكانه اصدار أوامر الإيرادات ضد المدنيين لصالح وزارة المالية والتي يمكن اعتبارها مهمة مشتركة بينهم، فإن معيار التفرقة بين الآمرين بالصرف الرئيسيين والامرين بالصرف الثانويين طبقا للمادتين 7 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 91-313 الذي يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها ومحتواها هو أن المادة 7 تحدد أن الآمرين بالصرف الرئيسيين يصدرون أوامر بالدفع لصالح الدائنين، بينما تنص المادة 8 على أن الآمرين بالصرف الثانويين هم الذين يصدرون حوالات الدفع لفائدة الدائنين وذلك في حدود الاعتمادات المفوضة.

3-الآمر بالصرف الوحيد: يعتبر الوالي آمرا بالصرف رئيسيا ووحيدا في نفس الوقت، فالأمر بالصرف الوحيد صفة أنشئت بموجب المادة 73 من قانون المالية التكميلي لسنة 1993، فالوالي من جهة ليس آمرا بالصرف رئيسيا باعتبار أنه لا يسير ميزانية خاصة به، ومن جهة أخرى لا يتمتع بصفة آمر بالصرف ثانوي باعتبار أن الاعتمادات التي تمنح له ليس على أساس التفويض، بل تخصص له نهائيا.

إلا أنه مع صدور القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية رقم 90-21 أعطى للوالي صفة الأمر بالصرف الرئيسي، مع احتفاظه بالصفة السابقة له كآمر بالصرف الوحيد فيما يتعلق ببرامج التجهيز العمومي غير الممركزة المنصوص عليها سنويا، والمسجلة باسمه[3].

4-الآمر بالصرف المفوض أو المستخلف: وهم الموظف الذي فوضه الآمر بالصرف الرئيسي أو الثانوي والعامل تحت سلطته المباشرة للتوقيع بالنيابة، وذلك في بعض أعمال التسيير باسمه ولحسابه، وفي حدود السلطة المخولة له.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 28 صفر 1412 الموافق لـ 7 سبتمبر 1991 يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها ومحتواها، الجريدة الرسمية، العدد رقم 43، الصادرة في 18 سبتمبر 1991، المادة 7، ص 1648.

[2] المرجع السابق، المادة 8، ص 1684.

[3] مسعي محمد، مرجع سابق، ص 34.

يمكن للمفوض إلغاء الامر بالصرف بالتفويض في أي وقت، مع تحمله لكافة المسؤولية التي قد تنجر عن مخالفة الآمر بالصرف المفوض للوائح والقوانين المعمول بها.

ثانيا-المحاسب العمومي: المحاسب العمومي هو الموظف أو العون المعين قانونا بمقتضى قرار وزاري صادر عن وزير المالية، ويعزل المحاسبون العموميون من طرف وزير المالية باقتراح من السلطة الوصية، أو في حال ارتكابهم لخطأ جسيم منصوص عليه في القانون، وعلى عكس الآمرون بالصرف الذين تعتبر صفة الصرف لديه مكملة لمهامهم الاصلية، فإن صفة المحاسبة العمومية تعتبر أصلية، ويكلف المحاسب العمومي بالمهام التالية[1]:

-تحصيل الإيرادات (تنفيذا لأوامر تحصيلها الصادرة اليه عن الآمرين بالصرف، أو المسددة لهم مباشرة من طرف المدينين).

-دفع النفقات (تنفيذا لأوامر أو حوالات الدفع الصادرة إليهم عن الامرين بالصرف، أو السندات المقدمة إليهم من قبل الدائنين).

-تنفيذ عمليات الخزينة (المتمثلة أساسا في حركة الأموال نقدا والقيم المعبأة، مثل سندات المضمونة والقابلة للتحويل إلى نقود، حسابات الودائع، الحسابات الجارية وحسابات الديون المستحقة للهيئات العمومية أو عليها).

- حفظ الأموال والقيم المملوكة للهيئات العمومية أو المودعة لديها.

-مسك المحاسبة التي تبين العمليات المنفذة من قبلهم.

-المحافظة على سندات الاثبات والوثائق المحاسبية.

ونظرا لأهمية المسؤوليات التي يضطلع بها المحاسبون العمومية فإنهم يتخذون صفات مختلفة:

1-المحاسبون العموميون الرئيسيون: وهم المحاسبون المكلفون بمهمة تركيز الحسابات على المستوى الإقليمي، ويسألون مباشرة من طرف قاضي الحسابات عند تقديمهم للعمليات المالية سنويا، والذين يتصفون بصفة محاسب عمومي رئيسي هم[2]:

[1] المرجع السابق، ص 42-43.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 91-313 يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها ومحتواها، مرجع سابق، المادة 31، ص 1648.

-العون المحاسب الرئيسي للخزينة.

-أمين الخزينة المركزي.

-أمين الخزينة الرئيسي.

-أمناء الخزينة في الولاية.

-الاعوان المحاسبون للميزانيات الملحقة.

2-المحاسبون العموميون الثانويون: وهم الذين يتولون تجميع عملياتهم المحاسب العمومي الرئيسي، فالمحاسب العمومي الثانوي يختص بمجال محدد في تنفيذ العمليات المالية المخولة لهم قانونا، والذين يتصفون بصفة محاسب عمومي ثانوي هم[1]:

-أمناء الخزينة في البلدية.

-أمناء خزائن القطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية.

-قابضو الضرائب.

-قابضو أملاك الدولة.

-قابضو الجمارك.

-محافظو الرهون.

كما يعتبر أمين خزينة البلدية المحاسب الرئيسي لميزانية البلدية، أما أمين خزينة القطاع الصحي والمستشفيات الجامعية فيعتبر المحاسب لميزانية هذه الهيئات[2].

الفرع الثالث-إجراءات تنفيذ النفقات العمومية:

إذا كانت إجازة السلطة التشريعية للإيرادات تعني أن المبالغ الواردة في جانب الإيرادات تبقى متوقعة ومحتملة، أما الاجازة للنفقات فتعني أن هناك حد أقصى للمبالغ المصرح بها لإنفاقها في أوجه محددة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-42 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1423 الموافق لـ 19 جانفي 2003 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 28 صفر 1412 الموافق لـ 7 سبتمبر 1991 الذي يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها ومحتواها، الجريدة الرسمية، العدد رقم 04، الصادرة في 22 جانفي 2003، المادة 2، ص 15.

[2] المرجع السابق، المادة 3، نفس الصفحة.

وتكون على شكل اعتمادات، ولا يجوز للجهة المنفقة أن تتعداها بأي حال من الأحوال، إلا بعد الحصول على رخصة من السلطة التشريعية، والمادة 75 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية ينص على أنه "لا يجوز صرف أية نفقة بما يتجاوز مبلغ الاعتمادات المفتوحة ضمن الشروط المحددة في هذا القانون، مالم تنص أحكام تشريعية على خلاف ذلك"، وعلى ذلك يمر تنفيذ النفقات العامة بأربعة مراحل متتالية كما يلي:

أولا-الالتزام: يعرف الالتزام حسب قانون المحاسبة العمومية أنه "الاجراء الذي يتم بموجبه اثبات نشوء دين[1]"، فالالتزام هو مصدر للنفقة العامة قبل أن يكون إجراء لتنفيذها، ويمكن النظر إليه من جهتين، فهو من جهة الإدارة العمومية التزام بأداء نفقة عامة، ومن جهة الدائن فهو وعد من الإدارة العمومية بأداء مستحقاته.

ويمكن تقسيم الالتزام إلى قسمين:

1-التزام قانوني: وهو النشاط القانوني الذي تقوم به هيئة عامة وينتج عنه التزام اتجاه جهة دائنة، ويجب أن يفرق في هذا الشأن بين الالتزام الارادي وهو الذي ينشأ بإرادة من الهيئة العمومية، كالالتزامات الناتجة عن عقود (إبرام الإقامة الجامعية لعقد تموين من مورد بالمواد الغذائية)، نظام قانوني (الاجور والمرتبات للموظفين)، أحكام قضائية (تحصل دائن على حكم قضائي بتعويض عن ضرر ما منشأه الهيئة العمومية)، قرار (تعيين موظف)، أما الالتزام اللاإرادي فينشأ خارج إرادة الهيئة العمومية، كتعرض المكيفات الهوائية بالمؤسسة العمومية للعطب.

2-التزام محاسبي: وهو تخصيص اعتمادات من الميزانية لتسديد نفقة عامة ناتجة عن التزام قانوني، أو هو الفعل المادي للالتزام القانوني.

والالتزام المحاسبي يجب أن يكون سابقا عن الالتزام القانوني في حالة التصرف الارادي للهيئات العمومية، بحيث يتم أولا التحقق من مطابقة النفقة المزمع اجراؤها للترخيص الميزاني (وجود الباب الذي تحسم فيه النفقة، كفاية الاعتمادات المخصصة ...)، واتباع الإجراءات القانونية للالتزام بها (تأشيرة المراقب المالي، تأشيرة مصلحة الوظيف العمومي ...)، أما في حالة التصرف اللاإرادي فمن البديهي أن يكون الالتزام القانوني قبل الالتزام المحاسبي[2].

[1] القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سابق، المادة 19، ص 1133.
[2] مسعي محمد، مرجع سابق، ص 78.

إن الآمر بالصرف غير ملزم بإجراء التزام بالنفقات غير المطابقة للتشريع والتنظيم المعمول بهما والتي تأمر السلطات السُلَمِية بصرفها، لا سيما في الحالات التالية[1]:

-عدم توفر الاعتمادات.

-عدم توفر مناصب مالية.

-عدم وجود باب تحسم منه النفقة.

ثانيا-التصفية: بعد أن يتم تحديد مبلغ النفقة والجهة المستفيدة، تقوم الجهة المختصة بإصدار أمر إلى المحاسب بدفع مبلغ معين إلى شخص محدد.

والمادة 20 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية توضح أن "تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية، وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية"، وبالتالي فإن التصفية تسمح بإثبات الدين العمومي من خلال تحديد المبلغ الصحيح للنفقة العمومية اعتمادا على الوثائق الاثباتية التي تقرر حقوق الطرفين، علما أن الآمر بالصرف هو من يتولى عملية التصفية، كما يمكن أن توكل إلى موظفين آخرين يعملون تحت السلطة المباشرة للآمر بالصرف.

المادة 7 من القانون رقم 97-268 المحددة للإجراءات المتعلقة بالالتزام بالنفقات العمومية وتنفيذها، وضبط صلاحيات الآمرين بالصرف ومسؤولياتهم تقرر أنه "يمارس الآمر بالصرف المراقبة قبل أي عملية صرف للنفقة أو إذن بالدفع يخص العمليات التي يقوم بها الموظف المكلف بهيكل التسيير المعني، وتحت المسؤولية الخاصة لهذا الأخير، وتتناول هذه المراقبة على الخصوص:

-إثبات القيام بالخدمة وصحة حسابات التصفية.

-إجراء عملية المراقبة التنظيمية المسبق، وتقديم التبريرات اللازمة في هذا المجال.

-القيام بحسم النفقات بدقة من الأبواب والمواد الخاصة بهم، وحسب طبيعتها وغرضها

-الطبيعة الإبرائية للتسديد".

عمليا ترتكز عملية تصفية النفقات على عنصرين:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 97-268 المؤرخ في 16 ربيع الأول 1418 الموافق لـ 21 جويلية 1997 يحدد الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالنفقات العمومية وتنفيذها ويضبط صلاحيات الآمرين بالصرف ومسؤولياتهم، الجريدة الرسمية، العدد رقم 48، الصادر في 23 جويلية 1997، المادة 8، ص 15.

1-إثبات الخدمة المقدمة: إن الدولة لا تقوم بصرف النفقة إلا لمستحقيها، ذلك أن الدائن ليس له الحق في المطالبة بأمواله إلا بعد إتمام العمل المتفق عليه، فالموظف لا تدفع له الدولة مرتبه في بداية الشهر، بل بعد إتمامه لعمله طوال شهر كامل، وبالتالي فإن إثبات الخدمة المقدمة يعني أن الدولة تتأكد أن الخدمة المتفق عليها قد تمت وفق عملية الالتزام.

فبعد إمساك الآمرين بالصرف الاثباتات الكتابية التي تثبت تمام أداء الخدمة من طرف الدائنين، يقومون بوضع تأشيرة على الوثائق الخاصة بالنفقات، مع إمكانية رفض التأشير عليها عند الاقتضاء.

2-تحديد المبلغ الدقيق للدفع: بعد اثبات الخدمة المقدمة من خلال التأكد من الوثائق اللازمة، يتم ضبط مقدار النفقة وتحديد مبلغها بدقة، بحيث يغطي تكلفة الخدمة المقدمة بشكل كامل.

ثالثا-الأمر بالصرف: وهو قرار إداري يعطيه الآمر بالصرف إلى المحاسب العمومي بتسديد دين هيئة عمومية، حيث تقرر المادة 21 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية "يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات الاجراء الذي يؤمر بموجبه دفع النفقات العمومية"، فالأمر بالصرف إذن هو قوة تنفيذية للالتزام الذي قطعته الهيئة العمومية بأداء النفقة العامة للجهة الدائنة.

كما ذكرنا آنفا، فإذا كان الآمر بالصرف الرئيسي يصدر أمرا بالصرف على شكل أمر بالدفع، فإن الآمر بالصرف الثانوي يصدر الآمر بالصرف في صورة حوالات دفع، وفي هذا الجانب فإن وثيقة الأمر بالدفع أو حوالة الدفع تكون في أربع نسخ، ثلاث منها ترسل إلى الخزينة العمومية، والنسخة المتبقية توضع في الأرشيف.

إن وثيقة الأمر بالصرف تتضمن وجوبا المعلومات الشخصية الخاصة بالدائن، رقم حسابه البريدي أو البنكي، إضافة إلى المبلغ الواجب دفعه، وتصنيف النفقة وتبويبها في الموازنة، وتكون الوثيقة مصادق عليها من طرف الأمر بالصرف.

إن فترة عملية الأمر بالدفع تنتهي في 20 ديسمبر للسنة المالية، فبعد هذا التاريخ تعتبر جميع أوامر بالدفع باطلة، ويؤجل تنفيذ الالتزامات إلى السنة المالية اللاحقة.

رابعا-الدفع: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تنفيذ النفقات العامة، حيث "يعد الدفع الاجراء الذي يتم بموجبه إبراء دين عمومي"[1]، حيث يتكفل المحاسب العمومي حصريا بتحويل المبالغ المالية إلى حساب

[1] القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سابق، المادة 22، ص 1133.

الدائن، وبالتالي إبراء ذمة الهيئة العمومية بشكل تام، إلا أن هناك بعض الاستثناءات على هذه القاعدة والتي تجيز للمحاسب العمومي القيام بالدفع دون الحاجة للأمر المسبق بصرفها، وبالتالي لا يتدخل الآمر بالصرف لتصفيتها ويجرى تسويتها في وقت لاحق، تتمثل في[1]:

1-بدون أمر بالصرف المسبق: ويضم النفقات التالية:

-المدفوعات التي تمت عن طريق صندوق التسبيقات.

-الدين الأصلي والفوائد الواجبة الدفع بعنوان ديون الدولة وأيضا خسائر الصرف على رأس المال الأصلي.

-النفقات ذات الطابع النهائي التي نفذت بعنوان التجهيز العمومي التي استفادت من تمويلات خارجية.

2-بدون أمر بالصرف: ويضم النفقات التالية:

-معاشات المجاهدين ومعاشات التقاعد المدفوعة من ميزانية الدولة.

-المرتبات المدفوعة لأعضاء القيادة السياسية وأعضاء الحكومة.

-المصاريف والأموال الخاصة.

إن عملية الدفع التي يقوم بها المحاسب العمومي ليست فقط عملية نقل أموال من حساب إلى حساب، بل هناك مجموعة من القيود القانونية والمحاسبية يجب التقيد بها في إطار ضبط ومراقبة تنفيذ النفقات العمومية، فالمحاسب ليس مجرد عون للصندوق، بل له سلطة شبه رقابية على أعمال الآمر بالصرف في حدود الصلاحيات الممنوحة له، وفي هذا الإطار حددت المادة 36 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية مجموعة من الشروط قبل أن يقبل المحاسب العمومي اجراء أي عملية دفع صادرة من الآمر بالصرف[2]:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 93-01 المؤرخ في 26 رجب 1413 الموافق لـ 19 جانفي 1993 المتضمن لقانون المالية لسنة 1993، الجريدة الرسمية، العدد رقم 04، الصادر في 20 جانفي 1993، المادة 153، ص 76.

[2] شلال زهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013-2014، ص ص 133-134.

-**مطابقة العملية مع القوانين والأنظمة المعمول بها:** قبل قبول دفع النفقة يقوم المحاسب بمراقبة احترام مختلف الاجراءات والمراحل الإدارية لتنفيذ النفقات العمومية، إضافة إلى التحقق من استيفاء جميع الشروط القانونية لعقد الالتزام واحترام ضوابط اختيار الموردين وتطبيق إجراءات إبرام الصفقات العمومية.

-**صفة الآمر بالصرف أو المفوض له:** وهو الشرط الأول الذي على المحاسب العمومي القيام به قبل الانتقال إلى المراحل الأخرى، فالمحاسب العمومي التأكد من أن الآمر بالصرف يمتلك صلاحيات إصدار سندات الأمر بالدفع عن طريق إجراء الاعتماد لدى المحاسب العمومي.

- **توفر الاعتمادات:** على المحاسب العمومي التأكد من توفر الاعتمادات الكافية للقيام بعملية الدفع، وذلك عبر مسك محاسبة يومية تختص بمتابعة استهلاك الاعتمادات المالية وفقا لأبواب الميزانية لكل آمر بالصرف معتمد لدى مصالحه، حيث تمكنه هذه المحاسبة من معرفة في أي وقت قيمة الاعتمادات المالية المفتوحة وقيمة الاعتمادات المستهلكة والباقية المتعلقة بكل باب من أبواب الميزانية.

- **أن الديون لم تسقط آجالها أو أنها محل معارضة:** يرفض المحاسب العمومية دفع الديون العامة التي تتجاوز مدتها الأربع سنوات أو ما يصطلح عليه بالتقادم الرباعي، حيث أن القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية يؤكد "تسقط بالتقادم وتسقط نهائيا لفائدة المؤسسات العمومية المعنية كل الديون المستحقة للغير من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية أو مؤسسة عمومية مستفيدة من إعانات ميزانية التسيير، عندما لم تدفع هذه الديون قانونا في أجل أربع سنوات ابتداء من اليوم الأول للسنة المالية، التي أصبحت فيها مستحقة وذلك مالم تنص أحكام قانون المالية صراحة خلاف ذلك"[1]، كما أن الديون التي تكون محل معارضة من طرف الدائنين يجب أن تكون محل متابعة من طرف المحاسب العمومي، ويمنع الوفاء بها الى غاية البت فيها نهائيا من طرف القضاء المختص.

- **الطابع الابرائي للدفع:** ويقصد به التحقق من أن الدولة ستتخلص بشكل نهائي من الدين المترتب عليها عند تنفيذ الدفع النهائي للنفقة لفائدة المستفيد الحقيقي، والذي يحميها من كل متابعة قانونية مستقبلية.

-**تأشيرات عمليات المراقبة التي نصت عليها القوانين والأنظمة المعمول بها:** عن طريق التحقق من توفر تأشيرة المراقب المالي على بطاقة الالتزام وتوفر تأشيرة لجنة الصفقات العمومية المختصة في حالة تنفيذ الصفقات العمومية.

[1] القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، المادة 16، ص 1041.

-**الصحة القانونية للمكسب الابرائي:** ويقصد به أن يتحقق المحاسب العمومي من أن الدفع يتم لصالح الدائن الأصلي الذي قام بأداء الخدمة، عن طريق التحقق من مطابقة اسم ولقب المستفيد ورقم حسابه في مختلف وثائق إثبات النفقة.

بعد قيام المحاسب العمومي من التأكد من الشروط السابقة، فإن له أجل أقصاه 10 أيام بداية من تاريخ استلامها، وفي حالة عدم مطابقة أمر أو حوالة الدفع للأحكام التشريعية أو التنظيمية يقوم المحاسب العمومي بإبلاغ الآمر بالصرف رفضه القانوني للدفع كتابيا في أجل أقصاه 20 يوما ابتداء من تاريخ تسلمهم للأمر بالصرف أو الحوالة، في هذه الحالة يكون الآمر بالصرف أمام خيارين:

1-تصحيح الأخطاء الواردة في الأمر بالصرف أو الحوالة، وتسليم الحوالة المصححة للمحاسب العمومي في الآجال القانونية.

2-رفض الملاحظات التي قدمها المحاسب العمومي، مع الطلب إليه كتابيا وتحت مسؤوليته إجراء عملية الدفع في إطار عملية التسخير، ويمكن للمحاسب العمومي رفضه الامتثال لعملية التسخير معللا بما يلي[1]:

-عدم توفر الاعتمادات المالية ما عدا بالنسبة للدولة.

-عدم توفر أموال بالخزينة.

-انعدام اثبات أداء الخدمة.

-طابع النفقة غير الابرائي.

-انعدام تأشيرة مراقبة النفقات الموظفة، أو تأشيرة لجنة الصفقات المؤهلة إذا كان ذلك منصوصا عليه في التنظيم المعمول به.

الفرع الرابع: طرق دفع النفقات العامة

حدد المشرع الجزائري مجموعة من الطرق لدفع النفقة العامة:

أولا-الدفع نقدا: يمكن دفع أي نفقة عمومية نقدا إذا لم يتجاوز مبلغها الحد المقرر عن طريق التنظيم الساري المفعول، وتتم عملية الدفع عندما يتقدم الدائن أو من يمثله قانونا ليتسلم مبلغ دينه مباشرة من صندوق المحاسب[2].

[1] القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سابق، المادة 48، ص 1136.

[2] مسعي محمد، مرجع سبق، ص ص 94-95.

ثانيا–الدفع بالتحويل: إن أداء مدفوعات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري تكون وجوبا عن طريق اعتماد مقيد في حساب جار بريدي، أو حساب جار مصرفي أو حساب خزينة عندما تفوق هذه المدفوعات المستحقة الحد الأقصى المحدد عبر التنظيم[1].

ثالثا–المقاصة: تكون المقاصة عندما تكون الدولة أو أحد هيئاتها العمومية دائنة ومدينة في نفس الوقت اتجاه نفس الشخص، فإذا كان المبلغ المدين أكبر من المبلغ الدائن يقوم المحاسب العمومي بتسديد الفرق بين المبلغين للدائن فقط.

الفرع الخامس: الرقابة على تنفيذ العمليات المالية

من أجل احترام تنفيذ القرارات التي تخص النفقات العامة، ومنع الاستعمال غير القانوني لها، والتأكد من الالتزام بقواعد الالتزام وشروط التنفيذ، وجدت الرقابة على العمليات المالية، هذه الرقابة تتخذ أشكال متعددة حسب الجهة الممارسة لها، نوجزها فيما يلي:

أولا–الرقابة الإدارية: ونقصد بها مختلف اشكال الرقابة الممارسة من قبل الهيئات العمومية نفسها، أو من قبل إدارات أخرى (لا سيما تلك التابعة لوزارة المالية)، وبواسطة موظفين متخصصين أو موظفين آخرين تكون من بين صلاحيتهم ممارسة بعض اعمال الرقابة على تنفيذ العمليات المالية[2]، وتتمثل هذه الرقابة الإدارية أساسا في الرقابة السابقة للمراقب المالي، ورقابة المفتشية العامة للمالية.

وتعود مهمة الرقابة المالية السابقة على تنفيذ النفقات العامة إلى وزارة المالية التي تمارسها من خلال ما يسمى بـ"المراقب المالي"[3]، وهو شخص معين من طرف وزارة المالية، يمارس الرقابة الملتزم بها على ميزانية المؤسسات والإدارات التابعة للدولة والميزانيات الملحقة، وعلى الحسابات الخاصة للخزينة، وميزانية الولايات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري[4]، وفي هذا الاطار يقوم المراقب المالي بالتحقق من صفة الآمر بالصرف، والتأكد من مدى المطابقة التامة للالتزام للقوانين والتنظيمات المعمول بها، والتحقق من توفر الاعتمادات والمناصب المالية، وكذا التخصيص القانوني للنفقة، كما يقوم المراقب المالي بمراقبة مدى مطابقة مبلغ الالتزام للعناصر المبينة في الوثائق المقدمة، والتأكد من وجود التأشيرات عليها[5].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 88-33 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1409 الموافق لـ 31 ديسمبر 1988 المتضمن قانون المالية لسنة 1989، الجريدة الرسمية، العدد رقم 54، الصادر في 31 ديسمبر 1988، المادة 85، ص 1780.

[2] مسعي محمد، مرجع سابق، ص 134.

[3] سكوتي خالد، الأجهزة الرقابية على الميزانية الدور والفعالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص 43.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1413 الموافق لـ 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية، العدد رقم 82، الصادر في 15 نوفمبر 1992، المادة 2، ص 2101.

[5] المادة 9، المرجع السابق، ص 2102.

أما المفتشية العامة للمالية فهي هيئة للمراقبة، أنشأتها وزارة المالية بموجب المرسوم رقم 80-53 الصادر في أول مارس 1980 المتضمن احداث مفتشية عامة للمالية، حيث تتولى هذه الهيئة مراقبة التسيير المالي والمحاسبي في مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وصناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد والتأمينات.

ثانيا-رقابة مجلس المحاسبة: إلى جانب الرقابة القبلية، توجد رقابة لا تقل أهمية عنها والمتمثلة في الرقابة القضائية التي يمارسها مجلس المحاسبة.

وفي هذا الإطار يعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، وبهذا فهو يدقق في شروط استعمال الهيئات للموارد والوسائل المادية والأموال العامة التي تطق في نطاق اختصاصه، ويقيم تسييرها، ويتأكد من مطابقة عمليات هذه الهيئات المالية والمحاسبية للقوانين والتنظيمات المعمول بها[1]، فمجلس المحاسبة هيئة تتمتع باختصاص قضائي وداري في ممارسة المهمة الموكلة اليه[2].

ثالثا-الرقابة السياسية: ويقصد بها تلك الرقابة التي تمارسها البرلمانات في الدول الديمقراطية، وتكون عبر مطالبتها تقديم الإيضاحات والمعلومات التي تساهم في التأكد من سير العمليات الخاصة بالنفقات العمومية، سواء تم في صورة أسئلة خطية أو شفهية، أو عن طريق مناقشة الحساب الختامي عن السنة المالية[3]، وبالإضافة إلى البرلمان يحق للمجالس الشعبية البلدية الولائية مراقبة التنفيذ الجاري للميزانية من قبل الآمرين بالصرف (رؤساء البلديات والولاة)، وذلك في إطار القوانين والأنظمة المتعلقة بالجماعات المحلية[4].

المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة في الجزائر

حدد القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية في مادته 20 تقسيمات النفقات العامة في الجزائر، حيث تنص على أنه "توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار"، وبالتالي فان النفقات العامة في الجزائر تتكون من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر 1416 الموافق لـ 17 جويلية 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد رقم 39، الصادر في 23 جويلية 1995، المادة 2، ص 3.

[2] المرجع السابق، المادة 3، ص 4.

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 375.

[4] مسعي محمد، مرجع سابق، ص 159.

الفرع الأول–نفقات التسيير: وهي النفقات العمومية التي تعنى بالتسيير العادي لشؤون الدولة، وإشباع الحاجات العامة بصورة طبيعية، وبالتالي فهي نفقات لا يترتب عليها زيادة في الرأسمال الاجتماعي أو زيادة في الرأسمال الانتاجي للهيئات العمومية، ومن أبرز هذا النفقات الأجور التي تشكل الجزء الأبرز لمجموع نفقات التسيير في أغلب الدول.

وتنقسم نفقات التسيير حسب القانون الجزائري إلى أربعة ابواب:

–أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة.

–تخصيصات السلطات العمومية.

–النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

–التدخلات العمومية.

أولا– أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة: يشمل هذا العنوان الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الاعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، وتتكون من خمسة أقسام[1]:

–**القسم الاول:** دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

–**القسم الثاني:** دين داخلي، الديون العائمة (فوائد سندات الخزينة).

–**القسم الثالث:** دين خارجي.

–**القسم الرابع:** ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

–**القسم الخامس:** نفقات محسومة من الايرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

ثانيا– تخصيصات السلطات العمومية: وهي النفقات المخصصة لتسيير المؤسسات العمومية كالمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الاسلامي الاعلى.

[1] لعمارة جمال، مرجع سابق، ص ص 53-54.

ثالثا-النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وهي النفقات الضرورية لتسيير جميع المصالح عبر توفيرها لوسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات، ويضم[1]:

القسم الأول: الموظفون-مرتبات العمل.

القسم الثاني: الموظفون-المعاشات والمنح.

القسم الثالث: الموظفون-التكاليف الاجتماعية.

القسم الرابع: الادوات وتسيير المصالح.

القسم الخامس: أشغال الصيانة.

القسم السادس: إعانات التسيير.

القسم السابع: نفقات مختلفة.

رابعا-التدخلات العمومية: وهي النفقات التحويل التي تقسم بدورها حسب الاهداف المختلفة لعملياتها، وتضم هذه النفقات الاقسام التالية[2]:

القسم الأول: التدخلات العمومية والادارية.

القسم الثاني: النشاط الدولي (مساهمات الدولة في مختلف الهيئات الدولية)

القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية).

القسم الرابع: النشاط الاقتصادي-التشجيعات والتدخلات.

القسم الخامس: النشاط الاقتصادي- إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية.

القسم السادس: النشاط الاجتماعي-المساعدة والتضامن.

القسم السابع: النشاط الاجتماعي-الاحتياط.

[1] المرجع السابق، ص 54.

[2] دردوي لحسن، مرجع سابق، ص 173.

إن كل نفقات التسيير المذكورة في العناوين الاربعة تقسم في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية كما يلي[1]:

إن النفقات المتعلقة بالعناوين الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية الاعتمادات الموجهة لكل وزارة من الوزارات، ثم يكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات حسب العناوين والأقسام.

النفقات المتعلقة بالعناوين الاول والثاني والتي هي مشتركة بين جميع الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة تجمع في ميزانية "التكاليف المشتركة" في أسفل الجدول "ب" بعد الاعتمادات الموجهة لكل وزارة.

[1] لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 55.

الجدول رقم (04-13): الجدول "ب" توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية. **الوحدة: دينار جزائري**

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.825.999.000
مصالح الوزير الأول	4.508.933.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	394.260.754.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	35.216.220.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيان
العدل	72.671.000.000
المالية	87.513.834.000
الصناعة والمناجم	4.617.498.000
الطاقة	44.157.846.000
المجاهدين	245.943.029.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.375.735.000
التجارة	19.511.320.000
التهيئة العمرانية ، السياحة والصناعة التقليدية	3.622.324.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	212.797.631.000
الموارد المائية والبيئة	16.183.538.000
السكن والعمران والمدينة	17.658.533.000
الأشغال العمومية والنقل	27.425.215.000
التربية الوطنية	746.261.385.000
التعليم العالي والبحث العلمي	310.791.629.000
التكوين والتعليم المهنيين	48.304.358.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	151.442.004.000
الثقافة	16.005.614.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	70.904.217.000
العلاقات مع البرلمان	235.083.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	389.073.747.000
الشباب والرياضة	34.554.477.000
الاتصال	18.698.935.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.432.269.000
المجموع الفرعي	**4.126.290.127.000**
التكاليف المشتركة	465.551.834.000
المجموع العام	**4.591.841.961.000**

المرجع: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الاول 1438 الموافق 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، 29 ديسمبر 2016، ص 66.

من خلال الجدول رقم (04-13) يتضح أن مجموع نفقات التسيير لسنة 2017 قدرت بـ 4.591.841.961.000 دينار، منها 465.551.834.000 دينار مخصصة للتكاليف المشتركة، أما الاعتمادات الموزعة على الوزارات فقدرت بـ 4.126.290.127.000 دينار.

الفرع الثاني-نفقات التجهيز: وهي تلك النفقات المتعلقة بتجهيز مختلف القطاعات بوسائل الإنتاج الضرورية قصد زيادة الإنتاج الوطني وتحسين تجهيزات الجماعات المحلية، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الوطنية، إضافة إلى اعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية.

وإذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية، فإن توزيع نفقات التجهيز يتم على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات الاقتصادية تبعا للخطة الإنمائية السنوية الموضوعة من قبل الدولة وفقا لقانون المالية.

تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب[1]:

-الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

-اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

-النفقات الأخرى برأسمال.

وتسجل نفقات التجهيز المتمثلة في الاستثمارات المنفذة، وإعانات الاستثمار إضافة النفقات برأسمال على شكل رخص وتنفذ باعتمادات الدفع بحيث تظهر في الجدول "ج" في ملحق قانون المالية.

ورخص البرامج تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يسمح للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها. أما اعتمادات الدفع فتمثل التخصصات السنوية التي يمكن للآمر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطلقة[2]، ويتم جمع نفقات التجهيز في عناوين بحسب عشرة قطاعات، وهي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال 1404 الموافق 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، المادة 35، ص 1043.
[2] دردوري لحسن، مرجع سابق، ص 175.

قطاع 0: المحروقات.

قطاع 1: الصناعة التحويلية.

قطاع 2: الطاقة والمناجم.

قطاع 3: الفلاحة والري.

قطاع 4: الخدمات.

قطاع 5: قاعدة هيكلية اقتصادية وإدارية.

قطاع 6: التربية والتكوين.

قطاع 7: قاعدة هيكلية اجتماعية وثقافية.

قطاع 8: المباني ووسائل التجهيز.

قطاع 9: أخرى.

أما فيما يخص العمليات برأسمال فتتضمن النفقات التالية[1]:

-آجال تسديد سندات الخزينة.

-ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

-مساهمات وتعبيدات تهيئة الإقليم.

-مخططات صندوق تطهير المؤسسات.

-النفقات برأسمال.

-مساهمات التجهيز.

-مكافآت الفوائد.

-مؤونات النفقات غير المتوقعة.

-مؤونات تطوير المناطق المراد تطويرها.

[1] المرجع السابق، ص 176.

-مؤونات تصفية المديونيات غير المسددة.

الجدول رقم (04-14): الجدول "ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات

الوحدة: ألف دينار

القطاعات	رخص البرنامج	امتمادات الدفع
الصناعة.....	3.611.000	2.757.000
الفلاحة والري.....	101.062.200	151.655.000
دعم الخدمات المنتجة.....	5.120.500	13.403.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	139.940.800	366.811.100
التربية والتكوين.....	90.903.410	103.064.910
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	30.695.710	60.482.110
دعم الحصول على سكن.....	14.989.500	287.257.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**1.221.323.120**	**1.620.430.620**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	504.943.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	165.350.000	124.000.000
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	-	42.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**165.350.000**	**670.943.000**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**1.386.673.120**	**2.291.373.620**

المرجع: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الاول 1438 الموافق 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، مرجع سابق، ص 67.

المطلب الرابع: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

الفرع الأول-تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999

يلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع حجم النفقات العامة من 136.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 961.682 مليار دينار سنة 1999، أي أنها تضاعفت أكثر من ستة (06) مرات خلال هذه الفترة، والجدول والشكلين التاليين يوضحان أكثر.

الجدول رقم (04-15): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليار دينار

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نفقات التسيير/مجموع النفقات	نفقات التجهيز/مجموع النفقات	اجمالي النفقات/الناتج المحلي الاجمالي	نفقات التسيير/الناتج المحلي الاجمالي	نفقات التجهيز/الناتج المحلي الاجمالي
1990	88.800	47.700	136.500	65.05	34.95	24.56	15.98	8.58
1991	153.800	58.300	212.100	72.51	27.49	25.12	18.21	6.9
1992	276.131	144.000	420.131	65.72	34.28	40.08	26.34	13.74
1993	291.417	185.210	476.627	61.14	38.86	40.88	24.99	15.88
1994	330.403	235.926	566.329	58.34	41.66	37.97	22.15	15.82
1995	473.694	285.923	759.617	62.36	37.64	38.16	23.8	14.36
1996	550.596	174.013	724.609	75.99	24.01	28.19	21.42	6.77
1997	643.555	201.641	845.196	76.14	23.86	30.40	23.15	7.25
1998	663.855	211.884	875.739	75.81	24.19	30.94	23.45	7.49
1999	774.695	186.987	961.682	80.56	19.44	29.7	23.92	5.77

Source : -ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011", p216.
-ONS, Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 à 2014, Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85, 2016, p 193.

الشكل رقم (04-01): تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-1999) **الوحدة: مليار دينار**

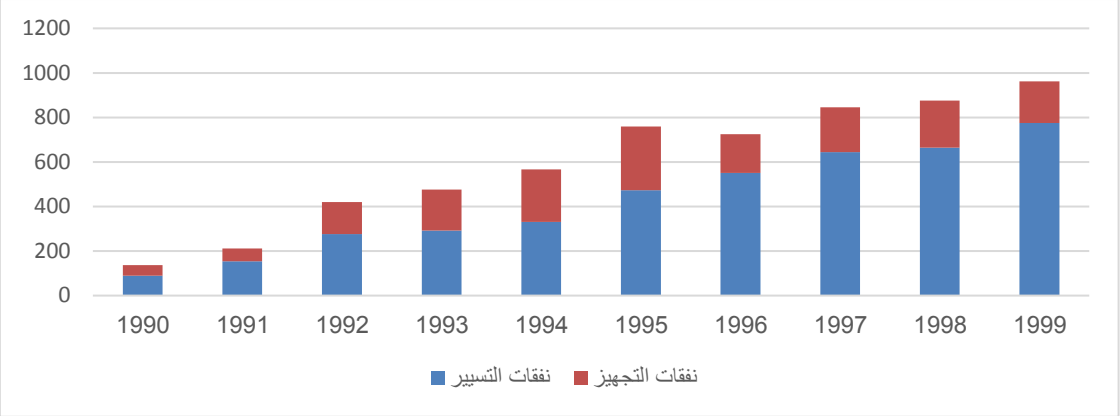

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-15).

الشكل رقم (04-02): تطور النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) **الوحدة: %**

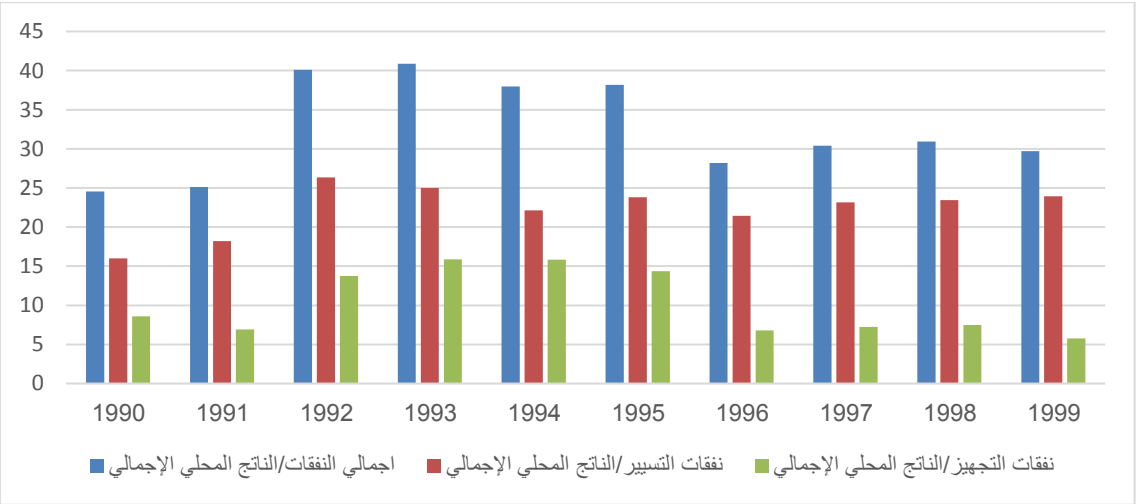

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-15)

من خلال الجدول رقم (04-15) والشكل رقم (04-02) يمكن تقسيم هذه المرحلة حسب تطور النفقات العامة إلى مرحلتين أساسيتين:

-**المرحلة الأولى (1990-1995)**: تضاعف حجم النفقات العامة خلال هذه الفترة أكثر من 5 مرات، اذ انتقلت من 136.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 759.617 مليار دينار سنة 1995، هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد كتلة أجور الوظيف العمومي وإلى تسديدات الديون العمومية.

خلال هذه الفترة عرفت نسبة نفقات التجهيز إلى اجمالي النفقات العامة ارتفاعا من 27.49% سنة 1991 إلى 41.66% سنة 1994 وذلك على حساب نسبة نفقات التسيير، أما نسبة إجمالي النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد عرف ارتفاعا من 24.56% سنة 1990 إلى 38.16% سنة 1995، حيث شهدت سنة 1993 اقصى ارتفاع مسجلة 40.88%.

أما حجم نفقات التسيير والتجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفاع خلال هذه الفترة، حيث زادت نسبة نفقات التسيير من 15.98% سنة 1990 إلى 23.8% سنة 1995، أما نسبة نفقات التجهيز فارتفعت هي الأخرى من 8.58% سنة 1990 إلى 14.36% سنة 1995.

هذه الارتفاع يعود إلى تراجع السلطات العمومية عن تشديد الانضباط المالي في ظل الظروف الأمنية والسياسية الصعبة آنذاك، فقد ارتفعت مجموع الأجور القطاع العام بأكثر من نقطتين مئويتين من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بين 1991 و1993[1].

-**المرحلة الثانية 1996-1999:** وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من الصندوق النقد الدولي الرامية إلى خفض النفقات مع تحسين مكوناتها وشفافيتها، بما في ذلك اتباع سياسة دخول متشددة، وتحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة، وقد استخدم جزء من الوفورات الناتجة عن هذه التدابير لإزالة العجوزات شبه المالية وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي[2]، ونتيجة لذلك لم ترتفع النفقات العامة خلال هذه المرحلة إلا بـ 32.71%.

عرفت نسبة نفقات التسيير إلى اجمالي النفقات العامة خلال هذه المرحلة تزايدا كبيرا وذلك على حساب نسبة نفقات التجهيز، حيث ارتفعت من 75.99% سنة 1996 إلى 80.56% سنة 1999، هذا التطور يمكن تفسيره بسعي الدولة لتقليص دورها في الحياة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، إضافة إلى تجميد الأجور والتوظيف وتقليص حجم الاستثمارات العامة.

كما يتضح خلال الفترة 1996-1999 انخفاض في نسبة نفقات التجهيز إلى اجمالي الناتج المحلي حيث سجلت نسبة في حدود 6.8%، أما نفقات التسيير فقد عرفت جمودا خلال هذه الفترة حيث تم تسجيل نسبة متوسطة قدرها 22.99% من اجمالي الناتج المحلي، وعموما تميزت الفترة 1996-1999

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 34.
[2] المرجع السابق، ص 39.

بسعي الدولة إلى تقليص الانفاق العام بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي والسماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات وتطهير البنوك العمومية[1].

أولا-هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (1993-1997):

من خلال الجدول رقم (04-16) والشكل رقم (04-03) يلاحظ أن نفقات التسيير في الجزائر تنقسم إلى ستة أبواب رئيسية، حيث تأتي في المرتبة الأولى الرواتب والأجور بنسبة 39%، تليها التحويلات الجارية بنسبة 23% ثم مدفوعات فوائد الدين بـ 15%، الخدمات العامة بـ 13%، معدات وأدوات 6%، وأخيرا منح المجاهدين بنسبة 4%، ويتضح جليا الأهمية النسبية لكل من الرواتب والأجور والتحويلات الجارية في النفقات العامة الجارية، حيث أن زيادة هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة الإنتاج المحلي[2].

الجدول رقم (04-16): تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1993-1997)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الرواتب والأجور	منح المجاهدين	معدات وأدوات	الخدمات العامة	التحويلات الجارية	مدفوعات فوائد الدين العام
1993	114.9	10	16.7	39.9	73.8	27
1994	145.2	12.8	18.2	42.3	78.5	41.1
1995	179.5	15.6	29.4	55.4	94.2	62.2
1996	213.3	18.9	34.7	69.9	115.4	89
1997	235	25	43.5	74	146.5	109.4

Source: **IMF, Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, September 1998, op.cit, p53.**

[1] معط الله آمال، مرجع سابق، ص 274.
[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 260.

الشكل رقم (04-03): تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1993-1997)

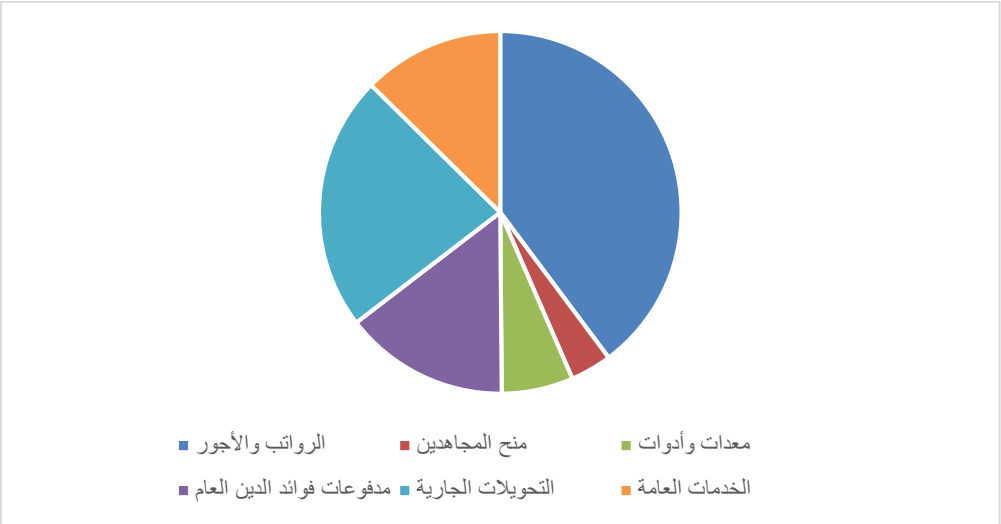

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-16)

ثانيا-هيكل نفقات التجهيز خلال الفترة (1993-1997):

يلاحظ من الجدول رقم (04-17) والشكل رقم (04-04) أن قطاعات التربية والتعليم، البنية التحتية الاقتصادية، التهيئة العمرانية والري والموارد المائية استحوذت على الحصص الأكبر من نفقات التجهيز خلال هذه الفترة، بواقع 19%، 18%، 18% و14% على التوالي، في ما كانت حصص القطاعات السبع الأخرى ضعيفة، هذا التفاوت في الحصص يعود إلى السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة، وتلبية لاحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان والبنية التحتية، تحديث المرافق العامة وترقية مستوى التعليم وذلك لتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وعموما، يمكن ملاحظة أن الإنفاق العام قد عرف تزايدا بالأسعار الجارية، ولكن هذا التزايد عرف تذبذبا بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق العام خاصة الاستثماري منه[1].

[1] المرجع السابق، ص 261.

الجدول رقم (04-17): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1993-1997)

السنوات	الزراعة والصيد البحري	الري والموارد المائية	الصناعة والطاقة	السياحة	البنية التحتية الاقتصادية	السكن	التربية والتعليم	البنية التحتية الاجتماعية	البنية التحتية الادارية	التهيئة العمرانية
1993	2213	12018	5480	1	17283	4141	14741	4270	5904	19196
1994	2750	12700	5100	0	15500	7100	15550	6350	8700	18250
1995	2057	14078	6250	0	17828	4743	19366	7607	10276	19333
1996	7222	17093	5796	8	22181	8843	24378	9169	12296	20772
1997	5878	23120	6810	13	27037	9848	28811	7298	14164	20388

Source: IMF, Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, September 1998, op.cit, p53.

الشكل رقم (04-04): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1993-1997)

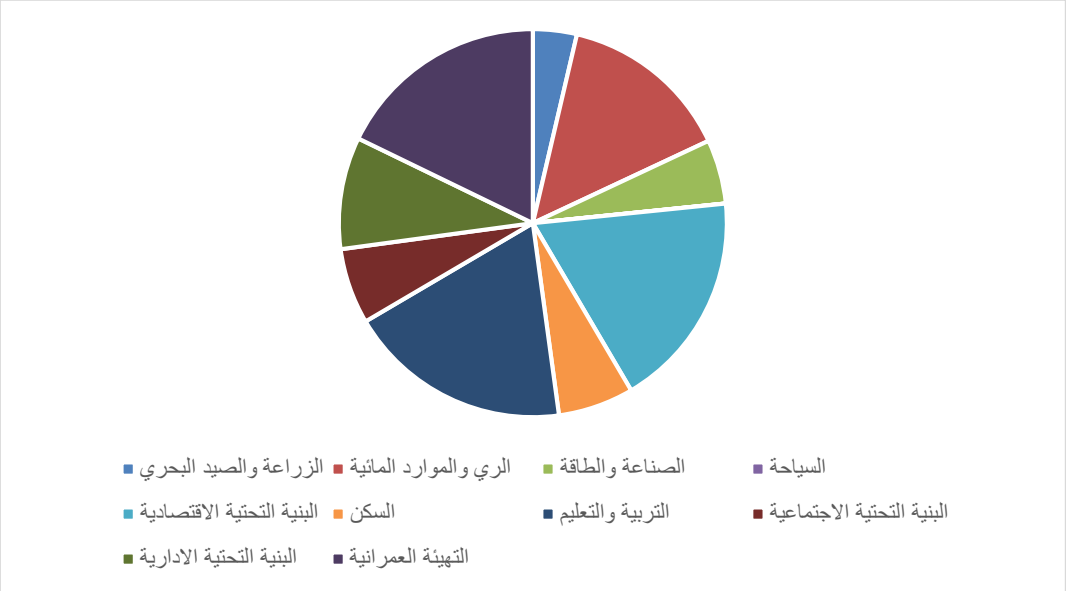

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-17).

الفرع الثاني–تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000–2017):

يلاحظ من الجدول رقم (17–04) والشكل رقم (04–05) أن مجموع النفقات العامة تضاعف أكثر من خمس مرات خلال الفترة (2017–2000)، إذ انتقل من 1178.122 مليار دينار سنة 2000 إلى 7389.300 مليار دينار سنة 2017، أي بزيادة قدرها 6211.178 مليار دينار، وسجلت أعلى قيمة له سنة 2015 بواقع 7656.3 مليار دينار.

الجدول رقم (04-18): تطور نفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دينار

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نفقات التسيير/مجموع النفقات	نفقات التجهيز/مجموع النفقات	اجمالي النفقات/الناتج المحلي الاجمالي	نفقات التسيير/الناتج المحلي الاجمالي	نفقات التجهيز/الناتج المحلي الاجمالي
2000	856.193	321.929	1178.122	72.67	27.33	28.57	20.76	7.81
2001	963.633	357.395	1321.028	72.95	27.05	31.25	22.80	8.45
2002	1097.716	452.930	1550.646	70.79	29.21	34.29	24.27	10.01
2003	1122.761	516.504	1639.265	68.49	31.51	31.21	21.38	9.83
2004	1250.894	638.036	1888.930	66.22	33.78	30.72	20.34	10.38
2005	1245.132	806.905	2052.037	60.68	39.32	27.14	16.47	10.67
2006	1437.870	1015.144	2453.014	58.62	41.38	28.85	16.91	11.94
2007	1674.031	1434.638	3108.669	53.85	46.15	33.24	17.90	15.34
2008	2217.775	1973.278	4191.053	52.92	47.08	37.95	20.08	17.87
2009	2300.023	1946.311	4246.334	54.16	45.84	42.60	23.07	19.53
2010	2659.078	1807.862	4466.940	59.53	40.47	37.25	22.17	15.08
2011	3797.252	1934.155	5731.407	66.25	33.75	39.29	26.03	13.26
2012	4782.6	2302.5	7085.100	67.50	32.50	43.71	29.51	14.21
2013	4131.6	1892.6	6024.200	68.58	31.42	36.19	24.82	11.37
2014	4494.3	2501.4	6995.700	64.24	35.76	40.66	26.12	14.54
2015	4617.0	3039.3	7656.300	60.30	39.70	45.84	27.64	18.20
2016	4583.8	2713.6	7297.400	62.81	37.19	41.92	26.33	15.59
2017	4757.8	2631.5	7389.300	64.39	35.61	39.08	25.16	13.92

Source : -ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011", p216.

-ONS, Retrospective des Comptes Economiques de 1963 A 2014, Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85, 2016, p 193.

-بنك الجزائر، التقارير السنوية.

الشكل رقم (04-05): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

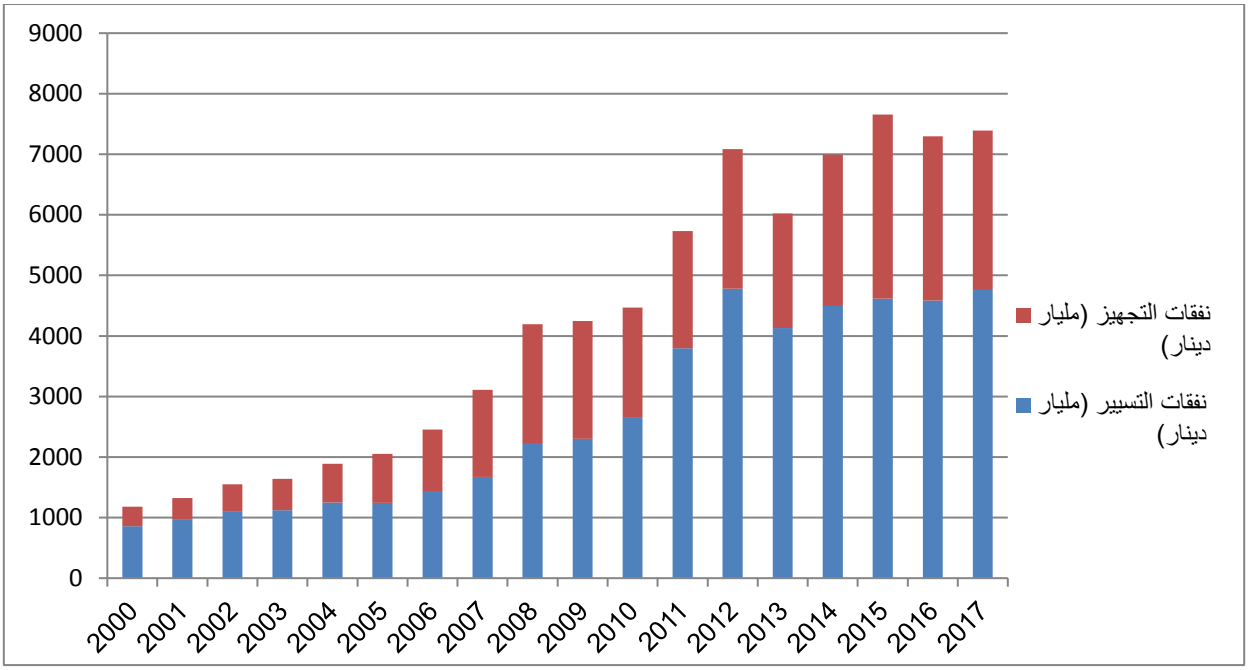

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-18)

الشكل رقم (04-06): تطور النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

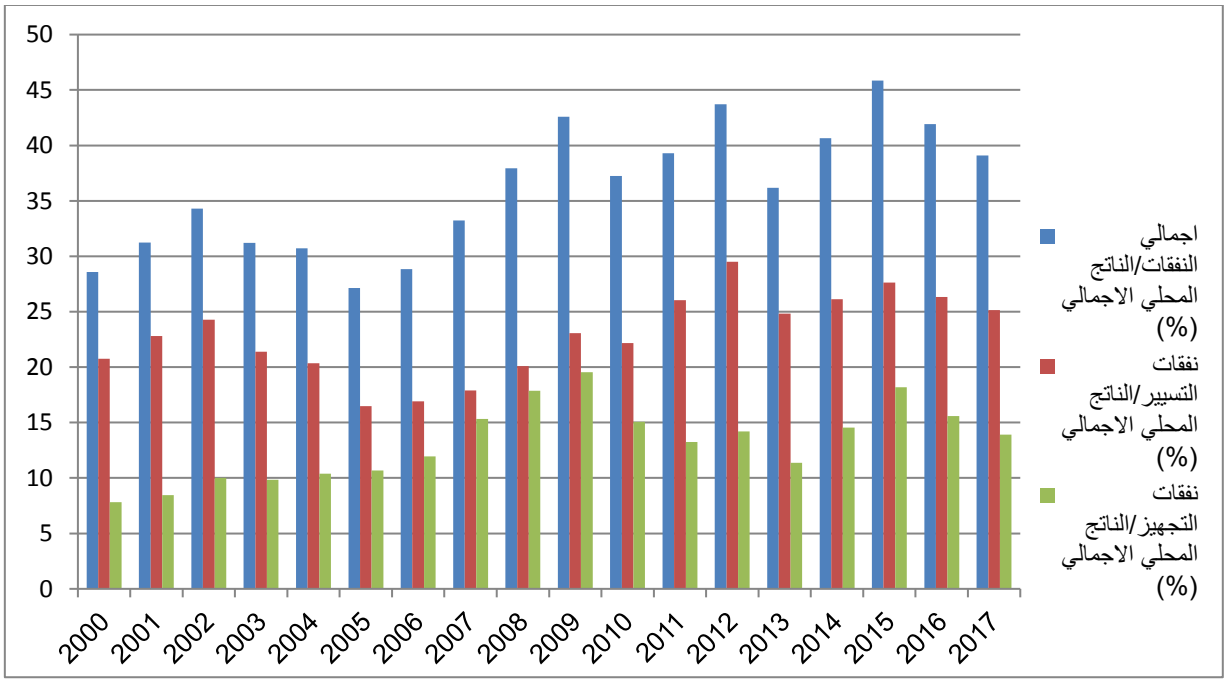

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-18).

يعود هذا التطور في النفقات العامة خلال هذه الفترة أساسا إلى البرامج الانمائية التي شرعت فيها الجزائر، بداية من برنامج الانعاش الاقتصادي (2001–2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، وأخيرا البرنامج الخماسي (2010–2014)، حيث استغلت الجزائر ارتفاع أسعار النفط في أسواق النفط الدولية بداية الثلاثي الاخير من سنة 1999.

في سنة 2001 ارتفعت النفقات العامة بنسبة 12.12%، مصدر هذا الارتفاع يعود إلى النمو في نفقات التسيير بنسبة 12.55%، أما نفقات التجهيز فارتفعت هي الأخرى إلى 11.02%، هذا الارتفاع شمل أيضا نسبة اجمالي النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي مسجلة 31.25% بعد أن سجلت 28.57% سنة 2000، كما نسبة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي انتقلت إلى 22.80%، هذا الارتفاع يعود إلى الزيادة في كتلة الأجور والمعاشات جراء رفع الأجر الأدنى المضمون SMIG خلال هذه السنة.

استمرت سلسلة الارتفاعات سنة 2002، حيث سجلت حصة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي 34.29%، يرجع هذا الارتفاع إلى الارتفاع في نفقات التسيير مسجلة 24.27%، ومن بين النفقات الإضافية يوجد مبلغ 134.1 مليار دينار كان مخصصا فقط لسداد الديون العمومية، كما أن نفقات التجهيز عرفت هي الأخرى ارتفاعا، بحث وصلت حصة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 10%[1].

في سنة 2003 تراجعت حدة ارتفاع نسبة النفقات العامة، حيث انتقلت من 1550.646 مليار دينار سنة 2002 إلى 1639.265 مليار دينار، ما يمثل نسبة 5.71%، مصدر هذه الزيادة في النفقات العامة هو الارتفاع في نفقات التسيير التي سجلت مبلغ 1122.761 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 2.28%، حيث ارتفعت الاجور والرواتب بنسبة 15.6% عما هو مسجل في سنة 2002 (+52.9 مليار دينار)، أما نفقات التجهيز فشهدت هي الاخرى ارتفاعا بنسبة 14.04%، هذا الارتفاع يعكس جهود الدولة في اعادة الاعمار الناتجة عن زلزال بومرداس في ماي 2003. أما حصة نفقات التسيير من الناتج المحلي الإجمالي فقد عرفت تراجعا من 24.27% سنة 2002 إلى 21.38%، في حين أن حصة نفقات التجهيز فقد تراجعت هي الأخرى إلى 9.83%.

في سنة 2005 سجلت النفقات العامة نموا بلغ 8.63%، حيث عرفت نفقات التسيير تراجعا بمعدل بلغ 0.004%، هذا التراجع يعود إلى انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 16% (انتقلت من 396.1 مليار

[1] شيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 237

دينار سنة 2004 إلى 332.7 مليار دينار سنة 2005)، وارتفاع نفقات المستخدمين بنسبة 10.8%، وانخفاض فوائد الدين العمومي بنسبة 14.08% عما هو مسجل سنة 2004[1]، بالرغم من هذا التطور إلا أن نفقات التسيير إلى الناتج المحلي عرفت تراجعا ملحوظا من 20.34% سنة 2004 إلى 16.47%، في حين أن نفقات التجهيز ارتفعت بمعدل 8.63%، هذا التطور يعود إلى الشروع في البرنامج التكميلي لدعم النمو، هذا الارتفاع انعكس على حصة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع.

في سنة 2008 شهدت النفقات العامة نسبة نمو عالية بواقع 34.82%، مسجلة 4191.053 مليار دينار، هذا الارتفاع الكبير يعود إلى ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 32.48% نتيجة لارتفاع التحويلات الجارية التي ساهمت فيها بنسبة 75.7% من بينها نفقات مصالح الادارة (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري) التي ساهمت بنسبة 14.9%، كما ساهمت نفقات المستخدمين في ذلك (رواتب، أجور ومنح) بنسبة 30%[2]، تأكدت هذه الزيادة في نفقات التسيير من خلال ارتفاع نسبة هذه النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي مسجلة 20.08% بعد أن كانت نسبتها 17.9% سنة 2007، أما نفقات التجهيز فعرفت هي الاخرى ارتفاعا كبيرا حيث سجل نسبة 37.54%، هذا الارتفاع يعود أساسا إلى ارتفاع نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية التي تشكل أكثر من 35% من مجموع نفقات التجهيز، هذا الارتفاع انعكس على حصة هذه النفقات في الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع.

في سنة 2009 عرف معدل نمو النفقات العامة تراجعا كبيرا ليصل إلى 0.01%، هذا التراجع مصدره الاساسي السياسة الانفاقية الحذرة المتبعة من قبل السلطات العمومية نتيجة للتراجع الكبير في صادرات المحروقات آواخر سنة 2008 بعد أزمة الرهن العقاري التي ضربت الاقتصاد العالمي، فيلاحظ أن نفقات التسيير سجلت نسبة نمو متدنية وصلت إلى 0.03%، هذا النمو البسيط في نفقات التسيير يعود أساسا إلى ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة 5%، وارتفاع نفقات المستخدمين بنسبة 4.5% في حين أن معاشات المجاهدين عرفت ارتفاعا كبيرا وصل إلى 28%، أما النفقات الاخرى فشهدت انخفاضا خلال سنة 2009، في المقابل شهدت نسبة هذه النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا مسجلا 23.07%، هذا الارتفاع مصدره التراجع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل 1.6% خلال هذه السنة، أما نمو نفقات التجهيز فتراجع بنسبة 3%، هذا التراجع يعود إلى انخفاض الانفاق على قطاع السكن والبنية التحتية الاقتصادية والادارية.

[1] معط الله امال، مرجع سابق، ص 279.
[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سابق، ص ص 109-110.

استمرت السياسة الانفاقية الحذرة سنة 2010، رغم بداية تعافي اسواق النفط الدولية وتحسن صادرات الجزائر من المحروقات، حيث سجلت النفقات العامة معدل نمو لم يتجاوز 6%، في حين تراجعت معدلات النفقات العامة، نفقات السيير ونفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي، هذا التطور في النفقات العامة يرجع أساسا إلى ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة 11.4%، وارتفاع نفقات المستخدمين (رواتب واجور) بنسبة 32.7%، أما بالنسبة للنفقات الاخرى فعرفت معاشات المجاهدين ارتفاعا بنسبة 17.2%، مع استقرار باقي النفقات، من جهة أخرى استمر تراجع نفقات التجهيز مسجلة نسبة 7%، هذا التراجع يعود إلى انخفاض الانفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية والادارية بنسبة 29.6% التي تشكل ما نسبته 40% من مجموع نفقات الاستثمار[1].

تراجعت النفقات العامة في سنة 2013 بحدة، فبعد أن سجلت في سنة 2012 حوالي 7085.1 مليار دينار انخفضت إلى 6024.2 مليار دينار ما يعادل نسبة 14.97%، ونسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى 36.19%، هذا الانخفاض يعود إلى تراجع نفقات التسيير 4782.6 مليار دينار سنة 2012 إلى 4131.6 مليار دينار، مصدر هذا التراجع أساسا عن التراجع في التحويلات الجارية (-447.2 مليار دينار) وقدر أقل انخفاض نفقات المستخدمين (155.4 مليار دينار)، يفسر تراجع هذه الاخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الاثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الاجور، أما نفقات التجهيز فشهدت هي الاخرى تراجعا كبيرا سنة 2013، حيث انتقلت من 4782.6 مليار دينار سنة 2012 إلى 4131.6 مليار دينار سنة 2013، ونسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سجلت انخفاضا إلى 11.37%، مصدر هذا التراجع مصدره كليا تقريبا انخفاض قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دينار سنة 2012 إلى 243.6 مليار دينار (-370.5 مليار دينار).

في سنة 2015 تراجع نمو النفقات العامة، حيث انتقل من 6995.7 مليار دينار سنة 2014 إلى 7656.3 مليار دينار، ما يعادل نسبة نمو 9.44%، ونسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، ارتفعت نفقات الميزانية العامة إلى 45.84%، مقابل 40.66%، هذا الارتفاع ناجم عن زيادة المبلغ الكلي للنفقات العامة من جهة، ومن جهة أخرى تراجع في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2014 مقارنة مع ذلك المسجل سنة 2013، هذا الارتفاع الطفيف في النفقات العامة ناتج عن الارتفاع في نفقات التسيير التي انتقلت من 4494.3 مليار دينار سنة 2014 إلى 4617 مليار دينار، نتج الارتفاع كليا عن الارتفاع في نفقات

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص 82.

المستخدمين (+122.7 مليار دينار)، أما نفقات التجهيز فاستمرت في الارتفاع، حيث انتقلت من 2501.4 مليار دينار سنة 2014 إلى 3039.3 مليار دينار بعد أن سجلت ارتفاعا كبيرا سنة 2014.

في سنة 2017 استقرت النفقات الكلية نسبيا، إذ سجلت 7389.300 مليار دينار بارتفاع يقدر بـ 1% عما هو مسجل سنة 2016، ليستمر بذلك انخفاض نفقات الميزانية إلى الناتج المحلي الاجمالي التي سجلت 39.08%، مقابل 41.92% سنة 2016، فإذا كان المعتاد هو أن المصروفات لا تتجاوز النفقات المدرجة في الميزانية، فإن النفقات في 2017 تجاوزت ذلك، حيث تجاوزت نفقات التسيير ونفقات التجهيز 103.6% على التوالي تلك المدرجة في الميزانية، هذا الارتفاع الطفيف في إجمالي النفقات العامة ناتج عن الارتفاع في نفقات التسيير (3.8%)، حيث ارتفعت كل من التحويلات الجارية(167.9 مليار دينار)، وفوائد الدين العمومي التي انتقلت من 46.8 مليار دولار سنة 2016 إلى 154 مليار دولار سنة 2017، بالمقابل انخفضت كل من نفقات المعدات واللوازم ونفقات المستخدمين بـ 35.4% و1.2% على التوالي، اما نفقات التجهيز فبعد أن شهدت ارتفاعا معتبرا سنة 2015 حيث بلغت 3039.3 مليار دينار (21.5%) انخفضت للسنة على التوالي لتبلغ 2631.5 مليار دينار سنة 2017، مقابل 2711.9 مليار دينار في 2016[1]، من جانب آخر استمر تراجعت حصة النفقات الكلية من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثانية على التوالي مسجلة 39.08%.

أولا-هيكل نفقات التسيير في الجزائر:

من خلال الجدول رقم (19-04) والشكل رقم (04-07) يتضح أن حصة الرواتب والأجور من نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2017) في الجزائر هي الأكبر في جميع السنوات (إذا ما استثنينا سنوات 2006، 2007، 2008، 2012)، حيث لم تنخفض نسبتها عن 30%، هذا الارتفاع يعود إلى الزيادات المتتالية في الأجور، إضافة إلى سياسة التوظيف المعتمدة خلال هذه الفترة، لتأتي في المرتبة الثانية التحويلات الجارية التي تراوحت نسبتها بين 23.59% و42%، علما أن هذه التحويلات تتكون أساسا من الأنشطة التربوية والثقافية، صندوق الكوارث الطبيعية، دعم المواد الغذائية، الصندوق الخاص بالتضامن الوطني، اعانة تسديد سعر الفائدة، دعم تشغيل الشباب، أما الخدمات العامة فجاءت في الرتبة الثالثة بنسبة تراوحت بين 10.85% و22%، أما حصة منح المجاهدين فتراوحت بين 4.18% و6.80% لتحتل بذلك المرتبة الرابعة، أما المعدات واللوازم فلم تتعدى نسبتها 6.44% المسجلة سنة

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق، ص 64.

2000، لتأتي في الأخير فوائد الدين العمومي، فبعد أن سجلت نسبة 19.15% سنة 2000 من مجموع نفقات التسيير، لتبدأ بالتراجع وتسجل أدنى نسبة لها سنة 2014 بنسبة تقدر بـ 0.91% نتيجة لتراجع الديون العمومية للجزائر والتسديدات المبركة للقروض العامة بداية من سنة 2004.

الجدول رقم (04-19): تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر (2000-2017)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الرواتب والأجور	منح المجاهدين	مواد ولوازم	الخدمات	التحويلات الجارية	مدفوعات فوائد
2000	281.1	57.7	54.6	92	200	162.3
2001	315.4	54.4	46.3	114.6	276.8	147.5
2002	339.9	73.9	68.5	137.6	334.3	137.2
2003	374.8	61.6	58.8	161.4	419.1	118.3
2004	386.9	69.2	71.7	176.5	457.1	85.2
2005	416.4	79.8	76	187.5	410.1	73.2
2006	447.8	92.5	95.7	215.6	517.7	68.6
2007	526.2	101.6	93.8	273.1	598.7	80.5
2008	692.1	101.3	81.7	355.4	935.6	61.2
2009	746.6	130.7	112.5	412.5	696	37.4
2010	1005.3	151.3	121.7	513.2	627	33.2
2011	1468.7	163.2	129.7	786.1	987.8	37.7
2012	1638.6	185.3	135.2	786.7	1645	42.0
2013	1498.9	226.5	149.1	709.4	1147.1	44.2
2014	1643.5	218.4	161.9	736	1333	37.8
2015	1803.6	223	179.7	730.2	1270.6	42.6
2016	1893	226	185.5	728.6	1083.8	46.8
2017	1871.6	215.8	119.8	776.8	1205.3	154

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية.

الشكل رقم (04-07): تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر (2000-2017) **الوحدة: %**

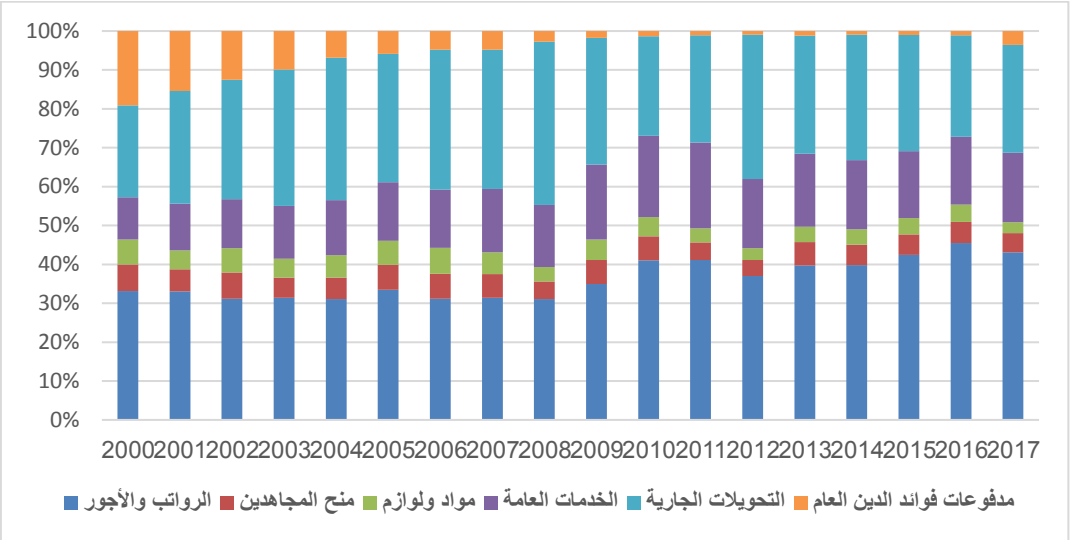

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-19).

ثانيا-هيكل نفقات التجهيز في الجزائر:

يلاحظ من الجدول رقم (04-20) والشكل رقم (04-08) أن مجموع النفقات لفائدة قطاع البنية التحتية الاقتصادية في تزايد من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت نسبتها من 12.88% سنة 2000 إلى 40.65% سنة 2008، لتتراجع قليلا سنتي 2009 و2010 مسجلة 30.87%، 32.52% على التوالي، أما نفقات المخصصة لقطاع الري والموارد المائية فجاءت في المرتبة الثانية، حيث تراوحت نسبتها بين 11.29% و23.97%، اما قطاع السكن فقد حظي باهتمام كبير من قبل السلطات الجزائرية وذلك في إطار دعم الفئات المحرومة التي تعاني من أزمة السكن، حيث بلغت نسبة النفقات الموجهة لهذا القطاع من مجموع نفقات التجهيز بين 11.21% و25.96%، أما مجموع النفقات العمومية الموجهة لقطاع التربية والتعليم فبلغت نسبتها بين 10.38% و15.95% من مجموع نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2010)، كما يلاحظ كذلك أن النفقات الموجهة لقطاعات التهيئة العمرانية، البنية التحتية الادارية والبنية التحتية الاجتماعية نالت حصص من نفقات التجهيز يقدر متوسطها بـ 7.12%، 6.84% و5.40% على التوالي، أما القطاعات الاخرى فكانت حصتها جد هزيلة حيث لم تتجاوز نسبة 2.5% لكل منها.

الجدول رقم (04-20): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (2000-2011)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الزراعة والصيد البحري	الري والموارد المائية	الصناعة والطاقة	السياحة	البنية التحتية الاقتصادية	السكن	التربية والتعليم	البنية التحتية الاجتماعية	البنية التحتية الادارية	التهيئة العمرانية
2000	8595	34462	7278	9	34501	69511	38819	12298	29341	30948
2001	20339	38127	6448	126	53903	78248	53762	17499	31125	36067
2002	27064	75376	7602	54	65725	88409	55951	27407	28438	41114
2003	15777	67760	5904	13	71762	74935	60032	31517	30504	43091
2004	8479	89050	225	2	79862	65993	61810	30811	21300	27899
2005	13104	125438	95	6	155273	67516	84540	35567	29961	37235
2006	12463	169108	130	24	225456	89683	84136	32900	38446	51056
2007	15099	183897	200	17	380386	184746	126160	41760	54439	79350
2008	26390	221022	24	100	539244	187570	135710	54885	80365	78911
2009	25769	256554	134	374	398510	230758	144913	68483	85665	77613
2010	17562	284223	164	345	399680	137767	127590	77748	116341	65349

Source : -IMF, Algeria: Statistical Appendix, March 2006, p23.

-IMF, Algeria: Statistical Appendix, April 2009, p23.

-IMF, Algeria: Statistical Appendix, January 2012, p23.

الشكل رقم (04-08): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (2000-2011) **الوحدة : %**

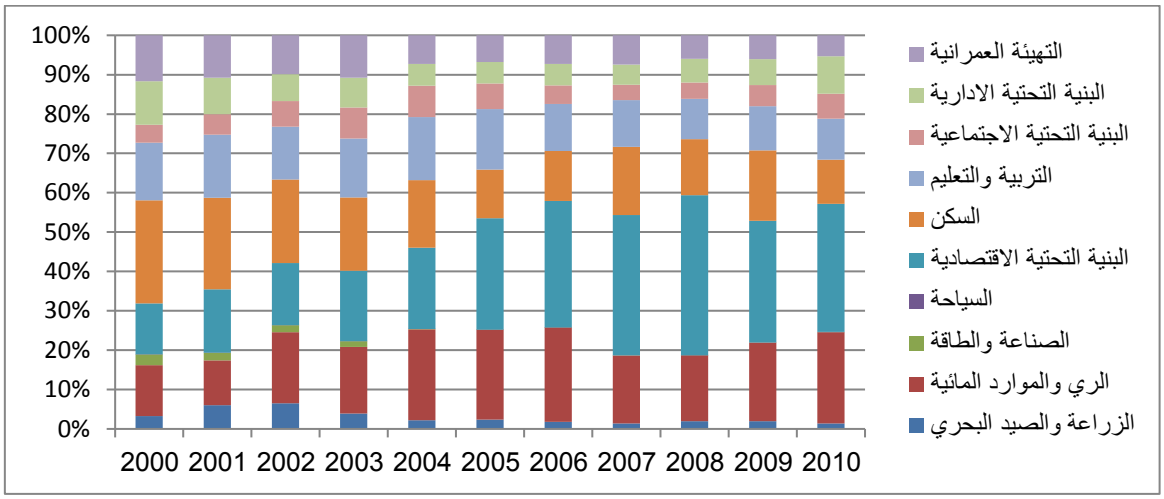

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-20).

يلاحظ من الجدول رقم (04-20) أن النفقات على قطاع البنى التحتية الاقتصادية والادارية لا يزال يستحوذ على النسبة الاكبر من المجموع نفقات التسيير خلال الفترة (2013-2017)، بنسبة تتراوح بين 32.7% و41.5%، أما قطاع السكن فحافظ على أهميته المسجلة في الفترة السابقة، حيث تراوحت نسبته بين 13.7% و20.4%، أما قطاع الفلاحة والموارد المائية فعرف انخفاض في مجموع النفقات الموجهة اليه خلال الفترة (2013-2017) فبعد أن سجل نسبة تقدر بـ 14.4% سنة 2013، انخفضت النسبة إلى مجموع نفقات التجهيز ليسجل فقط 7.9% سنة 2017، أما مجموع النفقات الموجهة إلى قطاعات التربية-التكوين، البنية التحتية الاجتماعية والثقافية المناجم والطاقات فلم تسجل سوى نسب متوسطة تقدر بـ 7.62%، 5% و2.08% على الترتيب.

الجدول رقم (04-21): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (2013-2017) **الوحدة: %**

	2013	2014	2015	2016	2017
المناجم والطاقات	0,15	4,5	3,8	0,99	0,97
كهربة وتوزيع الغاز	0,15	4,5	3,8	0,99	0,97
الفلاحة – الموارد المائية	14,4	11,6	10,0	8,7	7,9
البنى التحتية الاقتصادية والادارية	37,2	32,7	34,0	41,5	35,5
التربية– التكوين	10,8	7,7	7,5	7,1	5,0
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	6,1	4,5	4,5	5,7	4,2
السكن	13,5	17,1	20,3	16,5	20,4
نفقات أخرى	10,9	16,3	13,1	12,9	20,0

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق، ص 65.

المبحث الثاني: تطور التضخم في الجزائر، ودور النفقات العامة في إحداثه خلال الفترة 1990-2017

كان من الصعوبة بمكان القيام بعملية قياس ظاهرة التضخم في الجزائر، ذلك أن السلطات اعتمدت على النظام المخطط في تسييرها للاقتصاد الوطني، فالأسعار كانت تحدد بطريقة إدارية بقصد تحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الوطني خاصة في النصف الثاني من الثمانينات أثرت على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، ما عجل القيام بالإصلاحات الاقتصادية نتج عنها تحرير الأسعار بدرجة كبيرة، وهو الأمر الذي أعطى للأسعار دورها الطبيعي في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور نظام الأسعار في الجزائر

يعتبر التسعير في الجزائر ذو أهمية بالغة في الاقتصاد منذ الاستقلال، فهو يستخدم لتحقيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية وذلك في إطار المخطط الاقتصادي المرسوم، وبالتالي تفادي ارتفاع الأسعار الذي يضر بأصحاب المداخيل الثابتة والفئات الهشة اجتماعيا، ويشوه المعطيات الاقتصادية، واختلفت النظم السعرية المعتمدة في الجزائر تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية، والتي يمكن حصرها تبعا للظرف الزماني كما يلي:

أولا-الفترة 1962-1979: عانت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة من مصاعب اقتصادية واجتماعية جمة، متجسدة في التخلف بمختلف أشكاله وأنواعه (الأمية، الفقر، الحرمان...الخ)، ضعف النمو الاقتصادي، انعدام الهياكل الاقتصادية والإدارية...الخ، فكانت هناك إرادة سياسية حقيقية لتجاوزها من خلال بعث الاقتصاد الوطني نحو الحركة والديناميكية، إذن فسياسة الأسعار في هذه المرحلة ترجمة للواقع الاقتصادي، متجسدة في مجموعة من القرارات الإدارية، حيث صدرت ثلاث (03) مراسيم تنظم المراقبة الصارمة للأسعار، وهي[1]:

-المرسوم رقم 66-112 المؤرخ في : 12-5-1966 المتضمن تثبيت هوامش البيع عند تجار الجملة والتجزئة للمواد المصنوعة محليا.

-المرسوم رقم 66-113 المؤرخ في: 12-5-1966 المتضمن نظام تثبيت وتحديد أسعار المنتجات المستوردة والمعاد بيعها على حالها.

-المرسوم رقم 66-114 المؤرخ في: 12-5-1966 المتضمن أسعار كل المنتجات والخدمات الأخرى.

غير أنه ومع المخطط الرباعي الأول (1970-1973) أدخل نوع من المرونة في تحديد أسعار بعض السلع، بتطبيق سياسة تمييزية وانتقائية للأسعار، حيث شهدت هذه المرحلة تطبيق أربعة أنواع من الاسعار[2]:

-**الأسعار الثابتة** : وهي الأسعار المستفيدة من تدابير التوزيع بالتساوي، أو التي تحمل أتاوة تعويضية لمدة محدودة، وتوضع قائمة لهذه الأسعار بموجب مرسوم بناء على اقتراح من وزير التجارة والوزير المعني.

-**الأسعار الخاصة:** وهي أسعار السلع والخدمات المحددة لمدة معينة خارجا من قيمة تكلفتها وعن التوزيع، على مستوى يمكن من التموين بمواد الاستهلاك العادية لبعض السكان غير الميسورين أو التموين بالمواد الأولية ومواد التجهيز لمختلف المؤسسات الصناعية أو بعض الاستغلالات الفلاحية الواجب ترقيتها.

-**الأسعار القارة (المستقرة):** وهي أسعار المنتجات والخدمات التي توضع قائمتها بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير التجارة والوزير الوصي، وتحدد على مستوى قار يمكن من انجاز برامج الاستثمار طبقا للتقديرات المدرجة في المخطط.

[1] خبابة عبد الله، سياسة الاسعار في إطار العولمة الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 181.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 74-34 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1395 الموافق لـ 29 أفريل 1975 المتعلق بالأسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الأسعار، الجريدة الرسمية، العدد 38 الصادر في 13 ماي 1975، المادة 5، ص 512.

-**الأسعار المراقبة:** وتشمل جميع الأسعار المنتجات والخدمات غير المدرجة في الأنواع سابقة الذكر.

أدى نظام الأسعار المعتمد خلال هذه الفترة إلى حالة من الفوضى في الأسعار، نتيجة لعدم احترام المؤسسات العمومية الجزائرية للأسعار الواردة في التنظيم، وغياب الرقابة الصارمة من قبل الهيئات المسؤولة، وحل المعهد الوطني للأسعار سنة 1978، إضافة إلى حالة الندرة المتزايدة والناتجة عن الفارق بين هيكل الطلب المخطط وهيكل السلع والخدمات المتوفرة، مع وجود تضخم التكلفة نتيجة زيادة التكاليف كرد فعل عكسي على سعر البيع.

وما يمكن ملاحظته أيضا خلال هذه الفترة[1]:

-عملية تصحيح الأسعار تسير ببطء بينما تتطور الأسعار العالمية بوتيرة عالية.

-إن القطاع العام الإنتاجي لا يبيع وفق مبدأ الفعالية والربحية، وبالتالي زيادة غير محدودة للقروض البنكية لا يستطيع رفع سعر البيع حتى وان كانت التكاليف في ارتفاع مستمر، أو بالأحرى عدم وجود نظام حقيقي للمحاسبة التحليلية وهو في طور النشأة، فهذا القطاع يقوم بوظيفة اجتماعية مجسدا لمحتوى النظام السياسي الشعبوي "نظام اشتراكي " أكثر من الوظيفة التجارية.

-إن تثبيت الأسعار أدى إلى تبذير مجموعة كبيرة من الموارد النادرة، ذلك أن سعرها ثابت وتستورد بالعملة الصعبة، إضافة إلى أن تثبيت هذه الأسعار استهدف حتى الأسعار على مستوى التجزئة.

ثانيا-الفترة 1980-1989: في إطار تدابير المخطط الخماسي الأول (1980-1984) اعتمد نظام جديد للأسعار يهدف إلى إعطاء السعر دورا في التعديل الاقتصادي، وجعله يتماشى والمداخيل الحقيقية آنذاك، فتوجيهات المخطط الخماسي الأول في مجال الأسعار يرتكز على مبادئ هامة، منها[2]:

-العمل على تخفيض الفروق بين الاستثمارات المتوقعة والفعلية، وذلك بالتحكم في حركة الأسعار.

-تخفيض تكاليف الإنتاج، وذلك بالعمل على رفع إنتاجية عوامل الانتاج واستخدام التقدم الفني على نطاق واسع يسمح بتحديد أهداف السعر.

-جعل الأسعار كمفسر للأوضاع الاجتماعية، وتلعب دورا هاما في إطار السياسة الوطنية لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني.

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 182.
[2] بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص 139.

-الربط والتنسيق بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية، وذلك لحماية الاقتصاد الوطني من جميع تقلبات وهزات الأسعار الدولية.

إن هذا النظام الجديد للأسعار يعتمد على نوعين من الأسعار[1]:

-**نظام الأسعار الثابتة:** تحدد الأسعار من طرف السلطات المركزية، وتخص المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، والمنتجات ذات الأصل الصناعي والزراعي والخدماتي المصنوعة محليا أو المستوردة، وقائمتها تدرج ضمن المخططات السنوية والمخطط المتوسط المدى، وهو الامر الذي يسمح بترجمة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمخطط.

-**نظام الأسعار المراقبة:** هذا النظام يختص المنتجات غير المعنية في النظام الأول، أو المنتجات التي تتطور دون أن تؤثر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

أمام النقائص العديدة التي عرفها النظام السابق لتحديد الأسعار، ومع الازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من سنة 1986 وما نتج عنها من اختلالات في ميزان المدفوعات، كان لزاما على السلطات العمومية القيام بإصلاحات اقتصادية عاجلة قصد التحول بالنظام الاقتصادي الحالي، وتبني قواعد النظام الاقتصادي الرأسمالي، ومن جملة هذه الإصلاحات اعتماد القانون رقم 89-12 المتعلق بالأسعار، حيث يهدف هذا القانون إلى تنظيم السوق الوطنية وجعلها تتماشى ومتطلبات المرحلة الجديدة المتميزة بالانتقال من اقتصاد اشراكي موجه إلى اقتصاد ليبيرالي تنافسي، حيث قام هذا القانون على جملة من المبادئ، أهمها[2]:

-الاخذ بعين الاعتبار أدوات التعديل بين العرض والطلب للسلع والخدمات.

-الاخذ بنظام الأسعار الحقيقية.

-تتكفل سياسة الأسعار في إطار التخطيط بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية، مراعية الانسجام الشامل لوسائل ضبط الاقتصاد الوطني، الجباية، القرض والمداخيل ... إلخ.

-معرفة شروط وتكاليف الإنتاج، الضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات، مستوى هامش الربح.

[1] خبابة عبد الله، تحليل السياسة السعرية في الجزائر، مجلة حوليات جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 2، المجلد 16، جوان 2006، ص 68.
[2] المرجع السابق، ص ص 73-74.

-تكوين أسعار السلع والخدمات عند الاستهلاك بمراعاة شروط العقد، جودة السلع والخدمات وطرقة تقديمها وتركيبها وخصوصياتها.

-لا يمكن أن تكون الأسعار في جميع الاطوار أقل من سعر التكلفة أو سعر الشراء الفعلي، ما عدا السلع القابلة للتلف أو المنتجات التي تباع بأسعار التصفية والتي يجب أن تبرر ظروف بيعها الموضوعية.

وتخضع السلع والخدمات إلى أحد النظامين التاليين للأسعار:

1-**نظام الأسعار المقننة:** هذا النظام للأسعار عن طريق:

1-1-**ضمان الأسعار عند الإنتاج:** تستفيد من ضمان الأسعار السلع والخدمات التي يتطلب انتاجها بصفة خاصة التشجيع، الحماية أو التحفيز، حيث أن سعر الإنتاج المضمون هو السعر الأدنى المحدد قبل عملية الإنتاج.

1-2-تحديد الحد الأعلى للأسعار و/أو الهوامش: يمكن أن يتم تحديد الحد الأعلى أو هوامش الأسعار على مستوى الإنتاج أو على مستوى التوزيع، ويمكن أن تكون أسعار البيع والهوامش المحصلة مقابل السلع والخدمات الخاضعة للحد الأعلى أقل من الأسعار والهوامش السقفية.

2-نظام التصريح بالأسعار: تخضع جميع أسعار السلع والخدمات التي تكون أسعارها غير مقننة لنظام التصريح بالأسعار.

ثالثا-الفترة 1990-1999: مع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، وفوضى الأسعار في الأسواق الوطنية، وطبقا للشروط الواردة في برنامج التصحيح الهيكلي، تم اصدار الأمر رقم 95-06 في 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة، والذي يهدف إلى تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها والى تحديد قواعد حمايتها قصد زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين معيشة المستهلكين[1].

إن الأمر رقم 95-06 يسجل انتقال أسعار السلع والخدمات من نظام المراقبة إلى النظام الحر، حيث تحدد بصفة حرة أسعار السلع والخدمات اعتماد على قواعد المنافسة[2]، ويمكن تحديد أسعار بعض السلع والخدمات الخاصة التي تعتبرها الدولة ذات طابع استراتيجي بموجب مرسوم[3]، كما يمكن للدولة اتخاذ

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الامر رقم 95-06 المؤرخ في 23 شعبان 1415 الموافق لـ 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية، العدد 9 الصادر في 22 فيفري 1995، المادة 1، ص 14.
[2] المرجع السابق، المادة 4، ص 14.
[3] المرجع السابق، المادة 5، ص 14.

إجراءات استثنائية للحد من ارتفاع الأسعار أو تحديد الأسعار في حالة ارتفاعها بشكل مفرط بسبب أزمة أو كارثة، أو صعوبات مزمنة في التموين بالنسبة لقطاع نشاط أو في منطقة جغرافية معينة، أو في حالات الاحتكارات الطبيعية[1].

وفي نهاية سنة 1997 تم الغاء جميع الدعم على اغلبية المنتجات الغذائية والطاقوية وجعل أسعارها تتماشى مع الأسعار في الأسواق الدولية، فارتفعت الأسعار بنسبة 100% لمعظم هذه المنتوجات، فالانتقال من الأسعار التي تخضع للنظام الإداري إلى الأسعار الحرة أدى إلى ارتفاع شديد في الأسعار، والجدول التالي يوضح تطور أنظمة السعر.

الجدول رقم (04-22): تطور أنظمة الأسعار في الجزائر إلى غاية 1995 (%).

أنواع الأسعار	1989	1991	1995
الأسعار الإدارية	90.0	28.3	14.8
1-1-الأسعار القصوى	/	21.3	12.4
1-2-أسعار الهامش	/	7.0	2.4
الأسعار الحرة	10	71.7	85.2
المجموع	100	100	100

المصدر: بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 1، 2004، ص 199.

رابعا-الفترة 2000-2017: إذا كان مبدأ حرية الأسعار هو الأصل، فإن ذلك لا يعني عدم تدخل الدولة لتحديد أسعار بعض السلع والخدمات الاستراتيجية، وهذا ما أكده الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة والصادر في 19 جويلية 2003، حيث تنص المادة 5 من الامر على أنه "يمكن تقنين أسعار السلع والخدمات التي تعتبرها الدولة ذات طابع استراتيجي بموجب مرسوم، بعد أخذ رأي مجلس المنافسة".

أما القانون رقم 10-05 الصادر في 15 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-03 والمتعلق بالمنافسة فقد أضاف مصطلح الحرة والنزيهة، حيث تنص المادة 3 على أنه "تحدد أسعار السلع والخدمات وفقا لقواعد المنافسة الحرة والنزيهة".

[1] المرجع السابق، المادة 5، ص 14.

يلاحظ أن المادة 5 من الامر رقم 03-03 بعد أن كانت تشترط قبل تعديلها بموجب القانون 10-05 أن يتم التسعير بموجب مراسيم، باتت تجيز التسعير عن طريق التنظيم، وهو ما يعكس توسعا بشأن الجهات الإدارية المعنية بذلك، حيث يجوز التسعير عن طريق التنظيم بمختلف صوره بما في ذلك القرارات الصادرة عن الولاة[1].

إن اتخاذ تدابير تحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها على أساس اقتراحات القطاعات المعنية يعود للأسباب التالية[2]:

-تثبيت استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية، أو ذات الاستهلاك الواسع في حال اضطراب محسوس للسوق.

-مكافحة المضاربة بكافة اشكالها والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.

ويلاحظ أن المشرع قد وسع من نطاق تدخل الدولة في تحديد الأسعار في الظروف العادية، حيث كان يقصر ذلك على السلع والخدمات التي تعتبرها الدولة ذات طابع استراتيجي، وهي المقصودة بالسلع والخدمات الضرورية أو ذات الاستهلاك الواسع. كما يلاحظ أن المشرع قد أطلق يد الدولة في التدخل لتحديد الأسعار، حيث لم يعد يشترط استشارة مجلس المنافسة[3].

وفي هذا الإطار صدرت عدة مراسيم تحدد الهوامش والاسعار المقننة، منها:

-المرسوم التنفيذي رقم 16-87 المؤرخ في 1 مارس 2016، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 11-108 الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك، وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض.

-المرسوم التنفيذي رقم 16-65 المؤرخ في 16 فيفري 2016، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-50 والمتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في الاكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع.

-المرسوم التنفيذي رقم 07-402 المؤرخ في 27 ديسمبر 2007، المحدد لأسعار القمح الصلب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل توزيعه.

[1] خديجي أحمد، قواعد الممارسات التجارية في القانون الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015-2016، ص16.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-05 المؤرخ في 05 رمضان 1431 الموافق لـ 15 أوت 2010المعدل والمتمم للأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في 18 أوت 2010، المادة 4، ص 11.

[3] خديجي أحمد، مرجع سابق، ص 17.

-المرسوم التنفيذي رقم 05-13 المؤرخ في 09 جانفي 2005 المحدد لأسعار الماء الصالح للشرب والتطهير.

-المرسوم التنفيذي رقم 05-14 المؤرخ في 09 جانفي 2005 الذي يحدد كيفيات تسعير الماء المستعمل في الفلاحة وكذا التعريفات المتعلقة به.

-المرسوم التنفيذي رقم 02-448 المؤرخ في 17 ديسمبر 2002 المتعلق بالتعريفات القصوى لنقل الركاب في سيارات الأجرة "طاكسي".

-المرسوم التنفيذي رقم 98-329 المؤرخ في 13 أكتوبر 1998 المتضمن تحيين تعريفات نقل البضائع الذي تقوم به الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية.

المطلب الثاني-مؤشرات التضخم في الجزائر:

الفرع الأول-الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يعتمد الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر في حسابه لمعدل التضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يقوم دوريا بنشر بيانات سنوية، شهرية وفصلية، آخذا بعين الاعتبار سنة الأساس التي تعتمد على أساس معطيات مهمة، كعملية الإحصاء السكاني التي تكون كل عشر سنوات عادة.

ويتم حساب أسعار الاستهلاك عن طريق مؤشر لاسبير، والذي يعني قياس تطور أسعار سلع وخدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد، أو بمعنى أخر، المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو بالنقصان من أجل الحصول على نفس السلع والخدمات مقارنة بزمن معطى، بحيث يعبر التغير الحاصل في الرقم الاستدلالي بين سنة وأخرى عن معدل التضخم[1].

يتكون مؤشر أسعار الاستهلاك من 261 مادة ويمثله 791 صنف، تم اختيارهم على أساس معايير مثل النفقات السنوية، تكرارها وجدواها، وتستند أوزان الأصناف على النفقات السنوية لسنة 2000 والتي تعتبر سنة الأساس، أما سنة 2001 فاعتبرت سنة مرجعية لحساب المؤشر، وتصنف السلع والخدمات المستهلكة في مجموعات، ومجموعات فرعية ومواد، وهو ما يماثل توصيات منظمة الامم المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لسنة 1970[2]، هذه المجموعات تكون مرجحة بأوزان حسب إنفاق كل فرد عليها:

[1] مقراني حميد، مرجع سابق، ص 109.
[2] الديوان الوطني للإحصاء، تقرير حول مؤشر اسعار الاستهلاك، جانفي 2016، ص 8، الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPCAr12-15.pdf 08-01-2020.

-التغذية والمشروبات غير الكحولية، ووزنها المرجح 43.09%.

-الملابس والأحذية، ووزنها المرجح 7.45%.

-السكن وأعبائه، ووزنها المرجح 9.29%.

-الاثاث ولوازم المفروشات، ووزنها المرجح 4.96%.

- الصحة والعناية بالجسم، ووزنها المرجح 9.2%.

-النقل والاتصالات، ووزنها المرجح 15.85%.

-تربية وثقافة وترفيه، ووزنها المرجح 4.52%.

-مواد متنوعة (غير مصرح بها في موضع آخر)، ووزنها الترجيحي 8.64%.

ويتم حساب المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك على أساس ملاحظة تطور الاسعار في 17 مدينة وقرية داخل الجزائر، موزعة على 5 نواحي حسب المناطق الجغرافية من خلال مسح النفقات الاستهلاكية كما يلي:

-ناحية الجزائر: ولاية الجزائر، البليدة، تيزي وزو، بحاية (باغيلة).

-ناحية وهران: وهران، تلمسان، معسكر، حمام بوحجر (سعيدة).

-ناجية قسنطينة: قسنطينة، باتنة، بسكرة، القرارة (ميلة).

-ملحقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، بسباس (الطارف).

-ناحية ورقلة: ورقلة.

ويتفق الكثير من المحللين على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو مستوى معيشة الأفراد، كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار مجموعة "التغذية والمشروبات غير الكحولية" من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة بسبب الوزن الذي يكونه هذا البند من مجموع الانفاق الاستهلاكي لغالبية الافراد[1]،

[1] بن البار امحمد، مرجع سابق، ص 130.

والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

الجدول رقم (04-23): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر الكبرى خلال الفترة (1990-2017)

السنة	المؤشر العام	نسبة التغير %
1990	21.16	17.90
1991	26.64	25.90
1992	35.08	31.70
1993	42.28	20.50
1994	54.54	29.00
1995	70.79	29.80
1996	84.03	18.70
1997	88.82	5.70
1998	93.26	5.00
1999	95.68	2.60
2000	95.97	0.30
2001	100	4.2
2002	101.43	1.4
2003	105.75	4.3
2004	109.95	4
2005	111.47	1.4
2006	114.05	2.3
2007	118.24	3.7
2008	123.98	4.9
2009	131.10	5.7
2010	136.23	3.9
2011	142.39	4.5
2012	155.10	8.9
2013	160.11	3.3
2014	164.77	2.92
2015	172.65	4.8
2016	183.7	6.40
2017	193.97	5.59

Source : - ONS, Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2015.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص142.

الشكل رقم (04-09): الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر الكبرى خلال الفترة (1990-2017)

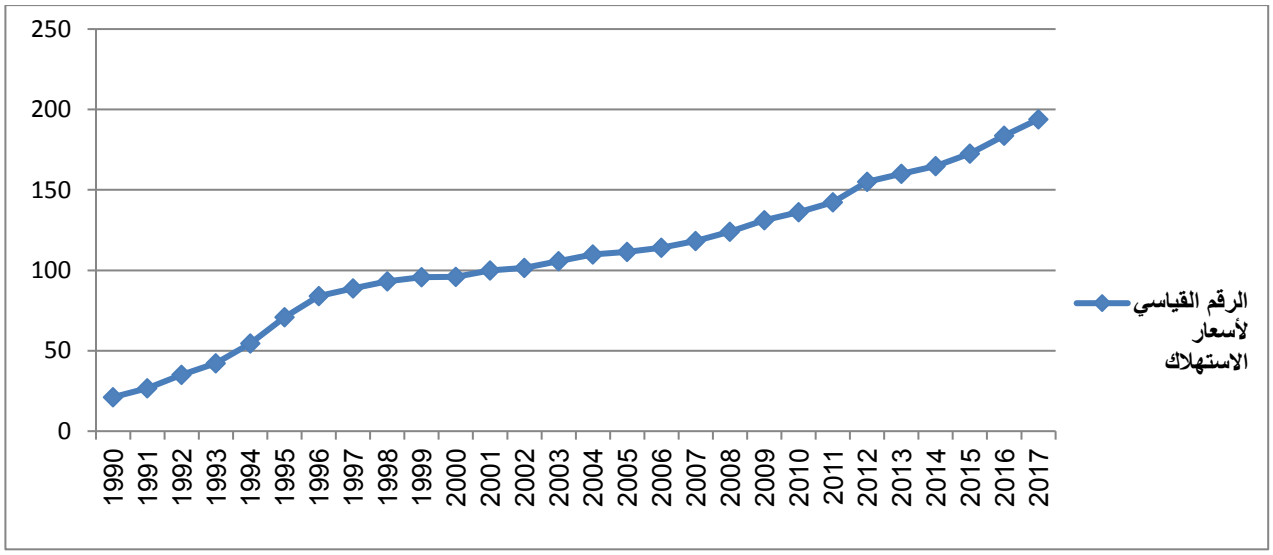

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (04-23)

من خلال الجدول رقم (04-23) والشكل رقم (04-09) يلاحظ الارتفاع المستمر في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990-2017، حيث انتقل من 21.16 سنة 1990 الى 193.97 سنة 2017، أي بزيادة تقدر بأكثر من 7 أضعاف، ويمكن تقسيم فترة الدراسة من خلال تطور معدل التضخم إلى:

أولا-فترة 1990-1999: بعد صدور القانون رقم 89-12 المتعلق بالأسعار عرفت الجزائر تطبيق ثلاث برامج للاستقرار والتثبيت الاقتصادي، ما نتج عنه ارتفاع في المؤشر العام من 21.16 الى 95.68، ما يعني أن الاسعار تضاعفت أكثر من 3 مرات، ويمكن التمييز بين وتيرتين لارتفاع الاسعار في هذه الفترة:

1-الفترة الاولى 1990- 1995: عرف معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة، اذ انتقل من 17.9% سنة 1990 إلى 31.70% سنة 1992، ليتراجع بسرعة سنة 1993 مسجلا 20.50%، ثم يعود للارتفاع سنتي 1994 و1995 مسجلا 29% و29.80% على الترتيب، هذا الارتفاع الكبير معدل النمو يعود إلى سياسات تحرير الأسعار تماشيا مع توصيات الصندوق النقد الدولي في إطار برامج الاصلاح الاستعداد الائتماني، حيث وصلت نسبة أسعار السلع المحررة إلى أكثر من 80% من مجموع السلع المدرجة في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وما عزز ذلك أيضا

التخفيض في قيمة الدينار مقارنة بباقي العملات في بداية الفترة كنتيجة لتخلي الجزائر عن نظام الصرف الثابت والتحول نحو نظام الصرف المرن، هذا التحول كان مدفوعا بعجز ميزان المدفوعات في ظل التراجع الرهيب في احتياطات الصرف الأجنبي، حيث انخفض الدينار أمام الدولار بصفة مستمرة، كان أشدها خلال عامي 1991 و1994 حيث بلغت نسبة التراجع 112% و50% على التوالي.

2-الفترة الثانية 1996-1999: عرف معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال هذه الفترة تراجعا كبيرا، فبعد أن سجل معدل 18.7% سنة 1996، تراجع إلى 5.7% سنة 1997، ليسجل 5% و2.6% سنتي 1998 و1999 على التوالي، السبب في هذا الاستقرار في الأسعار يعود إلى السياسات النقدية تقييدية، وسياسة دخول متشددة التي انتهجتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي الموقع مع الصندوق النقد الدولي في أفريل 1994.

فبينما سمح تحرير الأسعار بتعديل الأسعار النسبية فقد كان تأثيره على رفع معدلات التضخم متدنيا للغاية بفضل سياسة نقدية تتسم بالحذر (كان أقل من 15% من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك تحت سيطرة الحكومة أوائل سنة 1996)، حتى أنها فتحت المجال امام اجراء هذه التعديلات دون تغذية الضغوط التضخمية، وساهم انتعاش الطلب على النقود في اعقاب جهود التثبيت الناجحة إلى ظهور نتائج جيدة على الأسعار[1].

ثانيا-فترة 2000-2017: وهي مرحلة برامج الانعاش الاقتصادي والتي هدفت إلى خفض معدلات البطالة مع السماح بارتفاع معدلات التضخم نوعا ما[2]، ففي سنة 2000 سجل مؤشر أسعار الاستهلاك نموا قارب الصفر، هذا الاستقرار في نمو الاسعار يعود إلى تحكم الدولة في نمو الكتلة النقدية في إطار السياسة النقدية التقشفية، إضافة الى استقرار سعر صرف الدينار.

في سنة 2001 سجل معدل النمو في مؤشر أسعار الاستهلاك نموا كبيرا وصل الى 4.1%، هذا الارتفاع يعود الى الارتفاع الحاد في حجم الانفاق العام نتيجة انطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي وارتفاع الاجور من جهة، ومن جهة أخرى فإن مصدر هذا الارتفاع المفرط في حجم الكتلة النقدية التي ارتفعت بنسبة 22.3% سنة 2001 مقارنة بسنة 2000.

في السنوات 2002 و2003 و2004 سجل المؤشر العام للاستهلاك نموا يقدر بـ 1.4%، 4.3% و4%، هذا التذبذب المحدود في معدل نمو المؤشر يعود إلى السياسة النقدية الصارمة المتبعة من قبل

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 70.
[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 243.

بنك الجزائر في تسييره لفائض السيولة المتوفر لدى البنوك التجارية، حيث أن معدل نمو فائض السيولة المصرفية سجل 36.29% سنة 2003، مقابل 25.13 % سنة 2002، وقدرته على التحكم في نمو العرض النقدي في حدود المعدلات المسموح بها بين 14.8% و15.5%، في المقابل وفي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي استمرت الجزائر في اتباع سياسة مالية توسعية بهدف حفز النمو، مع الإشارة إلى استقرار التضخم المستورد في حدوده الدنيا خلال هذه السنوات.

أما خلال الفترة 2005–2008 عرف معدل نمو الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفاعا من 1.4% سنة 2005 إلى 4.9% سنة 2008، هذا الارتفاع في وتيرة النمو يرجع أساسا إلى الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية، حيث أن التضخم الداخلي الذي لا يزال مرتفعا نتج اساسا عن الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية، وخصوصا أسعار السلع الغذائية الأساسية[1]، كما عزز الشروع في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هذا النمو في المؤشر والذي رصدت له الدولة أموالا معتبرة، إضافة إلى ارتفاع الأجور والرواتب دون أن يقابلها زيادة مستوى الإنتاجية، أما ما خفف من حدة التضخم في هذه السنوات هو قدرة البنك المركزي على ضبط العرض النقدي، من خلال تحييده للسيولة المصرفية التي شهدت زيادة قياسية سنة 2007 وصلت إلى 74.47%.

في سنة 2009 سجلت الجزائر ارتفاعا قويا في مؤشر اسعار الاستهلاك بالرغم من آثار الازمة المالية العالمية في 2008، وذلك على عكس السنتين 2007 و2008 حيث أن مصدر التضخم في 2009 منشأه داخلي بالدرجة الأولى وليس مستوردا، ويعتبر ارتفاع اسعار المواد الغذائية في هذه السنة المحدد الرئيسي في العملية التضخمية.

عاد مؤشر أسعار الاستهلاك للانخفاض سنة 2010 مسجلا 3.9%، والذي يعود بالأساس إلى تراجع معدل النمو في أسعار المواد الفلاحية الأساسية المستوردة، كما عرفت أسعار المواد الخضر والفواكه المحلية ارتفاعا خلال هذه السنة، أما المسبب الآخر لهذا النمو في المؤشر فهو الارتفاع الكبير معدل نمو الكتلة النقدية مسجلا 19.9% وهو الأعلى منذ سنة 2007، ليرتفع نمو مؤشر أسعار الاستهلاك مجددا سنة 2011 مسجلا 4.5%، فبالرغم من بقاء مسببات ارتفاع الأسعار المسجلة في سنة 2010 قائمة، إلا أن الارتفاع المعتبر في كتلة الأجور والمرتبات المرتبط بالارتفاع القياسي في حجم الطلب الكلي المحلي

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 55.

وتكاليف الإنتاج في حين أن جهاز الإنتاج الوطني لا يتسم بالمرونة الكافية للاستجابة لهذه الزيادة في الطلب الكلي المحلي.

معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك في 2012 بلغ مستويات قياسية، حيث تكمن أهم محددات التضخم في 2012 أساسا في زيادة الكتلة النقدية والتي تساهم في نسبة التضخم ب 84 ٪، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة، وبدرجة أقل ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي[1].

في سنتي 2013 و2014 سجل مؤشر أسعار الاستهلاك تراجعا معتبرا مسجلا 3.3% و2.92%، هذا التراجع يعود إلى استقرار الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية المستوردة، وكذلك استقرار أسعار الخضر والفواكه الطازجة، وما دعم ذلك الاستقرار النسبي للطلب الإجمالي ووفرة العرض من المنتجات.

وبداية من سنة 2015 عرف مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفاعا مسجلا 4.8%، 6.4% و5.59% سنوات 2015، 2016 و2017 على الترتيب، فبعد أن سجلت أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة تراجعا بعد سنة 2012، سجلت ارتفاعا كبيرا سنة 2017، حيث ساهمت بنسبة 64% في تضخم أسعار السلع الغذائية، أما نمو الكتلة النقدية فسجل 8.4% سنة 2017 بعد أن سجل 0.8% في 2016، كما أن استمرار الازمة الاقتصادية في الجزائر مع تراجع صادراتها النفطية دفعها إلى تقليص نفقاتها، ما حد من ارتفاع الأسعار في 2017.

يشار إلى أن تضخم الأسعار في الجزائر أصبح هيكليا وليس ناتجا عن صدمات داخلية وخارجية فقط، حيث يكمن العامل الأول والذي قد يكون الأساسي في اختلالات السوق الناتجة عن اختلالات تنظيمية، خصوصا الغموض في تكوين الأسعار بينما يكمن العامل الثاني في ارتفاعات الأجور غير المرتبطة بشكل مباشر بنمو الانتاجية[2].

الفرع الثاني–الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحمي الإجمالي):

بالرغم من الأهمية التي يوليها الاقتصاديون لمؤشر أسعار الاستهلاك في تحليلهم لتطور الاسعار، إلا أن هذا المؤشر يحمل في طياته العديد من العيوب، من بين هذه النقائص[3]:

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 53.
[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 65.
[3] بن البار امحمد، مرجع سابق، ص ص 130-131.

-مؤشر أسعار الاستهلاك لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار كل السلع والخدمات الموجودة في الاسواق المحلية، وإنما يقتصر على عينة منها فقط.

-الاقتصار على دراسة تغيرات الاسعار على مستوى بعض المناطق والاسواق فقط، مع إهمال المناطق والاسواق الاخرى.

-عينات السلع والخدمات التي يتم اختيارها في الجزائر اضافة الى اوزانها تتم وفقا للمسح الاحصائي المتعلق بنفقات المستهلك الجزائري الذي يتم مرة واحدة كل عشر سنوات، الواقع أن هذه المدة أكبر بكثير، فالمعطيات التي تتوفر حاليا على مستوى الديوان الوطني للإحصاء تعتمد على نتائج مسح 1989، اضافة الى ذلك توجد الاشكاليات المتعلقة بنوع السلع والخدمات المختارة الى جانب القوانين المتعلقة بها.

-عادة ما تتولى الهيئات الحكومية إعداد وحساب مؤشر اسعار الاستهلاك نظرا للإمكانيات الكبيرة التي يتطلبها، وهنا تطرح اشكالية مدى مصداقية النتائج المقدمة في ظل غياب مؤسسات أو مكاتب خاصة تقوم بمثل هذا العمل.

-مؤشر سعر الاستهلاك خاص بدراسة تغيرات أسعار المستهلك، وبالتالي لا يتضمن أسعار السلع الأخرى كأسعار الجملة وأسعار السلع الوسيطة.

للقضاء على الصعوبات السابقة اعتمد الرقم القياسي الضمني في حساب التضخم، فهو يتضمن إلى جانب الاسعار النهائية لجميع السلع والخدمات في الاقتصاد، أسعار السلع الوسيطة وأسعار الجملة والتجزئة، كما أنه لا يطرح اشكالية الاوزان الترجيحية، والجدول والشكل التاليين يتضمنان تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

الجدول رقم (04-24): تطور المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

السنة	المؤشر العام	معدل النمو (%)
1990	19.85	30.26
1991	30.52	53.79
1992	37.21	21.93
1993	42.28	13.62
1994	54.58	29.08
1995	70.17	28.58
1996	87.03	24.02
1997	93.12	7
1998	90.21	-3.13
1999	100	10.86
2000	122.65	22.65
2001	122.06	-0.48
2002	123.67	1.31
2003	133.96	8.33
2004	150.37	12.25
2005	174.60	16.12
2006	193.05	10.56
2007	205.45	6.42
2008	137	15.36
2009	210.48	-11.19
2010	244.33	16.08
2011	288.89	18.24
2012	310.51	7.48
2013	310.31	-0.06
2014	309.41	-0.29
2015	289.26	-6.51
2016	293.63	1.51
2017	306.64	4.43

Source : World Bank, World Development Indicators,
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?end=2017&locations=DZ&start=1990&view=chart 01-01-2020

الشكل رقم (04-10): تطور المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

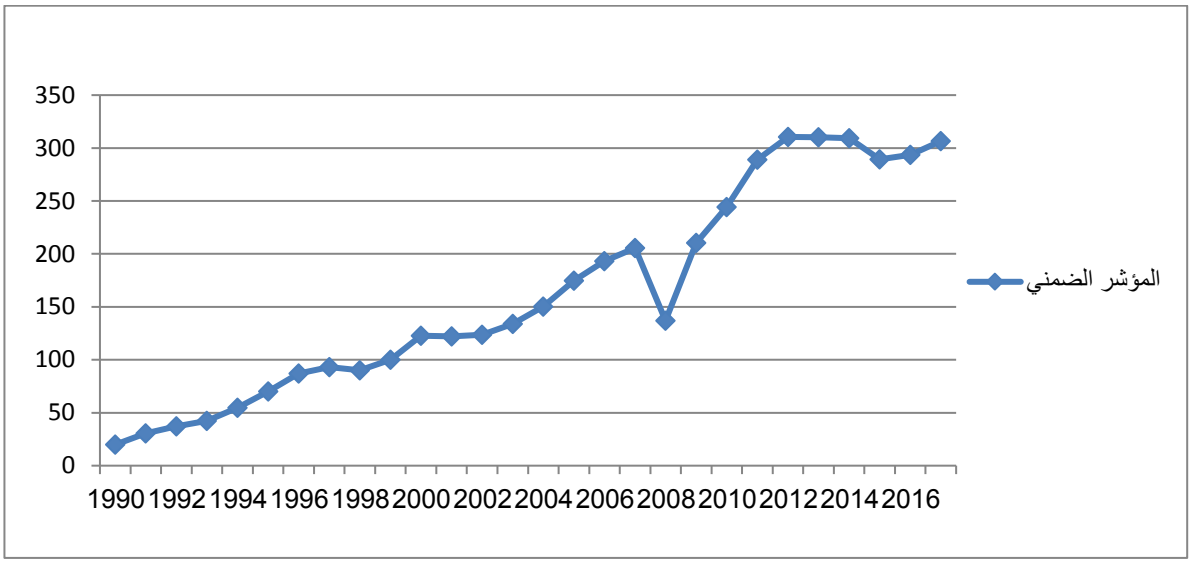

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-24).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (04-24) والشكل رقم (04-10) أن المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ارتفع بشكل متباين وغير منتظم خلال الفترة (1990-2017) وأحيانا سجل معدل نمو سالبة، فقد ارتفع من 19.85 سنة 1990 الى 87.03 سنة 1996، هذا الارتفاع يعود الى التضخم الجامح الذي عرفته الجزائر خلال عقد التسعينات نتيجة لإلغاء الرقابة على معظم اسعار السلع والخدمات من جهة، ومن اخرى لسياسة التوسع النقدي في تلك المرحلة، وابتداء من سنة 1997 عرف المؤشر الضمني معدلات نمو معقولة كنتيجة للسياسة الصارمة في مراقبة تطور الكتلة النقدية، لتبدأ في الارتفاع مجددا مع بداية الالفية الثانية مع تحسن أسعار النفط في الاسواق الدولية، ذلك ان المؤشر الضمني يحتوي على اسعار السلع الإنتاجية، وكذا أسعار البترول، هذا الامر استمر الى غاية سنة 2009 حيث انخفض المؤشر بنسبة 11.19% نتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية والتي أدت إلى انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الأورو، وباعتبار أن معظم الصادرات مقومة بالدولار، ومعظم الواردات مقومة بالأورو، فإن الفارق كلف الخزينة مبالغ كبيرة وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.

مع انهيار أسعار النفط في الاسواق الدولية في النصف الثاني من سنة 2014، تراجعت مداخيل الجزائر من المحروقات التي تشكل 98% من صادراتها الاجمالية تراجع المؤشر الضمني ليسجل معدلات نمو سالبة سنتي 2014 و2015، مع تحسن طفيف سنيتي 2016 و2017.

الفرع الثالث–معامل الاستقرار النقدي:

تحتوي الكتلة النقدية على وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الاعوان الاقتصاديين داخل البلاد[1]، وبالتالي فإن الكتلة النقدية في الجزائر تضم العناصر التالية[2]:

–**النقود الورقية:** تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

–**النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والاحتياط والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة العمومية، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب إلى حساب آخر.

– **أشباه النقود:** وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات الإقراض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، وبالتالي فإننا سنكتفي بالمجمع النقدي M_2 عندنا رصدنا لتطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر، والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور مكونات معامل الاستقرار النقدي وتطوره في الجزائر خلال الفترة 1990–2017.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 167.
[2] اكن لونيس، مرجع سابق، ص 198.

الجدول رقم (04-25): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

السنة	M_2 (مليار دينار)	$\frac{\Delta M_2}{M_2}$	GDP (مليار دينار)	$\frac{\Delta GDP}{GDP}$	معامل الاستقرار النقدي
1990	343.005	0.3223	555.8	0.313	1.03
1991	415.27	0.2107	844.499	0.5194	0.41
1992	515.902	0.2423	1048.2	0.2412	1.00
1993	627.427	0.2162	1165	0.1114	1.94
1994	723.514	0.1531	1491.5	0.2803	0.55
1995	799.562	0.1051	1990.6	0.3346	0.31
1996	915.058	0.1444	2570	0.2911	0.50
1997	1081.518	0.1819	2780.199	0.0818	2.22
1998	1592.461	0.4724	2830.500	0.0181	26.10
1999	1789.350	0.1236	3238.197	0.1440	0.86
2000	2022.534	0.1303	4123.513	0.2734	0.48
2001	2473.516	0.2230	4227.113	0.0251	8.88
2002	2901.532	0.1730	4522.773	0.0699	2.47
2003	3354.422	0.1561	5252.321	0.1613	0.97
2004	3738.037	0.1144	6149.116	0.1707	0.67
2005	4146.906	0.1094	7561.984	0.2298	0.48
2006	4827.6	0.1641	8501.635	0.1243	1.32
2007	5994.6	0.2417	9352.886	0.1001	2.41
2008	6955.9	0.1604	11043.703	0.1808	0.89
2009	7173.1	0.0312	9968.025	-0.0974	-0.32
2010	8280.7	0.1544	11991.563	0.2030	0.76
2011	9929.2	0.1991	14588.97	0.2166	0.92
2012	11013.3	0.1092	16209.598	0.1111	0.98
2013	11941.5	0.0843	16647.919	0.0270	3.12
2014	13686.7	0.1461	17228.597	0.0349	4.19
2015	13704.5	0.0013	16712.685	-0.0299	-0.04
2016	13816.3	0.0082	17525.109	0.0486	0.17
2017	14974.6	0.0838	18594.112	0.0610	1.37

Source : Banque d'Algérie, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, Statistique Monétaire 1964-2005, Hors-série, Juin 2006, pp 31-49.

-بنك الجزائر، التقارير السنوية.

-بيانات البنك الدولي، الموقع الالكتروني

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?end=2018&locations=DZ&start=1990 26-11-2019.

الشكل رقم (04-11): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

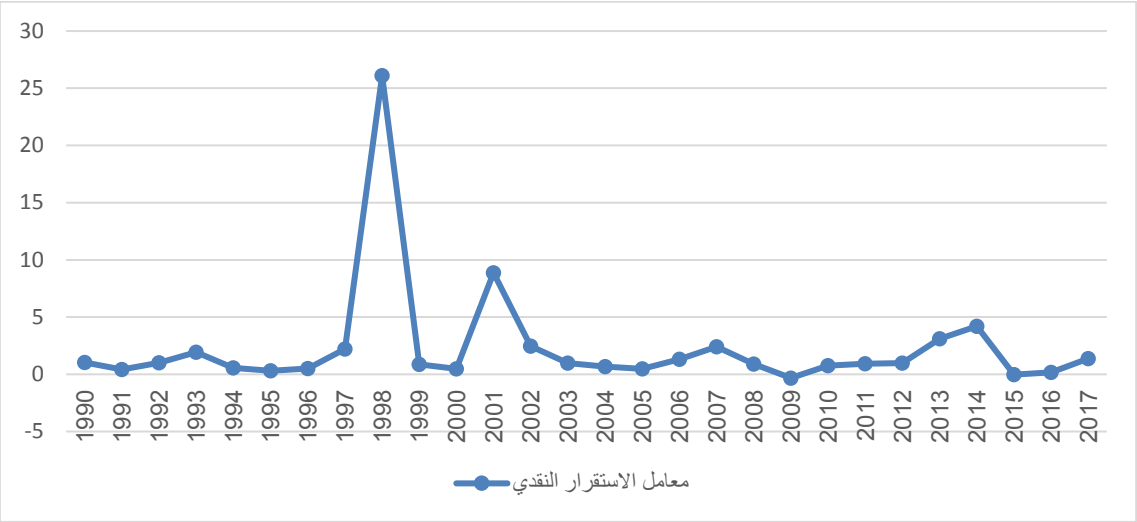

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-24)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (04-24) والشكل رقم (04-11) أن معامل الاستقرار النقدي عرف استقرارا خلال الفترة (1990-2017) باستثناء سنة 1998 حيث سجل طفرة كبيرة وصلت إلى 26.1 إضافة إلى سنة 2001، مع تسجيله لقيم سالبة سنتي 2009 و2015.

سجل معامل الاستقرار النقدي استقرارا خلال بداية التسعينات، حيث تم تسجيل ضغوطا انكماشية بعدم تتجاوز قيمة المعامل الواحد (1) إلى غاية سنة 1996، إلا في سنتي 1990 و1993، هذا الانخفاض في معامل الاستقرار النقدي يعود إلى النمو الكتلة النقدية لم يساير النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن معدل التضخم خلال هذه الفترة سجل معدلات قياسية، ما يدعوا إلى تفسير هذه الضغوط التضخمية أنها ليست نقدية، ليسجل المعامل ارتفاعا حادا سنة 1998 والذي يعتبر الأعلى خلال فترة الدراسة مسجلا 26.1، هذا التطور يعود إلى الانكماش الشديد الحاصل في نمو الناتج المحلي الإجمالي (0.01%) في مقابل ذلك سجل نمو الكتلة النقدية معدلا قياسيا قدر بـ 27.24%، بعد ذلك تراجع معامل الاستقرار النقدي دون الواحد (1) إلى غاية سنة 2001 الذي سجل فيها 8.88 وذلك بسبب الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، ليستقر المعامل بعد ذلك إلى غاية سنة 2009 حيث سجل قيمة سالبة تقدر بـ 0.32، وذلك نتيجة للرقابة الصارمة على نمو الكتلة النقدية من جهة (3% فقط) في حين سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي انكماشا قدر بـ 9% بسبب آثار الازمة الاقتصادية العالمية والتي كان من نتائجها تراجع مداخيل البلاد من المحروقات بشكل حاد، ونتيجة للازمة الاقتصادية الخانقة التي

ضربت الجزائر بداية من سنة 2014، سجل معامل الاستقرار النقدي قيمة سالبة سنة 2015 مرة أخرى، وذلك بسبب تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل ذلك استمر بنك الجزائر في تسييره الصارم لنمو الكتلة النقدية في حيث لم يتجاوز نموها المعدل 10%.

الفرع الرابع–معيار فائض الطلب:

بالإضافة إلى المعايير الثلاث السابقة في حساب الفجوة التضخمية، هناك أيضا معيار فائض الطلب الذي لا يقل أهمية باعتباره يستند إلى النظرية الكينزية في تحليلاتها حول الطلب الفعال وأسباب حدوث التضخم، حيث تفترض النظرية أن التضخم يحدث عند حدوث خلل بين نمو في فائض الطلب المحلي ونمو الناتج الداخلي بالأسعار الثابتة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغط على الموارد المحلية وبالتالي ارتفاع الأسعار، ويمكن تحليل الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطلب من خلال الجدول والشكل التاليين.

الجدول رقم (04-26): تطور الانفاق الوطني الإجمالي واجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة) وفائض الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. **الوحدة: مليار دينار**

السنة	اجمالي الانفاق الوطني (بالأسعار الجارية)	اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة)	فائض الطلب	معدل نمو فائض الطلب (%)	فائض الطلب/الناتج المحلي الإجمالي (%)
1990	564.1	213.498	350.602	-	164.22
1991	797.9	210.936	586.964	67.42	278.27
1992	1033	214.733	818.267	39.41	381.06
1993	1181.8	210.223	971.577	18.74	462.16
1994	1544.04	208.331	1335.709	37.48	641.15
1995	2046.3	216.248	1830.052	37.01	846.27
1996	2420.5	225.114	2195.386	19.96	975.23
1997	2514.1	227.590	2286.51	4.15	1004.66
1998	2828.7	239.198	2589.502	13.25	1082.58
1999	3064.3	246.852	2817.448	8.80	1141.35
2000	3246	252.283	2993.717	6.26	1186.65
2001	3606.9	263.919	3342.981	11.67	1266.67
2002	4076.2	278.699	3797.501	13.60	1362.58
2003	4497.4	298.765	4198.635	10.56	1405.33
2004	5263.3	311.612	4951.688	17.94	1589.06
2005	5812.8	329.997	5482.803	10.73	1661.47
2006	6215.4	335.607	5879.793	7.24	1751.99
2007	7276.7	347.018	6929.682	17.86	1996.92
2008	8916.5	353.958	8562.542	23.56	2419.08
2009	10026	359.622	9666.378	12.89	2687.93
2010	11149.4	372.569	10776.83	11.49	2892.57
2011	13115.2	383.001	12732.19	18.14	3324.33
2012	14851.9	395.64	14456.26	13.54	3653.89
2013	16180.3	406.717	15773.58	9.11	3878.27
2014	17522.8	422.173	17100.62	8.41	4050.62
2015	18944.1	437.793	18506.30	8.22	4227.18
2016	19998.3	452.240	19546.06	5.62	4322.05
2017	20536.6	459.476	20077.12	2.72	4369.57

المصدر: -قاعدة بيانات البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart تاريخ الاطلاع: 02-01-2019.

-بن البار امحمد، مرجع سابق، ص 134.

-تم الاعتماد في حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنوات 2015، 2016 و2017 تقرير بنك الجزائر السنوي 2017، مرجع سابق، ص 140.

الشكل رقم (04-12): تطور فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

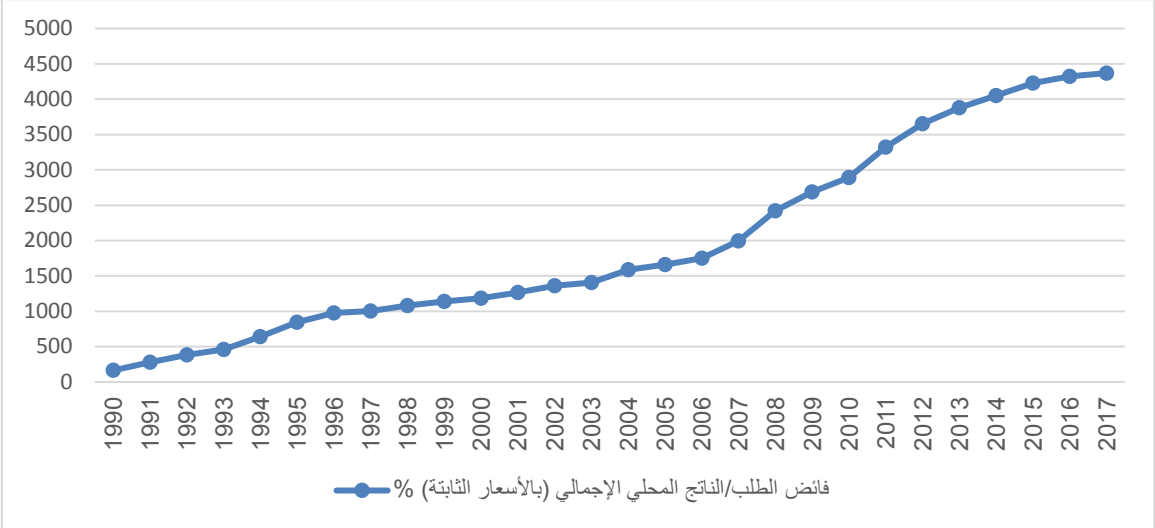

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-25)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (04-25) أن حجم فائض الطلب عرف تزايدا خلال الفترة 1990-2017 حيث انتقل من 350.602 مليار دينار سنة 1990 إلى 20077.124 مليار دينار سنة 2017، أي بزيادة تعادل 17726.522 مليار دينار، ففي الفترة 1990-1995 ارتفع فائض الطلب بـ 1479.45 مليار دينار، أما في الفترة 1996-1999 فقد ارتفع فائض الطلب بـ 622.062 مليار دينار، هذا التراجع يرجع إلى سياسة الدخول المتشددة وتحرير الأسعار، والتراجع عن الكثير من البرامج الاستثمارية، وذلك في إطار تدابير برنامج التعديل الهيكلي، ليأخذ حجم فائض الطلب اتجاهه المتسارع بعد ذلك حيث بلغ حجمه خلال الفترة 2000-2008 حوالي 5568.825 مليار دينار، كنتيجة للبرامج الإنمائية التي اطلقتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي استهلكت الكثير من الأموال، ليتراجع نمو الفائض بعد ذلك خاصة بداية من السنة 2015 حيث أن تراجع صادرات المحروقات إلى أكثر من النصف دفع السلطات إلى اعتماد سياسة مالية متشددة، فجمدت الزيادة في الأجور، والتوظيف في الوظيفة العمومية، واعتمدت على نظام الحصص في الاستيراد.

إن الشكل رقم (04-12) يثبت أن الارتفاع المضطرد في نسبة فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من سنة إلى اخرى أحدث فجوة تضخمية حقيقية في الاقتصاد ناجمة عن عدم قدرة الناتج المحلي عن استيعاب الحجم الهائل من الانفاق الكلي.

المطلب الثالث-دور النفقات العامة في إحداث التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

من خلال هذا المطلب نقوم بتحليل مساهمة النفقات العامة في تشكيل فجوة الطلب الكلي، وبالتالي احداث ارتفاع في مستويات الأسعار وذلك حسب النظرية الكينزية، بالإضافة إلى محاولة معرفة مساهمة كل من دور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في أحداث الفجوة التضخمية، ثم نتطرق إلى دور السياسة النقدية المصاحبة لزيادة النفقات العامة في احداث الفجوة التضخمية النقدية، أو أن تعمل بطريقة معاكسة من خلال الحد من ارتفاع الأسعار.

الفرع الاول-دور النفقات العامة في إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي

يمكن تحليل دور النفقات العامة في التأثير على المستوى العام للأسعار من خلال دراسة الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطلب المحلي، بحيث أنه إذا زاد الانفاق المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن الطلب الفارق يشكل فائض الطلب المحلي، وهو ما ينعكس على الأسعار الجارية بالارتفاع[1]، هذا التحليل يجد ما يبرره لدى الكينزيين، وفي هذا الإطار أدت النفقات العامة دورا كبيرا في التطور الكبير لإجمالي الانفاق الاجمالي باعتباره المكون الأبرز له، والجدول التالي يوضح أكثر.

[1] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 331.

الجدول رقم (04-27): نسب مساهمة النفقات العامة بنوعيها في اجمالي فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) **الوحدة: مليار دينار**

السنة	فائض الطلب المحلي	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		النفقات العامة الكلية	
		حجم	النسبة%	حجم المساهمة	النسبة%	حجم المساهمة	النسبة%
1990	350.602	88.8	25.33	47.7	13.61	136.5	38.93
1991	586.964	153.8	26.20	58.3	9.93	212.1	36.14
1992	818.267	276.131	33.75	144	17.60	420.131	51.34
1993	971.577	291.417	29.99	185.21	19.06	476.627	49.06
1994	1335.709	330.403	24.74	235.926	17.66	566.329	42.40
1995	1830.052	473.694	25.88	285.923	15.62	759.617	41.51
1996	2195.386	550.596	25.08	174.013	7.93	724.609	33.01
1997	2286.51	643.555	28.15	201.641	8.82	845.196	36.96
1998	2589.502	663.855	25.64	211.884	8.18	875.739	33.82
1999	2817.448	774.695	27.50	186.987	6.64	961.682	34.13
2000	2993.717	856.193	28.60	321.929	10.75	1178.122	39.35
2001	3342.981	963.633	28.83	357.395	10.69	1321.028	39.52
2002	3797.501	1097.716	28.91	452.93	11.93	1550.646	40.83
2003	4198.635	1122.761	26.74	516.504	12.30	1639.265	39.04
2004	4951.688	1250.894	25.26	638.036	12.89	1888.93	38.15
2005	5482.803	1245.132	22.71	806.905	14.72	2052.037	37.43
2006	5879.793	1437.87	24.45	1015.144	17.26	2453.014	41.72
2007	6929.682	1674.031	24.16	1434.638	20.70	3108.669	44.86
2008	8562.542	2217.775	25.90	1973.278	23.05	4191.053	48.95
2009	9666.378	2300.023	23.79	1946.311	20.13	4246.334	43.93
2010	10776.831	2659.078	24.67	1807.862	16.78	4466.94	41.45
2011	12732.199	3797.252	29.82	1934.155	15.19	5731.407	45.02
2012	14456.26	4782.6	33.08	2302.5	15.93	7085.1	49.01
2013	15773.583	4131.6	26.19	1892.6	12.00	6024.2	38.19
2014	17100.627	4494.3	26.28	2501.4	14.63	6995.7	40.91
2015	18506.307	4617	24.95	3039.3	16.42	7656.3	41.37
2016	19546.06	4583.8	23.45	2713.6	13.88	7297.4	37.33
2017	20077.124	4757.8	23.70	2631.5	13.11	7389.3	36.80

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجداول رقم (04-26)، (04-18) و(04-15).

الشكل رقم (04-13): نسب مساهمة النفقات العامة بنوعيها في اجمالي فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

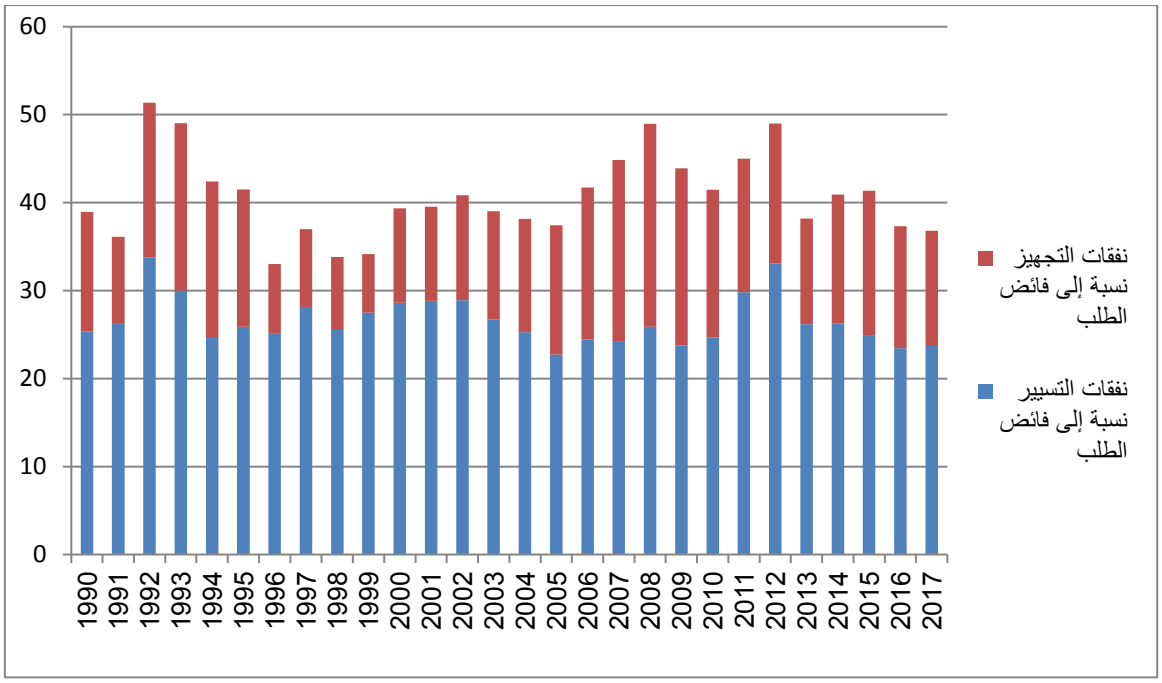

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الجدول رقم (04-26).

يلاحظ من الجدول رقم (04-26) والشكل رقم (04-13) أن نسبة مساهمة النفقات العامة الاجمالية في تكوين فائض الطلب شهد تذبذبا خلال الفترة 1990-2017، هذا التذبذب يعود إلى اختلاف نسبة نمو النفقات العامة من سنة إلى أخرى، وتبعا لذلك يمكن أن نقسم هذا التطور حسب الفترات الزمنية كما يلي:

1-الفترة 1990-1995: شهدت هذه الفترة ارتفاعات كبيرة في مساهمة الانفاق الحكومي في تكوين فائض الطلب الإجمالي، اذ انتقلت نسبتها من 38.93% سنة 1990 إلى 51.34% سنة 1992 لتنخفض قليلا وتسجل 41.51% سنة 1995، حيث تميزت هذه الفترة بسياسة نقدية متراخية إلى غاية 1994، إضافة إلى الزيادات في الأجور بأكثر من 20% خلال هذه الفترة، ولقد كانت معظم هذه المساهمة متأتية من الانفاق الجاري.

2-الفترة 1996-1999: شهدت نسبة النفقات العامة إلى الفائض الطلب تراجعا خلال هذه الفترة مقارنة ببقية الفترات، حيث سجلت نسبة متوسطة تقدر بـ 34.48%، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض نسبة نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، حيث سجلت مساهمة متوسطة تقدر فقط بـ 7.89% فقط، حيث عرفت هذه الفترة تطبيق سياسة مالية متشددة في اطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي من

تدابيره تجميد أي زيادة في الأجور والمرتبات، تحرير المزيد من أسعار السلع، إضافة إلى تجميد العديد من الاستثمارات، هذه التدابير وغيرها كان لها الاثر البالغ في تراجع نمو النفقات العامة وفائض الطلب الكلي.

3-الفترة 2000-2017: وهي مرحلة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، حيث ارتفعت النفقات العامة الاجمالية خلال هذه الفترة، ما أدى إلى ارتفاع فائض الطلب الكلي إلى مستويات قياسية، وسجلت نسبة مساهمة النفقات العامة إلى فائض الطلب ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة إلى 41.33%، مع ملاحظة أنه في سنة 2012 سجلت أعلى نسبة لها بواقع 49.01%، لتأخذ في التراجع بعد ذلك نتيجة لتراجع صادرات المحروقات واحتياطي الصرف خاصة في النصف الثاني لسنة 2014 إلى غاية 2017.

إن النفقات العامة بنوعيها خلال الفترة 1990-2017 ساهمت وبشكل فعال في احداث فائض الطلب المحلي الاجمالي مسجلة نسبة متوسطة خلال هذه الفترة تساوي 40.75% مقارنة بالمكونات الاخرى للطلب المحلي، ومن ثم فانه يساهم في رفع معدلات التضخم في الجزائر، وبقي الان تحديد مساهمة السياسة النقدية المصاحبة لسياسة النفقات العامة في الجزائر في إحداث أو التحكم في المستوى العام للأسعار.

الفرع الثاني- دور السياسة النقدية المصاحبة لسياسة النفقات العامة في رفع أو التحكم في المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

بعد تحديد دور النفقات العامة في احداث فجوة الطلب المحلي الاجمالي، وتبين أنها تساهم بنسبة وصلت إلى 40.75%، يمكن تحليل دور النفقات العامة في زيادة العرض النقدي في إطار السياسة المصاحبة، ومدى مساهمتها في احداث الفجوة التضخمية النقدية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة مباشرة، ويمكن التوضيح أكثر من خلال الجدول والشكلين التاليين.

الجدول رقم (04-28): تطور مكونات الكتلة النقدية ومعدل السيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. **الوحدة: مليار دينار**

السنة	النقود القانونية	النقود الكتابية	M_1	اشباه النقود	M_2	معدل نمو M_2	الناتج المحلي الإجمالي	معدل سيولة الاقتصاد (M_2 / PIB)
1990	134.942	135.141	270.082	72.923	343.005	-	555.8	0.62
1991	157.2	167.793	324.993	90.276	415.27	21.07	844.499	0.49
1992	184.851	184.868	369.719	146.183	515.902	24.23	1048.2	0.49
1993	211.311	235.594	446.905	180.522	627.427	21.62	1165	0.54
1994	222.986	252.847	475.834	247.68	723.514	15.31	1491.5	0.49
1995	249.767	269.339	519.107	280.455	799.562	10.51	1990.6	0.40
1996	290.884	298.217	589.1	325.958	915.058	14.44	2570	0.36
1997	337.621	333.701	671.57	409.948	1081.518	18.19	2780.199	0.39
1998	390.4	436	826.4	766.1	1592.5	47.25	2830.500	0.56
1999	440	465.2	905.2	884.2	1789.4	12.36	3238.197	0.55
2000	484.5	563.7	1048.2	974.3	2022.5	13.03	4123.513	0.49
2001	577.2	661.3	1238.5	1235	2473.5	22.30	4227.113	0.59
2002	664.7	751.6	1416.3	1485.2	2901.5	17.30	4522.773	0.64
2003	781.4	849	1630.4	1724	3354.4	15.61	5252.321	0.64
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.3	8.64	6149.116	0.59
2005	921	1516.5	2437.5	1632.9	4070.4	11.69	7561.984	0.54
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4827.6	18.60	8501.635	0.57
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761	5994.6	24.17	9352.886	0.64
2008	1540	3424.9	4964.9	1991	6955.9	16.04	11043.703	0.63
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	3.12	9968.025	0.72
2010	2098.6	3557.8	5756.4	2524.3	8280.7	15.44	11991.563	0.69
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.91	14588.97	0.68
2012	2952.3	4729.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.94	16209.598	0.68
2013	3204	5054.8	8249.8	3691.7	11941.5	8.41	16647.919	0.72
2014	3658.9	5944.1	9603	4083.7	13686.7	14.61	17228.597	0.79
2015	4108.1	5153.1	9261.2	4443.3	13704.5	0.13	16712.685	0.82
2016	4497.2	4909.8	9407	4409.3	13816.3	0.82	17525.109	0.79

0.81	18594.112	8.38	14974.6	4708.5	10266.1	5549.1	4716.9	**2017**

Source : ONS, http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE-CREDIT_.pdf

-بنك الجزائر، التقارير السنوية.

الشكل رقم (04-14): تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

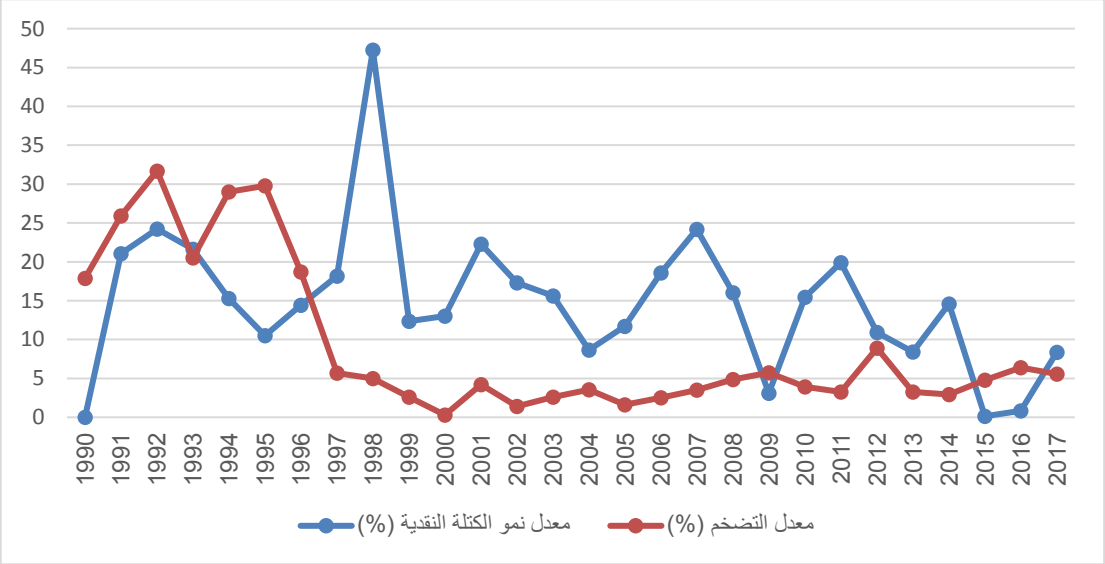

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-27)

الشكل رقم (04-15): تطور معامل سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

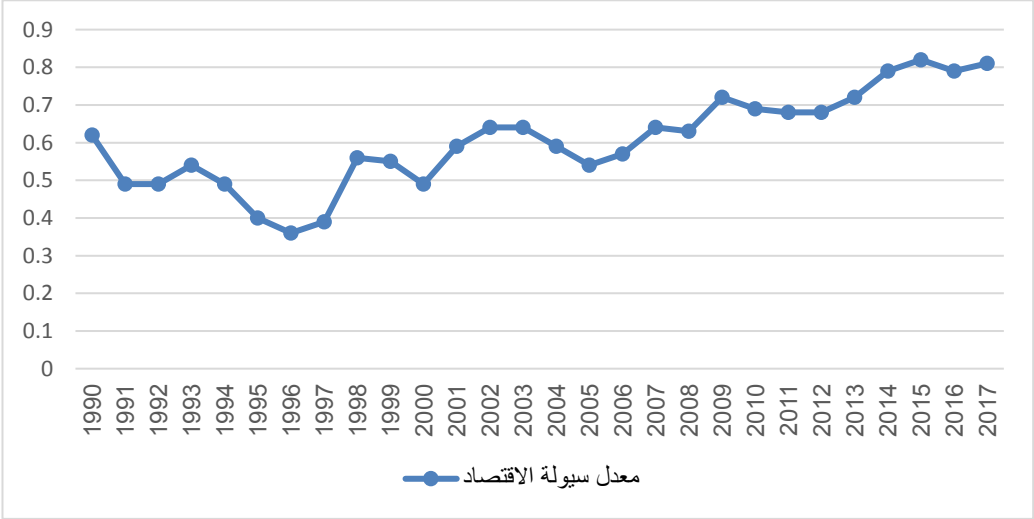

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04-27)

من خلال الجدول رقم (27-04) والشكل رقم (04-15) أن حجم الكتلة النقدية عرف تزايدا خلال الفترة 1990-2017، فبعد أن سجل حجم الكتلة النقدية 343.005 مليار دينار سنة 1990، ارتفع الى 627.427 مليار دينار سنة 1993، بمعدل نمو 82% خلال هذه الفترة، وهذا الارتفاع راجع إلى الاصدار النقدي الموجه لتغطية العجز الموازني، واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، وكذلك عدم التشدد في تطبيق البرامج الانمائية مع الصندوق النقد الدولي[1].

بدأ حجم الكتلة النقدية في الانخفاض بداية من سنة 1994 إلى غاية 1997، هذا التراجع في نمو الكتلة النقدية تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث فرض على الجزائر سياسة تقشفية صارمة بهدف التحكم في نمو العرض النقدي، من أهم التدابير في هذا الشأن تخفيض الانفاق العام من خلال الحد من تمويل الاستثمارات العمومية، تجميد الأجور والتوظيف، الغاء الدعم، هذه الإجراءات التقشفية سمحت بتخفيض التضخم خلال هذه الفترة إلى حدود دنيا تزامنا مع انخفاض نمو الكتلة النقدية.

واصل معدل نمو الكتلة النقدية خلال سنتي 1999 و2000، ليسجل 12.36%، 13.03% على التوالي، ليرتفع إلى 22.3% سنة 2001، هذا الارتفاع ناجم عن ارتفاع الأرصدة الجنبية الصافية من 774.3 مليار دينار إلى 1313.6 مليار دينار سنة 2001، أي بمعدل زيادة يقدر ب 69.65% من والبدء في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج تنمية الجنوب، إضافة إلى ارتفاع حجم القروض المقدمة إلى الاقتصاد، حيث بلغت سنة 2001 مبلغ 1078.4 مليار دينار بنسبة نمو تقدر بـ 38.93% مقارنة بسنة 2000.

انتقل حجم الكتلة النقدية خلال سنة 2003 إلى 3354.4 مليار دينار بنسبة نمو تقدر بـ 15.61%، هذا الارتفاع يرجع إلى التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات المحروقات (ودائع بالعملة الصعبة)، ومداخيل الاسر، كذلك ارتفاع الودائع لأجل بالعملة الوطنية والتي انتقلت إلى 1656 مليار دينار بنسبة نمو 11.5%[2]، هذا التحسن في المؤشرات استمر بشكل قوي سنة 2004، إلا أن نمو الكتلة النقدية سجل نسبة 8.64% فقط، هذا التراجع يفسر بسياسة الاستقرار النقدي المعتمدة من بنك الجزائر.

التوسع النقدي استمر خلال الفترة 2005-2008 والذي يرجع أساسا إلى استمرار نمو الأرصدة الخارجية الصافية والتي تغذي الودائع بالعملة الأجنبية، حيث ارتفعت من 4151 مليار دينار سنة 2005 إلى

[1] بن البار امحمد، مرجع سابق، ص 207.
[2] اكن لونيس، مرجع سابق، ص 200.

10227.5 مليار دينار سنة 2008، أي بزيادة قدرها 146%، حيث قدر معدل نمو الكتلة النقدية في هذه الفترة بـ 15.75%، علما أن معدل النمو النقدي المسجل سنة 2007 والمقدر بـ 24.17% يمثل نقطة ذروة خلال هذه السنوات الأربع.

سجل نمو الكتلة النقدية في سنة 2009 تراجعا كبيرا بلغ 3.12%، هذا التراجع مصدره تراجع نمو الودائع تحت الطلب لدى المصارف (-11.7%)، الناتج عن تقلص قوي في ودائع قطاع المحروقات (-26.63%)، وهو ما يتعارض مع أهداف النقدية المحددة من قبل محلس النقد والقرض بالنسبة لسنة 2009، حيث حددت نسبة التوسع في الكتلة النقدية بين 12% و13%، بينما معدل التضخم فحدد معدل مستهدف له في 4%[1]، فبعد أن كانت الموجودات الخارجية الصافية هي التي تغذي التوسع النقدي في الجزائر منذ سنة 2000، تراجعت أهمية هذا الأصل في هذا التوسع سنة 2009 لصالح المقابلات الأخرى.

أصبح دور الموجودات الخارجية الصافية الأهم في عملية التوسع النقود ابتداء من سنة 2010، إلا أن هذا التوسع تراجع في السنتين 2012 و2013 لتسجل 10.94% و8.41% على التوالي، ليرتفع مجددا سنة 2014 ليسجل 14.61%، إن لهذا التراجع علاقة بالتراجع الكبير في الموجودات الخارجية الصافية الذي بلغ 2.7% و2.2% على التوالي، ليرتفع قليلا سنة 2014 وتسجل 3.7.%.

خلافا لما سجل في الفترة ما بعد 2010، عرفت السنتين 2015 و2016 تراجعا كبيرا في نمو الكتلة النقدية والتي سجلت معدل نمو 0.13% و0.82% على التوالي، هذا الانخفاض مصدره تقلص الموجودات الأجنبية الصافية بنسبة 18.2% سنة 2016، إضافة إلى أن الدولة لم تعد دائنا صافيا مثل السابق، بل إن مقابل القروض للخزينة ارتفاعا قدره 372% لتمويل عجز الموازنة.

عرفت الأرصدة النقدية والشبه نقدية سنة 2017 نموا قدره 8.38%، مجرة بالارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف حيث ارتفعت بـ 20.1%، هذا الارتفاع يعود بنسبة 65% إلى ودائع شركات المحروقات الوطنية التي استفادت أواخر 2017 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية (452 مليار دينار)[2] وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ.

[1] بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر السيد محمد لكصاصي امام المجلس الشعبي الوطني، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، أكتوبر 2008، ص 19.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017، مرجع سابق، ص 122.

أما الشكل رقم (04-04) فيوضح أن الاقتصاد الجزائري يتميز بمعدل سيولة مرتفع، مما يوحي بإصدار نقدي وفير على حساب احتياجات الاقتصاد الوطني الحقيقية من السيولة.

فبعد أن سجل الاقتصاد الوطني معدل سيولة يقدر بـ 61.71% سنة 1990، تراجع سنتي 1991 و1992 إلى حدود 49%، وفي سنة 1993 ارتفع معدل السيولة إلى 53.86%، هذا الارتفاع يمكن ارجاعه إلى برنامج تطهير المؤسسات الاقتصادية العمومية، إضافة الى الانخفاض في سعر صرف الدينار بمعدل 25% أقل من سعر الصرف الموازي، والوصول إلى سعر للدولار يساوي 26 دينار بدلا من 10 دينار سنة 1990، هذه الأسباب دفعت بالسلطات إلى الاعتماد على الإصدار النقدي لتغطية النفقات العامة.

بعد سنة 1993 استقر معدل سيولة الاقتصاد إلى غاية نهاية التسعينات، هذا الاستقرار يعود إلى برنامج التعديل الهيكلي، ذلك أن بنك الجزائر في إطار هذا البرنامج اعتمد سياسة نقدية انكماشية سمحت بالتحكم في نمو الكتلة النقدية في حدود دنيا، ما انعكس على معدلات التضخم التي سجلت تراجعا إلى 5% و2.6% سنتي 1998 و1999 على الترتيب.

بداية من سنة 2001 إلى غاية 2008 أخذ معدل السيولة في الارتفاع، مسجلا معدلا يساوي في المتوسط 60%، هذا الارتفاع تزامن مع الوضعية الحسنة للخزينة العمومية وتراكم موارد ادخار ميزاني جيد، حيث ساهم ذلك في نمو الكتلة النقدية، إلا أن إجراءات السياسة النقدية التقشفية سمحت بالتحكم في معدلات التضخم في حدود 5%.

بداية من سنة 2009 استمر ارتفاع معدل السيولة مسجلا معدلا يساوي في المتوسط 74%، مع تسجيل معدلات قياسية للسيولة سنتي 2015 و2017، هذا الارتفاع يعود إلى الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للعجوزات الكبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، إضافة إلى النمو الضعيف في الكتلة النقدية الناتجة عن التراجع الحاد في ودائع قطاع المحروقات.

أما عن دور الانفاق الحكومي في تشكيل الفجوة التضخمية النقدية في الاقتصاد فيكون من خلال أثر هذا الانفاق على زيادة العرض النقدي[1]، ويمكن تبيان ذلك من خلال تحليل تطور قروض الحكومة اتجاه الجهاز المصرفي خلال الفترة 1990-2017 كما يلي:

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 342.

الجدول رقم (04-29): تغيرات قروض الدولة من الجهاز المصرفي خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: مليار دينار

السنة	القروض للدولة			
	بنك الجزائر	البنوك التجارية	قروض أخرى	صافي القروض للدولة
1990	93.4	43.9	29.5	166.8
1991	94.4	29.6	34.6	158.6
1992	160.4	22.4	44.027	226.827
1993	270.8	210.3	46.6	527.7
1994	246.3	165.8	56.3	468.4
1995	231.9	111.1	58.5	401.5
1996	172.4	43.8	64.1	280.3
1997	155.745	188.7	79.1	423.545
1998	99.2	535.5	88.3	723
1999	159	592	96.8	847.8
2000	156.4-	737.7	96.1	677.4
2001	276.3-	739.6	106.4	569.7
2002	304.8-	774	109.5	578.7
2003	464.1	757.4	130.1	1351.6
2004	915.8-	736.9	158.3	20.6-
2005	1986.5-	777.3	276.1	933.1-
2006	2510.7-	870.8	335.8	1304.1-
2007	3294.9-	723.1	378.7	2193.1-
2008	4365.7-	278.6	459.8	3627.3-
2009	4402-	340.2	572.9	3488.9-
2010	4930.2-	683.8	735.5	3510.9-
2011	5458.4-	1017.8	1034	3406.6-
2012	5712.2-	1246.9	1349	3116.3-
2013	5646.7-	930	1481.3	3235.4-
2014	4487.9-	1012.3	1483.3	1992.3-
2015	2156.4-	1479.3	1244.6	567.5
2016	870.1-	2387.9	1146.4	2664.2
2017	1967.4	1688.7	1035.8	4691.9

Source : Banque d'Algérie : Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Séries Rétrospectives, Statistiques Monétaires 1964-2011 ; Juin2012, pp30,47,48,52

-بنك الجزائر، النشرية الإحصائية الثلاثية، رقم 45، مارس 2019، ص 10.

-بنك الجزائر، النشرية الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 10.

-بنك الجزائر، النشرية الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 10.

-بنك الجزائر، النشرية الإحصائية الثلاثية، رقم 14، جوان 2011، ص 10.

يبين الجدول رقم (04-28) أن هناك علاقة وطيدة بين الاقتراض الداخلي للدولة والجهاز المصرفي، يتضح ذلك من خلال ارتفاع القروض للدولة من سنة الى أخرى إلى غاية سنة 1999، ففي سنة 1993 عرفت القروض المقدمة للدولة ارتفاعا كبيرا حيث نمت بنسبة 132.6%، هذا الارتفاع يعزى إلى تحويل قروض بمبلغ 275 مليار دينار البنوك اتجاه المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية في إطار برنامج إعادة الهيكلة، ما أدى إلى التوسع في معامل السيولة النقدية ومزاحمة القطاع الاقتصادي من طرف الخزينة العامة، لتنخفض هذه القروض بعد ذلك كنتيجة لتخلي الدولة عن التمويل التضخمي عبر الاصدار النقدي وذلك في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وفي سنتي 1997 و1998 ارتفعت بشكل حاد القروض للخزينة بمعدل 51.01% و70.70% على الترتيب، هذا الارتفاع يرجع إلى الصعوبات التي قابلتها الدولة الجزائرية في تمويل نفقاتها خاصة مع تراجع انخفاض الجباية البترولية وانخفاض سعر صرف الدينار.

القروض المقدمة للدولة عرفت ارتفاعا كبيرا سنة 1993، هذا الأمر انعكس على معدلات التضخم بالارتفاع إلى مستويات قياسية، لتنخفض هذه القروض بعد ذلك كنتيجة لتخلي الدولة عن التمويل التضخمي عبر الاصدار النقدي وذلك في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وفي سنتي 1997 و1998 ارتفعت بشكل حاد القروض للخزينة بمعدل 51.01% و70.70% على الترتيب، هذا الارتفاع يرجع إلى الصعوبات التي قابلتها الدولة الجزائرية في تمويل نفقاتها خاصة مع تراجع انخفاض الجباية البترولية وانخفاض سعر صرف الدينار.

إن هذا التوسع المالي عمل ضغطا على الحكومة بغية الحصول على التمويل المطلوب خاصة من طرف بنك الجزائر والبنوك العمومية، والذي كان في الغالب من خلال طبع نقود جديدة، أو اصدار سندات عمومية ذات عائد، ما ولد هيمنة مالية نشأت ضمن عجز الميزانية العامة، والذي ترتب عنه تغيرات مماثلة في العرض النقدي والقاعدة النقدية[1]، تم كل هذا الوضع دون أن يكون لبنك الجزائر إلا الرضوخ لطلبات الخزينة العامة.

إن تحسن اسعار النفط ابتداء من سنة 2001 أدى إلى ارساء دعائم الاستقرار المالي الكلي، فارتفع الادخار المالي للخزينة العمومية، ما سمح لها بالقيام بعملية التسديد المسبق لديونها اتجاه البنوك، وابتداء من سنة 2004 تراجعت القروض اتجاه الخزينة مسجلة -20.6 مليار دينار، هذا التراجع يعبر عن

[1] شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2017-2018، ص 123.

تحول القروض إلى مستحقات لصالح الخزينة العمومية، وأصبحت بالتالي الخزينة دائنا اتجاه البنوك، ولم يساهم هذا المقابل في عملية التوسع النقدي ابتداء من هذه السنة، ليستمر هذا الوضع مع استمرار تحسن الوضع الاقتصادي للدولة.

وتحت التأثر بالعجوزات المالية، لم تعد الدولة دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي بداية من ديسمبر من سنة 2015، بل أصبحت مدينا صافيا[1]، حيث سجلت الخزينة العمومية ارتفاعا قدر بـ 126% سنة 2015 مسجلة 567.5 مليار دينار، وفي سنة 2016 فارتفع المبلغ إلى 2682.2 مليار دينار، هذا الارتفاع يعود إلى أثر استعمال موارد صندوق الضبط، إضافة إلى عمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية للاستحقاقات غير الناجعة للمصارف لزبائنها من المؤسسات العمومية، أما في سنة 2017 فواصلت ديون الخزينة العمومية اتجاه النظام المصرفي ارتفاعها إلى 4691.9 مليار دينار وهذا نتيجة للشراء غير المباشر لسندات الخزينة في إطار التمويل غير التقليدي.

مما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية التوسعية المصاحبة لسياسة الانفاق العام في الجزائر تؤدي الى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد كما حصل في فترة التسعينات، كما أمكن للجزائر تفادي هذه الضغوط باعتمادها على الإيرادات النفطية في تمويلها لعجز ميزانيتها.

المبحث الثالث: اختبار أثر مكونات النفقات العامة على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM

لقد كان الهدف من المبحث السابق إعطاء الآلية التي تأثر بواسطتها النفقات العامة على التضخم في الجزائر، وتبين أن النفقات العامة تشكل ما نسبته من فائض الطلب خلال الفترة 1990-2017، وأن السياسة النقدية المتراخية التي اعتمدتها الجزائر إلى غاية سنة 1994 بهدف تلبية حاجات الخزينة العمومية والمؤسسات العامة بما من السيولة كان لها الدور البارز في ظهور الضغوطات التضخمية بتلك الشدة، وخلال هذا المبحث سنحاول اختبار اثر النفقات العامة بقسميها على التضخم باستخدام النموذج الاحصائي ECM.

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية

الفرع الأول: تعريف استقرارية السلاسل الزمنية

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سابق، ص 132.

تعرف السلسلة الزمنية على أنها السلسلة التي تحتوي على عدد من المقاسات لمتغير ما عند نقاط زمنية مختلفة، وهي بذلك تصف سلوك المتغير الاقتصادي عبر الزمن[1]، كما تعرف على أنها مجموعة من القيم المتتالية منظمة خلال فترة زمنية معينة، وهذه المشاهدات يتم تسجيلها خلال فترات متتالية وعادة ما تكون هذه الفترات الزمنية متساوية (من حيث الطول)[2]، وبالتالي يمكن إعطاء تعريف للسلسلة الزمنية على أنها عبارة عن مجموعة من المشاهدات لظاهرة خلال فترة زمنية معينة، وفي أغلب الأحيان تكون هذه الفترة الزمنية منتظمة.

عند بناء السلسلة الزمنية وقبل استخدامها في التحليل والتنبؤ لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع، حيث يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء كان إقليما أو ولاية أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة[3]، ويمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية تبعا لخاصية الاستقرار، فالسلاسل المستقرة هي التي تتغير بيناتها دون أن يؤثر ذلك على خصائصها الاحصائية خلال فترة طويلة من الزمن، أما السلاسل الزمنية الغير مستقرة فهي التي تتغير خصائصها الاحصائية مع تغير بيناتها عبر الزمن.

يقال عن سلسلة زمنية (y_t) مستقرة إذا تحققت الشروط التالية:

-ثبات الوسط الحسابي $E(y_t) = u$.

-ثبات قيمة التباين $Var(y_t) = \sigma^2$.

-امتلاك السلسلتين y_t و y_{t+k} تباين مشترك معتمد على الفجوة الزمنية بينهما $cov(y_t, y_{t+k}) = \gamma_k$.

وإذا تحققت هذه الشروط الثلاثة، نقول أن السلسلة الزمنية y_t هي ذات استقرار ضعيف، أو ذات تباين مشترك مستقر أو أنها ذات معنى واسع للاستقرار[4]، أو بمعنى آخر فإن الوسط الحسابي، التباين، التباين المشترك للسلسلة الزمنية تبقى ثابتة عبر الزمن حتى نقول عن هذه السلسلة مستقرة، كما يمكن أن تكون

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 2000، ص 620.
[2] نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 37.
[3] شيخي محمد، طرق القياس الاقتصادي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، عمان، الأردن، 2011، ص 195.
[4] معط الله أمال، مرجع سابق، ص 318.

السلسلة الزمنية غير مستقرة وهو ما يمكن غالبا المتغيرات الاقتصادية كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، ولكي يسهل نمذجتها لا بد من تحويلها إلى سلسلة زمنية مستقرة[1].

ويمكن التمييز بين نوعين من المسارات غير المستقرة:

1-السلاسل الزمنية DS:

لتكن لدينا المتغيرة Y_t بحيث:

$$y_t = c + Py_{t-1} + \varepsilon_t$$

نقول أن السلسلة Y_t مستقرة إذا كان $|P| < 1$، أما إذا كان $P = 1$ فإن السلسلة غير مستقرة لديها جذر وحدة، وهي متكاملة من الدرجة الاولى إذا كانت الفروق من الدرجة الاولى مستقرة Z_t، حيث:

$$Z_t = y_t - y_{L-1} = (1 - L)y_t = C + \varepsilon_\epsilon$$

بصفة عامة نقول أن السلسلة y_t متكاملة من الدرجة P، إذا كان P هو عدد الفروق اللازمة لتحويلها إلى سلسلة مستقرة.

2-السلاسل الزمنية TS:

لتكن السلسلة Y_t بحيث:

$$y_t = c + by_t + \varepsilon_t$$

نقول أن السلسلة y_t غير مستقرة لأن وسطها الحسابي مرتبط بالزمن t، $E(y_t) = c + bt$.

لتحويل هذه السلسلة Y_t إلى سلسلة مستقرة (s_t) نقوم بتقدير c و b بطريقة المربعات الصغرى، ثم نقوم بحساب:

$$s_t = y_t - \hat{c} - \hat{b}t$$

الفرع الثاني: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

[1] آلاء عبد الستار حمودات، مقارنة بين نموذج التمهيد الأسي ونموذج أثر التداخل على الاسعار العالمية للشعير، مجلة تكريت لعلوم الصرفة، تكريت، العراق، العدد 18، 2013، ص 255.

هناك عدد من المعايير التي يمكن استخدامها لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، أهمها:

أولا–دالة الارتباط الذاتي ACF:

توضح دالة الارتباط الذاتي الارتباط الموجود بين المشاهدات في فترات زمنية مختلفة، ويرمز للدالة بـ P_k، ويعرف الارتباط الذاتي من الدرجة k كالتالي:

$$P_k = \frac{cov(y_t, y_{t-k})}{\sqrt{Var(y_t)\,Var(y_{t-k})}}$$

$$P_k = \frac{E(y_t - u_y)(y_{t-k} - u_y)}{\sqrt{E(y_t - u_y)^2 E(y_{t-k} - u_y)^2}}$$

$$= \frac{-\gamma_{1/1}}{\sqrt{\sigma_y^2 \cdot \sigma_y^2}} = \frac{\gamma^2}{\sigma_y^2}$$

إذا:

$$P_k = \frac{\gamma_k}{\gamma_0}$$

ومقدرات هذه التباينات والتباينات المشتركة ثم معاملات الارتباط الذاتي الخاص بالعينة تكون كما يلي:

$$\hat{P}_k = \frac{\hat{\gamma}_k}{\hat{\gamma}_0} = r_k$$

حيث:

$$\hat{\gamma}_k = \frac{1}{T}\sum_{t=k+1}^{T}(y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y}) = c_k$$

$$\hat{\gamma}_0 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(y_t - \bar{y})^2 = c_0$$

أي:

$$\hat{P}_k = \frac{\sum_{t=k+1}^{T}(y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sum_{t=1}^{T}(y_t - \bar{y})^2} = r_k$$

أين:

$$\bar{y} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} y_t$$

وتحقيق آخر لـ $\hat{P}_k$ معطى بالعلاقة التالية:

$$\bar{r}_k = \frac{\bar{c}_k}{c_0}$$

حيث:

$$\bar{c}_k = \frac{1}{T-k}\sum_{t=k+1}^{T} (y_t - \bar{y})\,(y_{t-k} - \bar{y})$$

وهما متساويين تقريبا في العينات الكبيرة.

1-اختبار معامل الارتباط الذاتي:

اختبار الفرضيات للمعامل P_k كما يلي[1]:

$$H_0: P_k = 0$$

$$H_1: P_k \neq 0$$

أظهر "كنوي" "Quenouille" أنه إذا كانت السلسة الزمنية مستقرة، ومن أجل عينة ذات حجم كبير، فإن معامل الارتباط الذاتي P_k يميل تقريبا نحو قانون التوزيع الطبيعي مع وسط حسابي يساوي صفر، وتباين يساوي $\frac{1}{n}$.

تحت الفرضية H_0 يعطى مجال الثقة للمعامل P_k كما يلي:

$$P_k = 0 \pm t^{\alpha/2}\frac{1}{\sqrt{n}}$$

حيث n تمثل عدد المشاهدات.

[1] معط الله آمال، مرجع سابق، ص 320.

إذا كان المعامل المقدر $\hat{P}_k$ يقع داخل مجال الثقة فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة أن هذا المعامل يساوي الصفر، أما اذا وقع خارج مجال الثقة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أن المعامل P_k لا يساوي الصفر، عند مستوى معنوية α (عادة $\alpha = 0.05$ و$t^{\alpha/2} = 1{,}96$).

2-الاختبار المشترك لمعنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي: بدلا من القيام باختبار لمعنوية كل معامل من معاملات دالة الارتباط الذاتي على حدى، يمكن اجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي، حيث يمكن وضع الفرضية التالية:

$$H_0: P_0 = P_1 = P_2 = \cdots = P_m = 0$$

لإجراء هذا الاختبار يتم وضع الإحصائية Q التي وضعها كل من "بوكس" و"بيارس" "Box-Pierce" (1970) وتعرف كما يلي:

$$Q = n\sum_{k=1}^{m}\hat{P}_k^2$$

حيث تمثل n حجم العينة، أما m فتمثل عدد الفجوات الزمنية (عدد فترات التأخر)، فإذا كانت قيمة Q أكبر من قيمة Q المأخوذة من جدول توزيع χ^2 عند مستوى معنوية محدد، فانه يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد أن كل معاملات الارتباط الذاتي P_k مساوية للصفر، وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة، وفي الحالة العكسية يتم قبول الفرضية العدمية وتصبح السلسلة مستقرة.

وتوجد هناك إحصائية أخرى بديلة تستخدم في اجراء نفس الاختبار السابق، وتسمى بإحصائية Ljung-Box (LB)، والتي تعرف كما يلي:

$$LB = n(n+2)\sum_{k=1}^{m}\left(\frac{\hat{P}_k^2}{n-k}\right) \sim \chi^2 m$$

هذه الإحصائية تتبع توزيع كاي تربيع بدرجة حرية m.

علما أن إحصائية LB تتميز بخصائص تلائم العينات صغيرة الحجم، في حين أن الإحصائية Q تلائم خصائصها كثيرا العينات كبيرة الحجم.

الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة

هناك العديد من اختبارات جذر الوحدة في التحليلات الاقتصادية، حيث تهدف هذه الاختبارات إلى اختبار السلاسل الزمنية والتأكد من مدى سكونها (مستقرة أو غير مستقرة)، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى، وسنكتفي بالاختبارات التالية:

1-اختبار ديكي-فولر Dickey-Fuller (DF):

يعمل اختبار ديكي فولر (DF) على البحث في الاستقرارية او عدم الاستقرارية لسلسلة زمنية ما، ولعرض هذا الاختبار نبدأ الاختبار بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الاولى (دون ثابت او اتجاه عام) على الشكل التالي:

$$y_t = \Phi y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث يمثل ε_t حد الخطأ العشوائي، بمتوسط يساوي الصفر وتباين يساوي σ_ε^2، ويمكن اختبار عدم الاستقرار عن طريق اختبار الفرضية الصفرية $H_0: \Phi = 1$ في مقابل الفرضية البديلة $H_1: P < 1$، ويمكن وضع هذه المعادلة بصيغة أخرى عن طريق طرح y_{t-1} من طرفي المعادلة كما يلي:

$$y_t - y_{t-1} = \Phi y_{t-1} - y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = (\Phi - 1) y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث تمثل Δ_t الفرق بين y_t و y_{t-1}، وتمثل γ الفرق بين Φ و 1.

إن اختبار ديكي-فولر (AF) يتضمن نموذج ثان للانحدار الذاتي مع حد ثابت كما يلي:

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \quad (2)$$

كما يتضمن اختبار ديكي-فولر (AF) نموذج ثالث للانحدار الذاتي مع حد ثابت واتجاه عام كما يلي:

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + \beta + bt + \varepsilon_t \quad (3)$$

في كل صيغة من الصيغ الثلاث السابقة يمكن كتابة فرضيات الاختبار كما يلي:

$$H_0: \Phi = 1 \Leftrightarrow H_0: \gamma = 0$$

$$H_0: \Phi < 1 \Leftrightarrow H_0: \gamma < 0$$

إن مبدأ هذا الاختبار بسيط وهو[1]:

-إذا تحققت الفرضية $H_0: \Phi = 1$ أو $H_0: \gamma = 0$ في أحد النماذج الثلاث فإن السلسلة غير مستقرة.

-في النموذج الثالث اذا قبلنا الفرضية البديلة $H_0: \Phi \neq 1$ وكانت b معنويا مختلفة عن الصفر، فإن النموذج من النوع TS ويرجع مستقرا بطريقة الانحدار.

-حسب الفرضية H_0 فإن القواعد الاحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من أجل الاختبار، لذلك عمد ديكي-فولر إلى دراسة التوزيع التقاربي للمقدر $\hat{\phi}$ ، وذلك بمساعدة محاكاة مونتي-كارلو، حيث جدولوا القيم الحرجة من أجل عينات ذات أطوال مختلفة، هذه الجداول شبيهة بجداول ستيودنت، وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ε_t فإن الصبغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي-فولر الموسع.

2-اختبار ديكي-فولر الموسع The augmented Dickey-Fuller (ADF):

يستحسن تطبيق اختبار ديكي-فولر الموسع لأنه يستخدم في نماذجه الفروق ذات الفجوات الزمنية للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء[2]، على التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج الثلاث التالية:

$$[4]\ \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5]\ \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[6]\ \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

هذا الاختبار يرتكز على الفرضية التالية: $H_0: \Phi = 1$، أي أن السلسة الزمنية للمتغير محل الدراسة مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة، أما اذا تحققت الفرضية البديلة $H_0: \Phi \neq 1$ فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتحتوي على جذر الوحدة، ويمكن حساب الإحصائية $\hat{\phi}$ ومقارنتها بالقيم الجدولية، فاذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير محل

[1] شيخي محمد، مرجع سابق، ص 209.

[2] عثماني الهادي وهيشر احمد تيجاني وبن الضب عبد الله، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لحساب الزراعة في الجزائر (اسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في الفترة 1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد1، 2015، ص 64.

الدراسة غير مستقرة في مستواها فإنه يتم أخذ الفروق الاولى وإجراء اختبار جذر الوحدة للفروق، وإذا كانت السلسلة مستقرة عند الفرق الاول فإن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى، اما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة بعد أخذ الفرق الثاني فإنها تكون متكاملة من الدرجة الثانية، وهكذا إذا كانت السلسلة مستقرة يقال انها متكاملة من الرتبة الصفر، أما اذا كانت مستقرة عند الفروق d فإنها تحتوي على عدد d من جذور وحدة[1].

طول المتباطئات في المعادلات الثلاث يتحدد إما بمعيار Akaika، أو معيار Schwarz.

3-اختبار فليبس-بيرون (1988) Phillips-Perron test:

يعتبر هذا الاختبار اكثر فعالية لأنه يقوم على تصحيح غير معلمي لاختبار ديكي فولر، من خلال تصحيح الارتباط الذاتي لبواقي معادلة جذر الوحدة، كما ان المستخدم لا يتعين عليه تحديد طول التأخر، ويجرى هذا الاختبار على اربعة مراحل[2]:

1-تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي-فولر مع حساب الاحصائيات المرافقة.

2-تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}^2$ ، حيث تمثل $\widehat{\varepsilon}_t$ البواقي.

3-تقدير المعامل المصحح s_1^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال جدول التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t + 2\sum_{t=1}^{l} 2\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-1}$$

من أجل إجراء هذا التباين يجب ايجاد عدد التباطؤات المقدر بعدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي:

$$l \approx 4\left(\frac{\mathrm{T}}{100}\right)^{2/9}$$

[1] محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية دراسة تحليلية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص 226.

[2] شيخي محمد، مرجع سابق، ص 212.

4-حساب احصائية فليبس-بيرون $t^*_{\hat{\phi}} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}-1)}{\sigma_\lambda} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$، والذي يساوي 1- (في الحالة التقريبية) عندما يكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويش أبيض، هذه الاحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول **ماك كينون Mackinnon**.

4-اختبار KPSS (1992):

اقترح كل من Kwiatkowski، Phillips، Shin وSchmidt استخدام اختبار مضاعف لاجرانج لاختبار فرضية العدم التي تقرر استقلالية السلسلة الزمنية، ويكون اختبار **KPSS** على المراحل التالية[1]:

1-بعد تقدير النماذج (2) و(3)، نحسب المحسوب الجزئي للبواقي: $S_t = \sum_{i=1}^{t} \hat{\varepsilon}_i$.

2-نقدر التباين طويل الاجل s_1^2 بنفس طريقة اختبار فليبس-بيرون.

3-نحسب إحصائية اختبار $KPSS$ من العلاقة: $LM = \frac{1}{S_1^2} \frac{\sum_{t=1}^{T} S_t}{T^2}$.

-نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار) اذا كانت الاحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski، Phillips، Shin وSchmidt .

-نقبل بفرضية الاستقرار إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة.

المطلب الثاني: التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ ECM

الفرع الأول-التكامل المتزامن

إن تحليل التكامل المتزامن يسمح بوضوح تحديد طريقة للحصول على علاقة طويلة الاجل بين متغيرين أو أكثر، أو تعني وجود طريقة تمنع الزيادة في خطأ علاقة طويلة المدى.

وعلى ذلك يمكن تعريف التكامل المتزامن انه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين $(x_t \cdot y_t)$ أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما إلى الغاء التقلبات في الاخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ومثل هذه العلاقة بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة[2].

[1] المرجع السابق، ص 213.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط3، 2009، ص 670.

من خلال هذا التعريف، يمكن استخلاص شروط التكامل المتزامن، والتي تتمثل فيما يلي[1]:

-يجب أن تكون جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة d، هذا الشرط المسبق لا يعني بالضرورة أن جميع السلاسل ذات نفس درجة التكامل تتميز بخاصية التكامل المشترك.

-أن تكون تركيبة خطية واحدة على الاقل لهذه السلاسل والتي تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

فمثلا إذا كانت السلسلتين x_t, y_t متكاملتين من نفس الدرجة d فإن:

$$x_t \to I(d)$$

$$y_t \to I(d)$$

وأن: $\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \to I(d-b)$

مع: $d \geq b > 0$

فهذا يعني أن هناك علاقة تكامل متزامن من الدرجة (d, b) بين السلسلتين x_t, y_t، ونكتب:

$$x_t, y_t \to CI(d, b)$$

ويمثل α_1 و α_2 شعاع التكامل المتزامن.

ومن جهة أخرى، يمثل التكامل المشترك التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن الطويلة الأجل، فإذا كان هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك، فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير.

وتوجد العديد من الاختبارات للكشف عن علاقة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من أهمها:

أولا-اختبار انجل-جرانجر Angel-Granger

تعد منهجية انجل-جرانجر من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمدا على اختبار الفرض الصفري القائل "بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات". وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الأخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي[2]، ويتم اجراء اختبار انجل-جرانجر عبر مرحلتين:

[1] معط الله آمال، مرجع سابق، ص ص 330-331.

[2] كامل علاوي كاظم ومحمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق 1974-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 9، العدد 32، 2015، ص 25.

-المرحلة الأولى :اختبار رتبة تكامل المتغيرتين (السلسلتين): فإذا وجد أن السلسلتين متكاملتين من درجتين مختلفتين، فلا يمكن أن يوجد تكامل مشترك بينهما. ويمكن تطبيق اختبار DF وADF لتحديد عدد جذور الوحدة لكل متغير إن وجدت.

-المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرتين بطريقة المربعات الصغرى.

ثانيا-نموذج تصحيح الخطأ ECM

إذا كانت السلسلتان الزمنيتان x_t و y_t غير ساكنتين كل على حدى، ولكنهما يتصفان بخاصية التكامل المشترك كمجموعة، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بين المتغيرين هو نموذج تصحيح الخطأ error correction model.

يأخذ نموذج تصحيح الخطأ ECM في الاعتبار كل من العلاقة الطويلة الاجل (وذلك لاحتوائها على متغيرات ذات فجوات زمنية) والعلاقة قصيرة الاجل وذلك بإدراجها فروق السلاسل الزمنية[1]، وبعبارة أخرى فنموذج تصحيح الخطأ يعبر عن مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل[2].

ثالثا-اختبار جوهانسن-جسلس Johansen-Juselius

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل[3].

ويتم عادة تحديد عدد المتجهات المتكاملة باستخدام اختبارين هما : **اختبار الاثر Trace test** والذي يختبر فرضية العدم القائلة أن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل أو يساوي العدد q مقابل الفرض البديل أن $q = r$، والذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{P} In(1 - \hat{\lambda}_i)$$

[1] .زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015/2016، ص 302.

[2] عثمان الهادي وهيثر احمد تيجاني وبن الضب عبد الله، مرجع سابق، ص 66.

[3] مصطفى البلعزي وسالم بن سليم، العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا (1981-2016) دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زايتن، الجامعة الاسمرية الاسلامية، ليبيا، العدد 12، ديسمبر 2018، ص 46.

حيث تمثل$(\lambda r+1,\dots,\lambda n)$ أقل المتجهات الكامنة، وتشير فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن r، والثاني اختبار قيمة الكامن العظمى ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\lambda_{max}(r,r+1)=-TIn(1-\hat{\lambda}_i)$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة أن هناك r متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود $r+1$ متجه للتكامل المشترك[1].

بعد اجراء التكامل المشترك جوهانسن–جسلس تأتي الخطوة الثانية وهي تحديد عدد المتباطئات المناسبة في النموذج، فمسألة إيجاد طول المتباطئة الأمثل مهم لأننا نحتاج أن نحصل على حد خطأ خال من الارتباط الذاتي واختلاف التباين وذو وسط صفري.

رابعا–دراسة السببية

1–اختبار السببية حسب مفهوم جرانجر (Granger)

يستخدم اختبار جرانجر للتأكد من وجود علاقة تغذية مرتدة أو علاقة تبادلية بين المتغيرات المراد دراستها، فإذا كانت لدينا السلسلتين الزمنيتين (y_{2t},y_{1t})، نقول عن y_{1t} أنه يسبب y_{2t} إذا كانت هناك مشاهدات في y_{1t} مفيدة للتنبؤ بـ y_{2t} وهذه المشاهدات غير موجودة في ماضي y_{2t}.

وللقيام باختبار جرانجر نتبع الخطوات التالية[2]:

1–لنعتبر نموذج الانحدار الذاتي المكون من المتغيرين y_{2t},y_{1t} ودرجة التأخير P، أي أن:

$$\begin{pmatrix}y_{1t}\\y_{2t}\end{pmatrix}=\begin{pmatrix}a_0\\b_0\end{pmatrix}+\begin{pmatrix}a_1^1 & b_1^1\\a_1^2 & b_1^2\end{pmatrix}\begin{pmatrix}y_{1t-1}\\y_{2t-1}\end{pmatrix}+\cdots+\begin{pmatrix}a_P^1 & b_P^1\\a_P^2 & b_P^2\end{pmatrix}\begin{pmatrix}y_{1t-1}\\y_{2t-1}\end{pmatrix}+\begin{pmatrix}\varepsilon_{1t}\\\varepsilon_{2t}\end{pmatrix}$$

حيث أن: a_0،b_0، a_i^1،a_i^2، b_i^1، b_i^2 $(i=1,2,3\cdots P)$ هي معالم النموذج، كما يتم تحديد درجات التأخر P عبر معيار Akaike أو Schwarz.

2–المتغيرة y_{2t} لا تسبب المتغيرة y_{1t} إذا كانت الفرضية التالية محققة:

$$H_0: b_1^1=b_2^1=\cdots=b_p^1=0$$

3– المتغيرة y_{1t} لا تسبب المتغيرة y_{2t} إذا كانت الفرضية التالية محققة:

$$H_0: a_1^2=a_2^2=\cdots=a_p^2=0$$

[1] عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، مصر، العدد 32 ، 2007، ص 24.

[2] عبدلي ادريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي (1970-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 148.

إذا تم قبول الفرضيتين معا فإن المتغيرين y_{2t}, y_{1t} مستقلين عن بعضهما، أما إذا تم رفضهما معا فإن هناك علاقة سببية في الاتجاهين (y_{1t} يسبب y_{2t} و y_{2t} يسبب y_{1t})، أما إذا تم رفض الأولى وقبول الثانية فإن المتغيرة y_{2t} تسبب المتغيرة y_{1t}، أما إذا تم قبول الأولى ورفض الثانية فإن المتغيرة y_{1t} تسبب المتغيرة y_{2t}.

ثم نقوم بحساب قيمة إحصائية فيشر كما يلي[1]:

$$F^c = \frac{RSS_1 - RSS_2}{RSS_2/(T - NP - 1)}$$

حيث تمثل: RSS_1 مجموع مربعات الأخطاء في المعادلات المختزلة.

RSS_2 مجموع مربعات الأخطاء في المعادلات غير المختزلة.

و NP فيمثل عدد المتغيرات التي يحتويها النموذج.

و T تمثل عدد المشاهدات (حجم العينة).

بعد ذلك نقارن قيمة إحصائية F^c مع قيمة فيشر الجدولية F_{tab} عند مستوى معنوية α، فاذا كانت $F^c > F_{tab}$

فإننا نرفض الفرضية البديلة أي عدم وجود علاقة سببية.

2-اختبار سيمس Sims[2]

قام الباحث **سيمس** سنة 1982 بوضح اختبار يختلف قليلا عن اختبار **جرانجر**، حيث يعتبر **سيمس** أنه إذا كانت القيم المستقبلية للمتغيرة y_{1t} تسمح بتفسير القيم الحاضرة للمتغير y_{2t}، فنقول عندها أن المتغيرة y_{2t} سبب للمتغيرة y_{1t}، ويمكن ترجمة هذا بالتمثيل التالي:

$$y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{P} a_{1i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{P} a_{1i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{\rho} b_i^2 y_{2t+i} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{P} a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{P} a_{2i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{\rho} b_i^1 y_{1t+i} + \varepsilon_{1t}$$

- y_{1t} لا تسبب y_{2t} إذا كانت الفرضية H_0 التالية مقبولة:

$$b_1^2 = b_1^2 = b_3^2 = \cdots = b_P^2 = 0$$

- y_{2t} لا تسبب y_{1t} إذا كانت الفرضية H_0 التالية مقبولة:

[1] منور محمد، ظاهرة التضخم في الجزائر دراسة قياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص 199.

[2] Régie Bourbonnais, Econométrie: cours et exercices corrigée, 9 ème éd, Dunod, Paris, France, 2015, p293.

$$b_1^1 = b_1^1 = b_3^1 = \cdots = b_P^1 = 0$$

وأجل اجراء اختبار فيشر على الفرضيات السابقة نتبع نفس الخطوات المذكورة في اختبار جرانجر.

المطلب الثالث: القياس الاقتصادي لأثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر (1990-2017)

الفرع الأول-تحديد معطيات الدراسة ومصادرها:

في هذه الدراسة تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (1990-2017)، وتتمثل المعطيات المستخدمة فيما يلي:

-**معدل التضخم (INF)**: والمقاس بواسطة معدل تغير أسعار المستهلك، وتم الحصول على بيانات هذا المتغير انطلاقا من موقع الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz وموقع بنك الجزائر bank_of_algeria.dz.

-**نفقات التسيير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (CUREX)**: حيث تم قسمة مجموع نفقات التسيير التي لا غنى للدولة عنها لتسيير مصالحها، مثل أجور ومرتبات الموظفين، مصاريف صيانة البنايات التابعة للحكومة، ومصاريف اقتناء معدات المكاتب وغيرها في السنة t، على اجمالي الناتج الإجمالي في السنة t، وكلاهما بالأسعار الجارية، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغيرين انطلاقا من موقع الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz وموقع بنك الجزائر bank_of_algeria.dz.

-**نفقات التجهيز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (CAPEX)**: ونحصل عليها بقسمة مجموع نفقات التجهيز لتشكيل الأصول الرأسمالية للاقتصاد، مثل نفقات شق الطرق وانشاء الجسور والسكك الحديدية وغيرها في السنة t، على اجمالي الناتج الإجمالي في السنة t، وكلاهما بالأسعار الجارية، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذين المتغيرين انطلاقا من موقع الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz وموقع بنك الجزائر bank_of_algeria.dz.

ولدراسة العلاقة بين المتغيرات السابقة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) سنستخدم العلاقة التالية:

$$INF_t = \beta_0 + \beta_1 CUREX_t + \beta_2 CAPEX_t + \varepsilon_t$$

حيث تمثل ε_t حد الخطأ العشوائي.

الفرع الثاني: الاشكال البيانية لمتغيرات النموذج

الشكل رقم (04-16): الاشكال البيانية لمتغيرات النموذج الثلاث

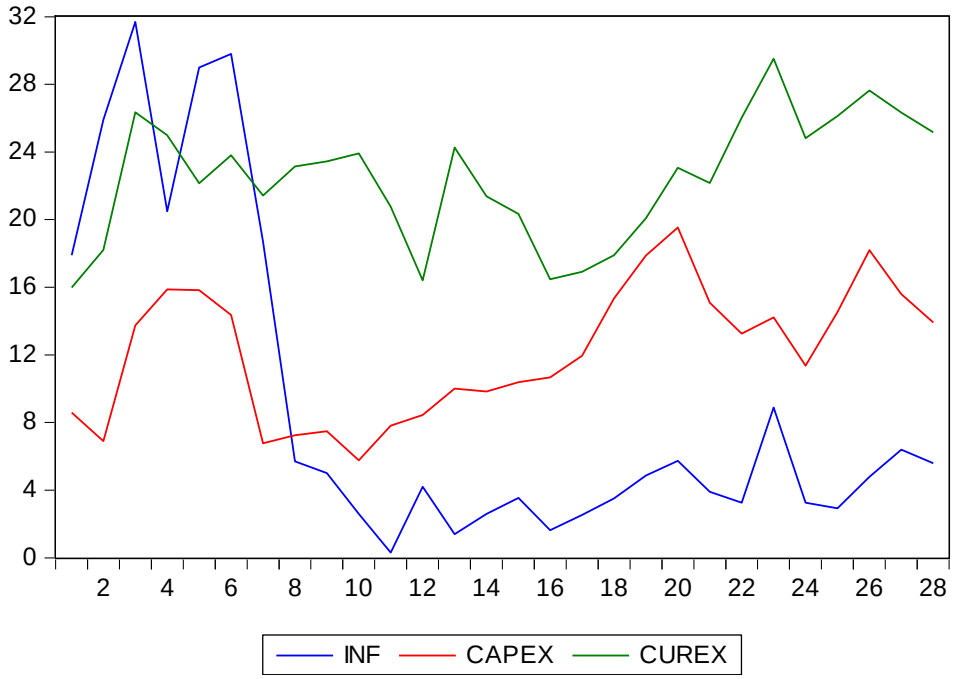

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

يتضح من خلال الاشكال البيانية للسلاسل الزمنية الاصلية محل الدراسة: INF، CAPEX وCUREX وجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على أنها تحتوي على اتجاه زمني، وبالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى، ولدراسة استقرارية هذه السلاسل يتم اللجوء إلى اختبارات الاستقرارية.

الفرع الثالث: اختبارات الاستقرارية

أولا: اختبار الارتباط الذاتي

يتضح من خلال الاشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الاصلية: INF، CAPEX وCUREX أن حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط عند فترات التأخر الأولى تقع خارج فترة الثقة 95% بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية، وبالتالي هذه السلاسل غير مستقرة (أنظر الملحق رقم 01).

والاحصائية Q لـ Ljung-Box تؤكد ذلك، حيث يلاحظ بالنسبة لجميع السلاسل INF، CAPEX وCUREX أن قيمة الإحصائية Q $(Q\ Stat)$ عند درجة تأخير $(K = 12)$ تفوق القيمة الحرجة $\chi^2_{0,05}(20) = 21.026$، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد أن كل معاملات الارتباط

الذاتي مساوية للصفر، كما أن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار جميعها أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يدل على أن السلاسل الزمنية غير مستقرة.

ثانيا: اختبارات جذر الوحدة

لتحديد درجة تكامل متغيرات النموذج، يتم بتطبيق اختباري ADF وPP لجذر الوحدة على المتغيرات، فنتحصل على النتائج الملخصة في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (04-30): نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع لجذر الوحدة (أنظر الملحق رقم (2))

		السلاسل الاصلية			الفروق الأولى		
		مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
INF	t-Statistic	-1.5037	-1.7255	-1.4166	-5.2728	-5.3175	-5.2653
	Prob	0.5165	0.7118	0.1424	0.0002	0.0011	0
CUREX	t-Statistic	-2.8860	-2.8855	0.1272	-5.8555	-5.7458	-5.9243
	Prob	0.0602	0.1823	0.7145	0.0001	0.0004	0
CAPEX	t-Statistic	-2.0443	-2.2160	-0.2441	-4.4888	-4.4136	-4.5433
	Prob	0.2674	0.4624	0.5889	0.0016	0.0088	0.0001

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول أعلاه الخاص باختبار Dickey-Fuller الموسع يتضح أن قيمة إحصائية ADF أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع السلاسل الاصلية الخاصة بالمتغيرات: INF، CUREX وcapex وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، أي أن هذه السلاسل غير مستقرة عند المستوى.

وعند أخذ سلاسل الفروق الأولى لجميع التغيرات التي سبق ذكرها يتضح أن قيمة إحصائية ADF هي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يعني أن جميع السلاسل الاصلية محل الدراسة INF، CUREX وCAPEX متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

الجدول رقم (31-04): نتائج اختبار فليبس-بيرون الموسع لجذر الوحدة (أنظر الملحق رقم (2))

		السلاسل الاصلية			الفروق الأولى		
		مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
INF	t-Statistic	-1.4815	-1.8063	-1.3965	-5.5342	-5.8018	-5.3160
	Prob	0.5275	0.6735	0.1475	0.0002	0.0004	0.0000
CUREX	t-Statistic	-2.8860	-2.8855	0.4355	-6.3553	-6.1129	-6.3948
	Prob	0.0602	0.1823	0.8011	0.0000	0.0002	0.0000
CAPEX	t-Statistic	-2.0443	-2.2160	-0.2888	-4.4912	-4.4448	-4.5440
	Prob	0.2674	0.4624	0.5724	0.0016	0.0082	0.0001

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول أعلاه يشير اختبار Philips-Perron إلى أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة لجميع السلاسل الاصلية الخاصة بالمتغيرات: INF، CUREX وCAPEX وذلك لأن قيمة إحصائية PP أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة عند هذا المستوى، ولكن عند اجراء الفروق الأولى لجميع المتغيرات التي سبق ذكرها يتضح أن قيمة إحصائية PP أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يدل على أن جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة (متكاملة) من الدرجة الأولى $I(1)$.

وبالتالي أكد كل من اختباري ديكي-فولر الموسع واختبار فليبس-بيرون لجذر الوحدة أن جميع السلاسل الاصلية INF، CUREX وCAPEX غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى$I(1)$. وبالتالي يمكن المرور إلى اجراء اختبار التكامل المتزامن لجوهانس-جسلس على هذه المتغيرات.

الفرع الرابع: اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن للعلاقة بين النفقات العامة ومعدل التضخم في الجزائر

على ضوء اختبار جذر الوحدة لكل من المتغيرات ، اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى، ولمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة INF، CUREX وCAPEX، نستخدم اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johansen، ولكن قبل اجراء هذا الاختبار ينبغي أولا تحديد عدد فترات التأخر المناسبة.

أولا-اختبار درجة التأخر

لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني المثلى نقوم بتدنية قيمة معايير كل من Akaike وSchwarz، وذلك باستخدام FPE،LR ، AIC، SC وHQ في نموذج VAR، وبعد تطبيق الاختبار جاءت النتائج كما يعرضه الجدول التالي.

الجدول رقم (04-32): المعايير المحددة لرتبة التأخرات في نموذج VAR (انظر الملحق رقم (3))

عدد التأخيرات	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
$P = 0$	-211.3392	NA	11477.18	17.86160	18.00886	17.90067
$P = 1$	-169.1225	70.36129*	727.2885*	15.09354*	15.68256*	15.24981*
$P = 2$	-161.7347	10.46593	868.3416	15.22789	16.25869	15.50137
$P = 3$	-156.3800	6.247231	1312.833	15.53166	17.00423	15.92234
$P = 4$	-144.4809	10.90752	1294.019	15.29007	17.20441	15.79795

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول رقم () يتبين أن عدد التأخرات المثلى المقترحة من طرف المعايير FPE،LR ، AIC، SC وHQ في الاجل القصير هو $P = 1$، وبناء عليه نجري اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن للبحث عن إمكانية وجود علاقات للتكامل بين معدل التضخم، نفقات التسيير ونفقات التجهيز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على المدى الطويل.

ثانيا: دراسة اتجاه العلاقة السببية بين مكونات النموذج

نتائج العلاقة السببية بين INF، CUREX وCAPEX يكون من خلال اجراء اختبار جرانجر Granger كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (04-32): اختبار العلاقة السببية لـ جرانجر Granger (الملحق رقم (4))

احتمال إحصائية فيشر	نتيجة السببية جرانجر	اتجاه السببية
0.7239	نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الاجمالي لا تسبب التضخم	لا توجد سببية
0.5162	نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي التضخم لا يسبب نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الاجمالي	لا توجد سببية
0.0223	نرفض الفرضية الصفرية، وبالتالي نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي تسبب التضخم	سببية أحادية الاتجاه
0.3943	نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي التضخم لا يسبب نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي	لا توجد سببية
0.8833	نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي لا تسبب نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي	لا توجد سببية
0.3809	نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الاجمالي لا تسبب نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي	لا توجد سببية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

يظهر الجدول أعلاه أن هناك سببية واحدة أحادية الاتجاه، وذلك من نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى التضخم وهو ما أكدته الادبيات الاقتصادية، فيما التضخم لا يتسبب في نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، في حين أنه لا توجد سببية بين التضخم ونفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بين نفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ونفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تختلف عن الاتجاه العام للنتائج المتحصل عليها في الأدب الاقتصادي.

ثالثا-نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

نتائج اختبار التكامل المشترك لكل من INF، CUREX وCAPEX موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (04-33): نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن بين المتغيرات INF، CUREX وCAPEX (أنظر الملحق رقم (5))

الفرضيات العدمية	القيمة الذاتية Eigenvalue	إحصائية الأثر λ_{Trance}	القيمة الحرجة عند 0.05	الاحتمال	إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max}	القيمة الحرجة عند 0.05	الاحتمال
$r = 0*$	0.650524	40.29206	29.79707	0.0022	24.18036	21.13162	0.0180
$r \leq 1*$	0.421569	16.11170	15.49471	0.0403	12.59103	14.26460	0.0904
$r \leq 2*$	0.141932	3.520668	3.841466	0.0606	3.520668	3.841466	0.0606

r تشير إلى عدد أشعة التكامل المتزامن.

*** تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية يساوي 0.05**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

1-اختبار الأثر Trace test:

من خلال الجدول رقم (04-33) تشير نتائج اختبار الأثر إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك $(r = 0)$ وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{Trance} عند هذه الفرضية تساوي 40.29206 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 29.79707 عند مستوى معنوية 0.05، كذلك يتم رفض فرضية العدم الموالية بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك $(r \leq 1)$ نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر λ_{Trance} عند هذه الفرضية تساوي 29.79707 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 15.49471 عند مستوى معنوية 0.05، إلا أنه يتم قبول فرضية العدم الموالية بوجود علاقتين على الأكثر للتكامل المشترك $(r \leq 2)$ نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر λ_{Trance} عند هذه الفرضية تساوي 3.520668 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 3.841466 عند مستوى معنوية 0.05، ومنه يمكن القول بوجود علاقتين تكامليتين توازنيتين طويلة الاجل بين متغيرات النموذج.

2-اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Value Test:

من خلال الجدول رقم (04-33) تشير نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك $(r = 0)$ وذلك لأن قيمة إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max} عند هذه الفرضية تساوي 24.18036 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي

21.13162 عند مستوى معنوية 0.05، إلا أنه يتم قبول فرضية العدم الموالية بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك ($r \leq 1$) نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر λ_{max} عند هذه الفرضية تساوي 12.59103 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 14.26460 عند مستوى معنوية 0.05، وبالتالي يظهر اختبار القيمة الذاتية العظمى وجود علاقة تكامل توازنية طويلة الاجل واحدة بين متغيرات النموذج.

وبما أن هناك اختلاف بين الاختبارين (اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى) في تقدير عدد علاقات التكامل التوازنية طويلة الاجل، يتم اختيار الأقل بينهما، وبالتالي هناك علاقة تكامل توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج.

رابعا: تحليل نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل

يشير الملحق رقم (6) أن معامل تصحيح الخطأ (CointEq1) يحقق الشرط الكافي واللازم، فهو سالب ومعنوي (لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجع أو الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره وذلك من المدى القصير إلى المدى الطويل)، وهذا يعني أن 0.15% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن للوصول إلى التوازن طويل الاجل، فالفترة الزمنية لتصحيح الأخطاء في هذه الحالة تقدر بأكثر من ست سنوات.

كما يعطي الملحق رقم (6) نتائج تقدير معالم نموذج تصحيح الخطأ للمدى القصير، وبالتالي يمكن دراسة كل معادلة على حدى كمايلي:

1/معادلة التضخم (INF):

$$D(INF)= -0.152201*[\ INF(-1)+\ 0.475954*CUREX(-1)-4.308716*CAPEX(-1)+34.51791]-0.413116*D(INF(-1))\ -0.307638*\ D(INF(-2))-0.333985*\ D(CUREX(-1))-0.029214*\ D(CUREX(-2))+\ 0.594137*D(CAPEX(-1))+0.251489*\ D(CAPEX(-2))-1.709271$$

تشرح المعادلة أعلاه معادلة التضخم بدلالة قيمها السابقة والقيم المؤخرة لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي، حيث يمكن استخلاص النتائج التالية:

-إن معامل سرعة تصحيح الخطأ في معادلة التضخم له دلالة احصائية، لأن القيمة المحسوبة لستيودنت أكبر من القيمة الجدولية($T_{tab} = 1.703$).

- معنوية المعلمات المكونة لنموذج تصحيح الخطأ لأن احصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، باستثناء معنوية (D(CUREX(-1)) و D(CUREX(-2)).

-معنوية المعلمات مجتمعة، أي أن المعنوية الكلية للنموذج غير مقبولة، حيث جاءت احصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ($F_{tab} = 1.905$)، وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية، أي أن هناك معنوية للنموذج عند مستوى معنوية 0.05.

-بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج، يلاحظ ان معامل التحديد $R^2=0.55$ والذي يعتبر ذو دلالة إحصائية، اذ تشير القيمة المقبولة له إلى أن 55% من تغيرات معدل التضخم إنما تعود إلى التغيرات في نفقات التسيير ونفقات التجهيز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والى القيم السابقة له، والباقي يعود إلى متغيرات أخرى أو للأخطاء.

2-معادلة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الاجمالي (CUREX)

$$D(INF)= -0.047461*[INF(-1)+0.475954*CUREX(-1)-4.308716*CAPEX(-1)+34.51791]+ 0.032149*D(INF(-1)) -0.100977* D(INF(-2))-0.175785* D(CUREX(-1))-0.211290* D(CUREX(-2))-0.240010*D(CAPEX(-1))+0.006934*D(CAPEX(-2))+0.161283$$

تشرح المعادلة أعلاه معادلة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الاجمالي بدلالة قيمها السابقة والقيم المؤخرة لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن معامل سرعة تصحيح الخطأ في المعادلة ليس دلالة إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لستيودنت أقل من القيمة الجدولية ($T_{tab} = 1.703$).

-عدم معنوية المعلمات المكونة لنموذج تصحيح الخطأ لأن احصائية ستيودنت المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية.

-عدم معنوية المعلمات مجتمعة، أي أن المعنوية الكلية للنموذج غير مقبولة، حيث جاءت احصائية فيشر المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ($F_{tab} = 1.905$)، وهو ما يعني قبول الفرضية الصفرية، أي أن هناك عدم معنوية للنموذج عند مستوى معنوية 0.05.

-بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج، يلاحظ ان معامل التحديد $R^2=0.24$ والذي لا يعتبر ذو دلالة إحصائية، اذ تشير القيمة المنخفضة له إلى أن 24% من تغيرات نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي إنما تعود إلى التغيرات في معدلات التضخم ونفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى القيم السابقة له، والباقي يعود إلى متغيرات أخرى أو للأخطاء.

3- معادلة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي (CAPEX)

$$D(INF)=0.000893*[INF(-1)+0.475954*CUREX(-1)-4.308716*CAPEX(-1)+34.51791]- 0.110901*D(INF(-1))+0.038324* D(INF(-2)) -0.329506* D(CUREX(-1))-0.073768* D(CUREX(-2)) +0.411413*D(CAPEX(-1))-0.234555*D(CAPEX(-2))+0.029489$$

تشرح المعادلة أعلاه معادلة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي بدلالة قيمها السابقة والقيم المؤخرة لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث يمكن استخلاص النتائج التالية:

– إن معامل سرعة تصحيح الخطأ في المعادلة ليس دلالة إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لستيودنت أقل من القيمة الجدولية $(T_{tab} = 1.703)$.

–عدم معنوية المعلمات المكونة لنموذج تصحيح الخطأ لأن احصائية ستيودنت المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، وذلك باستثناء المعلمة (D(CAPEX(−1)).

–عدم معنوية المعلمات مجتمعة، أي أن المعنوية الكلية للنموذج غير مقبولة، حيث جاءت احصائية فيشر المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية $(F_{tab} = 1.905)$، وهو ما يعني قبول الفرضية الصفرية، أي أن هناك عدم معنوية للنموذج عند مستوى معنوية 0.05.

–بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج، يلاحظ ان معامل التحديد $R^2 = 0.22$ والذي لا يعتبر ذو دلالة إحصائية، اذ تشير القيمة المنخفضة له إلى أن 22% من تغيرات نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي إنما تعود إلى التغيرات في معدلات التضخم ونفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي والى القيم السابقة له، والباقي يعود إلى متغيرات أخرى أو للأخطاء.

خامسا–الاختبارات التشخيصية لنموذج ECM

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا.

1– **اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:** يهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كانت اخطاء النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، حيث يتميز التوزيع الطبيعي بالتناظر مع احتمال ضعيف لوجود القيم المتطرفة، ومن أجل هذا يمكننا أن نستعين باختبارات سكونس وكورتوزيس Skeuness–kurtousis، واختبار جاك وبيرا Jarque–Bera، ويتم الاختبار وفق فرضيتين:

- H_0: سلسة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- H_1: سلسة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

أ–اختبار سكونس Skeuness للتناظر وكورتوزيس kurtousis للتفلطح

إذا كان العزم الممركز من الرتبة K للسلسلة Y_t من الشكل[1]:

[1] بخالد عائشة، اختبار كفاءة سوق نيويورك المالي عند المستوى الضعيف دراسة حالة مؤشر داوجونز الصناعي في الفترة 1928 إلى 2014، رسالة مقدمة لنسل شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم المالية، تخصص دراسات مالية واقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص 107.

$$U_k = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(y_i - \bar{y})^k$$

فإن معامل سكونس يأخذ الشكل:

$$s = \frac{\left[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(y_t - m)^3\right]^2}{\left[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(y_t - m)^3\right]^2} = \frac{\mu_3^2}{\mu_2^3} = \beta_1$$

أما معامل كورتوزيس فيأخذ الشكل[1]:

$$s = \frac{\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(y_t - m)^4}{\left[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(y_t - m)^2\right]^2} = \frac{\mu_4}{\mu_2^2} = \beta_2$$

حيث أن m تمثل المتوسط الحسابي للسلسلة المستقرة.

وتكون الاحصائية التي نقارنها بالقيمة 1.96 بمستوى معنوية 0.05 يقدر بـ:

$$V_2 = \frac{\beta_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}}$$

$$V_1 = \frac{\beta_1^{\frac{1}{2}} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}}$$

إن اختبار جارك–بيرا Jarque–Bera يجمع بين الاختبارين السابقين، فإذا كانت β_2 و$\beta_1^{\frac{1}{2}}$ تتبعان التوزيع الطبيعي، فإن القيمة s تتبع توزيع كيدو–مربع χ_α^2 بدرجة حرية 2 حيث:

$$JB = \frac{T}{6}\beta_1 + \frac{T}{24}(\beta_2 - 3)^2 \quad \sim \chi_\alpha^2(2)$$

وبالتالي يتم اختبار الفرضية التالية:

$$H_0: \beta_1^{\frac{1}{2}} = \beta_2 - 3 = 0$$

إذا كانت $JB > \chi_\alpha^2(2)$ فإننا نرفض التوزيع الطبيعي للسلسلة بنسبة معنوية α[2].

[1] المرجع السابق، ص 107.

[2] شيخي محمد، مرجع سابق، ص 219.

فإذا كانت الفرضيات $H_0: V_1 = 0$ و $H_0: V_2 = 0$ محققة من أجل $V_1 \leq 1.96$ و $V_2 \leq 1.96$ فإننا فرضية طبيعية البواقي مؤكدة.

وللتأكد من أن بواقي النموذج تمثل خطأ أو تشويش أبيض نستعين ببيان الارتباط الذاتي للبواقي، وهذا ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (04-34): نتائج اختبار سكونس Skeuness للتناظر وكورتوزيس kurtousis للتفلطح (الملحق رقم (7))

المكونات	Skewness	Chi-sq	Df	Prob.*
1	0.615848	1.580287	1	0.2087
2	0.436798	0.794970	1	0.3726
3	-0.665576	1.845799	1	0.1743
Joint		4.221055	3	0.2386
المكونات	**Kurtosis**	**Chi-sq**	**Df**	**Prob.***
1	3.652762	0.443853	1	0.5053
2	3.107854	0.012117	1	0.9123
3	3.737693	0.566866	1	0.4515
Joint		1.022836	3	0.7957

*قيم P تقريبية لا تأخذ بعين الاعتبار معامل التقدير.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

-اختبار سكونس Skeuness للتناظر $H_0: V_{11} = 0$ للمعادلة الأولى

لدينا الاحصائية V_1 تساوي:

$$V_{11} = \frac{0.615848 - 0.2087}{\sqrt{6/25}} = 0.8311$$

-اختبار سكونس Skeuness للتناظر $H_0: V_{12} = 0$ للمعادلة الثانية

لدينا الاحصائية V_1 تساوي:

$$V_{12} = \frac{0.436798 - 0.3726}{\sqrt{6/25}} = 0.1308$$

بما أن $V_1 < 1.96$ فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة أي أن السلسلة متناظرة.

-اختبار سكونس Skeuness للتناظر $H_0: V_{13} = 0$ للمعادلة الثالثة

لدينا الاحصائية V_1 تساوي:

$$V_{13} = \frac{-0.665576 - 0.1743}{\sqrt{6/25}} = 1.7147$$

بما أن $V_1 < 1.96$ لجميع المعادلات فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة أي أن سلسلة البواقي متناظرة.

-اختبار كورتوزيس kurtousis للتفلطح $H_0: V_{21} = 0$ للمعادلة الأولى

$$V_{21} = \frac{3.652762 - 3}{\sqrt{24/25}} = 0.6662$$

-اختبار كورتوزيس kurtousis للتفلطح $H_0: V_{22} = 0$ للمعادلة الأولى

$$V_{22} = \frac{3.107854 - 3}{\sqrt{24/25}} = 0.11$$

-اختبار كورتوزيس kurtousis للتفلطح $H_0: V_{23} = 0$ للمعادلة الأولى

$$V_{23} = \frac{3.737693 - 3}{\sqrt{24/25}} = 0.7528$$

بما أن $H_2 > 1.96$ لجميع المعادلات فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة، أي أن السلسلة البواقي مفرطحة.

يمكن التأكد من ذلك باستعمال اختبار جارك-بيرا، حيث أن إحصائية جارك بيرا في المعادلة الأولى (2.024140) أقل من $\chi^2_{0.05}$ والتي تساوي 5.99، وكذلك في المعادلة الثانية والثالثة، أما قيمة إحصائية جارك بيرا الإجمالي فيثبت أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث جاءت أقل من $\chi^2_{0.05}$.

$$JB = 5.243892 < \chi^2_{0.05} = 5.99$$

الجدول رقم (04-35): نتائج اختبار جارك-بيرا Jarque-Bera (الملحق رقم (7))

المكونات	Jarque-Bera	Df	Prob.*
1	2.024140	2	0.3635
2	0.807087	2	0.6679
3	2.412665	2	0.2993
Joint	5.243892	6	0.5129

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

2-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يعتبر غياب الارتباط الذاتي للأخطاء من أهم الشروط التي ينبغي توفرها في النماذج المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى، إذ أن فعالية مقدرات هذه الطريقة تتوقف

على مدى تحقق شرط استقلالية الأخطاء، وفي هذا الصدد قدم Breusch و Godfrey ارتباطا عاما للارتباط الذاتي، هذا يستند هذا الاختبار على اختبار فيشر أو اختبار مضاعف لاغرانج $LM\ test$.

وللقيام بهذا الاختبار نقوم بالخطوات التالية[1]:

-التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية لنموذج الانحدار الأصلي وحساب المتبقي e_t.

- التقدير المعادلة الوسيطة بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$e_t = a_1x_{1t} + a_2x_{2t} + \cdots + a_kx_{kt} + a_0 + p_2e_{t-2} + \cdots + p_pe_{t-p} + v_t$$

-اختبار فرضية استقلالية الأخطاء H_0، والتي تأخذ شكل:

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \rho_3 = \cdots = \rho_\rho = 0$$

الإحصائية $LM = (n-\rho)\cdot R^2$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية ρ، إذا كانت قيمة LM أكبر من $\chi^2(\rho)$ فإننا نرفض H_0 فرضية استقلال الأخطاء.

وبتطبيق اختبار LM للتأكد من وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أو عدم وجوده توصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-36): نتائج اختبار LM (الملحق رقم (8))

التأخيرات	LM stat	الاحتمال
1	11.81284	0.2241
2	11.56123	0.2392
3	5.438839	0.7945
4	3.079288	0.9611
5	4.457433	0.8788

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

من خلال نتائج اختبار LM الموضحة في الجدول أعلاه فإن احتمالات التأخيرات أكبر من مستوى المعنوية α والذي يساوي 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ما يعني أن الأخطاء مستقلة وغير مرتبطة.

كما يتضح من الشكل رقم (04-17) أن النموذج المقدر يتمتع بشروط الاستقرار باعتبار أن جميع المعاملات أصغر من الواحد الصحيح، بالإضافة إلى أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

[1] شيخي محمد، مرجع سابق، ص 100.

الشكل رقم (04-17): توزيع الجذور المقلوبة في نموذج ECM

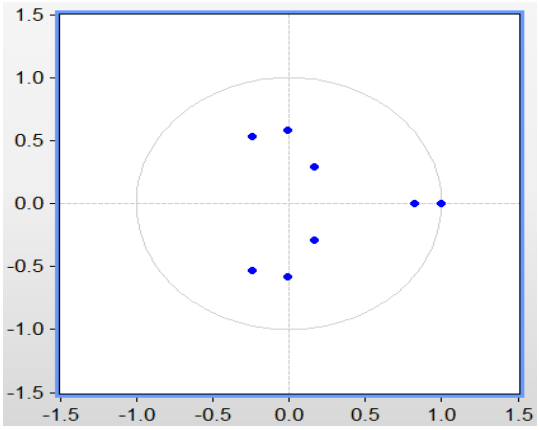

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

3-دوال الاستجابة للصدمات: توضح دوال الاستجابة للأثر الذي تخلفه صدمة في متغيرة من متغيرات النظام المدروس في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المتغيرة وباقي المتغيرات في النظام، وهي تساعد على الكشف على مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين متغيرات الدراسة، والشكل رقم (04-18) يوضح أنه عند حدوث صدمة في المتغير CAPEX بمقدار انحراف معياري واحد، فإن ذلك يحدث أثر إيجابي سريع على المتغير INF إلى غاية السنة الثالثة حيث يلاحظ استقرار في الاستجابة، ثم تتراجع قليلا خلال السنوات الخامسة، السادسة والسابعة، لترتفع بعد ذلك مستقرة عند مستوى 5 إلى غاية السنة العاشرة. أما حدوث صدمة في المتغير CUREX فإن الاستجابة في INF تكون سلبية طوال فترة الاستجابة، حيث تستقر هذه الاستجابة في حدود 2 بداية من السنة الثالثة إلى غاية السنة العاشرة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (04-18): دوال استجابة INF للصدمات في كل من CAPEX وCUREX

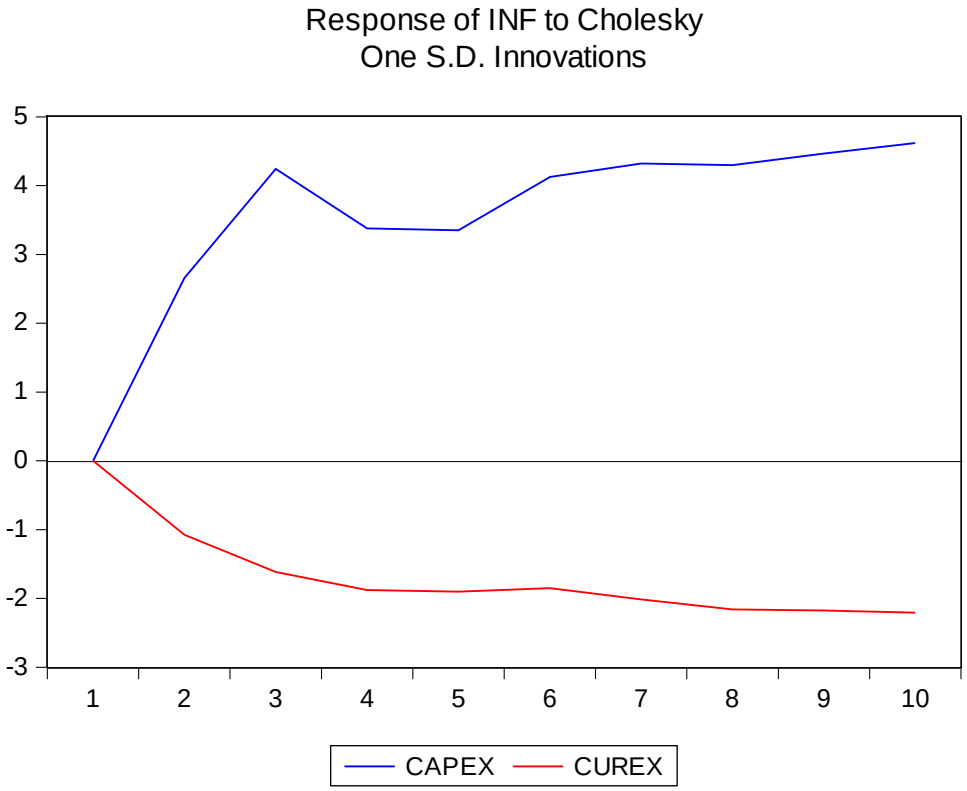

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

4-تحليل تجزئة التباين: يقصد بتحليل تجزئة التباين دراسة انعكاس أثر الصدمات على متغيرات الدراسة عبر الزمن، فهو يوضح نسبة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير والتي تعود إلى صدماته الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام، أو بطريقة أخرى قياس نسبة تباين الخطأ للمتغير المدروس الراجعة إلى صدمات غير المتنبأ بها الخاصة بكل متغير من المتغيرات المكونة للنموذج، أما رياضيا فاننا نستطيع كتابة خطأ التنبؤ بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدى، ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي، إن كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-37): نتائج تحليل تجزئة التباين (الملحق رقم (9))

الفترة	S.E.	INF	CAPEX	CUREX
1	3.913519	100.0000	0.000000	0.000000
2	5.651036	74.27161	0.323170	25.40522
3	7.673371	51.03790	0.801212	48.16089
4	9.269985	49.05689	0.550637	50.39248
5	10.62745	48.11169	0.423443	51.46487
6	11.99086	45.02665	0.414900	54.55845
7	13.33394	42.75711	0.384285	56.85860
8	14.59441	41.34850	0.332117	58.31938
9	15.80127	40.08142	0.303115	59.61546
10	16.97053	38.95416	0.287878	60.75796

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

نتائج تحليل تجزئة التباين موضحة في الجدول رقم (04-37) وهي تبين نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل التضخم المفسرة من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغيرات المستقلة للنموذج، تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة 10 سنوات من أجل التأكد من الآثار عندما يُسمح للمتغيرات بأن تؤثر على معدل التضخم لفترة أطول نسبيا.

ففي السنة الأولى تشير تجزئة التباين إلى أن 100% من تباين خطأ التنبؤ لـ INF تعود إلى صدماته الخاصة، في حين تنعدم صدمات المتغيرات المستقلة خلال هذه السنة، لتبدأ هذه النسبة في الانخفاض تدريجيا وتصل إلى 49.05% في السنة الرابعة، في حين يساهم المتغير المستقل CUREX بنسبة 3.34% في تفسير تباين خطأ تنبؤ INF، أما المتغير المستقل الآخر CAPEX فيساهم بنسبة 42.44%.

أما في السنتين السابعة والعاشرة يستمر انخفاض أهمية الصدمات الخاصة في تفسير تباين خطأ تنبؤ IMF لتسجل 40.08% و38.95% على التوالي، في حين سجلت نسبة المتغير المستقل CUREX ارتفاعا لتصل إلى 11.13% و11.34% على الترتيب، أما المتغير الآخر CAPEX فسجل ارتفاعا هو الاخرى ليسجل مساهمة تقدر بـ 48.78% و49.70% على التوالي.

خاتمة الفصل:

يعتمد الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر في حسابه لمعدل التضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث لوحظ الارتفاع المستمر في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990-2017، حيث انتقل من 21.16 سنة 1990 الى 193.97 سنة 2017، أي بزيادة تقدر بأكثر من 7 أضعاف، ففي الفترة 1990-1995 عرف هذا المؤشر ارتفاعا كبيرا نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي افضت إلى تحرير مجموعة كبيرة من أسعار السلع، لتستقر الأسعار بعد ذلك نتيجة للسياسة المالية المتقشفة التي اتبعتها البلاد في اطار برنامج التعديل الهيكلي، أما خلال الفترة 2000-2017 فعرفت قيمة المؤشر نموا معتدلا نتيجة للسياسة النقدية المتشددة المصاحبة لظاهرة الزيادة في النفقات العامة خاصة مع البرامج الإنمائية الكبيرة المعتمدة إلى غاية سنة 2014.

كما لعبت السياسة النقدية التوسعية في بداية التسعينات الدور البارز في بروز الضغوطات التضخمية في الاقتصاد نتيجة للارتفاع الكبير في مساهمة الانفاق العام في تكوين فائض الطلب المحلي، ومع الارتفاع الكبير في صادرات البلاد من المحروقات شكلت هذه الأخيرة الأداة البارزة لتمويل عجز الموازنة العامة.

عند اجراء اختباري ديكي فولر الموسع وفليبس-بيرون لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، أظهرت النتائج عدم استقرارها عند المستوى، واستقرارها عند المستوى الأول، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وهو ما سمح بإجراء اختبار التكامل المشترك. كما أشار اختبار جونسون للتكامل المشترك إلى وجود علاقة تكامل واحدة بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة للنموذج المتمثلة في كل من نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إن اختبار جرانجر Granger لدراسة اتجاه العلاقة السببية بين مكونات النموذج، النتائج تظهر أن هناك سببية واحدة أحادية الاتجاه، وذلك من نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى التضخم، فيما التضخم لا يتسبب في نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، في حين أنه لا توجد سببية بين التضخم ونفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بين نفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ونفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تختلف عن النتائج المتحصل عليها في الأدبيات الاقتصادية.

الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على أثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، موضحة أدوات التأثير التي تستخدمها السلطات العمومية في تحقيق ذلك.

إن للنفقات العامة في الجزائر دورا بالغا الأهمية في تكوين فائض الطلب المسؤول بصفة مباشرة في ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في ظل عجز الجهاز الإنتاجي عن مسايرة هذا الارتفاع في الطلب الكلي، فكان لابد من تسليط الضوء على هذا الجانب من الدراسة، إضافة توضيح الدور الذي لعبته السياسة النقدية التي صاحبت الزيادة الكبيرة في النفقات العامة للتخفيف من الضغوط التضخمية في الاقتصاد بداية من سنة 2001، حيث عانى الاقتصاد الوطني من تخمة سيولة مصرفية كان سيكون لها الأثر السلبي على الأسعار لولا السياسة النقدية التقييدية المنتهجة من قبل البنك المركزي.

وباعتبار أن هذه الدراسة تهدف إلى قياس أثر النفقات العامة على معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1990-2017، استخدمنا نموذج تصحيح الخطأ ECM، لأن نموذج الدراسة يتوفر على شروط استخدام نموذج ECM، سواء من حيث استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (INF، CAPEX، CUREX) عند الفروق الأولى، إضافة إلى أن اختبار جوهانسن اثبت أن هناك علاقة تكامل بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة القياسية إلى مجموعة من النتائج الهامة كان لها الأثر البالغ في توضيح أثر النفقات العامة بنوعيها على التضخم في الجزائر.

أولا-نتائج الدراسة:

النتائج التي توصلت لها الدراسة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-نتائج الجانب النظري: من خلال الجانب النظري للدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- لقد ميز الفكر الاقتصادي بين عدة أشكال للدولة، فانتقل من مفهوم الدولة الحارسة والتي يقتصر دورها على الوظائف الأساسية كالأمن والعدل والدفاع، إلى مفهوم الدولة المتدخلة بعد أزمة الكساد العظيم لسنة 1929 حيث أن هذا الدور توسع ليشمل وظائف كانت حكرا على القطاع الخاص، ومقابل ذلك ازدادت النفقات والارادات العامة للدولة كنتيجة لهذا التطور، أما مفهوم الدولة المنتجة فقد ظهر مع تبني الدولة السوفياتية للمذهب الاشتراكي، حيث تحتكر الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية.

- تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة الإجراءات والقواعد والتدابير المتعلقة بالنفقات العامة، الايرادات العامة والميزانية العامة التي تتخذها السلطات العامة قصد تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بأهداف

السياسة الاقتصادية الكلية كتحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف، تحقيق العمالة الكاملة، التحكم في معدلات التضخم، تحقيق توزيع أمثل للدخل الوطني، تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية.

-تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عامة بغرض تحقيق مصلحة عامة، وقد تأخذ النفقات العامة صور متعدد، أهمها الأجور والمدفوعات التقاعدية، أثمان مشتريات الدولة، الإعانات، أقساط الدين العام وفوائده، وقد تعددت تقسيمات النفقات العامة، لعل أبرزها التقسيمات العلمية، والتقسيمات الوضعية.

-تتعدد النظريات المفسرة لظاهرة زيادة النفقات العامة مع زيادة حجم الدخل الوطني، فهناك نظرية "جرانجر" والنماذج البديلة له، حيث هناك أسباب ظاهرية أدت إلى زيادة النفقات العامة، تتمثل في تدهور قيمة العملة، اختلاف طرق المحاسبة المالية، زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها، كما أن هناك أسباب فعلية لهذه الظاهرة تتمثل في أسباب اقتصادية واجتماعية وعسكرية ومالية.

-يحدث في كثير من الأحيان أن تنفق الدولة أموالا كبيرة في أوجه مختلفة لا تسمح الإيرادات العادية المتمثلة أساسا في الضرائب بتغطيتها، لذا تلجأ الدولة في هذه الحالة إما إلى الاقتراض من المصارف أو الافراد أو المؤسسات المالية الأخرى، وإما إلى الإصدار النقدي الجديد، هذا السلوك تلجأ اليه الدولة عندما استنفاد القدرة التكليفية للممول، وعندما يصبح فرض ضريبة جديد يحمل ردود فعل عنيفة على المكلفين.

- التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن تلك الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى زيادة في الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود، أو ظهرت من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)، ويمكن تعريف التضخم أيضا أنه حركة صعودية مستمرة في الأسعار، ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، بالإضافة إلى ما سبق يأخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل والانفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم، فيعرفون التضخم على أنه زيادة الانفاق النقدي والدخل، واعتبر البعض الآخر أن التضخم حالة من عدم التوازن تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

-يمتاز التضخم بتعدد أنواعه، إلا أن الخاصية المشتركة في جميع هذه الأنواع هو عدم قدرة وحدة النقد عن أداء وظائفها التي وجدت من أجلها على أكمل وجه، حيث يمكن التفريق بين التضخم الطليق والتضخم المكبوت من حيث اشراف الدولة على جهاز الأسعار، أما على أساس حدة الضغط التضخمي فيمكن التمييز بين التضخم الزاحف والتضخم الجامح، أما من حيث معيار تعدد القطاعات الاقتصادية فنفرق بين التضخم في سوق السلع والتضخم في أسواق عوامل الإنتاج.

– إن الاقتصاديين اختلفوا حول أسباب التضخم، فهناك التضخم الناشئ عن فائض الطلب، وهو التضخم الذي يحدث عندما يكون الطلب الكلي في كل من سوق السلع والخدمات، وسوق عوامل الانتاج أكبر من العرض الكلي في هذه الأسواق، يرجع هذا التفسير إلى الاقتصادي كينز، وهناك التضخم الناشئ عن زيادة التكلفة، وهو التضخم الذي يرجع الى ارتفاع في نفقات عناصر الإنتاج، دون أن يكون هناك أي تغير في الطلب، أما التضخم في البلدان النامية فيرجعه المحللون الاقتصاديون إلى مشاكل هيكلية تعرفها هذه الدول منذ فترة زمنية طويلة.

–تعتبر الأرقام القياسية للأسعار أحد المؤشرات الهامة المستخدمة في الدراسات الاقتصادية والتخطيطية، فهو يعكس التغيرات النسبية التي تطرأ على مستويات الأسعار في فترات زمنية معينة، فهناك الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي لأسعار الجملة وغيرها.

–قدمت النظرية التقليدية تفسيرا للتضخم، حيث يقوم مضمون هذه النظرية على أنّ التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود، ويحدث العكس في حال انخفاض كمية النقود، وهذا طبعا بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

–أما "كينز" يرى أن التضخم يحدث نتيجة زيادة في الطلب الكلي الفعال، نتيجة زيادة في العوامل الحقيقية، كالزيادة في الطلب الاستهلاكي، والطلب الاستثماري، حتى وإن لم يحدث أي تغير في العرض النقدي، إذ ينطلق "كينز" في تفسيره للتضخم من خلال التقلبات في مستوى الانفاق الكلي، وذلك باستخدام أدوات تحليلية جديدة كالمضاعف والمعجل، وفي نموذجه فإن "كينز" يعتبر عنصر العمل ممثلا في معدل الأجور وحجم التشغيل العنصر الرئيسي المحدد لمستوى الأسعار، وعلى ذلك فإن تأثير التغيرات على مستوى الأسعار، يمكن أن ينظر إليها من خلال اعتبار مجموع الآثار التي يمكن أن ترتبها هذه التغيرات على حجم التشغيل ومستوى الأجور. ويفرق كينز بين حالتين في هذا الشأن تبعا لحالة التشغيل السائدة في الاقتصاد.

– أما النظرية النقدية بزعامة فريدمان فيرى أن التضخم هو دوما وفي كل مكان ظاهرة نقدية، أن التضخم ليس بظاهرة لا يمكن تجاوزها في مرحلة التنمية، ففي مرحلة ما قبل التشغيل الكامل، فإن زيادة العرض النقدي تؤدي الى توليد دخول إضافية لدى الافراد، ما يؤدي الى زيادة الطلب على النقود، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، ومنه تزيد الاستثمارات والتشغيل، وذلك في الاجل القصير فقط. أي أن أثر

زيادة عرض النقود على الاقتصاد في الاجل القصير إيجابي في حالة التشغيل غير الكامل. أما وفي حالة التشغيل الكامل فإن أي زيادة في العرض النقدي تؤدي الى زيادة مستوى العام للأسعار في الاجل الطويل

-في تفسيرهم لظاهرة التضخم، اعتبر الكينزيون الجدد أن الأسعار والأجور جامدة، وأنها تتحرك بمرونة نحو الأعلى، لكنها لا تتحرك نحو الأسفل، إذن تعتبر الأسعار هشة، بحيث أنه عند انخفاض الطلب الكلي فإن مستويات الأسعار لن تتراجع إلى مستواها الأصلي، مسببة انخفاضا في التوظيف والإنتاج معا.

-أما المدرسة الهيكلية فتعتقد أن التضخم ظاهرة عينية هيكلية، وليس نقدية صرفة كما يعتقده النقديين، وذلك نظرا للعوامل الهيكلية التي تميز اقتصادات الدول النامية، خاصة في أمريكا اللاتينية. فهم أن التضخم في الدول المتقدمة يحدث نتيجة لوصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، فالطلب الكلي أعلى من العرض الكلي، أما في الاقتصادات النامية التي تتصف بجمود العوامل الهيكلية، وعدم مرونتها، وتخلفها

-يترك التضخم آثار عدة على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، وأحيانا يصبح ظاهرة دولية ينتشر عبر الحدود السياسية للدول، وهناك العديد من السياسات التي قد تتخذها الدولة للحد من ظاهرة التضخم، تأتي في مقدمتها السياسة النقدية والسياسة المالية، إضافة إلى الرقابة التي تتخذها الدولة على الأجور والأسعار.

-نقطة البداية في تحليل أثر النفقات العامة على التضخم هي تحليل نموذج IS-LM، وهو أحد نماذج تحليل التوازن في جانب الطلب الكلي، فزيادة النفقات العامة وفقا لهذا النموذج تؤدي إلى ارتفاع كل من مستوى الناتج ومستوى سعر الفائدة، إلا أن هذا الأخير يترك أثرا سلبيا على مستوى الإنفاق الاستثماري، وبالتالي فإن زيادة النفقات العامة زاحمت الإنفاق الاستثماري، وبرسم مختلف أشكال منحنيات IS و LM يتبين أن أثر المزاحمة يتوقف على ميل هذين المنحنيين، إضافة إلى قيمة مضاعف الإنفاق العام.

- إن ازمة الركود التضخمي نهاية الستينات وبداية السبعينات أظهرت ولأول مرة الارتفاع المستمر والمتواصل في مستويات الأسعار مع التزايد في حجم البطالة وتدهور معدلات الإنتاج الحقيقي، وقد تعرضت الدول الرأسمالية برمتها لهذه المشكلة التي انذرت بفشل الية عمل منحنى فليبس.

-إن زيادة الإنفاق العام الممولة عبر الإصدار النقدي هي سياسة فعالة في طرد أثر المزاحمة وتحقيق زيادة أكبر في الناتج، إلا أن هذه السياسة تحمل في طياتها ضغوط تضخمية أكبر.

2-نتائج الجانب التطبيقي: من خلال الجانب التطبيقي للدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

-بعد الصعوبات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات والتي أثرت كثيرا على التوازنات الاقتصادية للبلاد، سمح الانفراج المالي مع بداية الالفية الجديدة نتيجة ارتفاع حصيلة صادرات البلاد من المحروقات وارتفاع احتياطات الصرف، ما دعى الجزائر للتحول في سياستها الاقتصادية بتطبيق سياسة جديدة ترتكز بالأساس على دعم الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المدى المتوسط، وكانت النتيجة تبني الجزائر سياسة مالية توسعية من خلال اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي رصت له الجزائر ميزانية أولية تقدر بـ 525 مليار دينار، ما يعادل 7.7 مليار دولار، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) المرصود له 8705 مليار دينار ما يعادل 114 مليار دولار، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي يهدف لاستكمال مشاريع كبرى بمبلغ 9700 مليار دينار، إضافة الى اطلاق مشاريع جديدة بقيمة 11534 مليار دينار.

-يمكن تقدير النفقات العامة في الميزانية بواسطة عدة طرق، فالاعتمادات المحددة هي الاعتمادات التي تنفذ في حدود المبلغ والغرض المقررين لها في الميزانية العامة، أما الاعتمادات التقديرية فهي التي تفتح وفاء لديون الدولة الناجمة عن الناجمة عن احكام تشريعية أو اتفاقات مبرمة قانونا، بالإضافة إلى تكاليف العدالة والتعويضات المدنية، ويمكن تجاوز المبلغ الوارد في الميزانية عند الاقتضاء، وأخيرا توجد اعتمادات الوقتية، وهي تلك الاعتمادات التي تفتح لتسديد النفقات المخصصة طبقا لقانون أو مرسوم، والتي لا يمكن أن يتناسب مبلغها مع مبلغ التخصيص في الميزانية المنصوص عليها.

- إن العمليات التنفيذ الخاصة بالميزانية العامة للدولة يتم بتدخل فئتين من الأعوان، وهم الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون، فالآمر بالصرف هم اشخاص تابعون للدولة، أو جماعات محلية أو هيئات إدارية، منتخبون أو معينون، تفوض له السلطة القيام بتنفيذ عمليات تتعلق بأموال الدولة، أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والتي تشمل الالتزام، التصفية والامر بالدفع، وقد يكون الآمرون بالصرف رئيسيون، ثانويون، وحيدون، مفوضون أو مستخلفون. أما المحاسبون العموميون فهم هو موظفون أو أعوان معينون بمقتضى قرار وزاري صادر عن وزير المالية، ويقومون بصفة أساسية بتحصيل الإيرادات ودفع النفقات، إضافة إلى تنفيذ عمليات الخزينة، ويوجد محاسبون عموميون رئيسيون وآخرون ثانويون.

-تتميز إجراءات تنفيذ النفقات العامة بنوع من البطء والتعقيد، ذلك أن تنفيذ النفقات العامة يمر بأربعة مراحل، الالتزام، التصفية، الأمر بالصرف ثم الدفع، المراحل الثلاث الأولى يمكن أن توصف مجتمعة

بالمرحلة الإدارية، وهي من صلاحيات الآمر بالصرف، أما المرحلة الأخيرة توصف بالمرحلة الإدارية، هي من اختصاص المحاسبين العموميين.

– تتكون النفقات العامة في الجزائر من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، فنفقات التسيير هي النفقات العمومية التي تعنى بالتسيير العادي لشؤون الدولة، وإشباع الحاجات العامة بصورة طبيعية، وبالتالي فهذا النفقات لا يترتب عليها زيادة في الرأسمال الاجتماعي أو زيادة في الرأسمال الانتاجي للهيئات العمومية، أما نفقات التجهيز فهي تلك النفقات المتعلقة بتجهيز مختلف القطاعات بوسائل الإنتاج الضرورية قصد زيادة الإنتاج الوطني وتحسين تجهيزات الجماعات المحلية، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الوطنية، إضافة إلى اعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية.

–تضاعف حجم النفقات العامة خلال الفترة 1995–1990 أكثر من 5 مرات، اذ انتقلت من 136.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 759.617 مليار دينار سنة 1995، هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد كتلة أجور الوظيف العمومي والى تسديدات الديون العمومية، أما خلال الفترة 1996–1999 لم ترتفع النفقات العامة خلال هذه المرحلة إلا بـ 32.71% فهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من الصندوق النقد الدولي الرامية إلى لخفض النفقات مع تحسين تكونها وشفافيتها، بما في ذلك اتباع سياسة دخول متشددة، وتحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة.

–في الفترة 2000–2017 تضاعفت النفقات العامة بأكثر من خمس مرات، حيث يعود هذا التطور في النفقات العامة خلال هذه الفترة أساسا إلى البرامج الانمائية التي شرعت فيها الجزائر، بداية من برنامج الانعاش الاقتصادي (2001–2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، وأخيرا البرنامج الخماسي (2010–2014)، حيث استغلت الجزائر ارتفاع أسعار النفط في أسواق النفط الدولية بداية الثلاثي الاخير من سنة 1999.

– إن سياسة الأسعار في الستينات من القرن الماضي ترجمة للواقع الاقتصادي السائد آنذاك، حيث تجسدت في مجموعة من القرارات الإدارية، فصدرت ثلاث مراسيم تنظم المراقبة الصارمة للأسعار، غير أنه ومع المخطط الرباعي الأول (1970–1973) أدخل نوع من المرونة في تحديد أسعار بعض السلع، بتطبيق سياسة تمييزية وانتقائية للأسعار، وما يمكن ملاحظته خلال هذه الفترة أن سياسة الاسعار أدت إلى حالة من الفوضى في الأسعار، نتيجة لعدم احترام المؤسسات العمومية الجزائرية للأسعار الواردة في التنظيم، وغياب الرقابة الصارمة من قبل الهيئات المسؤولة، وحل المعهد الوطني للأسعار سنة 1978، إضافة إلى

حالة الندرة المتزايدة والناتجة عن الفارق بين هيكل الطلب المخطط وهيكل السلع والخدمات المتوفرة، مع وجود تضخم التكلفة نتيجة زيادة التكاليف كرد فعل عكسي على سعر البيع.

-دفعت الصعوبات الاقتصادية في النصف الثاني من عقد الثمانينات إلى اعتماد القانون رقم 89-12 المتعلق بالأسعار، حيث يهدف هذا القانون إلى تنظيم السوق الوطنية وجعلها تتماشى ومتطلبات المرحلة الجديدة المتميزة بالانتقال من اقتصاد اشراكي موجه إلى اقتصاد ليبيرالي تنافسي مع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، ومع استمرار فوضى الأسعار في الأسواق الوطنية، وطبقا للشروط الواردة في برنامج التصحيح الهيكلي، تم اصدار الأمر رقم 95-06 في 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة، والذي يهدف إلى تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها والى تحديد قواعد حمايتها قصد زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين معيشة المستهلكين.

-يعتمد الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر في حسابه لمعدل التضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، يتكون مؤشر أسعار الاستهلاك من 261 مادة ويمثله 791 صنف، تم اختيارهم على أساس معايير مثل النفقات السنوية، تكرارها وجدواها، وتستند أوزان الأصناف على النفقات السنوية لسنة 2000 والتي تعتبر سنة الأساس، أما سنة 2001 فاعتبرت سنة مرجعية لحساب المؤشر، وتصنف السلع والخدمات المستهلكة في مجموعات، ومجموعات فرعية ومواد، هذه المجموعات تكون مرجحة بأوزان حسب إنفاق كل فرد عليها.

-لوحظ الارتفاع المستمر في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990-2017، حيث انتقل من 21.16 سنة 1990 الى 193.97 سنة 2017، أي بزيادة تقدر بأكثر من 7 أضعاف، ففي الفترة 1990-1995 عرف هذا المؤشر ارتفاعا كبيرا نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي افضت إلى تحرير مجموعة كبيرة من أسعار السلع، لتستقر الأسعار بعد ذلك نتيجة للسياسة المالية المتقشفة التي اتبعتها البلاد في اطار برنامج التعديل الهيكلي، أما خلال الفترة 2000-2017 فعرفت قيمة المؤشر نموا معتدلا نتيجة للسياسة النقدية المتشددة المصاحبة لظاهرة الزيادة في النفقات العامة خاصة مع البرامج الإنمائية الكبيرة المعتمدة إلى غاية سنة 2014.

-عند اجراء اختباري ديكي فولر الموسع وفليبس-بيرون لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، أظهرت النتائج عدم استقرارها عند المستوى، ومستقرة (متكاملة) عند الدرجة الأولى، أما عدد التأخرات المثلى المقترحة من طرف المعايير LR،FPE ، AIC، SC وHQ في الاجل القصير هو $P = 1$، وهو ما سمح بإجراء اختبار التكامل المشترك.

-أشار اختبار جونسون للتكامل المشترك إلى وجود علاقة تكامل واحدة بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة للنموذج المتمثلة في كل من نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي، لذلك يمكن الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ECM error correction model لتقدير العلاقة القصيرة والطويلة بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة للنموذج.

- عند اجراء اختبار السببية لجرانجر Granger لدراسة اتجاه العلاقة السببية بين مكونات النموذج، أظهرت النتائج أن هناك سببية واحدة أحادية الاتجاه، وذلك من نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى التضخم وهو ما أكدته الادبيات الاقتصادية، فيما التضخم لا يتسبب في نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، في حين أنه لا توجد سببية بين التضخم ونفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بين نفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ونفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تختلف عن النتائج المتحصل عليها في الأدبيات الاقتصادية.

-إن معامل سرعة تصحيح الخطأ في معادلة التضخم له دلالة إحصائية، إضافة إلى معنوية المعلمات المكونة لنموذج تصحيح الخطأ، أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج، نلاحظ ان معامل التحديد $R^2=0.55$ والذي يعتبر ذو دلالة إحصائية، اذ تشير القيمة المقبولة له إلى أن 55% من تغيرات معدل التضخم إنما تعود إلى التغيرات في نفقات التسيير ونفقات التجهيز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والى القيم السابقة له، والباقي يعود إلى متغيرات أخرى أو للأخطاء.

-كما أشار اختبار سكونس للتناظر وكورتوزيس للتفلطح، واختبار جارك-بيرا إلى أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بالإضافة إلى أنها مفرطة ومتناظرة.

ثانيا-اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلنا اليها من خلال الدراسة، نستطيع اختبار الفرضيات التي وضعناها في بداية البحث، وذلك على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالفرضية الأولى والتي تنص على أن التضخم في الجزائر ظاهرة نقدية بحتة، فقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الفرضية لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري، فالتضخم في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى النقائص الحاصلة في ضبط الأسواق، من نقص للمنافسة وسيطرة للاحتكار، فسياسة تحرير الأسعار التي انتهجتها الجزائر بداية من سنة 1989 ومع وضعية الأسواق والارتفاع الكبير في فائض الطلب الكلي أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، وما زاد في الضغوطات التضخمية في الاقتصاد الجزائري التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار، حيث لم تؤدي دورها

في تحفيز الصادرات، واحلال المنتوجات الوطنية محل الواردات، وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وإنما ساهمت في زيادة حجم الواردات بعد تقييمها بالدينار وبالتالي الرفع من معدلات التضخم، مع بقاء الصادرات الوطنية رهينة أوضاع أسواق النفط الدولية.

-فيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي تنص على أن هناك علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين نسبة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في الجزائر، فقد توصلت الدراسة إلى نفي ذلك، حيث أن اختبار جرانجر للسببية بين أنه لا توجد علاقة سببية بين التضخم ونفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، أي أن التضخم لا يؤثر ولا يتسبب في نفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، كما أن نفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر ولا يتسبب في التضخم، هذا التفسير منطقي أحيانا في الفكر الاقتصادي في ظروف اقتصادية معينة، كزيادة النفقات العامة في فترات عدم التشغيل الكامل في ظل مرونة الجهاز الانتاجي للدولة، أما في الجزائر حيث أن الاقتصاد يتميز بجمود انتاجي فإن تمويل عجز الموازنة عبر صادرات المحروقات التي انعشت كثيرا خلال الفترة 2000-2014 دفعت البنك المركزي لاتباع سياسة نقدية تقشفية لتحييد أثر ذلك على التضخم، وهو ما نجح فيه بنسبة كبيرة، هذا عكس ما وقع خلال فترة التسعينات حيث أنت السياسة النقدية التوسعية في بداية الفترة المسؤولة بدرجة كبيرة عن ارتفاع معدلات التضخم آنذاك.

-فيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي تنص على أن هناك علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في الجزائر، فقد توصلت الدراسة إلى نفي ذلك جزئيا، حيث أن اختبار جرانجر للسببية بين أن هناك سببية واحدة أحادية الاتجاه، وذلك من نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى التضخم، أي أن التضخم لا يؤثر ولا يتسبب في نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، أما نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فتؤثر وتتسبب في التضخم، وهو ما أكدته الدراسات النظرية الاقتصادية، النتيجة الاولى كما ذكرنا سابقا قد تكون في حالة زيادة نفقات الاستثمار لانعاش النشاط الاقتصادي لكن الاقتصاد يشتغل دون التشغيل الكامل، والجهاز الانتاجي مرن، أما النتيجة الثانية أن نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي تسبب التضخم، فيمكن تفسيره أيضا من زاوية أن العرض الكلي في الجزائر غير مرن لأي استجابة في الطلب الكلي، وبالتالي فان أي زيادة في هذا الطلب يدفع إلى ارتفاع في الأسعار.

ثالثا-التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلنا اليها من خلال الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات التي نرى أنها ضرورية يمكن أن نوجزها فيما يلي:

-تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية، ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية، وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.

-ضرورة ترشيد النفقات العامة وذلك لتجنب العجز في الموازنة العامة ومزاحمة القطاع الخاص الذي يعتبر الدافع الحقيقي للنمو الاقتصادي والتنمية في أي بلد.

-العمل على تحفيز القطاع الإنتاجي الوطني بغرض زيادة مرونته، كدعم القطاع الفلاحي، الصناعي، السياحي ...الخ من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة خاصة في تذبذبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي، إضافة إلى تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام.

-ضرورة توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة وإخضاع المشاريع للمردودية الاقتصادية، مع الحد من الزيادات في بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية من خلال تخفيض عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي.

-القيام بمراجعة شاملة ودقيقة لنظام الدعم بكافة انواعه، باعتبار أنه يستهلك جانبا كبيرا من النفقات العامة، حيث يقدم الدعم بشكله الحالي لجميع المستهلكين دون مراعاة مستوى دخولهم، وهو ما يعارض ما يعارض سياسة الحماية الاجتماعية.

-تنظيم قطاع الواردات الوطني وذلك بغرض الحفاظ على احتياطي الصرف من جهة، ومن جهة أخرى حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

-ضرورة ربط أي زيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية تجنبا لاي زيادة في تكاليف الإنتاج، والتي تنعكس في النهاية في صورة ارتفاع في مستويات الأسعار.

-الحد من أي زيادات في الرواتب والأجور خلال المدى القصير، لأنه سيدعم أكثر فائض الطلب المحلي، وبالتالي زيادة الضغوطات التضخمية في الاقتصاد.

-ضرورة بناء قاعدة بيانات خاصة بالمتغيرات الاقتصادية موحدة ودقيقة، لأن أي اختلاف بين أرقام التي تقدمها الهيئات المختصة في هذا الشأن يؤدي إلى اختلاف نتائج الدراسات والبحوث، وبالتالي القرارات التي تبنى عليها لا تكون صحيحة.

رابعا-آفاق البحث

بعد عرض أهم نتائج المتوصل اليها، واختبار فرضيات الدراسة، وتقديمنا لمجموعة من التوصيات، تثار أمامنا تساؤلات أخرى لها صلة وثيقة بموضوع الدراسة، وتكون إشكاليات لدراسات مستقبلية، نذكر من بينها:

-ما هو أثر ترشيد النفقات العامة على العجز الموازني في الجزائر؟

-ما هو أثر النفقات العامة على معدلات البطالة في الجزائر؟

-ما هو أثر الانفاق الصحي على النمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر في الجزائر؟

قائمة المراجع

أولا-المراجع باللغة العربية:

الكتب:

-ابراهيم أنس وعبد الحليم منتصر وعطية الصوالحي ومحمد خلف الله أحمد، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مطابع دار المعارف، ج2، القاهرة، مصر، ط2، 1973.

-احمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق النقدية، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.

-احمد زهير شامية وعبد المعطى ارشيد وفوزي الخطيب، النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013.

-أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، الأردن،1993.

-احمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

-احمد محمد احمد أبو طه، التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012.

-احمد مندور، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2000.

-أسامة كامل وعبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.

-أعاد محمد القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط8، 2011.

-أكرم حداد ومشهور مذلول، النقود والمصارف، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

-الرويلي صالح، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1992.

-إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثالث، الجزائر،2003.

- إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر،2003.

- إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر،2003.

-بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.

-بعلي محمد الصغير ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.

- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008.

-بول أ.ساموبلسون و وليام د.نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2006.

- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة.

-جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2000.

-- جون مينارد كينز، النظرية لعامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث، الامارات العربية المتحدة، 2010.

-حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

-حربي محمد موسي عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2006.

-حسني خربوش وحسن اليحيى، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013.

-حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1992.

-خالد علي الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيس، مصراتة، ليبيا، 1998.

-خصاونة محمد، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

-خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الاثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

-دردوري لحسن ولقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018.

-راتول محمد، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006.

-رانيا محمود العمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2015.

زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

-سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية، مطابع الاهرام، القاهرة، مصر، 1994.

-سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، دار النهضة العربية والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999.

-سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

-سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

-سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011.

- سوزي عادل ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2006.

-شيخي محمد، طرق القياس الاقتصادي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، عمان، الأردن، 2011

-ضياء مجيد الموسوي، إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

-ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1994.

-ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

-طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2015.

-عادل أحمد حشيش، اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992.

- عاطف وليم أندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005.

-عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها-دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2015.

-عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2014.

- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد المصرفي والمالي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2014.

-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط3، 2009.

- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2003.

- عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.

-عبد علي كاظم معموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

-علي لطفي، المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1995.

-علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2005

-غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

- فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2015.

-فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

-قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

- كريم النشاشيبي، باتريشيا ألونزو-جامو، ستيفانيا بازوني، آلان فيلير، نيكول لافرمبوزا وسباستيان باريس هورفيتز، الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

-لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.

-مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، مصر، دون سنة النشر.

-محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010.

-محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط7، بدون سنة نشر.

-محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

-محمد طاقة وهدى عزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان، الأردن، ط2، 2010.

-محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

-محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية دراسة تحليلية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016.

–محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك، واحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

-مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2008.

– مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010.

–مروان عطون، مقاييس اقتصادية النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، نشر ابيليوس، الجزائر، 1989.

–مسعي محمد، المحاسبة العمومية، دار الهدى، للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط2، 2011.

-مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.

–ميثم صاحب عجام وعلي محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار البداية، عمان، الأردن، 2015.

– نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

-ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003.

–وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000.

–وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

-يحياوي أعمر، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

المذكرات:

–ابرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية–دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2008.

–أحمد الصغير قراوي، الاقتصاد الكلي بعد كينز دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد العام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 1999.

-ارياالله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار-دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010.

-إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

-بخالد عائشة، اختبار كفاءة سوق نيويورك المالي عند المستوى الضعيف دراسة حالة مؤشر داوجونز الصناعي في الفترة 1928 إلى 2014، رسالة مقدمة لنسل شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم المالية، تخصص دراسات مالية واقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014-2015.

-برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالة الدولية في الاقتصاد دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009.

-بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لأثر الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

-بن عيسى أمينة، العلاقة بين النقود والاسعار دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

-بن قانة إسماعيل، نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

-بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016.

-بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة الجزائر 2001-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير،

تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

-بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.

- بوزيان لعجال، تقييم كمي لبرنامج التصحيح الهيكلي للجزائر فترة 1989-1998 النتائج والاثار الاقتصادية والاجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2005-2006.

-بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

-تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة - حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013-2014.

-حداشي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013-2014.

-حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2012.

-حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1975-2005) دراسة قياسية اقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

-خالد عيادة نزال عليمات، تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

-خبابة عبد الله، سياسة الاسعار في إطار العولمة الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

-خديجي أحمد، قواعد الممارسات التجارية في القانون الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015-2016.

-دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

-دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014.

-زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-1970)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير شعبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013-2014.

-زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015/2016.

-سلاطنية نسرين، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري أثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة الجزائر-الامارات العربية المتحدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013-2014.

-سكوتي خالد، الأجهزة الرقابية على الميزانية الدور والفعالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2017-2018.

-شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

-شلال زهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013-2014.

-شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 دراسة تحليلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2017-2018.

-شيبي عبد الرحيم، الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013/2012.

-عبدلي ادريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي (1970-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006-2007.

-فتوح خالد، تطور الانفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015.

-فرات محمد سليمان، سياسة الإنفاق العام وأثره في النمو الاقتصادي في سوريا (2000-2010)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

-فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

- لبيوض أسماء، المشروطية بالسياسات الخاصة بالصندوق النقد الدولي وانعكاساتها على الدول النامية "حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2017-2018.

-محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الازهر غزة، فلسطين، 2011.

-مدوخ ماجدة، اليورو و السياسة النقدية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص : نقود و تمويل ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ،2011-2012.

-معط الله آمال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (2012-1970)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015.

-منصور شريفة، السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2015-2016.

-ناويس أسماء، أثر سياسة الانفاق العام على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2013-2014.

-المقالات العلمية:

- أحمد سلامي ومحمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد6، 2008.

-آلاء عبد الستار حمودات، مقارنة بين نموذج التمهيد الأسي ونموذج أثر التداخل على الاسعار العالمية للشعير، مجلة تكريت لعلوم الصرفة، تكريت، العراق، العدد 18، 2013.

-بربر نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (2015/1990)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 7، جوان 2017.

-بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 1، 2004

-بوزيدة حميد، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 4، جوان 2006.

-بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لبرنامج الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 9، 2013.

-جمال محمد حماد، التضخم واثاره الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية، مجلة حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 42، أكتوبر-ديسمبر 2014.

-حالوب كاظم معلة، فجوة التجارة الخارجية ودرجة انكشاف الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2008)- دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، عدد 100، 2014.

-حسين جواد كاظم، محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (2003-2013)، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العراق، العدد 30، ديسمبر 2016.

-خبابة عبد الله، تحليل السياسة السعرية في الجزائر، مجلة حوليات جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 2، المجلد 16، جوان 2006.

-رجاء خضر ابشر وعصام عبد الوهاب بوب، أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي دارسة مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والتقليدي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، العدد 15، 2014.

-زدون جمال وصحراوي بن شيحة، محددات الأجور في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة 1980-2013، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، العدد 01، المجلد 05، 2016.

- زيتوني عمار، التمويل التضخمي وأهميته في الدول النامية، مجلة الاحياء، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة1، الجزائر، العدد 1، المجلد 7، 2015.

-صلاح المهدي البيرماني، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم -المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 14، العدد 52، 2008.

-عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، العدد 32، 2007.

-عبدات عبد الوهاب، فعالية السياسة النقدية وآثرها في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، مجلة الإحصاء والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد 23، 2015.

-عثماني الهادي وهيشر احمد تيجاني وبن الضب عبد الله، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لحساب الزراعة في الجزائر (اسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في الفترة 1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد1، 2015.

-قنوني حبيب وبن عدة محمد وريغي مليكة، البطالة والتضخم في الجزائر-دراسة العلاقة بين الظاهرتين (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد11، سنة 2014.

-كامل علاوي كاظم ومحمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق 1974-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 9، العدد 32، 2015.

-كوشي ماتاي، عودة الى الأسس-ماهي السياسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، الصندوق النقد الدولي، العدد 3، المجلد 46، سبتمبر 2009.

-مسعي محمد، سياسة الانعاش الاقتصادي وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012.

-مصطفى البلعزي وسالم بن سليم، العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا (1981-2016) دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زايتن، الجامعة الاسمرية الاسلامية، ليبيا، العدد 12، ديسمبر 2018.

-هاني محمد ومراح ياسين، حدود الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 4، مارس 2018.

-القوانين والجرائد الرسمية:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 74-34 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1395 الموافق لـ 29 أفريل 1975 المتعلق بالأسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الأسعار، الجريدة الرسمية، العدد 38 الصادر في 13 ماي 1975.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال 1404 الموافق 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 28 الصادر في 10 جويلية 1984.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 88-05 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1408 الموافق لـ 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 88-17 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق لـ 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 2، الصادر في 13 جانفي 1988.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 88-33 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1409 الموافق لـ 31 ديسمبر 1988 المتضمن قانون المالية لسنة 1989، الجريدة الرسمية، العدد رقم 54، الصادر في 31 ديسمبر 1988.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 35، الصادر في 15 اوت 1990.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 28 صفر 1412 الموافق لـ 7 سبتمبر 1991 يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها ومحتواها، الجريدة الرسمية، العدد رقم 43، الصادرة في 18 سبتمبر 1991.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1413 الموافق لـ 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية، العدد رقم 82، الصادر في 15 نوفمبر 1992.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 93-01 المؤرخ في 26 رجب 1413 الموافق لـ 19 جانفي 1993 المتضمن لقانون المالية لسنة 1993، الجريدة الرسمية، العدد رقم 04، الصادر في 20 جانفي 1993.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الامر رقم 95-06 المؤرخ في 23 شعبان 1415 الموافق لـ 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية، العدد 9 الصادر في 22 فيفري 1995.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر 1416 الموافق لـ 17 جويلية 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد رقم 39، الصادر في 23 جويلية 1995.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 97-268 المؤرخ في 16 ربيع الأول 1418 الموافق لـ 21 جويلية 1997 يحدد الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالنفقات العمومية وتنفيذها ويضبط صلاحيات الآمرين بالصرف ومسؤولياتهم، الجريدة الرسمية، العدد رقم 48، الصادر في 23 جويلية 1997.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-42 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1423 الموافق لـ 19 جانفي 2003 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 28 صفر 1412 الموافق لـ 7 سبتمبر 1991 الذي يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها ومحتواها، الجريدة الرسمية، العدد رقم 04، الصادرة في 22 جانفي 2003.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-05 المؤرخ في 05 رمضان 1431 الموافق لـ 15 أوت 2010المعدل والمتمم للأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في 18 أوت 2010.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الاول 1438 الموافق 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر في 29 ديسمبر 2016.

-التقارير:

-رئاسة الحكومة، برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

-ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، مصالح الحكومة.

-البرنامج التكميلي لدعم النمو "مصالح رئاسة الحكومة"، أفريل 2005.

-مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

-بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر السيد محمد لكصاصي أمام المجلس الشعبي الوطني، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، أكتوبر 2008.

-بنك الجزائر، التقارير السنوية.

-بنك الجزائر، النشرية الإحصائية الثلاثية، رقم 45، مارس 2019.

-بنك الجزائر، النشرية الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008.

-بنك الجزائر، النشرية الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014.

-بنك الجزائر، النشرية الإحصائية الثلاثية، رقم 14، جوان 2011.

مواقع الإنترنت:

-بيانات البنك الدولي، الموقع الالكتروني

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?end=2018&locations=DZ&start=1990

-بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، الموقع الالكتروني

https://www.djazairess.com/ennahar/62260 .2020-02-08

-الديوان الوطني للإحصاء، تقرير حول مؤشر أسعار الاستهلاك، جانفي 2016، الموقع الالكتروني

http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPCAr12-15.pdf .2020-01-08

ثانيا-المراجع الاجنبية:

Les Ouvrages et Les Articles :

-Albert Dagher, Analyse Macroéconomique Les modèles de base, Dar al-Manhal, Beyrouth, 2008

-Ali Mokhtar Omar, L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation cas Algérie 1999-2014, thèse présentée pour obtenir le grade de : Docteur en sciences économique, l'université Tlemcen, 2013-2014.

-Asam Mohamed Al-Jebory, The Effectiveness of Fiscal Policy Proxies on Economic Growth in Iraq 1980-2015, International Journal of Business and General Management, Tamil Nadu, India, Vol. 5, Issue 6, Oct - Nov 2016.

-Colin Rogers, Money Interest and Capital A Study in The Foundations of Monetary Theory, Cambridge University Press, NEW YORK, 1989.

-D N Dwivedi, Macroeconomics: Theory and Policy, MC Graw -Hill Education, 2nd edition, New Delhi, 2005.

- D N Dwivedi, Macroeconomics, McGraw-Hill Education, 3rd edition, New Delhi, 2010.
- Nicoli nattrass, Jeremy wakeford and Samson Muradzikwa, Macroeconomics Theory and Policy in South Africa, David Philip publishers, Cape town, 3rd Revised Edition, 2002, p104.
-Jeffrey D.Sachs, Felipe B.Larrain, Macroeconomics, Prentice Hall, New Jersey, US, 1993.
-Le rapport de groupe de recherche et de l'information sur la paix et de la sécurité, dépenses militaires, production, Bruxelles, compendium 2009, 8/2008.
- Mohammad Abdalra'uf Magableh, A Theoretical and Empirical Analysis of The Wagner Hypothesis of Public Expenditure Growth, A Thesis Submitted in Fulfilment of The Requirements for The Degree of Doctor of Philosophy, School of Economics and Finance University of Western Sydney, Australia, 2006.
-Notulu Salwindi and Venkatesh Seshamani, The Relevance of Wagner's Law to Zambia, International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM) An Online International Research Journal (ISSN: 2311-3200) 2016 Vol: 2 Issue: 2.
- Programmation et politique financière, 2013, institut du FMI pour le développement des capacités.
- Sophie Brown, Carol Howard, Stella Jones, Ulric Spencer, Guide To Economic Indicators Making Sense of Economic**;** Exmouth House, London, sixth edition, 2006.
-United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects The 2017 Revision, New York.

-Victor a canto, Douglas H Joines, Arthur A Laffer, Foundations of Supply Side Economics Theory and Evidence, Academic Press, New York, 1983.

- Yves Bernard, Jean-Claude Colli Et Dominique Lewandowski, Dictionnaire économique et financier, édition du Seuil, Paris, 1975, pp 677-678.
- Yvette-Armelle béat, Politique Budgetaire dans L'uemoa : Soutenabilite de la Dette et Perspectives de Financement, thèse présentée pour obtenir le grade de : Docteur, Spécialité : Sciences Economiques / Macroéconomie, l'université François–Rabelais de Tours et de l'université Félix Houphouët–Boigny d'Abidjan, 2014-2015.

Rapports :

-Banque d'Algérie : Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Séries Rétrospectives, Statistiques Monétaires 1964-2011 ; Juin2012.

-Banque d'Algérie, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, Statistique Monétaire 1964-2005, Hors-série, Juin 2006.

-IMF, Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, September 1998.

-ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011".

-IMF, Algeria: Statistical Appendix, March 2006.

-IMF, Algeria: Statistical Appendix, April 2009.

-IMF, Algeria: Statistical Appendix, January 2012.

-ONS, RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2014, Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85, 2016.

-ONS, Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2015.

-ONS, Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 à 2014, Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85, 2016.

-Rapport de Groupe de Recherche et de l'information sur la Paix et de la Sécurité, Dépenses Militaires, Production, Bruxelles, compendium 2009, 8/2008.

Sites Web :

-OECD, https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/gov_glance-2017-18-en.pdf?expires=1565118580&id=id&accname=guest&checksum=0EDF5792E3CDEBFCBF0E56D87807AAAE. 06-08-2019.

-OECD, https://data.oecd.org/healthres/health-spending.html. 11-04-2019.

-World Bank, World Development Indicators, https://ourworldindata.org/taxation

-Report of ‘‘Stockholm international peace research institute’’ On the site https://www.sipri.org/media/press-release/2018/global-military-spending-remains-high-17-trillion .Issued on 02-05-2018.

-United kingdom, http://www.ukpublicspending.co.uk 11-04-2019.

الملاحق

الملحق رقم (01): الاشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج

Correlogram of INF

Date: 12/28/19 Time: 23:36
Sample: 1 28
Included observations: 28

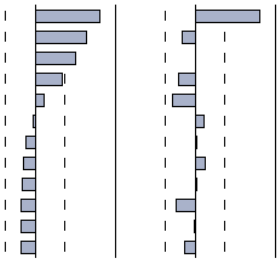

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.844	0.844	22.162	0.000
2			0.666	-0.162	36.481	0.000
3			0.520	0.014	45.568	0.000
4			0.345	-0.219	49.724	0.000
5			0.119	-0.291	50.238	0.000
6			-0.028	0.110	50.268	0.000
7			-0.113	0.025	50.774	0.000
8			-0.151	0.128	51.728	0.000
9			-0.159	0.025	52.844	0.000
10			-0.179	-0.238	54.344	0.000
11			-0.177	-0.011	55.897	0.000
12			-0.179	-0.137	57.570	0.000

Correlogram of CAPEX

Date: 12/28/19 Time: 23:32
Sample: 1 28
Included observations: 28

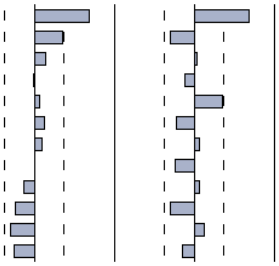

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.720	0.720	16.144	0.000
2			0.370	-0.310	20.560	0.000
3			0.145	0.044	21.263	0.000
4			-0.007	-0.109	21.265	0.000
5			0.072	0.370	21.453	0.001
6			0.125	-0.236	22.045	0.001
7			0.091	0.075	22.379	0.002
8			0.005	-0.244	22.380	0.004
9			-0.136	0.074	23.193	0.006
10			-0.252	-0.304	26.153	0.004
11			-0.300	0.126	30.605	0.001
12			-0.254	-0.155	34.004	0.001

Correlogram of CUREX

Date: 12/28/19 Time: 23:37
Sample: 1 28
Included observations: 28

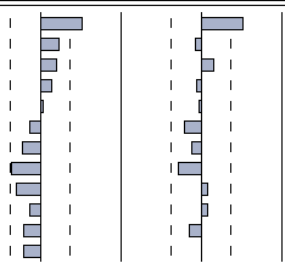

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.544	0.544	9.2119	0.002
2			0.244	-0.074	11.138	0.004
3			0.216	0.162	12.707	0.005
4			0.140	-0.052	13.397	0.009
5			0.044	-0.031	13.470	0.019
6			-0.126	-0.213	14.075	0.029
7			-0.234	-0.116	16.258	0.023
8			-0.375	-0.289	22.171	0.005
9			-0.304	0.084	26.248	0.002
10			-0.135	0.090	27.101	0.003
11			-0.216	-0.143	29.410	0.002
12			-0.213	0.010	31.787	0.001

الملحق رقم (02): نتائج اختباري ADF و PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		CAPEX	CUREX	INF
With Constant	t-Statistic	-2.0443	-2.8860	-1.4815
	Prob.	*0.2674*	*0.0602*	*0.5275*
		n0	*	n0
With Constant & Tr...	t-Statistic	-2.2160	-2.8855	-1.8063
	Prob.	*0.4624*	*0.1823*	*0.6735*
		n0	n0	n0
Without Constant ...	t-Statistic	-0.2888	0.4355	-1.3965
	Prob.	*0.5724*	*0.8011*	*0.1475*
		n0	n0	n0

At First Difference

		d(CAPEX)	d(CUREX...	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-4.4912	-6.3553	-5.3542
	Prob.	*0.0016*	*0.0000*	*0.0002*
		***	***	***
With Constant & Tr...	t-Statistic	-4.4448	-6.1129	-5.8018
	Prob.	*0.0082*	*0.0002*	*0.0004*
		***	***	***
Without Constant ...	t-Statistic	-4.5440	-6.3948	-5.3160
	Prob.	*0.0001*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		CAPEX	CUREX	INF
With Constant	t-Statistic	-2.0443	-2.8860	-1.5037
	Prob.	*0.2674*	*0.0602*	*0.5165*
		n0	*	n0
With Constant & Tr...	t-Statistic	-2.2160	-2.8855	-1.7255
	Prob.	*0.4624*	*0.1823*	*0.7118*
		n0	n0	n0
Without Constant ...	t-Statistic	-0.2441	0.1272	-1.4166
	Prob.	*0.5889*	*0.7145*	*0.1424*
		n0	n0	n0

At First Difference

		d(CAPEX)	d(CUREX...	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-4.4888	-5.8555	-5.2728
	Prob.	*0.0016*	*0.0001*	*0.0002*
		***	***	***
With Constant & Tr...	t-Statistic	-4.4136	-5.7458	-5.3175
	Prob.	*0.0088*	*0.0004*	*0.0011*
		***	***	***
Without Constant ...	t-Statistic	-4.5433	-5.9243	-5.2653
	Prob.	*0.0001*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (3): اختبار درجات التأخير في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: INF CUREX CAPEX
Exogenous variables: C
Date: 12/29/19 Time: 11:54
Sample: 1 28
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-211.3392	NA	11477.18	17.86160	18.00886	17.90067
1	-169.1225	70.36129*	727.2885*	15.09354*	15.68256*	15.24981*
2	-161.7347	10.46593	868.3416	15.22789	16.25869	15.50137
3	-156.3800	6.247231	1312.833	15.53166	17.00423	15.92234
4	-144.4809	10.90752	1294.019	15.29007	17.20441	15.79795

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (4): اختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/26/19 Time: 22:54
Sample: 1 28
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DCUREX does not Granger Cause DINF	24	0.44503	0.7239
DINF does not Granger Cause DCUREX		0.78962	0.5162
DCAPEX does not Granger Cause DINF	24	4.15176	0.0223
DINF does not Granger Cause DCAPEX		1.05416	0.3943
DCAPEX does not Granger Cause DCUREX	24	0.21696	0.8833
DCUREX does not Granger Cause DCAPEX		1.08806	0.3809

الملحق رقم (5): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 12/25/19 Time: 17:03
Sample (adjusted): 1995 2017
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INF CAPEX CUREX
Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.650524	40.29206	29.79707	0.0022
At most 1 *	0.421569	16.11170	15.49471	0.0403
At most 2	0.141932	3.520668	3.841466	0.0606

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.650524	24.18036	21.13162	0.0180
At most 1	0.421569	12.59103	14.26460	0.0904
At most 2	0.141932	3.520668	3.841466	0.0606

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

INF	CAPEX	CUREX
0.196481	-0.074069	-0.056334
0.034235	0.237808	-0.560339
-0.013606	-0.583214	-0.015334

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(INF)	-2.321512	0.071473	0.096574
D(CAPEX)	-0.569148	0.702254	0.127472
D(CUREX)	-0.764737	0.999931	-0.517216

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -125.5065

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

INF	CAPEX	CUREX
1.000000	-0.376975	-0.286712
	(0.78852)	(0.67515)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(INF)	-0.456134
	(0.11293)
D(CAPEX)	-0.111827
	(0.07909)
D(CUREX)	-0.150257
	(0.14002)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -119.2110

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

INF	CAPEX	CUREX
1.000000	0.000000	-1.114482
		(0.67127)
0.000000	1.000000	-2.195823
		(0.79818)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(INF)	-0.453687	0.188948
	(0.11453)	(0.14304)
D(CAPEX)	-0.087786	0.209158
	(0.06531)	(0.08157)
D(CUREX)	-0.116024	0.294435
	(0.12563)	(0.15689)

الملحق رقم (6): تقدير نموذج ECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/29/19 Time: 15:07
Sample (adjusted): 4 28
Included observations: 25 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
INF(-1)	1.000000
CUREX(-1)	0.475954 (1.56487) [0.30415]
CAPEX(-1)	-4.308716 (1.43654) [-2.99937]
C	34.51791

Error Correction:	D(INF)	D(CUREX)	D(CAPEX)
CointEq1	-0.152201 (0.05554) [-2.74054]	-0.047461 (0.04325) [-1.09732]	0.000893 (0.03862) [0.02313]
D(INF(-1))	-0.413116 (0.18076) [-2.28541]	0.032149 (0.14078) [0.22837]	-0.110901 (0.12571) [-0.88221]
D(INF(-2))	-0.307638 (0.17326) [-1.77564]	-0.100977 (0.13493) [-0.74838]	0.038324 (0.12049) [0.31808]
D(CUREX(-1))	-0.333985 (0.31473) [-1.06119]	-0.175785 (0.24510) [-0.71718]	-0.329506 (0.21887) [-1.50548]
D(CUREX(-2))	-0.029214 (0.27390) [-0.10666]	-0.211290 (0.21331) [-0.99052]	-0.073768 (0.19048) [-0.38727]
D(CAPEX(-1))	0.594137 (0.34085) [1.74310]	-0.240010 (0.26545) [-0.90417]	0.411413 (0.23704) [1.73564]
D(CAPEX(-2))	0.251489 (0.40129) [0.62670]	0.006934 (0.31252) [0.02219]	-0.234555 (0.27907) [-0.84048]
C	-1.709271 (0.85093) [-2.00870]	0.161283 (0.66269) [0.24337]	0.029489 (0.59177) [0.04983]
R-squared	0.552806	0.242219	0.224872
Adj. R-squared	0.368667	-0.069809	-0.094298
Sum sq. resids	260.3658	157.9133	125.9193
S.E. equation	3.913519	3.047789	2.721583
F-statistic	3.002113	0.776274	0.704553
Log likelihood	-64.76361	-58.51309	-55.68303
Akaike AIC	5.821089	5.321047	5.094642
Schwarz SC	6.211129	5.711088	5.484683
Mean dependent	-1.044400	-0.047200	0.007200
S.D. dependent	4.925362	2.946673	2.601680

Determinant resid covariance (dof adj.)	725.2750
Determinant resid covariance	228.0497
Log likelihood	-174.2899
Akaike information criterion	16.10319
Schwarz criterion	17.41958

الملحق رقم (7): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 12/25/19 Time: 17:23
Sample: 1990 2017
Included observations: 25

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.615848	1.580287	1	0.2087
2	0.436798	0.794970	1	0.3726
3	-0.665576	1.845799	1	0.1743
Joint		4.221055	3	0.2386

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.652762	0.443853	1	0.5053
2	3.107854	0.012117	1	0.9123
3	3.737693	0.566866	1	0.4515
Joint		1.022836	3	0.7957

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.024140	2	0.3635
2	0.807087	2	0.6679
3	2.412665	2	0.2993
Joint	5.243892	6	0.5129

الملحق رقم (8): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 12/26/19 Time: 18:23
Sample: 1 28
Included observations: 25

Lags	LM-Stat	Prob
1	11.81284	0.2241
2	11.56123	0.2392
3	5.438839	0.7945
4	3.079288	0.9611
5	4.457433	0.8788

Probs from chi-square with 9 df.

الملحق رقم (9): تحليل تجزئة التباين

Peri...	S.E.	INF	CUREX	CAPEX
1	3.913519	100.0000	0.000000	0.000000
2	5.651036	74.27161	0.323170	25.40522
3	7.673371	51.03790	0.801212	48.16089
4	9.269985	49.05689	0.550637	50.39248
5	10.62745	48.11169	0.423443	51.46487
6	11.99086	45.02665	0.414900	54.55845
7	13.33394	42.75711	0.384285	56.85860
8	14.59441	41.34850	0.332117	58.31938
9	15.80127	40.08142	0.303115	59.61546
10	16.97053	38.95416	0.287878	60.75796

Cholesky Ordering: INF CUREX CAPEX